الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف

كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها

مدرسة الدكتوراه: علوم اللسان وتحليل الخطاب

بحث مقدّم لنيل شهادة الماجستير الموسوم بـ:

ترجمة معجم تحليل الخطاب
لـ بارتريك شارود ودومينيك مانغنو
-دراسة في المصطلحات والتعريفات

إعداد الطالبة :
فاطمة مرسي

إشراف :
الدّكتور: عبد القادر شارف

أعضاء لجنة المناقشة

د.لخضر قدور قطاوي	أستاذ محاضر-أ- جامعة الشلف	رئيسا
د.عبد القادر شارف	أستاذ محاضر-أ- جامعة الشلف	مشرفا ومقررا
أ/د عبد المجيد سالمي	أستاذ التعليم العالي- جامعة الجزائر	عضوا مناقشا
أ/د مكي درار	أستاذ التعليم العالي- جامعة وهران	عضوا مناقشا
د. محمد عمور	أستاذ محاضر-أ- جامعة الشلف	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2014 / 2015

الإهداء :

إلى من سعى لتثقيفي وتنويري.

جدّي الغالــي

إليك وحدك أهدي هذا العمل

عرفانــا، وتكريمــا ..

شكر وتقدير:

أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى أستاذي المشرف الدكتور عبد القادر شارف، على ما حباني به من توجيه وتصويب، وشملني به من العناية في سبيل إخراج هذا العمل إلى النور.

وأبسط جزيل شكري وامتناني بين يدي اللجنة المناقشة التي تشرف على تقويم هذا البحث الذي أتمنى أن يكون في مستوى تطلعات البحث العلمي.

كما لا يفوتني أن أقدّم في هذا المقام شكري واعترافي بجميل أساتذتي الذين قدّموا لي العون، النصح، والتشجيع...

على أن يكون خالص الشكر موصولا بأسمى عبارات التقدير والعرفان للوالدين العزيزين وللأهل أجمعين على صبرهم معي وإعانتهم لي ...

ولكل من ساعدني أسدي شكرا خالصا.

مقدمة

تَعرف الترجمة المصطلحية حركةً واسعة النطاق على مستوى الدراسات اللّغوية العربية، حيث واجهت هذه الحركة زخماً هائلاً من المصطلحات الناتجة عن التطوّر الذي شهدته اللّسانيات بمختلف اتجاهاتها ونظرياتها، مما أعـــاق ويعيق إلـــــى حدّ ما حُسن الاستفادة من هذه النظريات سواء تعلق الأمر بالمصطلحات أم المفاهيم .

على أنّها – أي المصطلحات– لا يمكن أن تواجد إلّا بوجود المعجم لأنّها عيّنة منه هذا الأخير الذي يعدّ الأداة الرئيسية والوسيلة الأساسية التي يستخدمها المترجم في ممارسة مهنته وأداء وظيفته، ولمّا كان التباين بين اللغات واضحاً، حيث تُصنّف كل لغة العالم والواقع بطريقة خاصة، فإنّ العناية والاهتمام بجمع وتحليل الرّصيد المفرداتي للغة من اللّغات أصبح أساسيا في إعداد معاجم الترجمة، والتي من خلالها تدرَس المشاكل الدلالية المتعلّقة بمسألة الترادف بين الألفاظ في لغة واحدة أو لغات مختلفة وما يقابلها في اللّغات الأجنبية، ومن ثم يحرص معجم لغة ما على تقديم المصطلحات سواء العلمية أم الأدبية أم الفنية ليستأنس بها المترجم في عمله .

غير أنّ الترجمة اللّسانية أصبح يشوبها الكثير من الفوضى والازدواجية المصطلحية، لأنّها ارتبطت كثيراً بجملة من الاعتبارات والتقديرات الموضوعية والذاتية التي أدّت إلى غموض ولبس في صياغتها، حيث كانت كلّ محاولة لترجمة المصطلح اللساني تُخفي وراءها اعتبارات ذاتية وخلفيات ثقافية بعيداً عن منهجية خاصّة وطرق علمية مدروسة، وهنا أصبحت الحاجة إلى وضع المعاجم الثنائية أو ما يعرف بـــ "معاجم الترجمة" ضرورة ملحّة، لأن ذلك من شأنه أن ييسر فهم اللغة ويزيل اللبس والغموض عن مصطلحاتها، وهذا ما يحقّق للمعجم قيمته وفعاليته .

وكغيره من المجالات اللّغوية المتخصّصة يسعى تحليل الخطاب، إلى أن تتوافر له مصطلحات تعبّر عن قضاياه وفرضياته الخاصّة وتحقّق التجاوب بين المشتغلين في البحث اللغوي، ومن أجل الاطلاع على واقع المصطلح الخطابي الذي ينضوي تحت لواء ميدان متخصّص تتجاذبه عدّة فروع علمية ومعرفية، فقد بدا لنا أن نقيم هذه الدراسة في بحث المصطلح الخطابي المترجم من خلال معجم " **تحليل الخطاب**"، لهذا كان عنوان البحث "**ترجمة معجم تحليل الخطاب لـــ باتريك شارودو ودومينيك مانغنو– دراسة في المصطلحات والتعريفات**– "، حيث تنبع أهمية البحث من أهمية الترجمة، بوصفها علما يعنى بنقل المعارف والعلوم بين اللغات، كما تنبع من أهمية المصطلح لكونه العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والألفاظ اللّغوية التي تعبّرعنه، وتنبع أهميته أيضاً من أهمية المعجم وخاصة الثنائي منه في جمع الرصيد المفرداتي للّغة من اللّغات وشرحها

ونقلها وترجمتها وبالتالي المساهمة في إثراء اللغة والحفاظ على توازنها اللّساني والاجتماعي والمعرفي .

واستشعارا بأهمية مثل هذه الأبحاث في هذا الميدان، فقد قامت العديد من الدّراسات إن على مستوى الهيئات المعنية بقضايا الترجمة والمصطلح، أو على مستوى الأعمال الفردية، حيث أسهمت تلك الأعمال إسهاما كبيرا في سدّ النقص وتلبية حاجات المشتغلين في حقل تحليل الخطاب، حيث بات المصطلح الخطابي بكل فروعه يستهوي الكثير من الباحثين الذين قدّموا أعمالا جليلة سواء تلك المتعلّقة بنقل وترجمة المصطلحات، وهذا ما يظهر من خلال الأعمال المعجمية كـــ (معجم المصطلحات السيميائية لرشيد بن مالك)، أو تلك المتعلّقة بمحاولات تعريفها، وهذا ما يظهر من خلال المؤلّفات التي تقوم على تشخيص المفاهيم وضبط الدلالات التي أنتجها الممارسات الخطابية، مثل مؤلّفات محمد مفتاح وسعيد يقطين المتعلقة بالتحليل السردي، ومؤلفات عبد الملك مرتاض المتعلقة بالتحليل السيميائي. وكذا تلك الدّراسات المصطلحية والمعجمية التي يتبنّاها مكتب تنسيق التعريب، حيث أمكننا الاطلاع على عدد كبير من الدّراسات مما حوته أعداد مجلة اللسان العربي، وبعض المجلّات المتخصّصة كمجلة المصطلحية ومجلة المعجمية وكذا مجلة تحليل الخطاب واللغة العربية، مثل الدراسات والأبحاث التي قدّمها (علي القاسمي وليلى المسعودي، وكذا رشاد الحمزاوي وابراهيم بن مراد...)، لهذا فلا يعدّ البحث سابقة بل هو خطوة من خطوات السير على الدّرب.

على أن الأسباب التي كانت مدعاة لاقتراح مثل هذا الموضوع ما لفتني في هذا العلم من ملابسات الوقوف على المفهوم المصطلحي في الدّرس اللغوي العربي الذي تعكسه الأعمال المترجمة والبحوث التطبيقية الخاصّة في هذا المجال، وما يعانيه التعريف ضمن المعاجم والدّراسات من التعدّد والاختلاف، الذي أضحى من سمات المصطلح الخطابي، كما أن اختيارنا دراسة هذا المعجم هو كونه من أحدث ما قدّم في مجال الدّرس اللغوي العربي وخاصّة الخطابي، فلم يصدر بطبعته الأولى (المترجمة) إلا سنة 2008، حيث يعتبر من المعاجم الموسوعية لما يحويه من شرح وتحليل للمداخل، و نظريّات لها صلة بالمفاهيم المعروضة، ولما يتناوله أيضا من وجهات نظر مختلفة تؤثر في تحديد مفهوم المداخل، أما عن الهدف الخاص نحو تبني هذا الموضوع هو تقديم إضافة ولو بسيطة لمشروع تحليل الخطاب الذي ننتمي إليه، آملين في أن يكون فاتحة لدراسات أخرى.

ومن خلال هذا الموضوع سنحاول البحث عن منهج التفكير لدى المترجمين، من خلال استقراء وتحليل النظام المصطلحي في المعجم، فما هي الأسس المنهجية والمبادئ

النظرية لصناعة المصطلح الخطابي؟ وهل التزمت ترجمة المعجم بقواعد الضبط المصطلحي؟ وهل مصطلحات المعجم وافية الدّلالة في اللّغتين المنقول منها وإليها ؟ بمعنى ما مدى جودة المعجم وجدواه في مجال تخصّصه؟، هذه التساؤلات وأخرى هو ما سيتمّ معالجته وفق "المنهج البنيوي" الذي يقوم أساسا على الوصف والتحليل، حيث يتعلق الوصف هاهنا بمكونات الخطاب المتخصص الذي نحن بصدده وهو المعجم الذي يشكل المصطلح نواته الأساسية، أما التحليل فينصب على الجانب الشكلي للمصطلح الذي يقوم على ثلاث مستويات هي المستوى الصرفي- التركيبي – الدلالي، على أن التحليل الشكلي للمصطلح لا يتم إلاّ بعد إخراجه من المتن التعريفي، أي دراسته خارج النص سعيا إلى كشف تقنيات ترجمته ووصفه، وطرق ترتيبه في المعجم، وهذا ما يساعدنا على اكتشاف مختلف العلاقات الدلالية القائمة في المعجم، وهي أحد الخصائص البارزة المميزة للتحليل البنيوي.

ويقوم هذا البحث على قسمين نظريين سنتطرق من خلالهما إلى عرض القضايا النظرية والطرق المنهجية في ترجمة المصطلحات اللسانية من خلال المعاجم المتخصّصة، وقسم تطبيقي سنعرض فيه "المنهجية" أي الطريقة العلمية والتقنية المعتمدة من قبل المترجمين في وضع المصطلح المقابل للمصطلح الأجنبي، حيث سنقوم بتحليل عيّنات من المعجم تخصّ كل أصناف المصطلحات (البسيطة، المركبة، المعرّبة، الملصقة) من خلال جانبين من الدّراسة الأولى تخص المصطلحات والثانية تخصّ التعريفات، لأنها أهم جوانب الدراسة ومدار البحث فيها ــ وهذا لأجل الوصول إلى الهدف المنشود من البحث وهو إبراز أهمية معجم "تحليل الخطاب" في إغناء اللغة العربية بالمصطلحات التي تكفل لها حُسن الاستفادة من العلوم والنظريات اللّسانية التي تغزوا الدراسات اللغوية العالمية، وكذا تدعيم الأبحاث المتصلة بتحليل الخطاب.

وهكذا فقد جاء تصنيفنا للبحث – بالإضافة إلى مقدّمته- كمايلي:

المدخل: والمعنون بـــ "**دراسات الترجمة في حقل البحث اللساني**" ، وفيه عرض لأهم الأسس النظرية للترجمة، من خلال الإحاطة بالمفاهيم المختلفة للترجمة وعلم الترجمة أو ما يعرف بدراسات الترجمة، كما كان لنا رصد لمختلف الآراء حول أشكال النظريات الترجمية وأقسامها، لنختم المدخل بالحديث عن مجالات الترجمة وخصوصيات كل مجال، فللترجمة الأدبية، والعلمية، وكذا الآلية طرق وتقنيات خاصّة .

أما **الفصل الأول** فعنونّاه بـــ"**الترجمة المصطلحية وأبعادها اللغوية**"، وأدرجنا فيه مباحث ثلاثة، حيث تناولنا في المبحث الأول المفاهيم اللغوية والاصطلاحية للفظة

"مصطلح"، وكذا الأسس النظرية لعلم المصطلح وخصائص النظريات المصطلحية، بينما تعرّضنا في المبحث الثاني لأوجه التقارب بين الترجمة وعلم المصطلح من خلال تبيان ملتقيات البحث بين المترجم والمصطلحي، وكذا طرق الترجمة المصطلحية وتقنياتها، على أن المبحث الثالث قد تناولنا فيه واقع المصطلح الخطابي المترجم سواء على مستوى الوضع من خلال تقنيات الترجمة، أو على مستوى الاستعمال من خلال البعد اللغوي والتداولي للصّياغة.

أما الفصل الثاني والمعنون بـــ "**المصطلحية وصناعة المعجم العربي المتخصّص**"، فقد خصّصنا مباحثه الثلاثة للحديث عن الصناعة المعجمية المتخصّصة وعلاقتها بعلم المصطلح (المصطلحية)، ففي المبحث الأول تأكيد على تلك العلاقة التي تظهر من خلال خصائص المعجمية وأسس صناعتها، وفي المبحث الثاني عرض لأهم أسس الصناعة المعجمية وهو التعريف بخصائصه وأنواعه وتقنياته، وفي المبحث الثالث قراءة في نشأة المعجمية الخطابية التي تسعى هي الأخرى إلى تطبيق المبادئ المصطلحية في صياغة مصطلحاتها .

أما الفصل الثالث وهو الجزء التطبيقي في البحث فقد أفردناه للحديث عن المصطلح الخطابي المترجم من خلال معجم تحليل الخطاب المترجم من الفرنسية إلى العربية، وهي الدّراسة التي تتعامل مع المصطلحات والتعريفات كل على حدى، من خلال ثلاثة مباحث، الأول تم تخصيصه لوصف المعجم وتقديم المؤلّفين والمترجمين ، أما الثاني فقد خصّص لرصد المنهجية العامة للترجمة في المعجم من خلال دراسة وتحليل المصطلحات، والتي على كثرتها واستحالة تحليلها تم تصنيفها إلى مصطلحات بسيطة ومركّبة، بينما خصّص المبحث الثالث لدراسة التعاريف، حيث شملت الدّراسة عيّنة فقط باعتبار التعاريف موسوعية ولا يسعنا المجال للإحاطة بها، على أن العينة تشمل المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب والمحدّدة من قبل باتريك شارودو في أحد مقالاته المتخصّصة، وهي المصطلحات التي صنّفت من خلال الدّراسة حسب طبيعة تعريفها في المعجم، فمنها التي تنتمي إلى ميدان واحد، ومنها التي تنتمي إلى عدّة ميادين، حيث سمحت لنا الدّراسة برصد تقنيات التعريف الموسوعي ومدى تحقيقه للغاية من المعجم.

أما **الخاتمة** فقد عرضنا فيها أهم النتائج التي توصّلنا إليها من خلال دراستنا لمصطلحات تحليل الخطاب وتعريفاتها في مدونة البحث.

وقد اعتمدنا في هذه الدّراسة على مراجع تنوّعت بين معاجم أحادية وثنائية، ومؤلّفات عربية أصيلة وأخرى مترجمة، وكذا بعض الدّراسات المتخصّصة مما تناثر في

المجّلات والدوريات متخصّصة، كاللّسان العربي ومجلّة المصطلحية، ومجلة المعجمية، كما اعتمدنا على المسارد والجداول لأنّها الكفيلة بتقديم وتبسيط المعلومات التي تمّ تناولها، كما أنّها توحي بل ترتبط بالتّطوّر البنيوي سيما في الجانب المفرداتي للغة والمتعلّق بالمحور الاستبدالي، الذي يؤدي دوراً في التّنويع الملاحظ في المجال المصطلحي على مستوى المعجم.

على أنني قد أفدت كثيرا من هذه الدّراسة، وبقدر ما تحقّق لي من فائدة ومتعة بحثية بقدر ما لقيت من عناء، وما واجهت من عقبات تمثّلت بادئ الأمر في كون هذا العلم "تحليل الخطاب" قد نال من الدّراسة والتحليل سواء المصطلحي أو المفهومي مما جعلنا نصادف كما مصطلحيا وتعريفيا هائلا، خاصّة عندما يتعلّق الأمر بواقع الترجمة العربية التي أضحت تتسم بالفوضى–إن صحّ أن نسميها فوضى مصطلحية–، نظرا لتعدّد المنهجيات وتباين الآراء وعدم تنسيق الجهود، ومع توافر الدّراسات عن تحليل الخطاب فإنّ الاستفادة منها كان من مساعي البحث، وإن كانت قلة المراجع من عوائق البحث العلمي في الكثير من الأحيان، فإنّ كثرتها وصعوبة الاطلاع عليها قد شكّل عائقا لدينا، مما استدعى منا وقتا وجهدا إضافيين من أجل حصر جوانب هذا الموضوع.

وبعد فلا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدّم لأستاذي المشرف بجزيل الشكر وجميل العرفان على تميّزه في الإشراف على هذا البحث، كما لا أبخل بتشكراتي لأساتذة قسم اللغة العربية وآدابها (جامعة الشلف)، وخاصّة الأستاذ دحمان نور الدّين الذي لم يبخل عليا بالنّصح والإرشاد وبما تحويه مكتبته من مراجع قيّمة، وكذا الأستاذ عمّور عبد القادر على ما أبداه من اهتمام بالموضوع وعلى تصويباته وآرائه القيّمة، والشكر كذلك موصول لكل من امتدت يده لمساعتي من قريب أو من بعيد.

والله تعالى نسأل العون والتقبّل.. إنّه سميع مجيب.

مدخل

دراسات الترجمة

في حقل البحث اللساني

- ماهية الترجمة.
- الأسس النظرية للترجمة.
- مجالات الترجمة وخصوصياتها.

تعدّ دراسات الترجمة منهجا أكاديميا حديثا إذا ما قورنت بالترجمة كعملية أو ممارسة تضرب جذورها في عمق التاريخ الإنساني، حيث عرف الإنسان عن الترجمة جانبها التطبيقي فمارسها منذ عقود خلت من أجل التواصل والتفاعل مع الشعوب والحضارات الأخرى، بينما لم يعرف عنها – أي الترجمة– جانبها النظري إلاّ في العقود المتأخرة، أين بدأت الترجمة تشق طريقها نحو العلمية والمنهجية مع مطلع القرن العشرين، والذي يعد على حدّ تعبير الكثير من الباحثين– عصر الترجمة، في هذه الفترة تجاوزت الترجمة كونها مجرد عملية أو نشاط لتصبح علما قائما بذاته، وضرورة ملحة في عالم متسارع النماء والتطور في شتى ميادين العلم والمعرفة والاتصال.

ونتيجة لظهور الترجمة بمظهر العلم متعدد المعارف ظهرت اتجاهات عديدة ومناهج متعددة تحاول تعريف صفة الدراسات الترجمية وكشف مناهجها ونظرياتها، فما دلالة الترجمة؟ وما هي منطلقاتها ومناهجها العلمية؟ وما معنى نظرية الترجمة؟ وإلى أي حد يمكن تطبيقها في حقل البحث اللّساني؟.

1 –ماهيـــــة الترجمة: La traduction

أ – مفهوم الترجمة: إن المتصفح للقواميس والمؤلفات اللّغوية العربية منها والأجنبية يلمس اختلافاً واضحا حول مفهوم الترجمة، ذلك الاختلاف راجع إلى تعدد ميادين العلم ومجالات المعرفة التي تعنى بالترجمة، هذه الأخيرة التي أصبحت تكتسب في كل تخصص مفهوماً خاصاً، لكن رغم ذلك التنوع والخلاف– الذي يوحي بخصوبة هذا المجال– فإن دلالات مصطلح **"الترجمة"** تتقارب كثيرا فهي سواء على المستوى الفكري و اللّغوي، أم على مستوى الممارسة تفيد معنيين متكاملين: الأول هو التفسير والإبانة (EXPLICATION) والثاني هو النقل والتحويل(TRANSFORMATION).

أما المعنى الأول– أي التفسير والإبانة– فيعني أن الترجمة وسيلة للفهم والإفهام وفي هذا السياق يقيم (ابن منظور) المعنى في تعريفه للمادة اللّغوية "ترجم" إذ يقول: «**التُّرجمان، والتَّرجمان المفسر للسان، والتَّرجُمان بالضم والفتح: هو الذي يترجم الكلام أي ينقله من لغة إلى أخرى، والجمع التَّراجم، والتاء والنون زائدتان، وقد ترجمه وترجم عنه**»[1]، وبالموازاة مع ما أورده صاحب اللسان من قول (ابن جني) [2] عن هذه الصيغة النادرة في تركيب الكلمة العربية – التي يجوز فيها ضم التاء وفتحها– وإن لم يكن في الكلام العربي مثلها، فإن الواضح أن "الترجمان" (بضم التاء وفتحها) يفسر الكلام عند نقله سواء في اللّغة نفسها أو من لغة إلى أخرى، أما صاحب القاموس (**الفيروز**

[1] – ابن منظور: لسان العرب، ج2، دار صادر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،لبنان، ط1، 2001، ص 219، (مادة ترجم)

[2] – ينظر باقي التعريف في نفس الصفحة من لسان العرب.

أبادي) فقد تعرض إلى مادة (ترجم) في أغلب أشكالها الصرفية، مشيرا إلى المعنى التفسيري بلسان المتكلم وبغير لغته في آن واحد، « **التُّرجمان: كعُنْفُوان وزَعْفَران وَرَيْهُقَان: المفسّر للّسان، وقد ترجمه وترجم عنه، والفعل يدل على أصالة التاء**»[1].

ومن هنا يتضح أن الترجمة لا تشترط التعامل مع اللغات المختلفة، فقد تحدث داخل اللّغة الواحدة، وهذا ما ذهب إليه كل من (هاليداي) (**Halliday**) عندما اعتبر أن كل قراءة لنص هي ترجمة وتفسير له [2]، و(جاكبسون) (**Jakobson**) الذي ميَّز بين ثلاث فئات للترجمة، أهمها ما يحدث داخل اللغة الواحدة أو ما يصطلح عليه (**Introlingual Translation**) أي (إعادة الصياغة) وفيها يتم « **تفسير العلامات اللّفظية بعلامات لفظية أخرى من اللّغة نفسها...**»[3].

وقد وردت كلمتا (ترجمان)و(تراجم) [4] في الشعر العربي بنفس المعنى الذي وردت به في المعاجم العربية وهو– التفسير والإبانة– ، يقول لبيد بن أبي ربيعة:

إنَّ الثَّمانينَ وقد بُلِّغْتُهَا فأحْوَجَتْ سمعي إلى تُرجمان[5]

بمعنى الحاجة إلى المفسِّر للكلام ولو كان بنفس اللّغة.

وفي قصيدة يصف فيها جيش الروم في معركة "الحدث" يقول المتنبي:

تجمع فيه مِنْ كُل لَسْنٍ وَ أمَّة فما تَسْمَعُ الحُداثُ إلاَّ التَراجِمُ[6]

و (التراجم) جمع (ترجمان) وهم المفسرون للكلام.

أما المعنى الثاني للترجمة وهو –المعنى الاصطلاحي– فيفيد النقل والتحويل (**Transformation**)، أي نقل الألفاظ والمعاني والأساليب من لغة إلى أخرى، وهذا ما أورده (مجدي وهبة) في معجمه (مصطلحات اللّغة العربية والأدب) «**الترجمة هي إعادة كتابة موضوع معين بلغة غير اللّغة التي كتب بها أصلا** »[7]، وفي تعريف آخر يذهب (محمد الديداوي) نفس مذهب (مجدي وهبة) عندما يعتبر الترجمة « **كتابة في اللّغة**

---

[1] – الفيروز أبادي: القاموس المحيط، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، باب الميم فصل التاء، ج 4، ط1، 1999، ص 18.

[2] – ينظر محمد ماجد الموصلي: معارف الترجمة التحريرية، مطبعة اليمامة، سوريا، ط1، 2005، ص 26.

[3] – محمد عناني: نظرية الترجمة الحديثة، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص 6.

[4] – استعمل المؤرخون هذا المصطلح بمعنى السيرة الذاتية، وعليه سميت الكتب التي تتناول أو تؤرخ لحياة الرجال (كتب التراجم).

[5] – سعيدة كحيل: تعليمية الترجمة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2009 ص20.

[6] سعيدة كحيل، نفسه، ص20.

[7] – مجدي وهبة،كامل المهندس: معجم المصطلحات العربية في اللّغة و الأدب، مكتبة لبنان، 1984، ص 93.

المترجَم إليها لنقل المعنى وفقاً للغرض المتوخى منها، وهي عملية انتقال من لغة إلى أخرى فيما بين ثقافتين لتبين مراد المترجم عنه للمترجم له»[1]، هذان المفهومان من أكثر المفاهيم بساطة، يشترط كلاهما في الترجمة وجود لغتين مختلفتين يتم التواصل بينهما من خلال إعادة الكتابة، مع المحافظة على هدف النص الأصلي أو الغرض الذي ينشده الكاتب.

وبنفس المعنى تقريباً ورد مفهوم الترجمة في القواميس الأجنبية التي تُرجم أصل كلمة (**Traduction**) الفرنسية إلى الجذر اللاتيني (**Traducer**) أو الجذر الإيطالي (**Tradurre**) ومعناها: مَرَّر – وهذا ما يوحي بالاضطراب حول أصل المصطلح، حيث يرى جون دي بوا (**Jean Dubois**) في (قاموس اللّسانيات) أن الترجمة مشتقة من الفعل ترجم وتعني:

«**Traduire, c'est énonces dans une autre langue (ou langue cible) ce qui a été énoncé dans une langue sources, en conservant les équivalences sémantiques et stylistiques** »[2].

" تَرجَمَ، هي تعبير بلغة أخرى (لغة الهدف) عمّا عُبِّرَ عنه في اللّغة المصدر، مع الاحتفاظ بالتكافؤات الدلالية والأسلوبية".[3]

وعلى عكس (المعنى المعجمي) للترجمة –الذي يتسم بالدقة والوضوح– فإن معناها في ثنايا الكتب والمؤلفات اللّغوية العربية منها والأجنبية لم يكن متفقاً عليه، حيث يحدّد الكثير من الباحثين مفهوم الترجمة تبعا لأغراضها وأنواعها وتبعا للمجال الذي تمارس فيه كذلك، وهذا ما يجعل منها (مشتركاً لفظياً) يحيل إلى معاني متعددة،فقد يشير المصطلح إلى حقل الترجمة عامة أو المنتوج (النص المترجم) أو العملية (الفعل الترجمي)، وهذا ما أشار إليه (محمد عناني) في كتابه (نظرية الترجمة الحديثة) عندما قال: « **فهي قد تعني المجال كله أو عملية الترجمة أو النص المترجم**»[4].وبالتالي فمصطلح الترجمة يعني:

[1] – محمد الديداوي: مفاهيم الترجمة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء،المغرب، ط1، 2007، ص62.

[2] –Jean Dubois: Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage Larousse 1994, P 487.

[3] – هذه ترجمة محي الدين حميدي من خلال كتابه "الترجمة وعملياتها"، ص 42.

[4] – محمد عناني: نظرية الترجمة الحديثة، 2003، ص 6.

- **عملية الترجمة :** وهي ما يتخذه المترجم من خطوات واجراءات [1] عند ترجمته لنص ما من لغة المصدر إلى

لغة الهدف، وهذا يعني أن الترجمة عملية ذهنية يقوم المترجم من خلالها ب(إعادة الصياغة) وذلك بتحليل ثم تحويل النص الأصلي –المكتوب بلغة المصدر– إلى نص مكتوب بلغة أخرى– هي لغة الهدف–، وهذا ماذهب إليه حسن عزالة عندما قال:

" Translation generally refers to all the processes and method used to render and or transfer the meaning of the source language texte into the traget language »[2]

- **النص المترجم :** (المنتوج النهائي) وهو نتاج عملية الترجمة [3] ويقصد به النص الذي توصل إليه المترجم بعد

القيام بعملية الترجمة، وبالتالي فالترجمة كنتيجة هي النص المترجم (le texte traduit).

- **حقل الترجمة (المجال) :** وهذا يعني أن الترجمة كحقل عام تجمع بين نظامين لغويين مختلفين (لغة

المصدر) و(لغة الهدف) فتقيم بينهما علاقة تقابلية أو مقارنة ، وذلك بالنظر إلى مدى تحقيق النص الهدف بجميع الصفات الأسلوبية واللّغوية والدلالية للنص المصدر، لذا فالترجمة بمعناها العام تجمع بين عملية الترجمة ونتاجها

(الترجمة عملية ونتاج translation:process and product)[4].

وبعد هذا الطرح يتضح أنّ " **الترجمة**" مصطلح ينزع دائما نحو الغموض والاختلاف، لكونه كان محل اهتمام الكثير من الباحثين في مختلف التخصصات، وفي ظل هذا الخلاف الذي يوحي بخصوبة هذا المجال المعرفي وأهميته في مختلف الميادين والعلوم، يمكن أن نحصر معنى " **الترجمة**" (la traduction) في كونها وسيلة للتواصل بين الشعوب والثقافات، وذلك بنقل وتحويل جهاز لغوي في اللّغة ذاتها– بتفسيره–، أو إلى لغة ثانية أو أكثر– وهذا ما يحقق (التواصل اللّغوي) الذي يهدف إلى الاستفادة من خبرات الآخر ومنجزاته، وبالتالي فبغض النص عن كون الترجمة حقلاً معرفيا أو ممارسة عملية

---

[1] – يقصد بإجراءات الترجمة (**translation procedures**) الأساليب المتبعة في معالجة الوحدات الأصغر في اللّغة كالعبارة، وتشمل التحليل والتحويل وإعادة الصياغة.

[2]– Hasan ghazala :traslation as problems and salution , special editionدار العلم للملايين لبنان 2008,P1.

[3] – ينظر عبد الصاحب مهدي علي: موسوعة مصطلحات الترجمة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشارقة، ط 01، 2007، ص282.

[4] – ينظر روجرــ ت– بيل: الترجمة وعملياتها، الترجمة محي الدين حميدي، مكتبة العبيكان الرياض، ط 01، 1422ه–2001م، ص57.

أو نتيجة، فإنها في الوقت نفسه فعلُ لغويٌ ونشاط ثقافي لا غنى عنه، ففيها تتقاطع العلوم والمعارف وعبرها تتواصل الشعوب والحضارات وتتناقل الثقافات والفنون .

ب –أصول الترجمة: تعدد الآراء حول "الترجمة" وتأرجح بين اختلاف واتفاق، اختلاف بلغ حدّ التناقض في الرأي الواحد، واتفاق بلغ حدّ التطابق، ولعل أول الاختلافات دارت حول أصل الترجمة ومحاولة التأريخ لها، حيث جاءت في بعض الروايات أن الترجمة نشأت كحاجة لفهم الآخر بعد حادثة (برج بابل) الذي بناه أبناء نوح عليه السلام 1 والذين كانوا يتكلمون لغة واحدة فأقاموا برجا بمدينة (بابل) [1] ابتغاء بلوغ السماء، فأنزل الله عليهم عقابا فشتتهم وألقى في ألسنتهم البلبلة فأضحوا لا يفهمون تلاغيهم، ومنذ تلك الحقبة وبفعل اختلاف الألسنة نشأت الحاجة إلى الترجمة لتفعيل التواصل بين اللغات وبناء التفاعل بين الألسنة.

هذه الأسطورة على شيوعها تثير الكثير من التساؤلات شأنها شأن الترجمة، ولعل هذا سرّ جاذبيتها، حيث تعد من أكثر الروايات تداولا في الأوساط الترجمية، على غرار باقي الروايات التي اعتمد فيها المؤرخون على الآثار المترجمة والشواهد التي ما زالت ماثلة للعيان في كبرى المتاحف العالمية، مثل (رسائل تل العمارنة) [2] التي عُثر عليها في إحدى المناطق الأثرية في مصر والمكتوبة باللّغتين الأكادية والسومرية في الألف الثالث قبل الميلاد، وكذا الكتب المخطوطة باللّغة الهيروغريفية والتي تعود إلى القرن الخامس عشر قبل الميلاد وفي رواية أخرى يرى (عبد الرزاق بنّور) في مقال له أن الترجمة موغلة في القدم إذ ترجع إلى أكثر من أربعة آلاف ومئتي سنة وذلك بصدور أول قاموس مزدوج اللّغة باللغتين الأكادية والسومرية

« **même si la pratique traductionnelle est altestée depuis 4200 ans au moins , le premier dictionnaire que l'humanité ait mis sur pied étant un dictionnaire bilingue suméro– akkadien** »[3]

وهذا يعني أن اللّغة الأكادية كانت هي اللّغة الرسمية للعالم ممّا استدعى وجود مترجمين، حيث اتخذ قياصرة الروم وأكاسرة الفرس في دواوينهم تراجمه، كما استفاد اليونانيون من تجارب المصريين والفينيقيين– خاصة بعد فتوحات الإسكندر المقدوني– فترجموا الإنجيل والتوراة من العبرية –بغرض التنصير–، وهذا شأن الفرس الذين

[1] – تعني كلمة بابل في اللغة التشويش ومنه اشتقت (البلبلة)في العربية ،و(Babel) التي بقيت على معناها بالفرنسية والانجليزية.

[2] – ينظر سعيدة كحيل: تعليمية الترجمة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط01، 2009 ص26.

[3] Abderrazak Baunour, Epistémologie de la traductologie, études traductologiques, terme1, Edition Dar El-Gharb, 2012, P 53.

ترجموا عن الهند (كليلة ودمنة) على يد الطبيب (برزويه بن أزهر) من اللّغة الهندية إلى الفهلوية ومنها إلى العربية على يد (ابن المقفع) لذا فإن أول حركة واسعة ومنظمة للترجمة هي التي بادر بها العرب– حسب الكثير من الباحثين– حيث ترجم العرب عن الهندية والفارسية والسريالية والنبطية وخاصة اليونانية، الكثير من العلوم والمعارف في شتى المجالات كالرياضيات والفلسفة والطب والفلك... .

تلك الحركة التّرجمية عرفت أزهى عصورها في عهد الخلافة العباسية وخاصة خلافة (المأمون 786–833) الذي اشتهر بتأسيسه لـــ(بيت الحكمة) هذا المشروع الحضاري الذي خصص من خلاله مكافأة للمترجمين (وزن ما يترجموه ذهبا)، في هذه الفترة برز(حنين بن اسحاق 808–873) كألمع مترجم ساهم في نقل الآثار الفكرية والفلسفية اليونانية وعلى رأسها كتب أرسطو واقليدس وبطليموس، كما اشتهر إلى جانبه العديد من المترجمين العرب أمثال (الفارابي (ت 950ه)– ابن رشد (1126–1198)–ابن سينا (980–1137)[1].

وفي المقابل لم يكن الغرب الإسلامي أقل شغفا وتقديرا للترجمة والمترجمين في طليطلة وقرطبة وغرناطة، حيث اتخذت اتجاها معاكسا من المسلمين إلى الأوروبيين بدءا من القرن الثاني عشر أين بدأ الاحتكاك بالمسلمين والأخذ من العلوم التي ترجموها[2]، هكذا انتعشت حركة الترجمة بفضل جهود الخليفة (المأمون) وانتعش معها الفكر العربي في الشرق والغرب الإسلامي، في هذه الفترة لم يتفرغ العرب –على كثرة ما نقلوا إلى العربية من العلوم والمعارف– للتنظير الترجمي، بل انصرفوا إلى مزاولة الترجمة كحرفة أو مهنة، هذا على غرار (الجاحظ) (577ه–868ه) الذي يعد أول عربي حاول تقنين الترجمة ورسم حدودها النظرية [3]، من خلال الوقوف على الكتب المترجمة ناقدا أو متفحصا (خشية تلوث اللّغة والملّة بفعل الترجمة) [4]، كما وقف على حقيقة العلمية الترجمية التي أقرَّ بصعوبتها بل استحالتها أحيانا في المحافظة على المعنى الأصلي للنص، إذ يقول « **إن الترجمان لا يؤدي أبدا ما قال الحكيم، على خصائص معانيه وحقائق مذاهبه ودقائق اختصاراته وحفيات حدوده...** »[5]، لذا فالترجمة –عند الجاحظ–

---

[1] – اشتهر هؤلاء المترجمون بترجماتهم الإبداعية لكونهم لا يعرفون القدر الكافي عن اللغة اليونانية ،ورغم ذلك تجشموا عناء الترجمة لاتصافهم بالشجاعة والثقة بقدراتهم الذهنية على ادراك المعاني ،واعتمادهم على ملكة الحفظ التي تغنيهم عن العودة إلى الأصل كل مرة .

[2] – نقلت أعمال (ابن رشد) إلى اللاتينية فتأثر بها الغرب الذي عرف فكر أرسطو عن طريقه.

[3] – ينظر محمد الديداوي : الترجمة والتواصل، ص84.

[4] – لم يمارس الجاحظ الترجمة بل نظر إليها نظرة القارئ الذي ينشد في النصوص أن تكون (بائنة المعنى محكمة المبنى)، حتى لا يسيئ الترجمان للغة والدين.

[5] – الجاحظ: الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، 1996، ج01، ص75.

تنحصر في كونها مجرد عملية تفسير للكلام بلسان آخر لا غير، ذلك أن المترجم لا يستطيع أن يكون مخلصا لنص يمتلكه كاتب آخر.

وقد رسم الجاحظ من خلال مؤلفه (الحيوان) الأسس الأولى للترجمة، والتي ما زالت صالحة لأن تمارس في إطار ما يعرف بـــ " نظرية الترجمة الحديثة" والتي تتلخص في قوله « **لا بد للترجمان من أن يكون بيانه في نفس الترجمة في وزن علمه في نفس المعرفة، وينبغي أن يكون أعلم الناس باللّغة المنقولة والمنقول إليها، حتى يكون فيهما سواء وغاية(...)، وكلما كان الباب من العلم أعسر وأضيق والعلماء به أقل كان أشد على المترجم وأجدر أن يخطئ فيه، ولن تجد البتة مترجما يفي بواحد من هؤلاء من العلماء** »[1].

ومن هذا المنطلق فقد اشترط الجاحظ في الترجمة ما يلي:

- أن يكون المترجم عارفا بالموضوع الذي يترجمه.
- أن يكون متقنا للغتي الترجمة (المنقولة والمنقول إليها).
- أن يتفادى الخطأ في الترجمة وخاصة الدينية منها لأن الخطأ فيها أخطر من الخطأ في الصناعة والفلسفة والكيمياء–على حد قوله–.
- الاهتمام بإفهام القارئ.
- ضرورة المراجعة والتدقيق في الترجمة لتفادي الوقوع في الخطأ.
- ترجمة الشعر عيرة لأنه بذلك يفقد وزنه وسرَّ جماله[2].

وبالتالي "فليس كل ما يكتب يترجم عند الجاحظ".

هذا ما يمكن أن يقال عن الترجمة عند العرب، والتي خضعت في بداية عهدها إلى الجهد التطبيقي ومباشرة النصوص بالترجمة والتعريب إلى أن ظهرت إسهامات الجاحظ في تقويم الأعمال المترجمة والتنظير لها، لأن كل ما ورد في مؤلفه (الحيوان) لا ينأى كثيرا في فحواه عن نظريات الترجمة الحديثة في اعتقاد الكثير من اللغويين و الباحثين لذا « **يحق لنا أن نستعمل مصطلح "نظرية" "théorie" في عرض نصوص الجاحظ في الحيوان عن الترجمة**»[3].

وبعد هذه الفترة خفت بريق الترجمة في الساحة العربية طيلة عصور الانحطاط، لتظهر من جديد مع بداية القرن التاسع عشر (عصر النهضة) والذي تزامن مع حملة

[1] – الجاحظ: الحيوان، ص 76–77.
[2] – ينظر محمد الديداوي: الترجمة والتواصل، 2000، ص84–85.
[3] – سعيدة كحيل: تعليمية الترجمة، ص33.

(نابليون) على مصر، حينها تنبه العرب إلى حاجتهم للترجمة خاصة بعد احتكاكهم بالغرب، فأنشأ (محمد علي)(1805–1849م) مدرسة الألسن (1835) وأشرف بنفسه على ترجمة أكثر من ألفي كتاب في العلوم والصناعات والأدب والفلسفة، لكن تلك الحركة الترجمية الفتية التي نمت وتطورت وبدأت تؤتى أكلها لم يكتب لها الاستمرار بعد وفاة (محمد علي)، أين أغلقت المدارس بحجة الاقتصاد في النفقات ونفي المترجمون والعلماء، خاصة بعد الاحتلال الأوروبي لمعظم الأقطار العربية.

إنه وبالنظر إلى كل هذه الحقب المتداولة على الترجمة منذ أقدم العصور إلى عصر النهضة، يظهر جليا أن أصول حركة الترجمة ترجع إلى جهود العرب الذين أنفقوا الغالي والنفيس من أجل النهوض بالثقافة العربية والإسلامية، فانتعشت حركة الترجمة عندما تبناها الخلفاء والولاة، واتسع نطاقها عندما أشرف عليها العلماء والأدباء، وفي نفس الوقت الذي افتقدت إلى قرار سياسي وإستراتيجية عربية محكمة خفت بريقها وأصبحت تقتصر على ترجمة الآداب والفنون الغربية بعيدا عن العلوم النظرية والتطبيقية.

ج- نشأة علم الترجمة (la Traductologie): إذا كانت جذور الترجمة- باعتبارها نشاطا عمليا وممارسة تطبيقية- قديمة قدم برج بابل، فإن ظهورها كتخصص علمي أكاديمي لا يتعدى بضع عقود، حيث لم تتجاوز محاولات التنظير للترجمة قديما بعض الملاحظات والتعليقات التي أرفقها المترجمون بترجماتهم إذ **«يمثل ما قبل تاريخ علم الترجمة مجموع التأملات في المناهج العلمية الخاصة بإنجاز ترجمات جيِّدة عبر القرون، من شيشرون [1] Cicéron إلى إتيان دوليه etieune dolet، ومن الجميلات الخائنات إلى والتر بنجامين Walter Benjamin من دون أن يكون هناك تصوُّر يجعلها موضوع علم يشمل الملاحظة والوصف والاستقراء والاستنتاج»**[2]، لذا فلا يمكن أن تدخل تلك المحاولات ضمن الدّرس العلمي للترجمة لأن هذه الأخيرة لم تكتب صفة المبحث الأكاديمي إلاّ في العقود الأخيرة من القرن العشرين، وهذا راجع حسب الكثير من الباحثين في هذا المجال إلى التطور الذي شهدته ميادين المعرفة الأخرى.

وفي الوقت الذي يجمع فيه الباحثون على فتوّة هذا العلم وحداثته في ميادين المعرفة الإنسانية، فإن الخلاف بات واضحا حول تسمية هذا التخصص الذي يتخذ من الترجمة موضوعا له، فقد تعددت التسميات حتى قيل (هو علم بلا اسم)، وهذا يعني أن المصطلح عرف تسميات مختلفة خلال فترات زمنية متعاقبة فيطلق عليه بالفرنسية **science de la**)

[1] – شيشرون من أكبر أئمة وخطباء روما خلال القرن الأول قبل الميلاد، وهو أول من مارس الفعل الترجمي مع هورامس والقديس جيروم، من خلال ترجمة الكتاب المقدس من اليونانية إلى اللاتينية.

[2] – محمد أحمد طجو: علم الترجمة ما قبل التاريخ... منهج معرفي وتاريخي، مجلة التعريب ع 36، حزيران 2009، ص 139 (نسخة الكترونية).

(**traduction** أي (علم الترجمة) أو (**la traductologie**)، أما بالإنجليزية فيعرف بـــ (**Translation Studies**) أي (دراسات الترجمة) أو (**The Translatology**)، وهذا حال المصطلح في اللّغة العربية والذي لا زال يتأرجح بين (علم الترجمة– علوم الترجمة– دراسات الترجمة– فن الترجمة– نظرية الترجمة– نظريات الترجمة) فدراسات الترجمة (**The Translation Studies**) هي « **ما يتعلق بالترجمة من دراسات وأبحاث تتناول الجوانب النظرية والتطبيقية بهذا الموضوع وصلته بميادين بحثية أخرى ذات الصلة مثل اللّسانيات والمقاميات واللّسانيات الحاسوبية**» [1]، وهذا ما ذهب إليه محمد عناني عندما قال: «**دراسات الترجمة هو التخصص الأكاديمي الجديد المتعلقة بدراسة نظرية وظاهرة الترجمة وهي بطبيعتها متعددة اللغات والاختصاصات تجمع بين اللسانيات وعلوم الاتصال والعديد من الدراسات الثقافية الأخرى**»[2].

أمّا علم الترجمة (**Science de la traduction**) فقد اتفق إلى حدّ ما حول مفهومه، فهو – بغض النظر عن تسمياته المختلفة– علم قائم بذاته له موضوعه ونظرياته وشروطه وطرائقه ومصطلحاته الخاصة.

وهو كغيره من العلوم يخضع لمجموعة من المبادئ والأسس التي تحكم موضوعه، وهذا ما أكده الباحث الصيني (**تان زايكسي**) عندما اعترض على تسمية هذا الحقل (بدراسات الترجمة)(**Translation studies**) مفنداً رأيه بأن (علم الترجمة) علم مستقل وأن الترجمة علم وليست بـــ (**دراسة**) إذ يقول:« **يجب التفريق بين الترجمة وعلم الترجمة لكون الترجمة تعبير عن المعنى في لغة باستعمال لغة أخرى، والتعبير عن معنى كلمة أو جملة أو حديث أو كتاب أو قصيدة في لغة أخرى، أما بالنسبة إلى مفهوم علم الترجمة فهو "معارف نظامية منهجية موصوفة يمكن استخدامها وفقا لأسس علمية** »[3]، وبذلك فعلم الترجمة قائم بذاته يكشف القوانين العامة التي تحكم الترجمة.

أما (**جون دي بوا**) في معجمه فيرادف بين (علم الترجمة) و(نظرية الترجمة) ويقرن تطور هذا التخصص العلمي بتطور اللّسانيات التي تعتبر المجال الرئيسي القادر على إعطاء دراسات الترجمة شكلاً جوهرياً « **traductologie est la thèorie de la la traduction : …la traduction tend à devenir l'objet d'un discipline spécifique , la traductologie dant contexte d'une l'inguistique rigoureuse et en relation avec le développment de la traduction come demine**

[1] – عبد الصاحب مهدي علي: موسوعة مصطلحات الترجمة، ص 294.
[2] – محمد عناني: نظرية الترجمة الحديثة، ص04.
[3] – محمد ماجد الموصلي: معارف الترجمة التحريرية، ص59.

d'activités professionnelles et institutionnelles d'où l'apparition de théorie de la traduction… »[1]

"ترنو الترجمة لأن تكون موضوعا لعلم متخصص، في سياق لساني وفي علاقة مع الترجمة كنشاط علمي ومؤسساتي، بتأثير العلاقات الدولية، حيث ظهرت نظريات الترجمة"[2].

ومن هذا المنطلق الذي امتزجت فيه الترجمة بنظريات ومناهج العلوم المجاورة كاللّسانيات وعلوم الاتصال وتكنولوجيا المعلومات يكون من الضروري التفريق بين:

- ❖ الترجمة كنشاط علمي وتطبيقي يقوم من خلاله المترجم بفك رموز النص الأصلي وانتاج نص معادل له يعرف ب (النص الهدف).
- ❖ الترجمة كنظرية تخضع لمجموعة من الأسس والمبادئ التي تحكم عمل المترجم، وتشمل قضايا الترجمة اللُّغوية وطرائقها وأشكالها.
- ❖ الترجمة كعلم مستقل يدرس عملية الترجمة ونظرياتها ويكشف القوانين التي تتحكم فيها.

لكن رغم كل ما قيل ويقال عن مفهوم الترجمة وأصولها والاختلاف البيّن في تسميات العلم الذي يتناولها فإنه لا يكاد يختلف اثنان حول الدور الذي لعبته الترجمة في احقاق التفاهم وضمان التواصل بين بني البشر في خضم البلبلة التي فرضها اختلاف الألسن.

2 - الأسس النظرية للترجمة :

أ - **مفهوم نظرية الترجمة** : إنَّ كلمة "نظرية" في دلالتها اللّغوية مشتقة من الفعل (نظر) الذي يفيد معنى:
التأمل والتدبّر، ومنه (التنظير) الذي يعني: إكثار النظر [3]، أما في دلالتها الاصطلاحية عني البناء القائم على الفرضيات، حيث أطلق على كل قضية تحتاج إلى برهان لإثبات صحتها اسم " **نظرية**" وجمعها "نظريات" وهي تعني فيما تعنيه: «**مجموعة من الآراء**

[1] -Jean dubois : Dictionnaire de linguistique et des science du langage larouss,1994,P486.
[2] - هذه ترجمة سعيدة كحيل: تعليمية الترجمة، ص24.
[3] - ينظر: ابن منظور: لسان العرب، (مادة نظر) .

والاستنتاجات التي تفسِّر وقائع علمية أو فنية واستخلاص القواعد المحكمة فيها» [1]، حيث تعرض نفسها في مختلف العلوم والمعارف كنظرية الأدب و نظرية المعرفة ونظرية الترجمة التي نحن بصددها.

إنَّ التطور الذي شهدته حركة الترجمة في العقود المتأخرة واتساع ميادينها وتشعب العلوم التي تجري ترجمتها، كان مدعاة لظهور وضع جديد أين أصبحت الترجمة تستند إلى نظرية تهتم بوضع أسسها المنهجية وضبط قواعدها وتحليل إجراءاتها وتفسير آلياتها، فلئن كان المترجم في الماضي يعتمد أساسا على موهبته ومهاراته، فقد أصبح اليوم يستمد أدواته وتقنياته من تلك الأسس التي تفرضها نظرية الترجمة والمتمثلة في:[2]

- ❖ دراسة وتحليل المشكلات التي تثيرها العملية الترجمية.
- ❖ توسيع مدارك المترجم وإمداده بالتقنيات والأساليب التي تمكنه من تخطي الصعوبات والعراقيل.
- ❖ اقتراح الطرق المناسبة لترجمة الاستعارات والأمثال والصور والكلمات المجرَّدة.
- ❖ الكشف ماهية الترجمة ووظيفتها وكيفية انجازها.
- ❖ تفسير ماهية الترجمة ووظيفتها وكيفية إنجازها.

فنظرية الترجمة إذن: « **تسعى إلى التوغل في جوهر العملية الترجمية والوقوف على سرِّها واكتشاف الثوابت التي تتعدى اللِّسان المعين إلى اللّغة كظاهرة إنسانية مشتركة، والـــتأمل في كيفية الاتصال بين الشعوب على الرغم من اختلاف الألسن واختلاف الحضارات والنظر إلى الكون...»**[3].

لقد ارتبط ميلاد نظرية الترجمة بالتفكير حول اللّغة عموما، « **فدراسة الترجمة هي دراسة اللّغة»**[4]، حيث لعبت اللِّسانيات دورا هاما في تبلورها بوصفها فرعا معرفيا ينظر للعملية الترجمية ويقترح الحلول للمشاكل النظرية والعملية التي تنجم عنها، كما أن لنظرية الترجمة علاقة وثيقة–تتزايد باستمرار– بعلم الدلالة وعلم اللّغة المقارن والسيميائيات وعلم الأسلوب والنقد الأدبي والفلسفة والمنطق، هذه المعارف تساهم–بشكل كبير– في اثراء

---

[1] – شريفي عبد الواحد: نظرية الترجمة... المفهوم والوظيفة، مجلة دراسات ترجمية، دار الغرب للنشر والتوزيع، ج01، 2012، ص10.

[2] – شريفي عبد الواحد: نظرية الترجمة... المفهوم والوظيفة، ص11.

[3] – جورج مونان: المسائل النظرية في الترجمة ، ترجمة لطيف زيتوني ، دار المنتخب العربي ، بيروت، لبنـــــان، ط1، 1994، ص06.

[4] – روجر.ت. بيل: الترجمة وعملياتها، ص89.

نظرية الترجمة وتفسير وحل المشكلات التي يطرحها « **تحويل شفرة لغوية – أي- مجموعة من العلامات المنطوقة والمكتوبة) إلى شفرة أخرى**»[1].

وفي الوقت الذي تواصل فيه نظرية الترجمة نموّها وتطورها حيث أصبحت « **عام 1983 مدخلا في المسرد الدولي للجمعية اللّغوية الحديثة Moderne langage association international bibliographie** »[2]، ومن خلال علاقتها بباقي الحقول المعرفية وبفضل تضافر جهود العديد من الباحثين الذين ينتمون إلى أقطار مختلفة وألوان متباينة، يرى (كوين) (**Quine**) أن عليها- أي نظرية الترجمة- «**أن تعمل ليس فقط من أجل تحقيق فهم متبادل أفضل بين الناطقين باللغات المختلفة، بل أيضا يضل الأهم من بين اهتماماتها، أن تحقق رؤية أكثر كمالا لذاتها ولعملية احتواء الدلالة التي عليها أن تخدمها**»[3]، لذا يمكن القول أن قيام نظرية (نظريات) للترجمة يعتبر مكسبا مهماً وهذا الحقل المعرفي الذي شهد اهتماما متزايدا من قبل الباحثين المختصين لإدراك سر العملية الترجمية وكشف القوانين التي تخضع لها.

ب -**أشكال النظريات وأقسامها** : رغم أن الترجمة كنشاط قديم، إلاّ أنه لا يمكن التسليم بوجود نظرية في الترجمة قبل القرن العشرين -كما تم توضيحه سابقا-، حيث ولّد منظروا الترجمة عدد لا حصر له من النظريات، والتي على -كثرتها لا يمكن إحصاؤها إلاّ بتضييقها حسب أغراضها ومجالاتها، وفي هذا السياق نعثر على عدة تقسيمات يستند بعضها على المراحل التي مرّت بها منذ نشأتها، وهذا ما أورده شريفي عبد الواحد [4] في مقال له بعنوان " نظرية الترجمة... المفهوم والوظيفة" والذي أكد من خلاله على أن "نظرية الترجمة" قد مرَّت خلال نشأتها بثلاث مراحل أساسية هي: [5]

1 - **المرحلة ما قبل اللسانية:** والتي دامت إلى مطلع القرن العشرين وتميزت ببعض المحاولات الفقهية والفلسفية واللّغوية حول الثنائية الشهيرة "الترجمة الحرة والحرفية".

2 - **المرحلة اللسانية:** وهي المرحلة التي عرفت خلالها نظريات الترجمة نضجا عميقا بفضل ما قدَّمته اللّسانيات من خدمات جليلة للترجمة وذلك بتحليل الظاهرة الترجمية تحليلا عميقا.

---

[1] - محمد عناني: نظرية الترجمة الحديثة، ص08.

[2] - ينظر إدوين غينتسلر: في نظرية الترجمة اتجاهات معاصرة، ترجمة سعد مصلوح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط01، 2007 ص39.

[3] - إدوين غينتسلر: في نظرية الترجمة اتجاهات معاصرة، ص 67.

[4] - شريفي عبد الواحد: أستاذ بجامعة وهران (السّانية)، وهو من الأعضاء المؤسسين لـــمخبر تعليمية الترجمة وتعدد الألسن، الذي يصدِر دورية بعنوان (دراسات ترجمية) تعنى بالقضايا المتعلقة بالترجمة في الجزائر.

[5] - ينظر شريفي عبد الواحد: نظرية الترجمة... المفهوم والوظيفة ، ص22،25.

3 – **المرحلة ما بعد اللّسانية:** والتي انطلقت أواخر الثمانينات، وعرفت ظهور نظريات تستند إلى تخصصات جديدة كـــ (لسانيات النص التفكيكية – السيميائيات– علم النفس– التحليل الآلي...)

والتصوّر نفسه تطرحه (**Ines oski dépré**)، حيث ترى أن النظريات حسب مراحل ظهورها نظريات معيارية أو كلاسيكية (Théories prescriptive au classiques)، ونظريات وصفية (Théories descriptives)، ونظريات توزيعية (Théoris prispective)[1]، كما نعثر على تقسيم آخر قدَّمه (جيمس هولمز) (James Holmes) من خلال مخططه الشهير حول الدراسات الترجمية، والذي ميّز فيه بين نوعين من النظريات: الأولى عامة والثانية جزئية، حيث يقصد بالنظريات العامة: « **الكتابات التي تسعى لوصف أو تفسير كل نمط من أنماط الترجمة وإصدار المقولات التي تنطبق على الترجمة عامة** »[2]، أما النظريات الجزئية فهي:« النظريات المحدودة بمجموعة من المعايير»[3]، تلك المعايير تتمثل –حسب محمد عناني– في النظريات:

1 – المحددة بالوسائط: تنقسم إلى الترجمة التي يقوم بها الإنسان والآلية.
2 – المحددة بالمجال: وهي النظريات المحددة بمجموعة من اللّغات والثقافات.
3 – المحددة بالرتبة: وهي المحددة بمستويات الوحدات اللّغوية (الكلمة– الجملة).
4 – المحددة بنمط النص: وهي المقصورة على فترات زمنية محددة.
5 – المحددة بالمشاكل: وهي التي تعالج أهم المشاكل العملية للترجمة كمشكلة المعنى والمكافئ، والمخطط التالي يبين تلك النظريات– عند هولمز–

[1] – Ines oski dépré: Théories et pratiques de la traduction littéraire, unversité d'antiaquia , April, 2009 .

[2] – محمد عناني: نظرية الترجمة الحديثة، ص16.
[3] – محمد عناني: المرجع نفسه، ص18.

نظرية الترجمة[1]

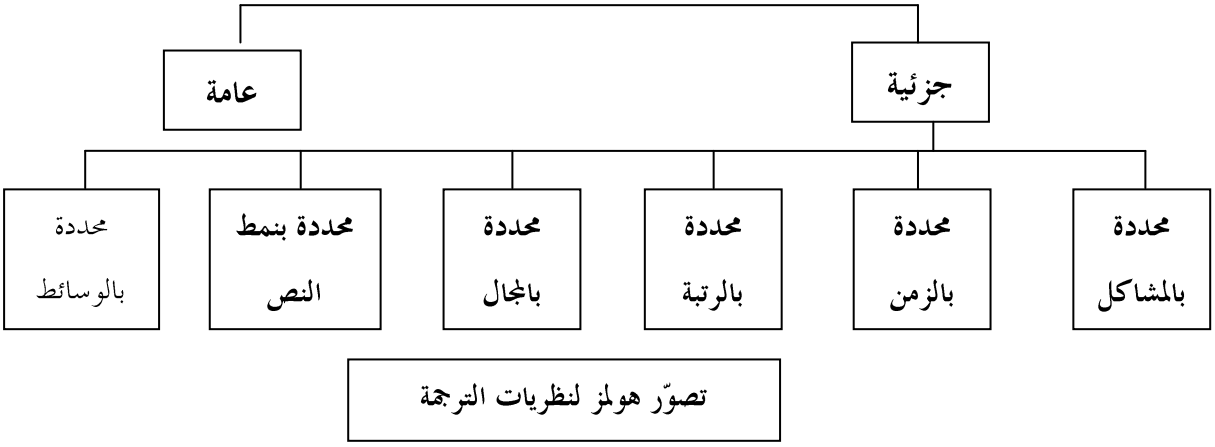

هذا ويضم تصنيف آخر نوعين من النظريات هما: النظريات التي تهتم بالنص المصدر والنظريات التي تهتم بالنص الهدف، حيث تعتمد الأولى على الترجمة الحرفية للنص المصدر الذي ينبغي أن يحافظ على رموزه الشكلية واللغوية في اللغة الهدف وهذا ما يعرف بالترجمة الأمينة لروح النص الأصل، ومن أبرز الداعين لهذا الاتجاه **هنري ميشونيك ــ جورج ستاينر** و **جورج مونان** الذي يرى أن معيار الترجمة السليمة هو نقل المظهر البنيوي والمظهر الأسلوبي للنص المصدر، مما يتيح للقارئ تكوين فكرة تقريبية اللغة المنقول منها سواء من حيث خصائص مفرداتها وبنائها ونوعية ومستوى أساليبها [2]، أما الثانية فتعتمد على الترجمة الحرّة من خلال التركيز على معاني النص المصدر وإخضاعها لجميع الضّوابط اللّغوية والأسلوبية والاجتماعية والثقافية للغة الهدف، ومن هذا المنطلق يرى أنصار هذا الاتجاه – أمثال يوجين نيدا – أن النص الهدف هو المكافئ الدلالي للنص المصدر بحيث" **يخلق أثر مشابه للأثر الذي يخلقه النص المصدر في قارئه بلغته الأصلية** "[3].

تلك التصنيفات على اختلاف معايير التصنيف فيها وبقدر ما ساهمت في تحديد بعض أشكال النظريات فإنها في الوقت نفسه تُقصي بعض أشكال النظريات خاصة تلك التي تتعامل مع الترجمة بوصفها عملية لغوية أو أدبية أو فلسفية ، هذه المقاربات– التي تعتمد على معايير وأسس علمية مختلفة – تسعى إلى توسيع حدود التصورات التقليدية للترجمة والتي تستند إلى كونها مجرد عملية أو فن لا يرق إلى مستوى التنظير الترجمي، لتشمل

[1] – نظرية الترجمة عند هولمز هي قسم من مبحث عام هو (دراسات الترجمة) والذي ينقسم بدوره إلى مبحثين (دراسات تطبيقية وبحثية)، حيث يضم الجانب التطبيقي (نقد الترجمة، وسائل مساعدة المرجع، تدريس المرجع) بينما يضم الجانب البحثي (نظريات الترجمة) الجزئية والعامة.

[2] – ينظر جورج مونان : المسائل النظرية في الترجمة، ص 9 .

[3] – جورج مونان : المرجع نفسه، ص 60 .

النظريات اللّسانية التي تستفيد من النتائج العلمية للدرس اللساني الحديث ، والنظريات الأدبية التي ظهرت أواخر الثمانينات كرد فعل من منظري الترجمة وممارسيها الذين يعتبرون الترجمة عملية أدبية وليست لغوية، هذا بالإضافة إلى النظريات الفلسفية التي تستند إلى التفكير المنطقي وأشهرها "نظرية المعنى" و "النظرية التأويلية".

1 - النظريات اللّسانية:

قدمت اللّسانيات للترجمة خدمات جليلة، فحررتها من قيود الدراسات الكلاسيكية وانتقلت بها إلى التحليل العلمي الدقيق، حيث يرى (جورج مونان) أن « **الترجمة فن قائم على علم، وهذا العلم لا ينبغي أن يدرس إلاّ في إطار الألسنية** »[1]،وبالتالي فقد أولى علماء اللّغة مادة الترجمة العناية التي تستحقها، باعتبار الموضوع المشترك بينها وبين اللّسانيات هو اللّغة، ومن أشهر النظريات اللّسانية:

أ - **نظرية فيدروف** (**Fedorov**): الذي قام بعزل عملية الترجمة من أجل دراستها دراسة علمية وبالتالي التمهيد لظهور علم خاص بالترجمة يدرج ضمن التخصّصات اللغوية، لذا فكل نظرية للترجمة حسبه « **يجب أن تدرس في إطار الألسنية**»[2].

ب-نظرية فيناي ودربنليه (**Vinay Darbenlet**): اللذان سلكا نفس مسلك (فيدروف)، عندما أكدا على دور الدراسات اللّغوية المقارنة في فهم عملية الترجمة ووصفها وصفا علما دقيقا، وذلك بإخضاعها لتقنيات التحليل المعتمدة في الألسنية، تلك التقنيات تتمثل في: (الاعارة- المحاكاة- ترجمة كلمة بكلمة- التكييف- الاستبدال- التحويل التكافؤ) [3] وبالتالي فنظرية (الأسلوبية المقارنة) عند (فيناي ودربنليه) تقوم على توجيه المترجم نحو تقنيات وطرق الترجمة، واعتبار (المقارنة) المنطلق في عملية الترجمة.

ج-نظرية كاتفورد (Katford): الذي يركز على تحليل المكونات المختلفة للسلسلة الخطية تصوُّر لغوي، حيث يقترح أربع ترجمات هي: الصوتية- الكتابية- النحوية- المعجمية، وهذا حسب مستويات ووظائف اللّغات التي يفترض إقامة علاقات بينها وفق المنهج المقارن، حيث يرى كاتفورد أن (التكافؤ النصي) في الترجمة « **لا يتحقق أبدا عن طريق الترجمة الحرفية وهذا ناجم عن الاختلاف في المستوى المعجمي والتركيبي للّغات**»[4]، لذا يقترح تأسيس معادلات الترجمة على أساس السياق لا الكلمات.

---

[1] - جورج مونان: المسائل النظرية والترجمة، ص08.

[2] - جورج مونان: المرجع نفسه، ص60.

[3] - ينظر محمد الديداوي: مفاهيم الترجمة، ص89.

[4] - سامية ادريس: مسائل نظرية الترجمة، جامعة عنابة، مجلة تحليل الخطاب، العدد، ص 356.

د – نظرية جاكبسون (R. Jakobson): تقوم هذه النظرية على أساس الدلالة والتواصل،خاصّة بعد انفتاح النظرية اللسانية للترجمة على علم الدلالة والسيميائيات واللّسانيات التداولية، حيث يؤكّد جاكبسون أن « **الترجمة ليست ترجمة للدلالة اللّغوية، بقدر ما هي استعادة للمعنى، والمعنى لا يتجلى إلاّ باستعمال اللّغة في وضعية التواصل**»[1]، وفي هذا الإطار ميَّز بين ثلاثة أنواع للترجمة هي [2]: الترجمة داخل لغوية (وهي التي تتضمن تفسير علامات لغوية في نفس اللّغة)، والترجمة بين لغوية (وهي التي تحدث بين اللغات)، والترجمة السيميائية (التي تترجم علامات لغوية بأخرى غير لغوية)، وبهذا فقد جعلت **"نظرية جاكبسون"** من التواصل أساسا لفهم الرسالة التي يراد نقلها أو ترجمتها.

ه –نظرية بيتر نيومارك: (P. New Mark): تعرف بـــ (النظرية السوسيو ثقافية) [3]، وهي النظرية التي تقوم على مفهومي الترجمة الدلالية والتواصلية، من خلال الاهتمام بالسياق اللغوي والثقافي لتحليل معاني الكلمات المتموضعة والنصوص، فاللّغة عند نيومارك هي (**الثقافة وما الترجمة إلاّ تعبيرا عنها**)[4]، ونتيجة لاختلاف أنوع النصوص نتج عنه اختلافا في طبيعة الترجمة حيث تعنى الترجمة الدلالية (بنقل المعنى السياقي الدقيق للنصوص الدينية، الأدبية، الفلسفية) بينما تهتم الترجمة الاتصالية (بالأثر الذي تتركه النصوص المترجمة في نفوس القراء، والذي ينبغي أن يشبه تأثير النصوص الأصلية وتتجسد في الكتب التعليمية والأخبار والإعلانات).وبهذا فإن نظرية نيومارك « **تتصّف بطابعها البراغماتي (التداولي) فهي تتعامل مع النصوص بثقافتها وظروف انتاجها وخلقها لمواقف اتصالية** »[5].

النظريات الأدبية:

لقيت النظريات اللّسانية– رغم انتشارها الواسع– معارضة من قبل بعض اللّغويين والمترجمين الذين يعتبرون الترجمة (**عملية أدبية وليست لغوية**) ، وينكرون الحديث عن إستراتيجية الترجمة في ضوء النتائج العلمية للدرس اللّساني الحديث –ومنها:

أ – نظرية حلقات العمل (عزرا باوند): ظهرت هذه النظرية مؤخرا في (الو.م.أ) على شكل ورشات وحلقات تهتم بالترجمة الأدبية وخصوصا ترجمة الشعر، والترجمة المسرحية وترجمة السينما « **التي يختلط فيها المكوِّن اللغوي لبيان عدم جدوى إلحاق**

[1] – سامية ادريس:المرجع نفسه، ص357.
[2] – ينظر محمد عناني: نظرية الترجمة الحديثة، ص06.
[3] – سعيدة كحيل: تعليمية الترجمة، ص 73.
[4] – المرجع نفسه، ص 73.
[5] – سعيدة كحيل: تعليمية الترجمة، ص 77.

الترجمة باللّسانيات »[1]، وتقوم على مفهوم (الطاقة) في اللّغة، حيث يرى (باوند) أن للكلمات طاقة لغوية في التعامل مع كل الظروف والسياقات، إذ يقول: « **أن الكلمات ليس لها وجود خارج السياق لذلك على المترجم أن يستحضر السياق بخياله في كل وقت... ويستحضر التعبير في ذلك السياق**»[2]، وبذلك فاللّغات –حسبه– شبكة من الكلمات أو نسيج متداخل– يربط الناس بغض النظر عن جنسياتهم–

ب –**نظرية الأنظمة المتعددة**[3]: وتعرف أيضا بـــ (نظرية النسق المتعدد) من دعاتها (جدعون توري) و (إيفين زوهار) الذي دعى رفقة (أندريه لوفيفر) لوضع هذه النظرية والتي تهتم بدراسة كل أنواع الأدب والذي يصبح أدبا أيضا بعد ترجمته حيث لا يولي أنصار هذا الاتجاه مدى مطابقة النص الهدف لمعايير النص المصدر، بل يكفي المترجم أن يصرح بأن نصه مترجم كي لا يناقشه حول مدى مطابقته للنص الأصل أم لا، فالنص الهدف حسب توري « **يحل محل النص الأصل حلولا حقيقيا** »[4]، وبالتالي فنظرية الأنظمة المتعددة تنطلق من كون كل الأشكال الأدبية قابلة للترجمة بدءا بالأشكال الراقية (كالشعر) وانتهاءا بالأشكال الدنيا كقصص الأطفال.

النظرية الوظيفية: كان ظهورها علامة على تطور نظريات الترجمة تنطلق من فحص السياقات الاجتماعية ونشاطات الترجمة أي:« **الترجمة كما ينجزها أشخاص واقعيون في شبكة اجتماعية واقعية لغايات معينة** »[5]، تعرف هذه النظرية بمصطلح (**Scopos**) الذي يعني (القصد، الهدف، الوظيفة) ومن روادها كاترينا رايس (**K. reiss**) وهانز فيرمير (**H. Vermeer**) وماري سنيل هورنيني (**M. S. Hornby**)، حيث يرى هؤلاء أن الترجمة فعل له هدف اتصالي يكسب من خلاله النص المترجم أهمية ومكانته الحاسمة، ذلك أن قاعدة الغاية عند (فيرمير) يمكن أن تقرأ على عدة أوجه، لكن ما يهم هو: « **أن يقوم النص المترجم بوظيفة في الموقف الذي يستخدم فيه** »[6]، ومن هذا المنطلق يلح الوظيفيون على وجوب أن يكون النص عند تلقيه بترجمته، طبيعيا سلسا ومحبوكا، هذا الاحتباك يعتمد عند (رايس)[7]و(فيرمير) على تصوّر المترجم لغايات النص– وهو ما يسمى بالاحتباك أو

---

[1] – الطيب دبه: النظريات اللّسانية، ص31.

[2] – إدوين غينتسلر: في نظرية الترجمة ، ص83.

[3] – قدم (أيفين زوهار) لأول مرة مصطلح (النسق المتعدد) (**Polysystem**) من خلال كتاب (**Paper in historical poetics**) (أوراق في تاريخ فن الشعر)1987 .

[4] – إدوين غينتسلر : في نظرية الترجمة، ص 304.

[5] – شريفي عبد الواحد: نظرية الترجمة المفهوم والوظيفة، مجلة دراسات ترجمية، ص25.

[6] – إدوين غينتسلر: المرجع نفسه، ص185.

[7] – حددت (رايس) مجموعة من المعايير للحكم على الترجمة، منها المعايير اللغوية الداخلية (لفظية– نحوية– دلالية– أسلوبية) ومعايير خارجة عن اللّغة (الحال، المجال، المتلقي، الزمان، المكان).

الانسجام بين النصوص، المصادر والهدف ومنه يحكم على الترجمة بأنها صائبة أو خاطئة[1].

3 - النظريات الفلسفية:

تأثرت في ظهورها بأفكار (دريدا) و(هيدغر) الفلسفية، منها نظرية المعنى، والنظرية التأويلية التي تنطلق من فكرة أن الترجمة لم تعد تعني بنقل الخواص اللّغوية- كما كان سائدا في النظريات اللسانية- بل أصبحت تعنى- كما يقول ماروزو- « **ينقل المعنى ولا شيئ سوى معنى النص الأصلي**»[2].

أ- **نظرية المعنى (Théorie du sens)**: تعتمد هذه النظرية على المعنى الإضافي الذي تحمله الكلمات، والذي يشار إليه بعبارات مختلفة: (المعنى الضمني- المعنى الإيحائي- المعنى الدينامي)، وهو رغم اختلاف تسمياته جزء من اللّغة ينبغي ترجمته حسب (مونان ويوجين نيدا) اللّذان يؤكدان على ضرورة إلمام المترجم بجميع هذه المعاني وتوظيفها في الترجمة، ذلك أن للكلمات معاني إضافية لا تتضمنها القواميس، وإنما يتوقف تفسيرها والإحساس بها على مدى استيعاب المترجم للّغة التي يترجم منها ولأحكامها وثقافتها، يقول (نيدا) « **إن على المترجم ألاّ يقف عند حدود فهم المستوى الواضح للرسالة، بل عليه أن يفهم دقائق المعنى والقيم الشعورية والسمات الأسلوبية في الرسالة**»[3]، وبالتالي فاللّغة ليست هي محور البحث في هذه النظرية بل« **ما تحويه الأشكال اللّغوية من معنى ظاهر وضمني**»[4].

أ -**النظرية التأويلية (Théorie Interprétative)**: تطورت هذه النظرية في المدرسة العليا للترجمة والمترجمين الشفويين بباريس (**Esit**) على يد دانيكا سيليسكوفيتش (**D. Selescovitch**) وماريان لودورير (**M. Lederere**) انطلاقا من الملاحظات المتعلقة بالترجمة الشفوية والفورية، حيث تؤكد على أن «**كل ترجمة تأويل** »[5]، والتأويل هنا لا يعني التحوير والتفسير بل يعني محاولة تحصيل المعنى الكامن وراء الأشكال اللّغوية، انطلاقا من قراءة النص المراد ترجمته قراءة محققة قصد فهم إيحاءاته الدقيقة .
ومن ثم فإن عملية الترجمة-وفق النظرية التأويلية-تتم عبر مراحل ثلاث[6] هي:

---

[1] – ينظر محمد عناني: نظرية الترجمة الحديث، ص115.
[2] – جورج مونان: المسائل النظرية في الترجمة، ص09.
[3] – إدوين غينتسلر: في نظرية الترجمة، ترجمة سعد مصلوح، ص 154.
[4] – دانيكا سيليسكوفيتش: التأويل سبيلا إلى الترجمة، ص118.
[5] – محمد الديداوي: الترجمة والتواصل، ص81.
[6] – تتجسد تلك المراحل من خلال فهم النص ثم تحرير معناه من ثوبه اللّفظي وإعادة التعبير عن ذلك المعنى.

- **الفهم :** والذي يتم من خلاله تحصيل المعنى المراد من النص أو الخطاب.

- **الانسلاخ اللّغوي:** والذي يهدف إلى تحرير المعنى من البنيات اللّغوية للنص الأصل.

- **إعادة التعبير** [1]: ويتم من خلالها إعادة صياغة المعنى الأصلي مع احترام خصوصيات الكتابة في اللّغة الهدف.

غير أن النظرية التأويلية بتركيزها على المعنى وقعت في متاهات معرفة قصد المتكلم وكشف المعاني المضمرة للنص، وتلك أمور من الصعب بل من المستحيل قياسها والتحقق منها[2]، لكون الترجمة الفورية تتصف بالسرعة.

وخلاصة القول حول النظريات الترجمية أنها عرفت عدّة تحوُّلات من المقاربات اللّسانية إلى الأدبية فالفلسفية، ذلك التحول لم يكن اختلافا بقدر ما كان تطلّعا للوصول إلى القوانين والمبادئ التي تحكم العملية الترجمية، ذلك أن « **صياغة أي نظرية متكاملة للترجمة لا يفترض مسبقا وجود نوع واحد من الترجمات يفترض أنه الأحسن، بل على منظري الترجمة أن يرسموا حدود مجالات بحثهم وأن يكشفوا عن أغراضهم** »[3]، لتبقى أفضل النظريات التي قعدت للنشاط الترجمي هي تلك التي استندت إلى المزاولة الفعلية للترجمة وقامت على التجربة والاستنتاج- وهذا هو جوهر البعد التنظيري في أي ميدان علمي.

3 - مجالات الترجمة وخصوصياتها:

أ - **الترجمة الأدبية (La Traduction Littéraire):** هي أحد الأنواع الرئيسية التي تصنف إليها المواد المترجمة، حيث تستند إلى طبيعة النصوص التي تتناولها ونوع اللّغة المستخدمة فيها وخصائصها الأسلوبية [4]، وتشمل ترجمة النصوص الشعرية الدينية- القانونية-القصصية-المسرحية، وعليه فالترجمة الأدبية هي:« **ترجمة الأدب بفروعه المختلفة أو ما يطلق عليه الأنواع الأدبية المختلفة (Literary genres)** »[5]، وهي تشترك مع الترجمة العامة في تحويل (الشفرة اللغوية) إلى لغة أخرى- ابتغاء توصيل المعنى الذي يمكن أن يكون إحاليا مباشرا أو أدبيا يتضمن صورا بلاغية وبيانية، لكن إذا

[1] - تشمل مرحلة إعادة التعبير المكون المعرفي والمكون العاطفي والمكون الثقافي وهي ما يتعلق بالظروف المحيطة بالكاتب والنص الأصلي.
[2] - محمد الديداوي: مفاهيم الترجمة، ص20.
[3] - ألبرت نيوبرت و غريغوري شريف: الترجمة وعلوم النص، ترجمة محي الدين حميدي جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع ، 1423 ه،ص45.
[4] - ينظر عبد الصاحب مهدي على: موسوعة مصطلحات الترجمة، ص174.
[5] - محمد عناني: الترجمة الأدبية والمقارنة، ص174.

كان مناط البحث في علم اللّغة هو (الشفرة اللّغوية) فإن مناط البحث في علم اللّغة هو (الشفرة اللغوية) فإن مناط البحث في الترجمة الأدبية هو (الشفرة الأدبية) المتمثلة في (مجموعة من القواعد والأعراف السائدة في تراث أدبي معين).

وعليه فالترجمة الأدبية تتجاوز علاقة الترجمة العامة بعلوم الألسنية والعلوم المجاورة إلى مجال الفنون والفكر والثقافة، أي أن المترجم الأدبي لا يقتصر في ترجمته لأي نص أدبي على نقل دلالة الألفاظ (الإحالة) [1] بل يسعى للوصول إلى المغزى وإلى التأثير الذي يفترض أن يثيره في القارئ، لأن « **كاتب النص الأصلي يترك للقارئ حرية الفهم والتذوق والمترجم قارئ ثم مبدع في ترجمته لأنه ينقل ما فهمه من قراءته للنص الأصل**»[2]، ولبلوغ ذلك القصد يتعين على المترجم أن يحيط بكافة الجوانب المعرفية والأدبية والنقدية التي يعطى منها المترجم العلمي.

تتعامل جل الآداب والثقافات بشكل كبير مع الترجمة الأدبية، فالآداب- على اختلاف لغاتها- تطورت بمساعدة التبادل الأدبي الذي يحدث بفعل الترجمة، حيث تظهر الكثير من الحالات التي تطوّر فيها الأدب تأثره العميق بالنماذج الأدبية العالمية المترجمة، خاصة فيما يتعلق بالأنواع الأدبية المترجمة (كالرواية والمسرح العالمي).على أنّ الترجمة الأدبية ليست طريقا وحيدة الاتجاه تنطلق من لغات وآداب معيّنة لتصب في آداب ولغات أخرى، بل على العكس من ذلك هي ثنائية الاتجاه، يمكن أن تنطلق من لغة معينة وتصب فيها أيضا، وهذا ما ينبغي أن يكون عليه الوضع الترجمي في الوطن العربي- الذي أصبح - منذ عصر النهضة إلى اليوم- مستقبلا للآداب الأجنبية بمختلف أشكالها (قصة، رواية، مسرح...)، دون أن يكون في موقع المرسل المعطى [3]، هذا الوضع يرجع دون شك إلى الخلاف حول جودة الترجمة الأدبية ومدى التكافؤ والتنافر الذي تثيره بين النصوص الأدبية الأصلية والمترجمة، ذلك أن الخطاب الأدبي خطاب مجازي استعاري تخيلي يمكن أن يعتريه الكثير من التشويه بعد ترجمته، بما يفقده كل تأثير مالي أو حتى معرفي، فيتحول بذلك إلى عبئ على الثقافة المستوردة بدلا من أن يكون رافدا من روافد الثراء فيها، لكن هذا لا يعني «أن الترجمة الأدبية مستحيل أو فوق طاقة البشر، وإنما تحتاج إلى جهود ودراية وإتقان للغات المنقولة والمنقول إليها.»[4]

[1] – المقصود بالإحالة هنا هو إحالة القارئ إلى نفس المعنى الذي يقصده المؤلف.

[2] – حفناوي بعلي: الترجمة الأدبية والمقارنة، مجلة المترجم، دار الغرب للنشر والتوزيع، ع 07، يناير-جوان 2003، ص111.

[3] – ينظر عبده عبود: هجرة النصوص، منشورات اتحاد الكتاب العرب 2009، ص08.

[4] – حفناوي بعلي: الترجمة الأدبية والمقارنة، ص110.

ومن هنا يمكن للترجمة الأدبية أن تكتسب مكانتها الرفيعة ضمن باقي الترجمات وأن تتجاوز تلك الرداءة- التي يمكن أن تعتريها من خلال اهتمام ذوي الاختصاص بممارسة (نقد الترجمة)[1] بصورة نشيطة ومستمرة، هذا المجال الذي أصبح من أهم فروع (دراسات الترجمة الحديثة) والذي يعتمد على قراءة الترجمات وتقييمها وإرشاد المتلقين إليها، والاهتمام كذلك بتدريب المترجمين، ذلك أن ترجمة الآداب-حسب نيومارك « **هي أكثر الأنواع امتحانا لمقدرة ومهارات المترجم** »[2]، هذا الأخير الذي ينبغي أن تتوفر فيه مجموعة من المؤهلات لكي يتمكن من الوصول إلى درجة من الجودة في نقل الآداب بمختلف أشكالها، وبالتالي تحقيق التفاعل بين الآداب أو ما يعرف عند (إيفين زوهار) بـــ (التفاعل الابداعي). فعلى المترجم الأدبي إذن[3]:

- أن يكون ذا حس لغوي مرهف.
- أن يكون متمكنا من اللّغة المصدر واللّغة الهدف.
- أن يكون لديه إلمام بعلم الأسلوب وفنونه.
- أن يكون على اطلاع بمؤلفات الكاتب الأصلي وأسلوبه في الكتابة.
- أن يكون كاتبا مبدعا وخلاقا في لغته الأم.
- أن يكون هدفه في الترجمة نقل المعنى وليس الإتيان بكلمات مرادفة فحسب، لكن

رغم هذا يصعب بل يستحيل أحيانا وصول المترجم للنصوص الأدبية إلى الدقة والأمانة في النقل، خاصة فيما يتعلق بترجمة الشعر والدراما والقصة والرواية، أو ما يعرف بـــ (ترجمة الآدب الجادة) [4]، نظرا لدرجة الصعوبة والتعقيد في صياغة البنية الأدبية لهذه الأشكال، مما يستدعي -علاوة على نقل المضمون- مراعاة التراكيب المجازية وإعادة التعبير عنها وبالتالي إعادة التأثير الفعَّال للأصل.

ب -**الترجمة العلمية**[5] **(La Traduction Scientifique)**: تندرج ضمن "الترجمة التخصصية" وهي « **الترجمة التي يكون العلم والتكنولوجيا مادة لها** »[6]، لأنها تختص بترجمة العلوم الأساسية، كالرياضيات والفيزياء والكيمياء وعلوم الأرض والنبات والعلوم التطبيقية كالطب والصيدلة والهندسات على اختلافها، حيث تصنف الترجمات على أساس

---

[1] – (نقد الترجمة) من أهم المباحث التطبيقية بدراسات الترجمة الحديثة (translation studies) ، للاستزادة ينظر (مخطط هولمز) حول دراسات الترجمة في كتاب محمد عناني (نظرية الترجمة الحديثة) ص15.

[2] – محمد ماجد الموصلي: معارف الترجمة التحريرية، ص205.

[3] – ينظر عبد الصاحب مهدي علي: موسوعة مصطلحات الترجمة، ص174.

[4]– ينظر محمد ماجد الموصلي : معارف الترجمة التحريرية، ص205.

[5] – تعرف أيضا "بالترجمة التقنية" أو "ترجمة النصوص العلمية والتقنية" لكن " الترجمة العلمية" هي أكثر اختصارا وأيسر استعمالا.

[6] – عبد الصاحب مهدي علي: موسوعة مصطلحات الترجمة، ص247.

المواد والموضوعات التي تدور حولها لأغراض علمية ولاسيما عند المترجمين المحترفين لبيان حقول تخصصاتهم.

يرى الكثير من الباحثين أن القيمة الحقيقية لمهارة الترجمة تتجلى بشكلها الأسمى في ميادين الترجمة الأدبية أكثر منها في الحقول العلمية، التي لا تتطلب من الخبرات والمهارات ما يتعدى حدود الإلمام بمعاني مصطلحات المادة العلمية المراد ترجمتها، هذا الاختلاف بين الترجمتين الأدبية والعلمية، نابع من الاختلاف الجوهري بين لغة ولغة العلم، هذه الأخيرة التي تقتصر على ذكر الحقائق العلمية المصاغة صياغة دقيقة لا تقبل الإيحاءات ولا تتعدى الدلالات ولا ظلال المعاني، وبالتالي فلا تطرح مشكلة الإحالة في الترجمة العلمية[1]، بسبب ثبات المصطلحات والاتفاق شبه الكامل على معانيها خصوصا بين اللغات التي تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة.

وإذا كانت الدّقة والوضوح من أهم مميزات لغة الأدب فهذا لا يعني أن الترجمة العلمية هي مجرد عملية نقل سطحية، لا يحتاج فيها المترجم إلى إيحاءات ومهارات لغوية واستراتيجيات خاصة بالترجمة، بل على العكس من ذلك « **تتطلب الترجمة العلمية الدقة المتناهية في إعطاء المعنى والمعلومات للمفردات والجمل كما تتطلب ببساطة في التركيب**»[2]، حيث تجمع الترجمة العلمية بين نقل المصطلحات والتعابير الاصطلاحية– التي تتطلب تقنيات خاصة كالتعريب الذي يعد من أنجع طرق الترجمة العلمية [3]– و بين نقل الجمل الخاصة بالمفاهيم العلمية، والتي تتناسب مع الترجمة الحرَّة أو التصرّفية التي لا تتقيد بالمعاني الحرفية للجمل والتراكيب في لغتها الأصلية.

ومن هذا المنطلق فالترجمة العلمية ليست عملية يسيرة– كما يدعي البعض– بل هي عملية تستدعي الكثير من المهارات والاستراتيجيات الخاصة، والتي تتضافر من خلالها جهود رجال العلم– في نقل المصطلحات العلمية– وجهود رجال الأدب– في شرح وتحديد مفاهيم تلك المصطلحات– وهذا من أجل الانفتاح على العلوم التي تعبِّر باستمرار عن مسميات ومفاهيم جديدة قد لا تتوافر في اللغات المستهدفة، وهنا تكمن أهمية أن يكون المترجم « **على بينة باللّغة المترجم منها وإليها ولا يبيح إهمال اللّغة المستهدفة بدعوى التخصص العلمي**»[4]، بالإضافة إلى أن يكون عالما بإحدى التخصصات العلمية التي يريد

[1] – ينظر محمد عناني: الترجمة الأدبية، ص12.
[2] – محمد ماجد الموصلي: معارف الترجمة التحريرية، ص202.
[3] – ينظر محمد عناني: الترجمة الأدبية ، ص16.
[4] – محمد حازي: في رحاب المصطلح العلمي العربي، مجلة المجلس الأعلى للغة العربية (أهمية الترجمة وشروط أحيائها) الجزائر 2004، ص391.

ترجمتها وبمصطلحاتها في لغتها الأصلية وبمقابلاتها في لغة الهدف [1]، وهذا ما يسمح له بالتعامل مع الآليات الخاصة والاستراتيجيات التي يتطلبها نقل المادة العلمية كالوضع والقياس والاشتقاق والمجاز والتوليد والتعريب والترجمة، وكلها تقنيات تعمل على ترك اللّغة متفتحة على العلوم وقادرة على استيعابها.

وتبقى الترجمة العلمية من أسهل الترجمات لكونها تتعامل مع النص العلمي لا ينطوي على الخيال ولا يحتمل عدة قراءات لوضوحه ودقة لغته، ومن أصعب الترجمات– في نفس الوقت– لما تتطلبه من مقومات ومهارات خاصة في المترجم حتى يستطيع أدائها على النحو المطلوب.

ج –**الترجمة الآلية (La Traduction Automatique)**: ظهرت الحاجة إلى الترجمة الآلية– منذ الحرب العالمية الثانية– خاصة بعد التطورات السريعة للحاسبات الالكترونية، وبدءا من السنوات الأخيرة من القرن العشرين وضعت إمكانات ضخمة أمام الباحثين في هذا المجال[2]، فأضحت الترجمة الآلية أحد مجالات البحوث النظرية والتطبيقية المهتمة بمعالجة اللغات بواسطة الحاسوب أو ما يعرف بـــ (اللّسانيات الحاسوبية)، وهو بدوره فرع من فروع علم الذكاء الاصطناعي بشكل عام يهتم بـــ « **كشف الآليات الأساسية التي تقوم عليها اللّغة والعقل، وذلك بوصفها وصياغتها رياضيا باستخدام اللغات الصورية والاصطناعية ومحاكاتها في برامج حاسوبية** »[3]، وعليه فإن الترجمة الآلية في أبسط معانيها هي « **ترجمة النصوص اللغوية باستخدام البرامج الحاسوبية** »[4]، وعندما نقول "ترجمة آلية" فذلك يعني عدم مشاركة الإنسان بصورة مباشرة أو غير مباشرة في سير عملية الترجمة، وهذا ما يقصده (**Kadi Allah Fayçal**) في مقال له:

"**La traduction dit automatique c'est à dire sons l'intervention directe ou indirecte de l'homme qui est remplacé par la machine, dans le processus de traduction**»[5]

وبذلك فالترجمة الآلية تختلف عن الترجمة المستعانة أو ما يعرف بـــ (الترجمة بمساعدة الحاسوب) (**Machine Aded Translation**) التي تعتمد على التفاعل بين العنصر البشري والحاسوب، حيث يمكن للمترجم التدخل في جميع مراحل الترجمة، من خلال استعمال معاجم وبنوك المصطلحات، وهذا يعني الاستفادة من (نظم الترجمة

[1] – أن يكون المترجم من ذوي الاختصاص العلمي يعني أن تصبح النصوص العلمية المترجمة أكثر إبداعية ومسايرة لتطور العلوم والتقنيات، فلا يترجم الشعر إلاّ شاعر ولا يترجم الطب إلاّ طبيب.

[2] – ينظر: ميلكا إيفيتش: اتجاهات البحث اللّساني، ص439.

[3] – عبد الله بن حمد الحميدان: مقدمة في الترجمة الآلية، مكتبة العكبيان، الرياض، ط01، 2001، ص15.

[4] – عبد الصاحب مهدي علي: موسوعة مصطلحات الترجمة، ص 181.

[5] – Kadi Allah Fayçal, La traduction automatique, Al-Motardjim, N°7, 2003, p 95.

الآلية)[1]، تلك النظم –التي تحدث عنها عبد النبي ذاكر– تنقسم إلى جيلين: الأول يقوم بترجمة الكلمات دون تحليلها، والثاني يقوم بتحليل الوحدات النصية (في اللّغة العربية) ثم نقلها وتوليدها (في اللّغة الهدف) [2]. على أن الترجمة الآلية تقوم على ثلاث مراحل أساسية هي: (التحليل، التحويل، النقل) [3]، وكل مرحلة من هذه المراحل تمر بمراحل ثلاث– أيضا– لمعالجة(الصرف، النحو، الدلالة)، حيث تختلف هذه المراحل في عمق معالجة النصوص وفي المدّة التي تستغرقها في عملية الترجمة، فعملية التحليل مثلا تستغرق مدّة أطول من النقل والتحويل، وذلك حسب طبيعة النصوص المراد ترجمتها آليا.

إنّ الأدوار المحورية والأساسية في تصميم نظم الترجمة الآلية يشترك فيها المختصون في المعلوماتية والالكترونيات من جهة وعلماء اللّغة والمترجمين من جهة أخرى، وهذا ما يدل على أنه الترجمة الآلية ليست عملا مستقلا عن البحوث العلمية الأخرى، لكونها تأخذ من علوم اللّسانيات والحاسوب، ونظريات الترجمة– التي أوجدها الإنسان– وبالتالي فلا يغيب الدور الفعال الذي يلعبه الإنسان (المترجم) في توجيه الترجمات الآلية سواء ما تعلق منها بترجمة النصوص الأدبية والإبداعية أم النصوص العلمية والتقنية، « **فلا يوجد نظام فعال لترجمة جميع النصوص أدبية كانت أم علمية، فجميع الترجمات الآلية تحتاج إلى تدخل الإنسان**»[4] لأن الحاسوب لا يمكنه أن يطلع على المعرفة في العالم ولفهم العلاقات اللغوية [5] ومعاني المصطلحات والتراكيب الاصطلاحية إلاّ انطلاقا من العناصر المقدمة له، وبذلك « ما زالت الترجمة الآلية تشكل منافسا ضعيفا للقوة الدماغية للبشر رغم محاولات تطويرها»[6].

ومن هذا المنطلق يجمع الكثير من الباحثين على استحالة وصول **"الترجمة الآلية"** إلى درجة الكمال في التعامل مع النصوص –رغم كل ما قدّمته من تقنيات ساهمت في اختصار الوقت والجهد والمال في نقل العلوم والمعارف والآداب.

---

[1] – يقصد بها " برمجيات " **(Logiciels)** خاصة لنقل النص من لغة المصدر إلى لغة الهدف.

[2] – ينظر عبد النبي ذاكر: ترجمة الآلة ومراجعة الانسان، مجلة المترجم، دار الغرب للنشر والتوزيع ع 07، يناير– جوان 2003، ص18.

[3] – أنظر المخطط الهرمي لمراحل الترجمة الآلية في كتاب حمد الحميدان: مقدمة في الترجمة الآلية، مكتبة العبيكان، الرياض، ط01، 2001، ص126.

[4] – عبد النبي ذاكر: ترجمة الآلة ومراجعة الانسان، ص14.

[5] – هناك جملة من العلاقات اللغوية تشكل عائقا أمام الترجمة الآلية، لكونها ذات طبيعة لا تسمح ببرمجتها حاسوبيا كمشكلة النسب المعجمي والتعدد الدلالي.

[6] – محمد ماجد الموصلي: معارف الترجمة التحريرية، ص242.

الفصل الأول

الترجمة المصطلحية وأبعادها اللغوية

- **المبحث الأول: المصطلح وعلم المصطلح**

  - المصطلح... اللفظ والمفهوم.
  - نشأة علم المصطلح وتطوّره
  - خصائص المصطلحية ونظرياتها.

- **المبحث الثاني: طرق الترجمة المصطلحية وتقنياتها**

  - الترجمة وعلم المصطلح.
  - طرق الترجمة وتقنياتها.
  - المصطلح اللّغوي المترجم وآفاق التوحيد.

- **المبحث الثالث : المصطلح الخطابي وتقنيات ترجمته**

  - مفهوم الخطاب وتحليل الخطاب
  - نشأة المصطلح الخطابي وعلاقته بعلم المصطلح
  - المصطلح الخطابي المترجم بين الوضع والاستعمال

المبحث الأول : المصطلح وعلم المصطلح

1 – المصطلح اللفظ والمفهوم:

أ –**مفهوم المصطلح:** (Le Terme) : لقد أثار لفظ "مصطلح" حفيظة المشتغلين باللّغة العربية وكان محل خلاف بينهم، حيث يرى البعض أن هذا اللفظ من الأخطاء الشائعة في اللّغة لكونه يخالف قواعد اللّغة العربية ولكونه لم يرد في المعاجم التراثية ولم يستعمل من قبل المؤلفين العرب الذين فضلوا استخدام لفظ (اصطلاح) بدلا عنه، وفي هذا السياق يقول **يحي جبر** أنه: « **لغريب أن نجد معظم الباحثين يستخدمون كلمة "مصطلح" بدلاً من "اصطلاح"، مع العلم أن هذه الكلمة لا تصلح لغة إلاّ إذا اصطلحنا عليها، وذلك أن أسلافنا لم يستخدموها ولم ترد في المعجم بهذه الدلالة ولا يغيرها وإنّما استخدم العرب بدلاً منها "اصطلاح"** »[1]، وفي مقابل ذلك يردّ الكثير من الباحثين أمثال علي القاسمي وممدوح خسارة وعبد العلي الودغيري على هذا الاعتقاد باستخدام لفظ "مصطلح" لأنه قد ثبت استخدامه –لدى المؤلفين العرب– في مجالات العلوم والمختلفة والتاريخ فقط ظهر لفظ "مصطلح" في « **عناوين بعض مؤلفات علماء الحديث كـ (الألفية في مصطلح الحديث) للزين العراقي (ق 806 هـ) وكتاب (نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر) للحافظ بن حجر العسقلاني (ت 852 هـ) كما استخدم لفظ "مصطلح" كتاب آخرون غير علماء الحديث أمثال ابن فضل الله العمري (ت 849) في كتابه (التعريف بمصطلح الشريف) الذي يتناول الألفاظ الاصطلاحية في الكتب الديوانية**»[2]، بينما استخدم بعض المؤلفين العرب –وخاصة المعجميين منهم– لفظي "مصطلح" و"اصطلاح" بوصفهما مترادفين أمثال الكاشاني كمال الدين (ت 732 هـ) في كتابه (اصطلاحات الصوفية) ومحمد التهانوي الذي اختار لفظ "اصطلاح" عنوان لكتابه "كشاف اصطلاحات الفنون"، بينما استعمل في المتن لفظ "اصطلاح".

أمّا بالنسبة لعدم وورود لفظ "مصطلح" في المعاجم العربية التراثية فذلك راجع – حسب علي القاسمي وكايد محمود إبراهيم– إلى أنّ: « **المعاجم العربية لا تسجل جميع ألفاظ اللّغة، فالأصل عدم ذكر صيغ المشتقات المطّردة** »[3].إذ من المستحيل ترد كلمات

---

[1] – يحي عبد الرؤوف جبر: الاصطلاح مصادره ومشاكله وطرق توليده، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط،ع 36، 1992، ص56

[2] – علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط 1، 2008، ص 262.

[3] – ابراهيم كايد محمود: المصطلح ومشكلاته الحقيقية، مجلة التراث العربي، دمشق، ع97، ص 3.

المشتقات والصيغ القياسية من كل مادة معجمية، لطالما أن لفظ "مصطلح" اسم مفعول من الفعل "اصطلح" .

أمّا بخصوص من يدّعي أنّ لفظ "مصطلح" يخالف قواعد اللّغة العربية ولا يصلح إلاّ مع حرف الجرّ لكونه اسم مفعول من فعل لازم لا يتعدّى إلاّ بحرف الجرّ، فيقال (اصطلحوا عليه)، وأن اسم المفعول منه يحتاج إلى نائب فاعل يكون إمّا جارّا أو مجروراً أو مصدراً أو ظرفاً فيقال (مصطلح عليه)، فذلك اعتقاد لا يخالف قواعد اللّغة أبداً –حسب عبد العلي الودغيري– الذي يجيز رفقة علي القاسمي وإبراهيم كيد محمود، حذف حرف الجرّ للتّخفيف ولكثرة الاستعمال وخاصة عندما يكون اسم المفعول علماً أو اسماً يسمى به، فيقال "مصطلح" بدلاً من "مصطلحٌ عليه" [1]. وفي ضوء هذا الخلاف حول استخدام لفظي "مصطلح" أو "اصطلاح"، فإن الثابت لدي المؤلفين العرب القدامى استخدامهم للّفظين –بوصفهما مترادفين– لأنّ كليهما مشتق من الفعل اصطلاح الذي أصله (صَلُحَ)، وبالتالي فكلاهما متضمن معنى الآخر.

وعليه فكلمة "مصطلح" في اللّغة اسم مفعول أو مصدر ميمي [2] و«**كلاهما جائز في سياقه وبشروطه التركيبية والدلالية، والخلط بينهما لا يجوز والاقتصار على القول بأحدهما قصور**»[3]، حيث يشتق اللفظان (اسم المفعول والمصدر الميمي) من الفعل اللاّزم (اصطلح) ومنه اصطلاح ومادته (صَلُحَ)، التي لم ترد في المعاجم العربية إلاّ بمعنى واحد هو (الصلاح) وهو ضدّ الفساد.

وهذا ما جاء على لسانه (ابن فارس) في مقاييسه عندما قال « **الصاد واللام والحاء، أصل واحد يدل على خلاف الفساد**»[4]، كما ورد في لسان (ابن منظور) (ت 711 هـ) في مادة (صَلُحَ) «**الصلاح ضد الفساد والإصلاَحُ نقيض الإفْساد** »[5]، والمعنى نفسه ورد في القاموس المحيط « **الصلاح ضد الفساد، وأصلحه ضد أفسده** »[6]. وبالتالي فدلالات هذه المادة مناقضة للفساد والخلاف، فالصلاح والإصلاح هو الاتفاق على فعل ما هو صالح

[1] – ينظر علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 263.

[2] – يرى علي القاسمي ومحمود كايد أن (مصطلح) اسم مفعول في حين يرى محمود فهمي حجازي وممدوح خسارة أنه مصدر ميمي بينما يرى عبد العلي الودغيري أن كلاهما جائز لكونه المصدر الميمي يصاغ من الفعل غير الثلاثي على وزن اسم المفعول تماماً.

[3] – عبد العلي الودغيري: كلمة مصطلح بين الصواب والخطأ، مجلة اللسان العربي، العدد 48، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ص 11.

[4] – ابن فارس: مقاييس اللّغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر بيروت، ج3، ص 303.

[5] – ابن منظور: لسان العرب، ص 267. (مادة صلح)

[6] – الفيروز أبادي: القاموس المحيط، ص 322. (باب الحاء فصل الصاد).

والابتعاد عمّا هو فاسد «**فكأن الناس اختلفوا عند ظهور مدلول جديد على تسميته، فكان من نتائج هذا الخلاف التصالح فيما بينهم والاتفاق على تسمية واحدة لذلك المدلول**»[1].

ومن هنا وظف لفظ "مصطلح" مراداً به اتفاق جماعة لغوية على وضع هذا اللّفظ مقابل ذاك المدلول فكانت اصطلاحات الفنون والعلوم عبارة عن ألفاظ لغوية مضمنة معاني غير لغوية اتُّفق عليها، أو كما قال الجرجاني (740هـ - 816 هـ) -في التعريفات- «**والاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول وإخراج اللّفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما**»[2].

ومن خلال هذا التعريف تبرز سمتين أساسيتين للمصطلح هما:

- اتفاق المختصين على دلالة المصطلح الدقيقة.
- اختلاف المصطلح عن بقية كلمات اللّغة بدلالته المتخصصة.

أما عن تعريف اللفظ عند المحدثين - الذين يفضلون استخدام "مصطلح" [3] بدل "اصطلاح" فهو «**وحدة معجمية تعبّر عن مفهوم خاص في حقل عين من حقول العلم والمعرفة، وتتألف من كلمة واحدة أو أكثر**».[4]، أمّا في اللغات الأوروبية فيُعَبَّر عن مفهوم المصطلح بمجموعة من الكلمات المتقاربة في النطق والإملاء حين سنركز على اللفظ الفرنسي (**Terme**) الذي يعود إلى الجذر اللاتيني (**Terminus**) والتي تعني «النقطة الأخيرة أو نهاية خط النقل »[5]، ومنه انتقلت اللفظة من الدلالة الاصطلاحية التي تشير إلى المعنى الخاص للمصطلح. وهذا ما جاء في أقدم تعريف أوروبي معتمد لكلمة (مصطلح) والذي يرى من خلاله (توبيكي- أحد اللغويين المنتمين إلى مدرسة براغ- أن « **المصطلح كلمة لها في اللّغة المتخصصة معنى محدّد أو صيغة محددة، وعندما يظهر في اللّغة العادية يشعر المرء أن هذه الكلمة تنتمي إلى مجال محدّد** »[6]، وفي الوقت الذي يورد فيه محمود فهمي حجازي عدّة تعاريف أوروبية يرى أن أفضل تلك التعاريف عند المختصين في المصطلحية هو كون «الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم فردي أو عبارة مركبة استقرّ بمعناها أو بالأحرى استخدامها وحدّد بوضوح، هو تعبير خاصّ ضيق

---

[1] - ممدوح خسارة: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات العربية، دار الفكر، دمشق، ط1، 2008، ص 13.

[2] - مصطفى طاهر الحيادرة: من قضايا المصطلح اللغوي العربي (الكتاب الأول) عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2003، ص 14.

[3] - ظهر لفظ (مصطلح) لأول مر في معجم عربي معاصر، من خلال (المعجم الوجيز) الصادر عن مجمع اللّغة العربية بالقاهرة سنة (1988)، وكذا (المعجم العربي الأساسي) الصادر عن المنظمة العربية التربية والثقافة والعلوم سنة (1989).

[4] - عبد الصاحب مهدي علي: موسوعة مصطلحات الترجمة، ص 227.

[5] - مصطفى طاهر الحيادرة: من قضايا المصطلح اللغوي العربي (الكتاب الأول)، ص 15.

[6] - محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، دت، ص 53.

في دلالته المتخصصة واضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى، ويرد دائما في سياق النظام الخاصّ بمصطلحات فرع محدّد، فيتحقق بذلك وضوحه الضروري »[1]. هذا التعريف يرتكز على جانبين مهمين من جوانب المصطلح هما، وضوح المصطلح وروده في سياق النظام الخاص بفرع محدّد، وذلك أن مفاهيم المصطلح تختلف من لغة إلى أخرى ومن فرع علمي إلى آخر، وبالتالي فالمصطلح لا يخضع للتطوّر الدلالي إلاّ داخل التخصص الذي ينتمي إليه.

أما التعريف الذي اعتمدته المنظمة الدولية للتقييس (**ISO**) فهو: «**المصطلح أيٌّ رمز يتفق عليه للدلالة عل مفهوم ويتكون من أصوات مترابطة أو من صورها الكتابية (الكلمات) وقد يكون المصطلح كلمة أو عبارة** »[2]، وعليه فإن صوّر المصطلح وأشكاله تختلف باختلاف النظم الصوتية والصرفية والتركيبية للّغات، فقد يرد المصطلح كلمة مفردة نحو (اسم – مصدر)، وقد يرد مركبا إمّا بالوصف (صفة + موصوف) أو بالإضافة (مضاف + مضاف إليه)، كما يرد مقترناً بالسابق واللّواحق – وهذا ما تختص به اللّغة الأجنبية، او مقيدا بحروف الجر (المفعول به – معه ...).

لكن رغم الخلاف بين اللغويين العرب والغربيين حول تسمية اللفظ (مصطلح – اصطلاح – رمز – عبارة اصطلاحية – كلمة اصطلاحية...)، فإن دلالة "مصطلح" عند الغربيين لم تبتعد عمّا جاء به اللّغويون العرب، وهذا ما ينبئ بالاهتمام الكبير الذي يحضى به هذا اللفظ (مصطلح) والذي لا يختلف اثنان حول دوره في نقل العلوم والمعرفة وتعميم المفاهيم المستجدة واستيعابها.

ب- أركان المصطلح:

يشكل المصطلح وسيلة مهمة من وسائل التواصل بين الباحثين في مختلف التخصصات، كما يمثل الأداة التي تتجسّد بها أفكار العلماء وتجاربهم، تلك الوسيلة لن تكون فاعِلة إلا إذا تحققت فيها ثلاثة عناصر هي (المفهوم- التعريف- الرمز)، حيث يحيل المصطلح باعتباره رمزاً لغوياً إلى مفهوم –يتمثل في الذهن عن الأشياء المحسوسة أو المجردة– يتم تحديده بواسطة التعريف، هذه العناصر الثلاثة التي تشكل بترابطها الوثيق بنية المصطلح بشكل عام يمكن توضيحها فيمايلي:

---

[1] – محمود فهمي حجازي: الأسس اللّغوية لعلم المصطلح، ص 54.

[2] – (ISO) هو اختصار لـــ (**International Organization Standardization**)(المنظمة العالمية للتوحيد المعياري) (التقييس) وهي أكبر هيئة دولية للتوحيد المعياري في العالم تضم ممثلين عن 158 دولة، تأسست سنة 1949 ويقع مقرها بمدينة جنييف السويسرية، حيث تسعى إلى إنتاج مقاييس ومعايير دولية تُعرف بمقاييس الإيزو هدفها توحيد طرائق وضع المصطلحات والبحث عن السبل الناجعة لتداوله.

1 -**المفهوم (Le Concept)**[1]: هو من أبرز عناصر المصطلح ونقطة البداية في أي عمل مصطلحي، ذلك أن واضع المصطلح يبدأ بالنظر إلى "المفهوم" للوصول إلى لفظ قادر على حمله وتأديته بصورة مناسبة، وبالتالي فالمصطلح يكون في بداية شكله فكرة في الذهن ثمّ تتجسَّد صورة في الواقع.

لقد قُدّمت عدة تعاريف لـــ "مفهوم" من قبل المدارس الفكرية المهتمة بقضايا المصطلح، وتلك التعاريف تختلف باختلاف مقابل اللفظ الأجنبي (**Concept**) والذي يراد به (التصوّر- المفهوم- التسمية- فكرة- معنى عام...)، لكنها في الغالب ترتكز على جانب مميّز من جوانب المفهوم وهو (الجانب العقلي)، ذلك أن المفهوم يتمثل في الذهن كتصوّر للأشياء المفردة المحسوسة -كمفهوم الشجرة أو المجرّدة- كمفهوم المرض- [2]، وهذا ما أورده **ج ساجر (Sager)** في مقاله (نظرية المفاهيم في علم المصطلح)، حيث ذكر عدة تعاريف تتمحور كلها حول كون المفاهيم «**أبنية عقلية ووحدات فكرية يمكن تسخريها في تصنيف الأشياء والموضوعات الفردية في العالمين الداخلي والخارجي** »[3]. تلك المفاهيم تترابط فيما بينها مشكلة منظومة من المفاهيم داخل الحقل المعرفي الواحد، إذ لا يمكن « **دراسة ميدان من ميادين المعرفة واستيعابه إلاّ إذا كان الحقل المفهومي الخاص له قد بني على شكل نسق مفهومي (منظومة من المفاهيم)** »[4]، وهكذا يسمح الميدان المعرفي بجمع المفاهيم وتنظيمها وفق نظام تصوري أو مفهومي معين.

وإذا كانت المصطلحات حسب ساجر (**Sager**) (**رموزاً للمفاهيم**)[5] فذلك يعني أسبقيتها في الوجود عن باقي عناصر بناء المصطلح، حيث يتعين على المصطلحي وضع "المفهوم" ضمن منظومته المعرفية أولا ثم تسميته، كما يتوجب تعريفه لمزيد من الوضوح وإزالة الغموض -الذي قد يلحق بالتسمية- وهذا ما يؤدي إلى ترسيخ المفهوم وتأكيده على المادة التي يحيل إليها.

وعليه فوضع المفاهيم يكون بوصفها وفق طرق ثلاث هي:

- تحديد المفاهيم في حد ذاتها.

---

[1] - نعثر على عدة مقابلات لهذا اللفظ أشهرها (المفهوم) و (التصوّر)، اللذان يختلفان اختلافاً جوهريّا، يكون التصوّر يحمل دلالة خاصة في العربية تشير إلى العملية الذهنية وناتجها بينما يشير المفهوم إلى الناتج الحاصل في الذهن عن تلك العملية.

[2] - ينظر علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية تطبيقاته العلمية، ص 328.

[3] - ينظر جان ساجر: نظرية المفاهيم في علم المصطلحات، ترجمة جواد حسني سماعنة، مجلة اللسان العربي، ع 48، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ديسمبر 1999، ص 189.

[4] - علي القاسمي: المرجع نفسه، ص 333.

[5] - جان ساجر: نظرية المفاهيم في علم المصطلحات، ص 188.

- تحديد المفاهيم في علاقاتها ببعضها.

- وصف المفاهيم بالشكل اللّساني الذي تمتاز به فيما إذا كانت مصطلحاً أو جملة أو تعبيراً لمعرفته في اللّغة الواحدة»[1].

وهنا لا يمكن إلاّ أن نعبّر عن الترابط الوثيق بين المفاهيم والمصطلحات –رغم الفرق الجوهري بينهما– ذلك الترابط ينبني على الثقة والوضوح، حيث ينبغي أن تكون دلالة المصطلح على المفهوم واضحة ودقيقة وهذا ما يحقق المصطلح ثباته واستمراريته، كما أن معالجة المفاهيم وربطها بمصطلحاتها داخل التخصص تجعل المصطلحات أكثر اتساقا وأشد تماسكا.

2 –**التعريف**[2] **(La Définition):** ونحن نقصد هنا (التعريف المصطلحي) وهو أحد أنواع التعريف العام الذي يضم أيضا (التعريف اللغوي والتعريف المنطقي)، يمكن من خلاله معرفة المفهوم الذي يحمله اللّفظ أو المصطلح وهذا ما يُيَسِر القارئ أو المتلقي فهم المصطلحات والتعامل معها وتوظيفها دون لبس أو غموض.

فبواسطة التعريف إذن يمكن تبسيط الأوصاف المعقدّة وبالتالي خلق مفاهيم جديدة قابلة للتداول داخل أي مجال علمي أو معرفي، لذلك « **يعد التعريف المصطلحي أحد أهم أنواع التعريف وأفضله لأنه التعريف الذي يمكن من تفسير مقصد المصطلح ومرجعه وسماته الدلالية...، كما يمثل تقديم تعريف للمصطلحات أهم السمات التي توفر لها أسباب النجاح والاستقرار**»[3].

وبهذا فإن التعريف المصطلحي يهدف إلى توضيح المفهوم وليس اللّفظ أو الشيء وهذا أهم شرط من شروط التعريف الذي ينبغي أيضا أن يحدّد موقع المفهوم ضمن منظومة المفاهيم داخل الحقل العلمي أو المجال المعرفي، وتوضيح علاقاته مع بقية المفاهيم بذكر خصائصه المُمَيّزة وهذا ما ورد في تعريف (هلموت فيلبر) للتعريف بقوله: « **التعريف هو وصف لمفهوم ما بواسطة مفاهيم أخرى معروفة وغالباً ما يكون**

---

[1] – جان ساجر: المرجع نفسه، ص 188.

[2] – هو أكثر الألفاظ تداولا كمقابل اللفظ الأجنبي (**Définition**)، بينما يفضل بعض اللغويين مصطلح (الحد) أو (التحديد) الذي يقصد به البعد الذهني لتصوّر جنس الشيء وفصله بينما التعريف هو ما يعبّر عن ذلك التصوّر وبالتالي التعريف أعم من الحد لكونه أحد أنواع التعريف المنطقي بهذا فإنّ التصوّر مفهوم فلسفي أكثر منه لغوي لذلك لا يتداول بصورة أكثر مقارنة بالمفهوم.

[3] – مصطفى طاهر الحيادرة: من قضايا المصطلح اللغوي العربي (ج2)، ص 136.

التعريف بصيغة كلمات أو مصطلحات فهو يحدّد موقع المفهوم في منظومة المفاهيم ذات العلاقة»[1].

إن التعريف المصطلحي –وهو التعريف المنبثق من مجال مخصوص– ينبغي أن يكون قادراً على التمييز بين المفاهيم والمصطلحات، من خلال تحديد الصفات الجوهرية للمفهوم وكذا تحديد موقع المفهوم، داخل الحقل المفهومي أو (منظومة المفاهيم) وعلاقاتها مع المفاهيم المنتمية لذلك الحقل[2].

ولن يتم ذلك إلاّ إذا كانت لغة التعريف واضحة (بعيدة عن الغموض) مختصرة ودقيقة (بعيدة عن خلط النظائر بعضها ببعض)، أما بالنسبة للعبارة أو الجملة التي يتم بها التعريف «**ينبغي أن تكون مناسبة لمستويات الناس كافة فلا تكون عالية في لغتها ولا يكون فيها شيء من الهبوط، وأحسن العبارات ما كان من السهل الممتنع**».[3]

لكن رغم هذا تفتقر لغة التعريف المصطلحي – في كثير من المعاجم والقواميس– إلى الدقة والوضوح كما تتسم التعاريف أحيانا بالخلط في المفاهيم مما يجعلها قابلة للتعدد والتكرار الذي يعد من أهم مشاكل التعريف، بينما تفتقر المصطلحات إلى التعريف في بعض المعاجم التي تقتصر على ذكر اللفظ العربي المقابل للّفظ الأجنبي دون توضيح لدلالته.

3 –**الرمز الغوي (المصطلح)** (**Le Terme**)**:** هو الكلمة أو اللّفظ الذي يعبّر عن المفهوم، أي اللّفظ الذي يتم اختياره لعمل دلالة المفهوم، وهو ما يعرف أيضا بـــ(المصطلح) باعتباره «**رمزاً لغوياً (دال +مدلول) يرجع إلى تصور قابل للتحديد خارج إطار اللّغة** »[4]، أي أن معناه هو المفهوم الذي يدل عليه هذا المصطلح أو ذاك، وهنا لابد من الإشارة إلى أنه عند اختيار "الرمز اللغوي" (المصطلح) للإشارة إل مفهوم محدّد لابد أن يتحقق في الرمز أمران:

- أن تتمتع دلالة المصطلح بالدّقة.
- أن يؤد ي المصطلح المفهوم المقصود.

[1] – علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 751.
[2] – ذكرت هذه النقاط كوظائف للتعريف المصطلحي ضمن التوصية رقم (704) الصادرة عن المنظمة الدولية للتقييس (**ISO**).
[3] – سمير شريف استيتيه: اللّسانيات، المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث، ط1، 2005، ص 307.
[4] – هنري بيجوان وفيليب توارون، المعنى في علم المصطلحات، ترجمة ريتا خاطر، ص 147.

ولكي يؤدي المصطلح المفهوم المقصود لابد أن يكون سليما من الناحية اللّغوية (مبنىً ومعنىً)، كما يشترط المصطلح – المتفق على وضعه بين المختصين– أن تكون بينه وبين دلالته علاقة حقيقية أو مجازية، وهذا ما يكسبه صفة الثبات والاستمرارية.

يعد "الرمز اللغوي" (المصطلح) أصعب من العناصر الأخرى في الوضع لكونه يستدعي الإحاطة بالمفهوم والتعريف معاً [1]، بينما يعد الكشف عن جوانب التطوّر في المصطلحات أيسر منه في العناصر الأخرى، ذلك أنه لا يستدعي متابعة المفهوم والتعريف بل يكفي «**النظر في المصطلح العربي ومقابله الأجنبي لمعرفة المصطلحات المستخدمة سابقا كمقابلات للّفظ الأجنبي** »[2]، وهكذا يمكن رصد التطوّر والتغير التغير الذي طرأ على اللّفظ المقابل على مر العصور.

تلك هي عناصر المصطلح وأركانه التي لا يمكن أن تدرس إحداها بمعزل عن الأخرى، إذ يشكل المفهوم والتعريف والرمز بنية المصطلح.

2 –نشأة علم المصطلح وتطوره:

أ – **مفهوم علم مصطلح** : مع التطوّر في العلوم والتكنولوجيا والنّمو السريع في التعاون الدولي في الصناعة والتجارة والأقدام على استخدام الحواسيب في تخزين المصطلحات ومعالجتها وتنسيقها، لم تعد الطرق القديمة في جمع المصطلحات وترتيبها ووضع مقابلاتها في اللّغات الأخرى تفي بحاجات العصر، لهذا طوّر العلماء المختصون واللغويون والمعجميون علماً جديداً يعرف بـــــ "علم المصطلحات" أو "المصطلحية"(**La terminologie**)، هذا العلم الذي «أخذ موقعه باعتباره علما ذا بعد تطبيقي بعد الحرب العالمية الثانية وتطوّر في السبعينات من القرن العشرين، حتى أصبح من أظهر العلوم اللّسانية وأكثرها أهمية لارتباطه بالعلوم الألسنية كلها»[3].

نشأ علم المصطلح وتطوّر في ظل التغيّرات التي أدت إلى بروز احتياجات جديدة في مجال الألسنية أبرزها[4]:

1 –التطور الذي شهدته العلوم ما أدى إلى خلق عدد كبير من المفاهيم الجديدة التي تستدعي البحث عن مصطلحات جديدة.

---

[1] – ينطلق واضع المصطلح من المفهوم وليس من المعنى العام، أي أن تسمية المصطلح تكون آخر مرحلة بعد تحديد المفهوم والتعريف، وهذا هو جوهر الفرق بين التعريف المصطلحي (التعريف اللّغوي الذي ينطلق من التسمية للوصول إلى المفهوم).

[2] – ينظر مصطفى طاهر الحيادرة: من قضايا المصطلح اللّغوي العربي (الكتاب الثاني)، ص 143.

[3] – سمير شريف استيتيه: اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، 2005، ص 341.

[4] – ينظر هنري بيجوان وفيليب تواورن: المعنى في علم المصطلحات، ترجمة ريتا خاطر، ص 9 (مقدمة المترجمة).

2 -ظهور طرق جديدة ومبتكرة في مجال التواصل، بفعل التطوّر التكنولوجي.

3 -تكاثر العلاقات الدولية السياسية منها والثقافية والاقتصادية.

4 -ظهور أسواق عالمية للتبادل التقني والثقافي والتجاري، مما يستدعي ظهور أساليب جديدة للتعامل مع التعددية اللّغوية.

5 -تطور وسائل المعلوماتية مما يسمح ببث علم المصطلح وانتشاره تعلى نطاق واسع يطال جميع الفروع والتخصصات.

وبدلك فإن علم المصطلح لم ينشأ بهدف إرضاء رغبة في التميّز أو التفرّد العلمي، كما يقول **روبيت ديبيك (R. Dubuc) « إنّ ما أدى به إلى الرّقي في مصاف الاختصاص المستقل هو التقدم الباهر الذي عرفته التقنيات من جهة، والحاجات المتنامية إلى التواصل بين المجموعات اللّغوية المختصة من جهة أخرى** »[1]. وهكذا تطوّر (علم المصطلح) مع مرور الزمن، حيث تجاوز الدلالة التقليدية علة مجموعة المصطلحات الخاصة بنشاط علمي معين أو اختصاص ما كـ(المصطلحية القانونية) أو (المصطلحية الكيميائية)، إلى الدلالة على «**النهج الذي يتيح ترتيب مجموعة من المصطلحات الخاصة بتقنية معينة أو علم معين وتنظيمها**».[2]

لقد اقترن ظهور علم المصطلح بأعمال المهندس النمساوي يوجين فوستر[3] (**Eugen Wüster**) (1898- 1977)، الذي تركزت أعماله في بداية الأمر(1930-1960) على الجانب التطبيقي، حيث بسط في رسالته الأكاديمية « **أهم العوامل التي كانت وراء تنظيم العمل المصطلحي، وإقامة المبادئ الرئيسية التي لا مناص منها في تحديد المصطلحات والاهتمام بوضع الخطوط العريضة لمنهجية البحث في معالجة المعطيات المصطلحية** »[4]، ليهتم فيما بعد -كمرحلة ثانية-(1960-1985) بـ (التأسيس التنظيري) الذي يعني بالجوانب النظرية البحتة التي تكشف الطابع النظامي للمصطلحات التي أصبحت علماً له أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية.

يأخذ علم المصطلح في لغاته الأصلية تسمية واحدة هي (**terminologie**) أو (**Terminology**) وهذا ما يعطي له صفة الثبات في المفهوم أو التعريف، حيث تعتمد مخلف الهيئات والمدارس المعنية بقضايا المصطلح على التعريف المعتمد من قبل المنظمة الدولية للتقييس (**iso**) والذي ينص على أن علم المصطلح هو: «**الدراسة الميدانية لتسمية**

[1] – هذه ترجمة يوسف مقران: المصطلح اللساني المترجم، دار ومؤسسة رسلان، سوريا، ط1، 2007، ص 43.

[2] – هنري بيجوان وفيليب تواورن: المرجع نفسه، ص 9 .

[3] – كان له الفضل في وضع الارهاصات الأولى لعلم المصطلح، في أطروحته (التقييس الدولي للغة التقنية) والتي قدمها لنيل شهادة الدكتوراه بجامعة برلين عام (1931).

[4] – يوسف مقران: المصطلح اللساني المترجم، ص 44.

المفاهيم التي تنتمي إلى ميادين متخصصة من النشاط البشري باعتبار وظيفتها الاجتماعية»[1]، وبنفس المعنى تقريبا ورد مفهوم (علم المصطلح) في قاموس اللّسانيات لـــ جون دي بوا :

« **on appelle également terminologie l'étude systématique de la dénomination des notions (ou concepts) spécifiques de domaines spécialisés des connaissances ou des techniques** »[2]

هذه التعاريف تنطلق من كون هذا العلم يسعى –أولاً– إلى كشف منظومة المفاهيم التي تتشكل داخل الحقل أو الميدان المعرفي، والتعبير عنها بمصطلحات ملائمة شكلاً ومضموناً، وهنا تكمن العلاقة بين المفهوم والمصطلح الذي يعبّر عنه، حيث يتألف كل حقل علمي من منظومة من المصطلحات تقابل المنظومة المفاهيمية لذلك الحقل، ولا يُحقق النظام المصطلحي الغاية من وجوده إلا إذا كان متجاوبا مع النظام المفهومي تجاوباً دقيقا.

أما بخصوص التسمية العربية المقابلة للّفظ الأجنبي (**Terminologie**) فقد تعددت وتعدّد معها التعريف الموضوع للتعبير عن هذا العلم، حيث يفضل بعض الباحثين (علم المصطلح) خاصة أولئك الذين اعتادوا ترجمة اللاحقة (**logie**) بـــ (علم) أمثال عبد السلام المسدي في قاموس اللسانيات، حيث أورد هذه التسمية كمقابل لـــ (**néologie**) باعتباره «**العلم الذي يعالج نشوء المصطلحات ضمن نسيج اللّغة** »[3] بينما يقابل (**Terminologie**) بـــ (المصطلحية) التي تعني « **العلم الذي يعني بحَصْر كشوف الاصطلاحات بحسب فرع معرفي**»[4]، وهنا يظهر الفرق بين (علم المصطلح) و (المصطلحية) عند المسديّ – ذلك أن «**المصطلحية علم تصنيفي تقريري يعتمد الوصف والإحصاء مع السعي إلى التحليل التاريخي، أمّا علم لمصطلح فهو تنظيري في الأساس، تطبيقي في الاستثمار، لا يمكن الذهاب فيه إلاّ بحسب تصوّر مبدئي لجملة من القضايا الدلالية والتكوينية في الظاهرة اللّغوية**»[5].

وعليه فقد انتشر (علم المصطلح) كتسمية بين الباحثين العرب بالموازاة مع (المصطلحية) باعتبار الأولى (صيغة دالة على العلم) والثانية (صيغة دالة على النسب)،

[1] – نص التوصية رقم – 1087– الصادر من المنظمة العالمية للتقييس (الإيزو) (**iso**)، ترجمة علي القاسمي، علم المصطلح، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 2008، ص 324.

[2] – Jean Dubois : Dictionnaire de Linguistique et de Langage, Larousse, 1994, P 481.

[3] – عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات (عربي فرنسي)– (فرنسي عربي)، الدار العربية للكتاب، 1984، ص 22.

[4] – عبد السلام المسدي: المرجع نفسه ، ص 22.

[5] – نفسه، ص 22.

وفي المقابل نجد تسميات أخرى قد طبعت بحوث بعض اللّغويين أمثال محمد الديداوي الذي يفضل (المصطلحيات) [1] قياساً على اللّسانيات والصوتيات، حيث تمكن أصالة هذه التسمية– حسبه– في كونها تعكس صيغة الجمع (المصطلحيات= مصطلحية 1+ مصطلحية2)، كما أن من الصائب نعت الباحث في المصطلحيات بـــ (المصطلحيّ)، كما يجوز النعت والإضافة إلى هذه الصيغة وهذا ما جعل محمد الديداوي يستخدم المركبات التالية (المترجم المصطلحيّ– القوائم المصطلحية– ...)[2].

وقد اقتُرحت تسميات غير هذه –وبصورة ضئيلة– مثل (الاصطلاحية) نسبة إلى (اصطلاح) الذي يفضله بعض الباحثين كمقابل لـــ (Terme) و(مصطلحاتية) باعتبارها مصدر صناعي من (مصطلحات) في حالة الجمع والتي تدل على « **العلم أو المذهب أو الفن الخاص بنشاط من الأنشطة المعارفية** »[3]، وفي ظل هذا الخلاف بين الباحثين العرب في تسمية هذا العلم، بات الخلاف واضحا حول محاولة التعريف به فمنهم من يرى أن (علم المصطلح) أو (المصطلحية) – باعتبارهما من أكثر التسميات تداولا– :

1 –العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبّر عنها[4].

2 –الدراسة النسقية لتسمية المفاهيم التي تنتمي إلى ميادين متخصصة من التجربة الإنسانية[5].

3 –مجموع المصطلحات المستخدمة في تسمية المفاهيم الخاصة بحقل معين من حقول المعرفة[6].

4 –المصطلحية تعنى بدراسة المصطلح في ذاته دراسة مورفولوجية مجرّدة وفي ارتباطه بالمفهوم الذي يعبّر عنه[7].

وتجاوزًا لإشكالية التفرقة بين علم المصطلح والمصطلحية والمصطلحاتية وسواها من التسميات يمكن اعتبار علم المصطلح من أحدث فروع علم اللّغة التطبيقي يتناول

---

[1] – ينظر محمد الديداوي: الترجمة والتواصل، ص 47.

[2] – استخدم (محمد الديداوي) هذه المركبات في مواضيع متفرقة من كتابه السابق الذكر.

[3] – ينظر حلام الجيلالي: المصطلحاتية دراسة في المفهوم والتعريف، مجلة الحضارة الإسلامية، ع30، المعهد الوطني للتعليم العالي للحضارة الإسلامية، وهران، نوفمبر 1997، ص 222.

[4] – علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 269.

[5] – عبد السلام أرخصيص: إشكالات تأسيس علم المصطلحات في الثقافة العربية المعاصرة، مجلة اللسان العربي،ع46، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1998 ، ص 123.

[6] – عبد الصاحب مهدي علي: موسوعة مصطلحات الترجمة، ص 277.

[7] – مولاي علي بوخاتم: مصطلحات النقد العربي السيمياوي، مطبعة اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ،2003 ــ 2004 ، ص 31.

الأسس العلمية لوضع المصطلحات وتوحيدها، ولا أدل على الأهمية التي يكتسبها هذا العلم بالنسبة لباقي الحقول المعرفية مما أورده جون دي بوا (Jean dubois) في قاموسه:

« Toute discipline, et à plus forte raison toute science, a besoin d'un ensemble de termes, définis rigoureusement par lesquels elle désigne les notions qui lui sont utiles, cet ensemble de termes constitue à terminologie, il n'y a pas de science sans terminologie »[1]

« كل علم يحتاج إلى مجموعة من المصطلحات محدّدة تحديدا دقيقا يستطيع بواسطتها التعبير عن المفاهيم التي يحتاج إليها، وتمثل مجموعة المصطلحات هذه: مصطلحية، إذ لا وجود لأي علم من دون مصطلحية»[2]

يتناول علم المصطلح ثلاثة جوانب تتصل بالبحث العلمي والدراسة الموضوعية، تلك الجوانب التي ذكرها فيلبر [3](**H. Felber**) تمثل الوظائف الأساسية لعلم المصطلح– حسب علي القاسمي وهي:

أولا: البحث في العلاقات بين المفاهيم المتداخلة (الجنس، النوع، الكل، الجزء) المتمثلة في صورة أنظمة المفاهيم التي تشكل أساس وضع المصطلحات.

ثانيا: البحث في المصطلحات اللغوية والعلاقات القائمة بينها ووسائل وضعها وتمثيلها في بنية أي علم .

ثالثا: البحث في الطرق العلمية المؤدية إلى خلف اللّغة العلمية والتقنية.

وهكذا يصبح علم المصطلح (المصطلحية) جهازا معبرا عن المعارف والقوانين، وعلما مشتركا بين مختلف العلوم كاللسانيات وعلم الوجود (الأنطولوجيا) والمنطق، والمعلوماتية و الموضوعات المتخصصة ، لما يتوفر عليه من دقة في تناول الموضوعات الأساسية التي تلقى تطبيقا في وضع المصطلحات وتوحيدها.

ونظرا لأهمية ودور علم المصطلح فقد أصبح يستحوذ على اهتمام الكثير من الباحثين الذين ينتمون إلى مدارس فكرية مختلفة الرؤى والتوجهات أمثال فوستر

[1]- Jean Dubois: Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, Larousse, 1994, P 481.

[2] - هذه ترجمة مولاي علي بوخاتم: مصطلحات النقد العربي السيماوي، ص31.

[3] – قدم (فيلبر) هذه الجوانب ضمن توصيات مركز المعلومات الدولي للمصطلحية (الأنفوتيرم) (infoterme) وقد ترجمها علي القاسمي في مقاله (المصطلحية : النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها) المنشور في مجلة اللسان العربي، ع 18 ، 1980.

(**Wüster**) الذي يعد مؤسس المصطلحية الحديثة والممثل الرئيسي لـــ (مدرسة فيّنا) أشهر المدارس الفكرية لعلم المصطلح والتي أبصرت النور في ثلاثينيات القرن الماضي وقد تأسست في كنفها (المنظمة الدولية التقييس) [1]عام (1949) والتي تعنى بإصدار العديد من التوصيات الرامية إلى إرساء مبادئ توحيد المفاهيم والمصطلحات اللّغوية على المستوى العالمي، ليواصل فيلبير (**Felber**) زعامة البحث المصطلحي في النمسا –بعد وفاة فوستير– بتأسيسه لـــ (مركز المعلومات الدولي للمصطلحات) (**Infoterme**) عام (1971) والذي يعنى بـــ « **تشجيع البحوث العلمية في النظرية العامة لعلم المصطلح وتوثيق المعلومات وتنسيق التعاون الدولي في حقل المصطلحات، وبحث إمكانية التعاون بين بنوك المصطلحات** »[2]، وتحت رعاية الإنفوتيرم ثم عقد العديد من المؤتمرات والندوات الدولية أشهرها (المؤتمر الدولي الأول حول بنوك المصطلحات الدولية) [3] 1979 ،و(الندوة العالمية حول المشكلات النظرية والمنهجية في علم المصطلح) المنعقد سنة 1979 بالتعاون مع أكاديمية العلوم السوفييتية، والتي كانت ترمي في مجملها إلى تنسيق وتطوير التعاون الدولي في مجال المصطلحات وكذا التطرق لأهم المشاكل النظرية والمنهجية في علم المصطلح واقتراح الحلول لها .

ومن رواد علم المصطلح الحديث الروسي لوط (**Lotte**) مؤسس (المدرسة الروسية) رفقة شابلجين (**Capylgin**)، وهولمستروم[4](**Holmstrom**) ومؤسس (لجنة المصطلحات العلمية والتقنية) للمدرسة (1933) التي كان من مهامها (القيام بأبحاث في النظرية العامة للمصطلحية)، هذا بالإضافة غلى الجهود المبذولة في إطار (مدرسة براغ) التي أرسى نظرياتها العالم السويسري دوسوسير من خلال تبنّيه توجهاً لسانيا يقوم على فكرة (البحث المصطلحي لا ينبغي أن يدرج إلا في إطار الألسنية).

وبالحديث عن جهود الغربيين لا يمكن إغفال المجهودات المصطلحية التي قام بها ثلة من اللّغويين العرب تحت راية العديد من المجامع اللّغوية كالمجمع المصري(1932)، المجمع العراقي(1937)، المجمع الأردني (1976)، المجمع السوري(1979)، فضلا عن

---

[1] – تتخذ منظمة الايزو (**iso**) من مدينة جنيف مقرا لها بينما يتولى (المعهد النمساوي للتقييس) أمانة (اللجنة التقنية رقم 37 للمنظمة) والتي تتولى مهمة توحيد مناهج ووضع المصطلحات واصدارها على شكل توصيات.

[2] – ينظر على القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 268.

[3] – شارك الدكتور (علي القاسمي) في المؤتمر ممثلا للوطن العربي بمداخلة عنوانها: (Towards a central terminological data bank in the arab word) (1892–1950)، كما شارك في المؤتمر العالمي للمعجميين المنعقد بإنجلترا(1983) بمداخلة عنوانها " The international Conference On Lexicography at Exter Universit"،

[4]– هو أحد كبار خبراء اليونيسكو أواسط القرن العشرين ومن رواد المصطلحية الذي دعى إلى إنشاء (دائرة المصطلحات الدولية) في منظمة اليونيسكو.

بعض الهيئات المعنية بقضايا المصطلح كـــ (مكتب تنسيق التعريب) [1](1961)، الذي يسعى من خلال مؤتمراته وندواته إلى (إقرار منهجية لوضع المصطلحات وتوحيدها) وإصدار دورية (اللّسان العربي)، التي تقوم بنشر أنشطة المكتب.

ولعل ذكر أبحاث ودراسات (علي قاسمي– مصطفى الشيهابي– الشاهد البوشيخي– محمد رشاد الحمزاوي ...) المبثوثة في الكتب والمجلات المنبثقة عن المؤتمرات والندوات وحلقات التعريب لخير دليل على التطوّر الذي وصلت إليه الدراسات المصطلحية العربية سواء على مستوى الرقي بالأبحاث المصطلحية في جانبيها النظري والتطبيقي أم على مستوى التوثيق المصطلحي، لكن رغم هذا يرى الكثير من الباحثين – أمثال خالد اليعبودي– أن: « **المصطلحية العربية لازالت جنينا فتياً في مستوييها النظري والتطبيقي على السواء** »[2] مما يستدعي قيام (نظرية مصطلحية عربية شاملة) [3] يراعى فيها جملة من الإشكالات المنهجية المتمثلة في: « **تحديد موضوع ومهام النظرية أو وظائفها، واختيار المنهج والمجال المعرفي المدروس، وتبني معايير محدود، في انتقاء المصطلحات وتصنيفها، بالإضافة إلى تحديد الطابع المؤسسي للنظرية سواء على المستوى الفردي أو الأعمال الجماعية** »[4]، بهذا يمكن أن تَظهر (معالم المشروع المصطلحي العربي الشامل) الذي –يرتقي بالبحث المصطلحي العربي إلى مصاف الدراسات الغربية– من خلال تنظيم التعاون وتنسيق العمل المصطلحي مع اتّباع المبادئ والطرائق المصطلحية السديدة.

وهكذا يتضح أن الاهتمام بالمصطلح يوفر عناية خاصة بحركة التأليف الحديثة التي تسعى إلى تنمية اللّغة عن طريق إيجاد المصطلحات الملائمة للتعبير عن العلوم المستحدثة، وبالتالي ردّ الاتهامات القائلة بقصور بعض اللغات وخاصة العربية عن استيعاب مجالات العلوم ومصطلحاتها.

---

[1] – مارس المكتب مهامه في بداية إنشاءه تحت إشراف جامعة الدول العربية وتولى مهمة تعريب التعليم والإدارة وجميع المظاهر الحضارية، لينظم في (1972) إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، حيث أصبح يستهدف تنسيق الجهود التي تبذل على مستوى المصطلحية.

[2] – خالد اليعبودي: المصطلحية وواقع العمل المصطلحي في العالم العربي، دار ما بعد الحداثة، فاس، ط 1، 2004، ص 110.

[3] – تم عرض معالم هذه النظرية من قبل (عبد السلام أرخصيص) في ندوة (المصطلحات الموحدة ودورها في صناعة المعجم العربي الحديث) المنعقدة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية (الدار البيضاء) سنة (1977)، تلك المداخلة منشورة في دورية اللسان العربي العدد (46).

[4] – ينظر عبد السلام أرخصيص: إشكالات تأسيس علم المصطلحات في الثقافة العربية المعاصرة، ص126.

3- خصائص المصطلحية ونظرياتها:

أ- **خصائص المصطلحية:** تنفرد المصطلحية بخصائص عامة تميزها عن بقية العلوم المجاورة لها والمتصلة بها، تلك الخصائص التي تنتظم على النحو الذي ينتظم به التفكير العلمي في مختلف العلوم، تجعل من (المصطلحية) تفكيرا ومنهجا قابلا للتطبيقات البيئات الثقافية والحضارية واللغوية المختلفة وقد تحدث **ساجر** في مقاله (**terminology and technical dictionary:** المصطلحية والمعجم التقني) [1] عن الخصائص العامة المصطلحية والتي تتلخص في:

1 – كون المصطلحية تنطلق من تحديد المفاهيم تحديدا دقيقا، وهذا هو جوهر العمل المصطلحي الذي يلجأ أول الأمر إلى تحديد المفهوم ثم التنمية التي يتم الوصول إليها بعد دراسة خصائص المفهوم–أي العناصر التي تساعد تحديد صفة الشيء المفرد الذي يمثله ذلك المفهوم– ثم تصنيفها ضمن منظومة المفاهيم داخل الحقل أو الميدان المعرفي، وبذلك تصبح (دراسة المفهوم) أساس العمل المصطلحي– حسب فيلبير–[2] والميزة الأساسية التي تمتاز بها المصطلحية عن بقية العلوم المجاورة التي تنطلق من المصطلح للوصول إلى المفهوم.

2 – ارتكاز المصطلحية على المنهج الوصفي الذي يكون في أغلب الأحيان تزامنيا **(synchronique)**[3]، يسعى إلى دراسة الظاهرة ووصفها في فترة زمنية محددة، ويقتضي تطبيق المنهج الوصفي في المصطلحية « **تشريح المصطلح وتحديد جوهره، وحصر نسب تواتره مع الحرص على ضبط تطوّر دلالي يلحقه من جراء استعمالاته ا المختلفة**»[4]، وهكذا فإن المنهج الوصفي يقوم على الإحصاء الذي يمكن من جمع الحقائق والمعلومات ثم مقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى نتائج مصطلحية مقبولة.

3 – اعتماد المصطلحية على التقييس [5] **(Standardisation)**: الذي يعني بوضع القواعد العامة لوضع المصطلحات وتوليدها وتصنيفها بضبط دلالتها وحصر سماتها، حيث يعتمد التقييس في مجال المصطلحية ومناهجه، والثانية هي توحيد المنظومات المصطلحية عبر مختلف الأقطار، وهذا من أجل تسيير نقل العلوم والمعارف بين اللغات وعليه فلا يمكن

---

[1] – ترجم هذا المقال محمد حسن عبد العزيز، ونشر في مجلة اللسان العربي التي يصدرها مكتب تنسيق التعريب بالرباط، العدد 42 سنة 1996.

[2] – ينظر على القاسمي: علم المصطلح أسس النظرية وتطبيقاته العلمية، ص329.

[3] – يمكن أن تتسم المصطلحية بالطابع التعاقبي (diachronique) في بعض الأحيان والذي يعنى بتتبع الموضوع قيد الدراسة خلال عدة مراحل زمنية تختلف من حيث النمو والتطور.

[4] – خالد اليعبودي: المصطلحية وواقع العمل المصطلحي، ص47.

[5] – أصبح التقييس علما يرتبط بالمصطلحية ويتولى صياغة القواعد العامة لانتقاء المصطلحات وتوليدها وتوحيد مفاهيمها، ويشمل على: الصياغة النظرية، الاستعمال اللغوي والممارسة التطبيقية.

تصوّر أي عمل مصطلحي بدون تقييس لمصطلحاته وتوحيدها في ظل التطوّر الهائل للعلوم والتقنيات، وهذا ما استدعى قيام منظمة خاصة هي (المنظمة الدولية للتقييس)[1] **(iso)** التي تسعى في توصياتها إلى وضع مقاييس ومعايير دولية تحكم الصناعة المصطلحية.

4 –كون المصطلحية تجمع بين العديد من اللغات وتشترك بين مختلف العلوم لأنها تتوفر على منظومة من المفاهيم تتعلق بمنظومات الحقول الأخرى، لهذا تعرف المصطلحية بكونها « **العلم الذي يبحث في العلاقة بين علوم اللّغة والمنطق والإعلامية وحقول التخصص العلمي**»[2]، تلك العلوم التي تتناول في جانب من جوانبها كشف العلاقة المعقّدة بين المفهوم والمصطلح.

وهكذا فإن مصطلحات كل حقل معرفي تؤلف منظومة مصطلحية تتشكل بواسطتها الأنظمة المصطلحية في مختلف اللّغات.

ب –نظرياتها: إن الفرق واضح في الدراسات المصطلحية الحديثة بين لفظي "علم المصطلح" **(Termonologie)**، وصناعة المصطلح **(terminographie)**، فالأول يعني «**الدراسة العلمية للمفاهيم والمصطلحات المستعملة في اللغات الخاصة** »[3]، والثاني هو «**العمل الذي ينصب على تدوين البيانات المصطلحية الحاصلة في البحث العلمي ومعالجتها وعرضها** »[4]، فبين علم المصطلح وصناعة المصطلح إذن فرق ما بين علم المعجم **(lexicologie)** وصناعة المعجم **(Lexicographie)**، حيث يكمل كل فرع الفرعَ الآخر، فوضع المصطلح يستدعي وجود علم المصطلح ووضع المعجم يستدعي كذلك وجود علم المعجم.

وعليه فللمصطحية مجالين أو نشاطين من البحث الأول نظري وهو ما يعرف بـــ (المصطلحية النظرية) والثاني تطبيقي وهو ما يعرف بـــ: (المصطلحية التطبيقية) وهذا ما يمكن توضيحه في المخطط التالي[5]:

---

[1] – تُعرَّف في بعض الترجمات بـــ (المنظمة الدولية للتوحيد المعياري) وهي ترجمة علي القاسمي أو (المنظمة الدولية للمَعْيَرة) وهي ترجمة (ريتا خاطر).

[2] – علي القاسمي: المرجع نفسه، ص 270.

[3] – المواصفة الدولية الإيزو رقم (1087): مصطلحات علم المصطلح، ترجمة علي القاسمي (1990) (علم المصطلح) مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 2008، ص 786.

[4] – المواصفة الدولية الإيزو رقم (1087): مصطلحات علم المصطلح، ترجمة علي القاسمي، ص 787.

[5] – ينظر علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 279.

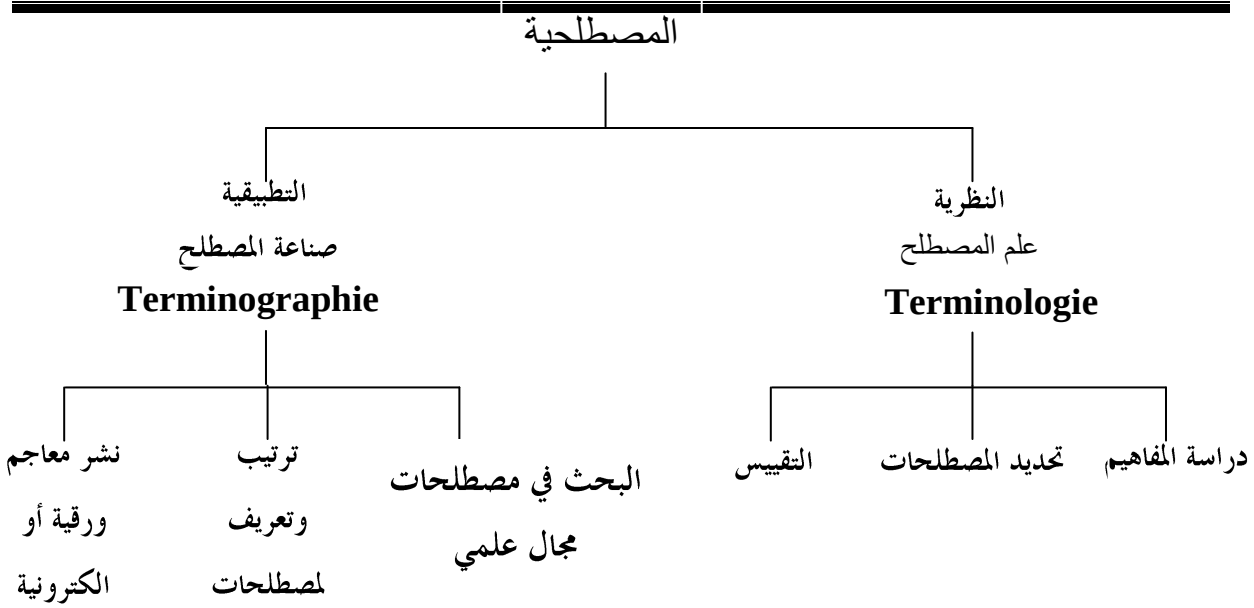

أ- **المصطلحية النظرية (علم المصطلح) (Terminologie):** هي العلم الذي يطلق على«**دراسة تسمية المفاهيم (أو التصورات) الخاصة بميادين المعارف المتخصصة أو التقنية دراسة منهجية** »[1]، وعليه فالمصطلحية النظرية تعطي الأولوية للمفهوم -الذي يمكن أن يتحقق في أي لغة من اللّغات - من خلال البحث في خصائص المفاهيم وطبيعة العلاقة بينها من أجل الوصول إلى: المصطلحات التي تعبّر عنها.

وبذلك فإن علم المصطلح -باعتباره الدراسة الميدانية لتسمية المفاهيم- يستدعي وجود نظرية ومنهجية لدراسة وجمع المعلومات المصطلحية وتقييسها سواء كانت هذه المعلومات أحادية أو ثنائية اللّغة، تلك النظرية التي أرسى مبادئها فوستر (**Wüster**) وطورها تلميذه فيلبير (**Felber**) تعرف بـــ (النظرية العامة لعلم المصطلح) (**T.G.T**) والتي تعني فيما تعنيه « **المبادئ العامة التي تحكم وضع المصطلحات طبقاً للعلاقات بين المفاهيم العلمية، وتعالج المشكلات المشتركة بين جميع اللّغات في الحقول المعرفة كافة**»[2].

وهنا يمكن حصر أهم النقاط التي ترتكز عليها النظرية في:

- دراسة المفاهيم والعلاقات بينها.
- تحديد المصطلحات التي تعبّر عن المفاهيم.
- توحيد المصطلحات والتقييس.

[1] - هنري بيجوان وفيليب تواورن: المعنى في علم المصطلحات، ترجمة ريتا خاطر، ص 382.
[2] - علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 273.

وهذا ما يجعل منها علماً مشتركاً بين مختلف العلوم كاللّسانيات التي تعني بدراسة المفاهيم وعلم المنطق الذي يحدّد العلاقات بين المفاهيم وعلم الوجود (الأنطولوجيا) الذي يؤدي أدواراً بارزة في تصنيف الكائنات التي تدل عليها المصطلحات، كما تهتم الإعلاميات (الإعلام الآلي) بعملية التوثيق والتقييس.

ومن أبرز الجوانب النظرية في علم المصطلح اختيار الطرق المثلى لصياغة المصطلحات المتضاربة تفاديا للاشتراك اللّفظي والفوضى المصطلحية (تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد). حيث يتم قبول المصطلح الذي يوافق شروط الوضع المتمثلة في:

- الدقة والإيجاز لأن المصطلح المطوّل يخرج من بابه إلى الوصف.
- سهولة اللّفظ وخلوه من أدوات العطف والاستدراك.
- مطابقته لقواعد اللّغة وقابليته للاشتقاق.
- شيوعه في الاستعمال.

وبالتالي فالنظرية العامة في علم المصطلح هي الكفيلة باختيار المبادئ المتضاربة وترتيبها حسب الأهمية، غير أن هذه النظرية العامة ومع تطوّر الدراسات المصطلحية أصبح الاهتمام بالطابع التعاقبي للمفاهيم وحصر حقل الدراسة المصطلحية في التقييس وبالتالي الحدّ من شيوع المصطلحات المتعددة المفاهيم، تلك الأسباب مجتمعة كانت مدعاة لظهور إسهامات جديدة في المجال النظري للمصطلحية أبرزها (نظرية البوابات) [1] (**Théorie des portes**) لماريا تيريزا كابري (**M. T. Cabré**)، والتي تطالب فيها بمراعاة الجانب القدراتي واللّساني والتداولي في العمل المصطلحي، وذلك من خلال « **مراعاة التنويعات الوظائفية في أداء المتكلمين** »[2]، وهذا لا يحدث إلا في إطار اللّسانيات باعتبارها المجال الوحيد القادر على وصف الوحدات المصطلحية والنظام الذي يتحكم فيها.

وهكذا فإن التطور الذي شهدته المصطلحية في شقها النظري هو التّخلص من الموقف المعياري الذي اتصفت به، والذي يستند إلى الصلة بين المصطلح والمفهوم، وتركيب المنهج الوصفي في البحث المصطلحي والذي يرصد الأبعاد النصية والسياقية والاجتماعية والتواصلية للمصطلح وذلك بفضل احتضان اللّسانيات بكل فروعها ونظرياتها للبحث المصطلحي.

---

[1] – نشرت(م ت كابري) مبادئ نظريتها من خلال كتابها (**Terminologie et linguistique**) (المصطلحيات واللسانيات) حيث يمكن النفاذ إليها عبر ثلاث بوابات أو نظريات هي (القدراتية– اللسانية– التداولية) .

[2] – يوسف مقران: المصطلح اللساني المترجم، ص 96.

ب - المصطلحية التطبيقية (صناعة المصطلح) (Terminographie): يعرف هذا التخصص عند علي القاسمي بـــ (صناعة المصطلح) لكون الصناعة هي الأكثر دلالة على الجانب التطبيقي في البحث المصطلحيّ وهي عنده: « **العمل الذي يعني بتوثيق المصطلحات، والتوثيق ومصادرها والمعلومات المتعلقة بها، ونشرها في شكل معاجم متخصصة إلكترونية أو ورقية** »[1]، أما عند خالد اليعبودي فيُعرف بـــ (المصطلحاتية) وهي « **نشاط علمي يقوم بجرد المصلحات وبناء المعطيات المصطلحية وتدبيرها ونشرها**»[2]، وهذا يعني أن صناعة المصطلح (المصطلحاتية) نشأت في ظل النمو والتطوّر الذي شهدته الأبحاث المصطلحية مؤخراً، والحاجة إلى إنجاز المدونات والمعاجم والبنوك المصطلحية، فهو بذلك « **يشير إلى النشاط القاموسي الذي يقوم به عالم المصطلحات التطبيقي** »[3]، هذا الأخير الذي يعرف بـــ (المصطلحاتي) وهو الباحث المتخصص بجزء الألفاظ المتضمنة في المعاجم والمدونات المصطلحية والجذاذات والعمل على توثيقها ونشرها.

تتميّز المصطلحية التطبيقية عن بقية التخصصات المجاورة لها بمجموعة من الخصائص أبرزها «**التركيز على اللّغة المتخصصة والمقاربة التصورية وأحادية المعنى، ووجهة نظر على تسمية الأشياء والمفاهيم والتعقيد ووجهة النظر التزامنية، والتصنيف المنهجي وغيرها...** »[4]، حيث يتم في الممارسة التطبيقية وصف اللّغة المتخصصة في معاجم تُعرف بـــ (المعاجم المتخصصة) – لكونها تختصّ بمدونة محدودة وأحادية اللّغة إجمالا– حيث تعمل على حصر المعنى (المتعدد اللغات) بواسطة التعريف المصطلحي الذي يحدّد دلالة المصطلح المتخصص وبالتالي يميزه عن غيره من المصطلحات العامة، وهكذا تتميّز لغة الاختصاص عن اللّغة العامة.

تتأثر المصطلحية التطبيقية بالنظرية الخاصة في علم المصطلح والتي تتضمن القواعد الخاصة بالمصطلحات المتعلقة بلغة بعينها كالعربية مثلاً أو الفرنسية، ويقصد بالنظرية الخاصة « **تلك التي تصف المبادئ المتحكمة في وضع لمصطلحات في حقول المعرفة المتخصصة كالكيمياء واللّسانيات ...** »[5]، وبهذا تدرج النظرية المصطلحية الخاصة كفرع من فروع اللّسانيات التطبيقية –التي تفتح الباب أمام دراسة اللّغات المتخصصة– لكون هذه الأخيرة تتسم بمصطلحات خاصة ومحدودة وتراكيب واضحة

[1] – علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 263.
[2] – خالد اليعبودي: المصطلحية وواقع العمل المصطلحي بالعالم العربي، ص 66.
[3] – هنري بيجوان وفيليب تواورن: المعنى في علم المصطلحات، ترجمة ريتا خاطر، ص 382.
[4] – هنري بيجوان وفيليب تواورن: المرجع نفسه، ص 191.
[5] – علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 273.

وبسيطة، ومن أنصار هذا الاتجاه غوفان (**R. Goffin**) الذي يُصرّ على البعد الممارساتي للمصطلحية في إطار اللّسانيات التطبيقية إذ يقول:« **إن المصطلحيات المختصة تشكل – بدون شك– حقلا ذا امتياز بانتمائه إلى اللّسانيات والتطبيقية، فأضحى بإمكاننا تصنيفها من وجهة نظر العلوم التطبيقية** »[1]، أما لوراه (**P. Lerat**) فقد كان من الداعين إلى فتح أبواب اللّسانيات لدراسة اللّغات المتخصصة، فاللّغة المتخصصة –باعتبارها محور العمل في النظرية الخاصة المصطلحية هي: « **استعمال اللّغة الطبيعية من أجل وصف معارف متخصصة**»[2]وبالتالي فهي نظام يتفرع عن اللّغة العامة وأسلوب خاص من أساليبها – حسب محمود فهمي حجازي الذي يرى أن «**المقصود بالأسلوب الأساس الذي يقوم عليه النص من حيث اختيار الوسائل اللّغوية واستخدامها**»[3].

وهكذا فإن المصطلحية التطبيقية (**Terminographie**) قد استثمرت إلى حدّ كبير نتائج النظرية الخاصة في علم المصطلح [4]، ففي الوقت الذي ظهرت فيه الحاجة إلى المتون المصطلحية في تقنين المصطلح وتحديد أركانه تمكنت المصطلحية التطبيقية (**Terminographie**) من وضع الأسس العامة لتطبيق المسارد والمعاجم [5] والقواميس، الخاصة إضافة إلى قواعد بيانات المعارف المصطلحية التي تسهم في بناء البنوك المصطلحية والموسوعات الكبرى. وهذا بفضل جهود المنظمات الدولية الراعية لقضايا المصطلح والمصطلحية.

وخلاصة القول أن التمييز بين المصطلحيتين النظرية والتطبيقية ليس الهدف منه اقتسام ميدان المصطلحية وتشتيت البحث المصطلحي، بقدر ما هو توزيع للمهام وتطوير للدرس المصطلحي، فكلاهما مكمل للآخر حيث يقوم علم المصطلحات (**Terminographie**) مقام التوأم من صناعة المصطلح (**Terminographie**) عندما ينظر لها ويضبط قواعدها، وهكذا يظل التمييز بين علم المصطلح النظري والتطبيقي يوازي التمييز بين علم اللّغة العام وعلم اللّغة التطبيقي.

---

[1] – يوسف مقران: المصطلح اللساني المترجم، ص 75.

[2] – يوسف مقران: المرجع نفسه، ص 67.

[3] – محمود فهمي حجازي: الأسس اللّغوية لعلم المصطلح، ص 15.

[4] – مازالت النظرية الخاصة في علم المصطلح تشغل جزءا من اهتمامات المنظمات الدولية المعنية باللغات لمتخصصة وتطويرها كالمنظمة الدولية للتقنيات الكهربائية ومنظمة الصحة العالمية.

[5] – هنا يظهر تأثر المصطلحية التطبيقية بصناعة المعاجم (**Lexicographie**) لتصبح معاجم المصطلحات صنف من أصناف المعجمية العامة (**Lexicologie**)

المبحث الثاني : طرق الترجمة المصطلحية وتقنياتها :

إن وضع المصطلح في اللّغة العربية من أعظم وأخطر المهام اللّغوية والعلمية في العصر الحديث، ذلك أن المصطلح هو حجرة الزاوية في خلق لغة علمية عربية، ومسألة ترجمة المصطلح ليست بالمهمة اليسيرة، لأنها فن إبداعي وتوجه علمي يستوجب قدراً كبيراً من الدقة العلمية والسعة المعرفية الإدراك الحسّي بطبيعة اللّغة (المصدر والهدف) ومجالاتها المختلفة، كما يستوجب تحديد الآليات والتقنيات الخاصة بذلك.

وإذا كانت اللّغة العربية تسمح بوسائل وطرق متعددة في الترجمة فإن علم المصطلح هو الكفيل بتحديد الضوابط الموجهة لاستخدام كل وسيلة من هذه الوسائل، وهنا يظهر وجه التكامل بين علمي الترجمة والمصطلح من أجل إظهار فعالية المصطلح المترجم والرفع من درجة ثقيلة في الساحة اللّغوية العربية.

1 –الترجمة وعلم المصطلح:

إن الهدف من إدراج هذا العنصر في بحثنا هو توضيح العلاقة بين الترجمة وعلم المصطلح، فللوهلة الأولى يبدو أن الأمر يتعلق بمجالين علميين مختلفين لا علاقة بينهما، إلا أنه وبالنظر إلى مباحث علم المصطلح والترجمة –كل على حدى– يتضح التشابك بين العلمين «**كتشابك أعضاء شجرة المعرفة الباسقة والمتنامية** »[1]، ذلك التشابك راجع إلى كون العلمين يتّخذان من اللّغة هدفاً ومضموناً ووسيلة (فالهدف لغوي والمضمون لغوي والوسيلة لغوية) [2]، ومما يزيد في تشابكهما –حسب القاسمي– هو الاعتقاد السائد في أوساط الباحثين واللغويين من أن المترجم هو الذي يضع المصطلحات التي تعترض سبيله أثناء ترجمته للكتب والمؤلفات، هذا الاعتقاد كان سائدا منذ القديم قبل ظهور علم المصطلح الحديث – أواسط القرن العشرين– حينها أصبح علما مستقلا – عن الترجمة والعلوم الأخرى– له أسسه ومبادئه وتقنياته في وضع المصطلح وتوحيده، لكن هذا لا يضع من تبادل الأدوار بين العلمين والاستفادة من نتائج ودراسات الأخرى.

أ – أوجه التباين والتداخل بين العلمين : إن رصد العلاقة يبن علم المصطلح والترجمة يشوبها الكثير من الصعوبات والمشاكل التي تتمثل في استعمال المترجمين للمصطلحات بصورة متذبذبة– من خلال الاستعانة بالمدونات والقواميس المصطلحية إضافة إلى أن المصطلحات ضرورية في ترجمة بعض أنواع النصوص (النصوص

[1] – علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص 293.

[2] – يتحدد الهدف في وضع مادة لغوية جديدة، أما المضمون فيتحدد في نسق اللّغة ولا يتعداه إلى أنساق تواصلية أخرى، بينما تتحدد الوسيلة في استخدام اللّغة ذاتها في التعبير عن المضمون.

المختصة والنصوص العلمية والتقنية)، كما أن من أكثر الصعوبات التي تعرقل رصد العلاقة بين العلمية الاعتقاد السائد لدى البعض من أن علم المصطلح هو فرع من فروع **(نظرية الترجمة)** خاصة في ضوء التوسع في التواصل الدولي والاحتكاك بين اللّغات في مجال تبادل واقتراض المصطلحات.

ولعل التمييز بين الترجمة وعلم المصطلح نابع من الاختلاف بينهما في المهام، وهذا ما استطاع –خالد اليعبودي– أن يصل إليه من خلال رصده لأهم جوانب التداخل والتباين بين العلمين والتي تتمثل في[1]:

- اشتراك الأعمال المصطلحية والترجمية في خاصية العراقة، فكلاهما من أقدم الممارسات في تاريخ الثقافة الإنسانية، لكن التنظير لمبادئهما والتأسيس لأركانهما يظهر إلا أواسط القرن العشرين.
- يشترك علم المصطلح مع الترجمة في الهدف والمضمون والوسيلة إذ يهدفان معا إلى وضع وحدات لغوية جديدة أو مقتبسة من التراث كما أن موضوعهما يتحدّد في نسق اللّغة ولا يتعداها إلى باقي الأنساق التواصلية (كالسيميائيات التي تعتمد على وسائل غير لغوية)، ويستخدمان وسيلة واحدة هي اللّغة نفسها –سواء لغة واحدة أو عدة لغات– .
- تباين مفهوم الترجمة عن مفهوم المصطلحية (علم لمصطلح) لكونها إحدى طرق صناعة المصطلح، وهذا ما جعل مفهوم المصطلحية أوسع وأشمل لكونها تعتمد إضافة إلى الوضع المصطلحي[2]، بالاعتماد على مجموعة من الطرق أولها الترجمة فالتوليد فالتعريب على الجرد والتوثيق والتقييس.
- اختلاف المهام بين المترجم والمصطلحيّ [3]، حين يقوم هذا الأخير بوضع المصطلح المعبّر عن مفهوم ما بالإضافة إلى التقييس والتوثيق المصطلحي ببناء المعاجم المصطلحية بينما يقوم المترجم بوضع المصطلح مقابل التسمية في لغة من اللّغات، فهو عندما يتعامل مع اللّغات المختلفة يساهم في إغنائها وبالمصطلحات وبالتالي مساعدة المصطلحية على وضع المعاجم المصطلحية.

وعليه ومن خلال أوجه التباين والتداخل بين العلمين يتضح أن المصطلحية هي أوسع وأشمل من حيث المفهوم والأدوار والمهام، لأنها تحتوي عملية الترجمة كإحدى طرائقها وبالتالي فهي –أي المصطلحية– بمثابة (خزان للمواد) [4] التي تحتاجها الترجمة

---

[1] – ينظر خالد اليعبودي: المصطلحية وواقع العمل المصطلحي بالعالم العربي، ص 60–61.

[2] – يمكن أن تتخلى المصطلحية عن الترجمة –رغم أهميتها– في حالة ما إذا عجزت هذه الأخيرة عن صياغة المصطلحات حينها يتم اللّجوء إلى الطرق الأخرى كالتوحيد، الاشتقاق، النحت... .

[3] – ينظر الفرق بين المصطلحي والمترجم في صفحاتنا القادمة.

[4] – خالد اليعبودي: المرجع نفسه، ص 61.

والمترجم في أداء مهامه على أكمل وجه، خاصة عندما يتعلق الأمر بإرشاد المترجمين وتزويدهم بقوائم ومعاجم مصطلحية خاصة بكل حقل أو ميدان معرفي، حيث يحتاج المترجم بصورة خاصة إلى المصطلحات العلمية والتقنية عندما يترجم في ميدان متخصص، «**لأنها أساس كل تكوين إذ لا تخصّص في العلوم والتقنيات بدون مصطلحات مضبوطة وثابتة**»[1]، تلك المصطلحات لن تتواجه إلاّ داخل المعاجم سواء العامة منها أو الخاصة، الورقية أو الالكترونية، الأحادية اللّغة أو الثنائية، هذه الأخيرة التي تعدّ وسيلة لا غنىً عنها بالنسبة للمترجم، فهي أداته الرئيسية وفيها يجد ضالته.

أما من حيث مجال البحث فإن الترجمة أوسع مجالاً من المصطلحية لكونها تتعامل مع اللّغة على أنها (مواقف كلامية)[2] –أي اللّغة في استعمال– بدءاً من الكلمة الواحدة "إلى النصوص المطوّلة كترجمة الرموز والمختصرات –ترجمة المصطلحات والتراكيب المصطلحية– ترجمة القصص والروايات – وترجمة الأعمال المسرحية والشعرية– فهي لا تتقيد بحجم معين، حيث تتناول كل مجال بطرق وتقنيات خاصة، وهذا ما يستدعي من المترجم أن يكون ملمّاً بكافة الجوانب النحوية والصرفية والدلالية والسياقية في اللّغة المنقول منها وإليها، عكس المصطلحية التي تتعامل مع اللّغة على أنّها (نظام مجرد) وبهذا فلا يكون المصطلحيُّ بحاجة إلى دراية باللغات المختلفة لأنه يتعامل مع المفهوم، فيضع مقابله مصطلح يعبّر عنه في نفس اللّغة.

من الواضح –ومن خلال هذا الطرح– إمكانية تبادل الآراء بين العلمين، فيصبح من الممكن الاستعانة في الترجمة بمبادئ علم المصطلح وتطبيق دراسات الترجمة في علم المصطلح، وذلك عند الحاجة فقط، حيث لا تلجأ الترجمة إلى علم المصطلح إلا في الحالات التالية[3]:

- انعدام المصطلح في اللّغة المترجم إليها.
- البحث عن مفهوم مصطلح ما أو تركيب مصطلحي.
- التردد افي اختيار المصطلح المناسب للمفهوم من بين مصطلحات متعددة سواء في مرحلة الفهم أو إعادة الصياغة.

بينما يلجأ علم المصطلح إلى الترجمة في الحالات التالية:

---

[1] – محمد الديداوي: الترجمة والتواصل، ص 45.

[2] – تهتم الترجمة بالإضافة إلى الجوانب اللّغوية والدلالية للرسالة، بكافة الظروف السياقية المحيطة بالرسالة سواء المتعلقة منها بالكاتب الأصلي أو المتلقي المتوقع، بينما تعنى المصطلحية بالتوليد والتوحيد والتنميط (التصنيف) وبصفة تزامنية (آنية).

[3] – في هذه الحالات يمكن للمترجم أن يتولى دور المصطلحين في وضع المصطلح الذي يصادفه خلال عملية ترجمة الكتب والمؤلفات والذي لا يوجد في اللّغة الهدف.

- صناعة المصطلح.
- بناء المصطلحات لمجالات متخصصة.
- تمثيل المصطلحات في الأنظمة الحاسوبية (الترجمة الآلية).
- تقييس وتوحيد المصطلحات.

وبهذا يمكن للمترجم أن يكون مصطلحياً، كما يمكن للمصطلحي أن يكون مترجماً، إذا توفرت فيهما مجموعة من الشروط التي سيتم توضيحها في ما يلي:

ب –بين المُترجم والمصطلحيّ[1]:

يرى الكثير من الباحثين أنه لا مجال للمقارنة بين المترجم والمصطلحيّ لأنهما يتقاسمان الأدوار ويتبادلان المهام، فالمترجم الذي ينقل نصاً من لغة الأصل إلى لغة الهدف يستعين بالمصطلحات التي يولّدها المُصطلحيّ ويضعها مصنفة في معاجم وقواميس مصطلحية، وفي عملية التوليد والتوحيد والنقل لا يغفل المترجم والمصطلحيّ عن الإحاطة وتنمية الملكات المتخصصة بالمفهوم أو المعنى، لكن بوجهات نظر مختلفة، حيث يهتم المصطلحي بتسمية المفاهيم [2] من خلال البحث في علاقاتها داخل التخصص الواحد وباللّغة نفسها، بينما لا يحتاج المترجم إلى تحديد المفاهيم وعلاقاتها، بل كل ما يعنيه هو البحث عن معنى (التسمية) التي يسمى بها المفهوم ونقلها وإشاعتها بين اللّغات، ومن ثم فكلاهما –أي المترجم والمصطلحيّ– يبحث عن معنى مختلف، ذلك أن المصطلحيّ ينتقل من المفهوم إلى المصطلح (من المعنى إلى المبنى)، بينما ينتقل المترجم من المصطلح إلى المفهوم (من المعنى إلى المبنى).

▪ **عندما يكون المترجم مصطلحيًّا:** إن المصطلحات هي بمثابة الوسيلة التقنية للمترجم لا سيما في مجالات المعرفة الخاصة، ذلك أن النصوص المتخصصة هي أكثر النصوص ترجمة من غيرها، لذا ينبغي على المترجم أن يكون على دراية بالوسائل المساعدة وبنوك المصطلحات الخاصة، وعن دور المترجم في العمل المصطلحي يؤكد الديداوي – عن زيلاحي **Zilahy** – بأنه «**كثيرا ما يتعدى كونه مجرد مستعمل للمصطلح التقني ليشمل ترويج المعلومات المتعلقة بالمفاهيم بالمفاهيم التقنية حسب استعمالها في التواصل عن طريق اللّغات، لابد ليصل إلى اختراع المصطلحات في تلك اللّغات** »[3]، وعليه فإن عمل المترجم لا يقتصر فقط على الترجمة –حسب الديداوي– بل يتعداه إلى الممارسة

[1] – يفرق الكثير من اللغويين بين (الإصطلاحي والمصطلحيّ)، فالأول هو المسؤول عن تصوّر المصطلح ووضعه وتوليده ، بينما يهتم المصطلحيّ يهتم بتصنيف المصطلح وتنسيقه وتقييسه ونشره ، وبذلك فللاصطلاحي تكوين علمي وفنّي مختلف عن تكوين المصطلحيّ ، كما يختلف تكوينهما العلمي والفني عن تكوين اللساني العام أو المعجميّ.

[2] – ينظر مفهوم المصطلحية في المبحث السابق.

[3] – محمد الديداوي: الترجمة والتواصل، ص 52.

المصطلحية حيث يقوم أيضا بـــ « **الجمع والتأليف المصطلحيين** »[1]، فمن الناحية النظرية – إذن– يمكن للمترجم أن يتقمص دور المصطلحي بـــــ (إنتاج المصطلح) المفقود في اللّغة المترجم إليها ويستبين مفهومها، كما يلجأ في بعض الأحيان إلى توحيد استعماله ليسهل العمل على المصطلحيين ويجنبهم مشقة البحث عن ذلك المصطلح من جديد، هذا الدور لا يمكن أن يقوم به المترجم إلاّ إذا توفرت فيه –بالإضافة إلى الدراية بعلم المصطلح– مجموعة من المؤهلات والقدرات الأساسية وهي[2]:

- اتفاق اللّغتين المترجم منها وإليها.
- امتلاك القدرات الكافية لاكتشاف الموضوع المراد ترجمته.
- امتلاك الخبرة والمهارات اللازمة للترجمة.
- الإلمام الموسوعي بكافة المعارف والعلوم والثقافات.

غير أن الأمر يكون أكثر تعقيدا بالنسبة للتُرجمان (الذي يعنى بالترجمة الفورية)، حيث لا يمكنه أخذ دور المصطلحي إذا ما استعصى عليه إيجاد مقابل لمصطلح ما [3]، فالوقت لا يسمح بتصفح القواميس المصطلحية نظراً للسرعة التي تتسم بها الترجمة الفورية، وحينها يمكن للترجمان أن يتقيّد بشرط آخر هو:

- اكتساب الخبرة في علم المصطلح والدراية الكافية بمبادئ وضع المصطلحات وتوحيدها.[4]

هذه الشروط والمؤهلات لا يمكن أن يكتسبها (المترجم والتُرجمان) [5] بمحض الصدفة، بل يكتسبها بالدربة والمران، حيث تهتم الكثير من المنظمات الدولية والمؤسسات الإقليمية بوضع برامج لتدريب المترجمين وتكوينهم في المدارس العليا للترجمة والتخطيط للتدريبات المؤهلة بغية الوصول إلى الإجادة وتحصيل الإتقان وتنمية الملكات المتخصصة.

ومما تقدم يتضح أن المترجم لا يتولى مهمة العمل المصطلحية إلا بصفة مؤقتة وفي حالات خاصة يفقد فيها المصطلح أو مفهومه في اللّغة الهدف، ليصبح عمله –بذلك– مكملا لعمل المصطلحيّ أو من المفروض أن يكون كذلك حسب الديداوي.

---

[1] – محمد الديداوي: المرجع نفسه، ص 53.

[2] – ينظر عبد الصاحب مهدي علي: موسوعة مصطلحات الترجمة، ص 293.

[3] – في هذا الظرف يكون بإمكان المترجم صياغة المصطلح المقابل في اللّغة الهدف، وذلك باطلاعه على مفهوم المصطلح الأصلي في المعاجم المتخصصة الأحادية اللّغة.

[4] – ينظر علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 302 .

[5] – يقوم المترجم بنقل النصوص المكتوبة من لغة إلى أخرى حيث يعمل مع القارئ المضمر في أي مكان وزمان ، أما التُرجمان فيقوم بنقل الكلام بعد سماعه مباشرة إلى لغة أخرى وهو يتواصل مع الناس في الآن والمكان ، فالفرق بينهما إذن هو فرق مابين اللغة المكتوبة والمنطوقة .

▪ **عندما يكون المصطلحي مترجماً:** لقد كان لظهور المصطلحية الحديثة واستقلالها كعلم «**يعنى بدراسة العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللّغوية** »[1]، بالغ الأثر على ظهور مهنة المصطلحي (**Terminologie**)[2] – ذاك الباحث المتخصص في وضع المصطلحات وتقييسها– حيث كانت والمدارس الفكرية المعنية بقضايا علم المصطلح السباقة في هذا المجال –خاصة مدرسة فيينا التي حدّدت مهام المصطلحيّ والتي تتمثل في:[3]

- إيجاد المصطلح في اللّغة الهدف المقابل للمفهوم العلمي الأجنبي.
- وضع تسمية المفهوم المستحدث أو المنتج.
- إسداء الرأي والنصيحة عند صياغة الإعلانات.
- تقييس المصطلحات المختلفة في شتى التخصصات المعرفية.
- تحرير الوثائق المصطلحية اللازمة لكل عمل خدماتي.
- إنجاز المشاريع المصطلحية مثل: بناء المعاجم الأحادية أو المتعددة اللّغات.

وهكذا يصبح المصطلحيّ –في التفكير الغربي– أبرز مساعد للمترجم، وبالتالي فلا يمكن أن يقوم مقامه بل ينفرد كل واحد بمهامه الخاصة والمكملة لمهام الآخر، لأن لتفكير الغربي مبني على أساس أن العلماء والمخترعون والفنانون –كل حسب اختصاصه هم المخوّلون بوضع المصطلح المناسب لاختراعاتهم وأدواتهم، وذلك بالاستعانة بأصول علم المصطلح أو بالمصطلحيين المختصّين.

هذا الوضع الذي يصفه علي القاسمي بـــ " **الوضع المثالي**"[4] لا يمكن للمصطلحيّ أن يكون مترجما، عكس ما يحدث في البلاد المستهلكة والمتلقية للاختراعات والعلوم والتقنيات، في هذه الحالة يقوم المصطلحيّ بترجمة المصطلحات –الموجودة أصلاً– فهو لا يضطر إلى وضعها بل ترجمتها بنقلها من لغاتها الأجنبية إلى اللّغة الأم (لغة المصطلحي المترجم)[5]، وترجمة التعاريف الواردة معها.

---

[1] – هذا هو المفهوم المعتمد من قبل المنظمة العالمية للتقييس (iso)، وهو المفهوم الأكثر تداوُلاً في المعاجم والمؤلفات اللغوية العربية.

[2] – تشمل هذه المهنة فئتين من مستعملي المصطلحات الأولى هي فئة مستعملي المصطلحات العلمية والتقنية (العلماء والتقنيون) وفئة مستعملي اللّغات الخاصة وهي لغة الصناع والحرفيين.

[3] – ينظر خالد اليعبودي: المصطلحية وواقع العمل المصطلحي بالعالم العربي، ص 70.

[4] – علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 301.

[5] – يساهم المصطلحي عندما يتولى دور الترجمة في تقليل العجز الذي تعانيه اللّغة الهدف عند مجاراة اللّغة المصدر التي تزخر بمصطلحات هائلة تعبّر عن التطور السريع في شتى المعارف والعلوم.

وبهذا فإن إمكانية أن يصبح المصطلحيّ مترجماً واردة خاصة عندما يتعامل مع اللّغات الأجنبية الحاملة للمصطلحات الدالة على العلوم والمعارف والفنون، ولن يستطيع أداء هذه المهمة على أكمل وجه إلاّ إذا كانت لديه (خلفية ترجمية) [1] تشمل معرفته اللّغات الأجنبية والإحاطة بنظريات الترجمة وأنواعها وتقنياتها، وهذا ما تسعى لتحقيقه الجامعات والمعاهد المتخصصة من خلال إدراج مواد دراسية تتعلق بدراسة نظريات الترجمة وتقنياتها التطبيقية ضمن برامج الدراسات المصطلحية وهذا لرفع كفاءة المصطلحيين والنهوض بالعمل المصطلحيّ...

وخلاصة القول حول الترجمة وعلم المصطلح أنهما علمان مستقلان، ولهما ميدانان مختلفان، مع وجود بعض التداخل بينهما في الوظائف والمهام، وعلى الرغم من أن إعداد المصطلحيّ وتدريبه يختلف عن تأهيل المترجم وتكوينه، فإن المصطلحيّ بحاجة إلى (خلفية تُرجمية) كما أن المترجم بجاجة إلى (خلفية أو ثقافة مصطلحية).

1 - طرق الترجمة وتقنياتها :

لقد تأرجحت الآراء بين اختلاف واتفاق اللّغويين حول الطرق الخاصة بوضع المصطلح وصياغته في اللّغة العربية، حيث يرى اللغوي أحمد عيسى [2]، أن هناك خمس طرائق لوضع المصطلحات « **وهذه الوجهات أو الوسائل المؤدية للغرض هي بحسب الترتيب المبني على درجة التسامح أو الخطر: الترجمة فالاشتقاق فالمجاز، فإذا حصل العجز ينحت ... فإذا حصل العجز يعرّب اللّفظ** »[3]، وبذلك لم يكتف بذكرها بل لجأ إلى ترتيبها فوضع الترجمة في المقام الأول، وجعل التعريب كآخر مرحلة يلجأ إليها إذا عجزت الآليات الأخرى عن الوفاء بالغرض، فالتعريب –عنده– من أخطر الطرق لما تسببه من إدخال للمصطلحات العربية التي قد تذهب بصفاء اللّغة العربية، هذا الترتيب اعتمد عليه الكثير من الباحثين والمصطلحيين –أمثال ممدوح خسارة الذي يرى أنّ هذا الترتيب يعتمد على منطق اللّغة ومنهجها.

أما بخصوص طرائق الترجمة (تقنيات) [4] فقد تداولها الباحثون من المنظور التقليدي الذي ينحصر في طريقتين (الحرفية –التصرّفية) وهذا ما كان عليه الوضع من أيام الجاحظ وحنين بن إسحاق، حيث قسم صلاح الصفدي (1296–1362م) اتجاهات المترجمين آنذاك إلى:

---

[1] – ينظر محمد الديداوي: الترجمة والتواصل، ص 50.

[2] – من المساهمين الأوائل في التعريب مطلع القرن العشرين تطبيقا وتنظيراً.

[3] – ممدوح محمد خسارة: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات العربية، ص 17.

[4]– يقصد بتقنيات الترجمة (**Translation Methods**) الأساليب والمناهج المتبعة في الترجمة عموماً.

1 -طريق يوحنا بن البطريق وابن الناعمة الحمصي وهو « **أن ينظر إلى كل كلمة مفردة من الكلمات اليونانية ويؤتى بكلمة عربية ترادفها في الدلالة على ذلك المعنى**» [1].

2 -طريق حنين بن إسحاق والجوهري وهو: « **أن يأتي بالجملة فيحصل معناها في ذهنه ويعبّر عنها اللّغة الأخرى بجملة تطابقها سواء تساوت الألفاظ أم خالفتها**».[2]

وقد بقي هذا التصنيف متداولاً إلى يومنا هذا مع بعض الاختلاف بين اللّغويين والمترجمين في تسمية هذين النوعين، حيث يصطلح عليهما محمد الديداوي بـــ (الترجمة الموازية والتعريبية)[3]، أمّا عند علي القاسمي فهي (التحصيلية والتوصيلية) [4]، وهي عند ممدوح خسارة (حرفية وترجمة بالمعنى) [5]، و(ترجمة حرفية وحرّة) [6] (literal – frée translation) عند المترجم حسن غزالة، أما التسمية الأكثر تداولا فهي (المباشرة وغير المباشرة) وعليه فالاختلاف بين الباحثين في التسميات نتج عنه اختلاف حول الطريقة الأفضل والأنجع في مجال (الترجمة المصطلحية)، هذه الأخيرة التي يجب أن تخضع لمعايير الترجمة الحرفية، حسب الديداوي « **ذلك أن نقل المصطلح يستلزم الدقة والأمانة في جميع الأحوال ولا يجوز اتباع نهج تقريبي فيه** »[7]، بينما يرى ممدوح خسارة أن هذه الطريقة من أسوء الطرق في ترجمة المصطلح نظراً لعدم إمكانية تطابق المعنيان اللّغوي والاصطلاحي لكلمة ما «**فحدّ المصطلح كما قدّمنا هو أنه لفظ خرج عن مدلوله اللّغوي إلى مدلول آخر متفق عليه، ولو لم يخرج عن معناه الأصلي ليبقى في عداد المفردات العامة ولما عدّ مصطلحاً** ».[8]، فالترجمة الحرفية لا تصلح إلاّ في النعوت والصفات بينما يصلح في المصطلح (الترجمة التصرّفية أو المعنوية) .

لكن على العموم تبقى الترجمة في مجال المصطلحية ذات توجهين متكاملين الأول مباشر ويعتمد على تقنيات الترجمة الحرفية (أي ترجمة الكلمة بمعناها اللّغوي المعجمي)، والثاني غير مباشر ويعتمد على تقنيات الترجمة الحرة (أي ترجمة الكلمة بمعناها الاستعمالي الاصطلاحي)، حيث لا يلجأ إلى طريقة إلاّ إذا عجزت الطريقة الأخرى – حسب الأولوية في الترتيب– في تلبية الغرض المنشود.

---

[1] – محمد الديداوي: الترجمة والتواصل، ص 87.

[2] – محمد الديداوي: المرجع نفسه، ص 87.

[3] – نفسه، ص 78.

[4] – ينظر علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 176.

[5] – ينظر ممدوح محمد خسارة: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات العربية، ص 39.

[6] – دار العلم للملايين، Hassan Ghazala : Translation as problems and solutiuon, spécial Edition, لبنان،1428–2008، P3.

[7] – محمد الديداوي: مفاهيم الترجمة، ص 83.

[8] – ممدوح محمد خسارة: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات العربية، ص 41.

أ –**تقنيات الترجمة المباشرة (الحرفية)** [1]: هي الإجراء الغالب في ترجمة ونقل المصطلح من اللّغة إلى الهدف، فبموجبها يحدث التقارب والتكافؤ بين اللّغات المختلفة، وتتحقق هذه الحالة عندما تكون اللّغات من عائلة لغوية واحدة (كالترجمة داخل اللغات الأوروبية)، وقد ينعدم هذا التكافؤ في الترجمة بين اللّغات المنتمية إلى عائلات لغوية تختلف في خصائصها الصوتية والصرفية والتركيبية، وللإجراء التّرجمي المباشر عدة تقنيات منها:

❖ **الاقتراض (l'emprunt)**: ويعرف أيضا بالتعريب [2]، ويقصد به: « **ترجمة الكلمة الأجنبية بكلمة جديدة لم تكن موجودة في اللّغة العربية من قبل** »[3]، ويتم تطبيق هذه التقنية المباشرة بنقل المصطلح الأجنبي كما هو في لغته الأصلية في حالة تعذر وجود المكافئ العربي الذي يدل دلالة تطابقية على الحمولة المعرفية للمصطلح الأجنبي، حينها يتم الحفاظ على منطوق المصطلح الأجنبي مع بعض التعديلات التي يقتضيها النظام القواعدي للسان العربي، مثل: (**السيميولوجيا: Sémiologie**)، هذا ويستحسن الدكتور مولاي علي بوخاتم مصطلح **الرسم** بدل **التعريب**، لأنه يعتقد أن في الرّسم « **صورة أيقونة للمدلول الأعجمي، من دون تحريف في الحروف الأصلية** »[4]، كما يصطلح عليه ب **الاستنساخ المصطلحي** فالكلمة في نظره أقرب لدلالتها على التطابق الكلي.

❖ **النسخ (Le calque)**: تعد هذه التقنية امتداداً دلالياً للاقتراض، وهي إحدى طرق التعريب عند حسن غزالة [5]، حيث يتم من خلالها نقل تركيب العبارة في اللّغة الأصلية وترجمة مفرداتها ترجمة حرفية والنسخ نوعان: نسخ التعابير التي تحترم البنى التركيبية للغة المصدر بإدخال نمط تعبيري غريب عن اللّغة الهدف [6]، مثل: (**Littérature blanche**) التي يقابلها (أدب أبيض) و(**les règles de réécriture**) التي يقابلها (قواعد إعادة الكتابة)، هذه الصيغ تعبر عن المتصوّر الذهني للمصطلح الأجنبي الشائع في الثقافة الغربية.

---

[1] – نحن نقصد هنا التقنيات الخاصة بترجمة المصطلح اللّغوي، والتي تختلف عن تقنيات الترجمة العامة (كترجمة النصوص الإبداعية) فالمصطلح يختلف بقواعده وضوابطه التي تميزه عن النص .

[2] – يرى حسن غزالة أن التعريب هو عملية شاملة لكل الطرق التي تعني بنقل المصطلح الأجنبي إلى اللّغة العربية والترجمة إحدى تلك الطرق.

[3] – حسن غزالة: مقالات في الترجمة والأسلوبية، دار العلم للملايين، ط1، يوليو 2004، ص 61.

[4] – مولاي علي بوخاتم : مصطلحات النقد العربي السيمياءوي، مطبعة إتحاد الكتاب العرب، 2003– ــ2004، ص94.

[5] ينظر حسن غزالة: مقالات في الترجمة والأسلوبية، ص 64.

[6] تختص هذه التقنية بترجمة التعابير الاصطلاحية أي (المصطلحات المركبة).

أما النوع الثاني فهو نسخ البنى ويتم بإدخال بنية غريبة في اللّغة الهدف مثل لفظ (**Week end**) الذي أصبح تدريجيا جزءاً من اللّغة العربية رغم أن أصله انجليزياً.

❖ **التضخيم:** يقصد به « **استعمال عدد من الكلمات أكبر من الأصل** »[1]، أي استخدام مقابل في اللّغة الهدف بوحدات لسانية أكثر من وحدات المصطلح الأجنبي، حيث تختلف اللّغات (المصدر والهدف) اختلافاً كميا، ويلجأ المترجمون إلى هذه التقنية أكثر عند نقل المصطلح اللغوي رغم أنها تتنافى مع الخاصية الاقتصادية [2]، التي ينبغي تطبيقها في صياغة المصطلح، ومن أمثلة ذلك:

علم وظائف الأصوات = (**Phonologie**)، وهناك من يضيف تقنية أخرى ضمن الترجمة المباشرة هي: التحشية [3]، وهي شبيهة بالتضخيم مع زيادة في الكلمات مثل:

(**phonematique**) الذي يقابله "علم التحليل الوظيفي للأصوات "

ب –**تقنيات الترجمة غير المباشرة (الحرّة):** هي عكس الأولى لكونها تعتمد على تقنيات خاصة يضطر من خلالها المترجم إلى نقل المصطلح الأجنبي « **دون التقيد بخصائصه الشكلية أو البنيوية وإنما باستخدام الأساليب الطبيعية للتعبير عن المعنى في اللّغة الهدف**»[4]، لذلك تعدّ في نظر المتخصّصين من أفضل الطرق، لكونها تتيح للمترجم التعبير عن الأصل بكل حرية، وبالتالي تيسير الفهم على القارئ وإغنائه عن قراءة الأصل، ومن تقنياتها:

❖ **التكافؤ (l'équivalence)**[5] : تتطلب هذه التقنية معرفة واسعة بكل من اللّغة المصدر واللّغة الهدف، وتشمل كل المستويات اللّغوية منها والثقافية، وهو محاولة إيجاد البديل في اللّغة الهدف المطابق للمصطلح في اللّغة المصدر من حيث المفهوم والمختلف عنه من حيث البنية اللّسانية، يعرف التكافؤ أيضا بـــ (التعادل) وهو نوعان (التكافؤ الشكلي) وهو « **التشابه الدقيق في المعنى أو المبنى** »[6]، وبالتالي فهو يركز على الشكل المضمون معا، أما (التكافؤ الدينامي) فيركز على « **التأثير في قارئ النص الأصل** »[7]، وهكذا يمكن أن تحل اللّغة الهدف محل اللّغة الأصل لأن المترجم يعطي المعنى في اللّغة

---

[1] – محمد الديداوي: الترجمة والتواصل، ص 51.

[2] – ينظر سمير شريف استيتيه: اللّسانيات المجال والوظيفة والمنهج، ص 350.

[3] – ينظر محمد الديداوي: المرجع نفسه، ص52.

[4] – عبد الصاحب مهدي علي: موسوعة مصطلحات الترجمة، ص 122.

[5] – أول من جاء بفكرة المكافئ (المعادل) في الترجمة هو (يوجين نيدا) من خلال إعطائه الأولوية للمعنى الذي يقصده الكاتب الأصلي ومن ثم المترجم، والأثر الذي يتركه ذلك المعنى في نفس القارئ.

[6] – عبد الصاحب مهدي علي: المرجع نفسه، ص 107.

[7] – محمد ماجد الموصلي: معارف الترجمة التحريرية، ص 29.

الهدف كما قصده كاتب النص الأصل ومن هنا يعدّ التكافؤ الحالة المناقضة لتقنية الاقتراض.

❖ **المؤالفة**: من التقنيات المعتمدة في ترجمة المصطلح وخاصة اللّساني، يعتمد فيها المترجم على إيجاد « **مقابل خاص في اللّغة الهدف للتعبير عن معنى خاص في اللّغة المصدر**»[1]، مثل ترجمة كلمة (**Préfixe**) بـــ صدر و (**Infinitif**) بـــ مصدر.

❖ **التحوير**: تتعلق هذه التقنية بوضع مصطلحات قديمة للدّلالة على مفاهيم جديدة، حيث تزخر اللّغة العربية بمصطلحات تراثية يمكن أن تقوم مقام الكثير من المصطلحات الأدبية والعلمية والتقنية المترجمة مع المحافظة على المعنى، مثل مصطلح (**signe**) الذي يصطنع له (عبد الملك مرتاض) مصطلح (علامة) بدل (إشارة– دليل)، وهكذا تساهم تقنية التحوير في إعادة استعمال المصطلحات التراثية التي تقع في المعاجم والقواميس.

❖ **التطويع**[2]: لا تستخدم بشكل واسع إذ يمكن أن يلجأ إليها المترجمون كتقنية مستعجلة إذا عجزت التقنيات السابقة في إيجاد المكافئ العربي، وفيها يحدث نوع من التوليف بين المصطلح الأجنبي وبعض الصيغ العربية، أي إلحاق اللفظ العربي بلواحق أجنبية، وهذا ما نجده عند المسدي في قاموس اللسانيات [3] عندما ترجم **phonème** بـــ (صوتم) و**morphème** بـــ (صوتيم)، و**monème** بـــ (لفظم)...، هذه المصطلحات تحافظ من جهة على الخصائص البنيوية للمصطلح الأجنبي، كما تحافظ من جهة أخرى على خصائص المكافئ العربي، وهنا تثار مشكلة السوابق واللّواحق[4] وكيفيات تطويعها.

تلك هي أهم الطرق والتقنيات الخاصة بترجمة المصطلح اللغوي دون غيره من المصطلحات التي تتعامل مع تقنيات خاصة بها، وهذا إنما يدل على أن للعربية إمكانات كبيرة ووسائل متعددة في توليد الألفاظ الجديدة والمعاني المستحدثة، تمكنها من احتضان العلوم واستقطاب المستحدثات العصرية، إلا أن توافر العربية على هذا الزخم من الوسائل والتقنيات نتج عنه عدد هائل من المصطلحات– خاصة اللغوية منها– المترادفة والمتفاوتة الدلالة، هذه الحالة كانت سببا في ميلاد ظاهرة مرضية تمثلت في (الاضطراب والفوضى المصطلحية) التي تعدّ عقبة من عقبات الدّرس اللّساني، حيث انشغل الباحثون عن

[1] – محمد الديداوي: الترجمة والتواصل، ص 52.

[2] – يقصد بالتطويع جمع المصطلح الأجنبي وما يقابله في نفس التركيبة ويعرف أيضا بالتهجين عند خالد اليعبودي .

[3] – ينظر عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات، حرف (**P**) و (**M**) .

[4] – تعتبر هذه المشكلة من أصعب المشاكل التي تواجه المترجم لعدم وجود منهجية واضحة حيث يلجأ المترجمون في أغلب الأحيان إلى التصرف الفردي الذي نشأ عنه الاضطراب المصطلحي .

مضمون هذا العلم بمختلف فروعه ونظرياته للفصل في تسمياته التي تجاوزت العشرين اصطلاحا مقابل لفظ واحد هو **(linguistique)**[1].

وهكذا فإن مشكلة المصطلح اللّساني هي نتيجة حتمية لحركة الترجمة التي تنتشر بشكل واسع في الأقطار العربية، مما يستدعي وضع منهجية عامة وموحّدة لتجاوز هذا الإشكال، وهذا ما سيتم مناقشته فيما يلي.

3 - المصطلح اللّغوي المترجم وآفاق التوحيد:

أ - أسباب الفوضى المصطلحية : إنّ الأصل في تسمية المفاهيم وصياغة المصطلحات عن طريق الترجمة أن يكون لكل مفهوم مصطلح واحد يعبّر عنه ويجمل دلالته- حسب مبادئ علم المصطلح-، وإذا كان للمفهوم الواحد عدّة تسميات أو كان للتسمية الواحدة عدّة مفاهيم فإن التواصل الفكري يضطرب بل يختلط وينعدم التفاهم بين المختصين أو العامة من الناس، وهذا ما يعرف بـــ (أزمة المصطلح) [2] التي تساهم في تغذيتها عدّة عوامل منها:

1 -غلبة النزعة الفردية والتعصب القطري لدى واضعي المصطلح مصطلحيين كانوا مترجمين، الذين يسارعون في وضع المصطلح المناسب لميولهم دون تكلف عناء البحث والتنقيب عن المفاهيم والمصطلحات المستعملة من قبل وإن كانت الأنسب والأوسع انتشارا.

2 -اختلاف طرق ترجمة المصطلح- كما تم الإشارة إليه سابقا- وهذا نتيجة لثراء اللّغة العربية وغناها بمختلف الوسائل والطرق التي تتيح التعبير عن المفاهيم الغربية في مختلف مجالات العلم والمعرفة غير أن هذا الثراء كان من أهم العوامل التي ساعدت على تفاهم أزمة المصطلح.

3 -تعدد روافد المصطلح الأجنبي واختلاف دلالاته بين اللغات [3] المنتجة له، فالمصطلح في اللّغة الفرنسية مثلا يحمل خصائص صوتية وصرفية ولغوية مختلفة عن المصطلح نفسه في اللّغة الانجليزية وهذا ما ينتج عنه اختلاف في دلالته التي تنتقل حتى بعد ترجمته.

4 -تعدد واضعي المصطلح وعدم التنسيق بينهم، فرغم الجهود التي بذلت وما زالت تبذل سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى الهيئات والمجامع اللغوية من خلال إصدار

---

[1] – عبد السلام المسدي: المرجع نفسه، ص 72.

[2] – نحن نقصد هنا المصطلح اللساني العربي المترجم أي المصطلح الذي ولج الدرس اللساني العربي عن طريق الترجمة بمختلف طرائقها وتقنياتها.

[3] – تختلف دلالة المصطلح **(phonologie)** في الفرنسية عن **(phonology)** في الإنجليزية، فالأول يعني العلم الذي يعالج الظواهر الصوتية من ناحية وظيفتها اللغوية، في حين يدل المصطلح الثاني على دراسة التغيرات التي تحدث في أصوات اللّغة نتيجة تطورها.

المسارد والمعاجم المصطلحية الخاصة، إلاّ أن تلك الأعمال تفتقد إلى طابع الشمولية والتنسيق مما يجعل أزمة المصطلح أكثر عدة، ذلك أن التنسيق مما يجعل أزمة المصطلح أكثر عدّة، ذلك أن عدم التنسيق بين الباحثين أفرادا وجماعات يؤدي إلى الخوض في المسائل التي تم الخوض فيها وبالتالي ضياع الوقت والجهد والمال والذي يؤدي لا محال إلى التخلف عن ركب العلم والتكنولوجيا.

5 -ومن أبرز عوامل تفاقم أزمة المصطلح-حسب عبد السلام المسدي- هي: طبيعة مراحل نمو المصطلح وارتقائه، حيث يخضع المصطلح حسبه لقانون (التجريد الاصطلاحي) الذي يمر عبر مراحل ثلاث « **أولها تقبل ثم تفكيك ثم تجريد** »[1]، حيث تمثل المرحلة الأولى (التقبل) دخول المصطلح الأجنبي بداله ومدلوله إلى اللّغة العربية التي تخضعه لميزانها الصرفي (التعريب) فيتحول الدخيل إلى معرّب ويشق طريقه في الاستعمال الأولي: السانكروني: **Synchronique** .

أما المرحلة الثانية (التفكيك) فيتم من خلالها « **تفجير المصطلح وفرقعته لفصل مدلوله عن داله استشعارا بزوال الغربة** »[2]، وهكذا يتفجر المعنى فيظهر فيض من الدوال المعبّرة هدفها إزالة الغموض عن المفهوم، وقد كان للاجتهادات الفردية دور كبير في تجسيد هذه المرحلة، وهذا ما حدث للفظ الأجنبي (**linguistique**) الذي وضع له الأكثر من عشرين مقابلا: (اللسانيات ــ الألسنية ــ علم اللغة ــ اللّغويات ــ..)

ليدخل المصطلح آخر مرحلة من مراحل حياته وهي مرحلة (التجريد) وفيها: « **يعمد العقل اللّغوي بقدرته التأليفية إلى اشتقاق الصورة الذهنية ولمتفردة من غير إسهاب تحليلي**»[3]، فهذه المرحلة هي ثمرة تآزر اللّغة مع العقل حيث تنزع اللغة نحو الاقتصاد والاختزال ويميل العقل نحو التأليف بين الدوال والمدلولات، وهكذا «**يستقر من بين ألفاظ العبارة لفظ يُحوْصِل مفاهيمها ليصبح هو المصطلح الدال بذاته على المجال كله** »[4]، حينها تختفي باقي الدوال ويكون البقاء للفظ الذي يجمع بين المفاهيم ويشمل جميع التسميات مثل مصطلح (اللسانيات) الذي ذاع استعماله لكونه المصطلح الشامل الجامع لكل التسميات.

[1] – عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، ص50.
[2] – عبد السلام المسدي: المرجع نفسه، ص 49.
[3] نفسه ، ص 50.
[4] – عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات ، ص 50.

تلك هي مراحل التّرقي نحو صوغ المصطلح التأليفي الذي يفرض وجوده في الاستعمال عبر توالي هذه المراحل [1] –بالترتيب–، فلا يصل إلى مرحلة التجريد إلاّ بعد استيعابه تجربة التقبل والتفكيك وتبعا لرأي المسدي فإنّ إشكالية أو أزمة المصطلح لا تطرح إلا عندما يعيش المصطلح مرحلته الأولى والثانية، أين يظهر كم هائل من الدوال المعبّرة عن مفهوم واحد، بينما يتجاوز هذه الإشكالية عندما يمر عبر آلية التجريد التي تضمن المصطلح صياغة واحدة وموحدة، وهذا لن يتسع إلا بتبني فكرة العمل الجماعي على مستوى الهيئات والمؤسسات العربية المعنية بقضايا المصطلح.

ب –أبعاد الأزمة المصطلحية وآفاق التوحيد:

يقصد بتوحيد المصطلح الاتفاق أو التواضع على استعمال مصطلح بعينه للدلالة على مفهوم بعينه، وفي مجال علمي محدد داخل اللّغة الواحدة، مما يضمن سلامة التواصل العلمي بين المختصين وبالتالي استيعاب المعرفة وحسن تمثلها. لهذا فقد اشتغل الكثير من اللّغويين والمجمعيين على وضع منهجيات خاصة لترجمة المصطلح وتوحيده، على مستوى المجامع اللّغوية والهيئات والمؤسسات المعنية بالترجمة والتعريب، حيث نشرت الكثير من التوصيات والمقترحات عبر الكتب والمؤلفات والدوريات العربية، أبرزها – على سبيل المثال لا الحصر– مقترحات (أحمد مطلوب) التي أصدرها المجمع اللغوي العراقي[2] عام (1977)، وتوصيات مكتبة تنسيق التعريب الذي عقد ندوة خاصة بـــ (توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي) [3] الرباط (1981)، وكذا مقترحات أحمد مختار عمر (وسائل ضبط المنهجية وتوحيد والمصطلح) [4]، بالإضافة إلى ما قدمه محمد رشاد الحمزاوي من وقواعد سماها (قواعد التنميط) [5]، اعتمادا على ما تناولته قرارات المجامع والهيئات والمؤتمرات حول منهجيات المصطلحات.

ورغم كل الجهود التي بذلت ومازالت تبذل في سبيل الحدّ من أزمة المصطلح وتوحيده، إلاّ أنها لم تجد طريقا إلى التطبيق الفعلي وبقيت حبيسة طيات الكتب والمؤلفات، وهذا نظراً لاعتبار هؤلاء اللّغويون (أزمة المصطلح) مجرد مشكلة لغوية (تعدد المصطلحات الدالة على المفهوم الواحد)، لكن المشكل –حسب سعيد يقطين– يتجاوز ذلك بكثير، لأنه يتعلق بـــ (البعد الإدراكي والمعرفي للمصطلح) الذي يفتقده الكثير من

[1] – تتجسد مرحلة التقبّل والتفجير من خلال تقنيات الترجمة الحرفية (الافتراض، النسخ، التضخيم، التحشية)، بينما تتجسد مرحلة التجريد من خلال تقنيات الترجمة الحرة (المعنوية).

[2] – ينظر مولاي علي بوخاتم: مصطلحات النقد السيمياوي، مطبعة اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005، ص 40.

[3] – السعيد بوطاجين: الترجمة والمصطلح، منشورات الاختلاف، الدار العربية ناشرون الجزائر، ط 1، 2009، ص 59.

[4] – ينظر أحمد مختار عمر: محاضرات في علم اللّغة الحديث، عالم الكتب الحديث، القاهرة، ط1، 1995، ص 44.

[5] – نشرت هذه التوصيات في مجلة اللّسان العربي، العدد 18،مكتب تنسيق التعريب ، الرباط ، 1986.

المشتغلين العرب في هذا المجال، « **ففي غياب الوعي الحقيقي بكل ما يحيط بالمصطلح وما يفضي إليه سمي مصطلح linguistique بأكثر من عشرين اسماً** »[1]، هذا الأمر لا يقتصر على لغة من اللغات، ففي كل اللغات تظهر مشكلة تعدد المصطلحات، لكن الفرق واضح بين اللغات المستقبلة واللغات المنتجة التي استطاعت أن تتجاوز هذه الإشكالات عن طريق الوعي المعرفي والإدراك الجوهري لأبعاد المصطلح ومحدداته العميقة، وهذا ما ساعدها على الإبداع في مختلف مجالات العلم والمعرفة.

وفي المقابل بقيت أزمة المصطلح في العالم العربي –الذي لا ينتج بل يتلقى المعرفة ويسعى إلى استيعابها– من معوقات الترجمة وهذا ما يؤدي –حسب أحمد حساني– إلى «**تعطيل آليات الإبداع والمساهمة في إنتاج خطاب علمي في حقل من حقول المعرفة الإنسانية، وهذا التعطيل ينعكس لا محالة على الوعي المنهجي في الثقافة العربية المعاصرة ويضعف حمولتها المعرفية في مجال تقاطع وتلاقح الحضارات** »[2]، لذا يدعوا سعيد يقطين[3] إلى تأسيس ممارسات جديدة في التعامل مع المصطلح المترجم، تبنى على وعي جديد واستشراف آفاق جديدة وبعيدة للتفكير في مشاكل المصطلح بحيوية وبآمال واثقة في نفسها وإمكانياتها، حيث اقترح ما يلي:

1 -إعطاء الجانب المعرفي ما يستحقه من العناية في التعامل مع المصطلح.

2 -إعطاء الأولوية للبعد المعرفي في المجال التخصصي، لأن المصطلح يكتسب معناه إلا داخل التخصص الذي ينتمي إليه.

3 -تطوير طرائق التعامل مع المصطلح على مستوى العمل الجماعي لأن ذلك كفيل بالقضاء على النزعة الفردية التي لا تعترف بمجهودات الآخرين، فعلى المعاهد المتخصصة أن تضطلع بهذا العمل على رؤية مغايرة وفهم جديد، وهذا بالإفادة من الوسائل التقنية الحديثة، وتدعيمها لهذا المقترح، يقول عبد الرحمن حاج صالح « **إن البحث في المصطلحات عمل ضخم وشاق يعجز دونه الأفراد، لذلك فالعمل الجماعي مرغوب فيه، والإفادة من الوسائل الالكترونية المعاصرة مطلوبة**»[4].

ومن هنا يمكن القول أن ترجمة المصطلح اللّغوي هي عملية إبداعية تخضع لقوانين مشتركة بين علم الترجمة (**Traductologie**) وعلم المصطلح (**Terminologie**)، والتي

---

[1] – عزت محمد جاد: نظرية المصطلح، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002، ص 57.

[2] – أحمد حساني: المصطلح اللساني في التّراث، مجلة المصطلح، العدد الأول، ، جامعة تلمسان، 2002، ص 84.

[3] – سعيد يقطين: المصطلح السردي العربي قضايا واقتراحات، مجلة نزوى الالكترونية، العدد 21، مؤسسة عمان للصحافة والنشر والإعلام.

[4] – عبد الرحمن حاج صالح: اللّغة العربية وتحديات العصر في البحث اللّغوي وترقية اللّغات، مجلة المجلس الأعلى للغة العربية، منشورات المجلس، الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001، ص 24.

تبدأ بالتصوّر (المفهوم) فالقالب فشرعية الصيغة ثم قدرتها على التداول والشيوع، وتنتهي عند درجة التفضيل حينها يُلقى المصطلح المترجم في معترك التداول فإما أن يكتب له الحياة أو يبقى على حاله أو يُنفَى فيصبح في طيِّ النسيان.

المبحث الثالث : المصطلح الخِطابي المترجم بين الوضع والاستعمال

إذا كان المصطلح هو إطلاق لفظ على معنى معين متّفق عليه بين العلماء أو المتخصّصين في فرع علمي أو مجال معرفي معيّن، فإنّ حديثنا في هذا الجزء من البحث سيكون عن مبحث هام من مباحث اللسانيات وفرع من فروعها، إنّه " **تحليل الخطاب**"، هذا التخصّص العلمي المنبثق حديثا (أواخر القرن العشرين) يتفرّد بمصطلحاته الخاصّة التي ماانفك المتخصّصون في هذا المجال يولونها العناية الفائقة من خلال نقلها وترجمتها سواء عن المؤلفات أو المعاجم الغربية المتخصّصة في هذا المجال، خاصّة وأنها – أي مصطلحات تحليل الخطاب– كانت تشكّل في وقت سابق جزءا من المصطلح اللّغوي (اللّساني) العام .

وبات لتحليل الخطاب مصطلحاته التي تعبّر عن مضامينه وتحوي دلالاته، ولأن هذا النوع من المصطلحات يرتبط بتحليل الخطاب كان لزاما علينا في البداية أن نتعرّف على هذا التخصّص العلمي، فما هو الخطاب ؟ وما هو تحليل الخطاب ؟ وكيف نشأ المصطلح الخِطابي في الساحة اللّغوية العربية ؟ وما هي خصائصه؟ .

1 – مفهوم الخطاب وتحليل الخطاب:

أ – مفهوم الخطاب (Discours): تتعدّد مفاهيم الخطاب وتختلف باختلاف الحقول المعرفية التي تصدر عنها، حيث يقترن بأوصاف كثيرة منها الخطاب السياسي ــ الخطاب الديني ــ الخطاب الأدبي...، ويكتسب من خلالها تعاريف مختلفة لا تخرج عن إطار الحقل الذي ينتمي إليه، وغني عن البيان أن الخطاب من المصطلحات النقدية التي يشيع تداوُلها في الثقافتين العربية والغربية مع درجات من التفاوت والتقارب في معناها، وهذا ما سنحاول تبيانه من خلال عرض اجتهادات العرب أولا في تحديد الخطاب، تلك الاجتهادات التي تعدّ في نظر الكثير من المتخصّصين في هذا المجال المرجع الأساسي لما وصل إليه حديثا علماء اللغة والباحثين الغربيين من دراسات ونظريات متطوّرة في هذا المجال .

1 – عند العرب : يعدّ مصطلح "الخطاب" من المصطلحات التي ارتبط ظهورها في الثقافة العربية بحقل علم الأصول، إذ لا يكاد يخرج عن الدلالة التي اكتسبها في هذا الحقل، ذلك

لأن الخطاب " **هو الأرضية التي استقامت عليها أعمال الأصوليين، بل كان هو محور بحثهم**"[1]، ونظرا لضخامة الموروث الأصولي الذي يرتبط بالكثير من قضايا الثقافة العربية الإسلامية في مجالات علوم القرآن والحديث واللغة وعلوم الكلام، وكذا تعدد وجهات النظر حول هذا الموروث، فقد أصبح من الصعب تحديد استعمالات هذا المصطلح وحصر دلالاته، فالخطاب هو من المصطلحات التي لا تكتسب خصائصها وسماتها الدلالية إلا في أفق الحقل الذي تنتمي إليه .

وفي إطار علم الأصول يكتسب الخطاب – باعتباره من أكثر المفاهيم تداوُلا في هذا الحقل – دلالة خاصة تقترن بالكلام، حيث ينظر إليه الأصوليون وعلماء الكلام بوصفه "**جنسا خاصّا من الكلام**"[2] يقتضي مخاطِبا ومخاطَبا يهدف الأول إلى تحقيق غاية معينة هي تحقيق الإفهام ضمن سياق معين، وهذا ما أورده **التهانوي** (ت ق 12 ه) في كشّافه " **الخطاب توجيه الكلام نحو الغير للإفهام وقد يعبّر عن الخطاب بما يقع به التخاطب** "[3]، وهذا إنما يدل على أن الخطاب عند الأصوليين يشترط فيه توفر أربعة عناصر هي:

-الحضور المباشر للمخاطِب والمخاطَب .

-أن يكون الخطاب كلاما منطوقا (ملفوظا) أو جاريا مجرى الكلام اللفظي وليس مجرى الكلام الإشاري

-أن يكون المقصود منه إفهام المخاطَب .

-أن يُحدّد في مقام تخاطبي معين حتى يسهل فهمه واستيعابه .

والخطاب الذي يطلق ويراد به الكلام – في عُرف الأصوليين – يكون قد اكتسب هذه الدلالة من السياق الذي ورد فيه في القرآن الكريم[4]، حيث تحيل تفاسير القدامى والمحدثين للآيات القرآنية الوارد فيها لفظ (الخطاب) إلى أن المفهوم القرآني للخطاب يدلّ

---

[1] – عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ليبيا، ط1 ، أذار 2004 ، ص 36 .

[2]– عبد الواسع الحميري : الخطاب والنصّ " المفهوم ــ العلاقة ــ السلطة " ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1429 هــ ــ 2008 م ، ص29 .

[3] – محمد علي التهانوي : موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، الجزء الأول، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ، لبنان، ط1، 1996، ص749.

[4] – وردت مادة (خ ط ب) في تسعة مواضع في القرآن الكريم، منها أربع مرات بصيغة (الخَطّب) مثل قوله تعالى في سرد قصة نبينا إبراهيم عليه السلام مع الملائكة " **قال فما خطبكم أيها المرسلون** " ، وثلاث مرات بصيغة (الخطاب) مثل قوله تعالى عن نبيّنا داوود " **وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب** " ، ومرتان بصيغة الفعل (خَطّب) مثل قوله تعالى في سورة هود عن قصة نبيّنا نوح " **ولا تخاطبني في الذين ظلموا إنهم مغرقون** " ، تلك المواضع وردت متفرّقة في اثنتي عشرة سورة منها (القصص ــ ص ــ الفرقان ــ يوسف ــ الذاريات ــ هود ــ النبأ ...)

على الكلام، مثل قوله عزّ وجل "**وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب**" [1]، وفصل الخطاب – حسب المفسّرين– الكلام الفاصل بين الحق والباطل وبين الصحيح والفاسد، أو كما جاء في القاموس المحيط " **فصل الخطاب: الفقه في القضاء**"[2]، وهذا إنما يدل على أن الخطاب لا يتحقق إلا إذا كان الكلام يتّصف بقوة الحجة والمنطق حتى يحدث التأثير والإقناع .

على أن دلالة هذا المصطلح لم تخرج عن معنى الكلام أو القول في ثنايا المعاجم اللّغوية، إذ ورد في لسان العرب لابن منظور في مادة (خ ط ب) أن " **الخِطاب والمخاَطبة: مراجعة الكلام، وقد خاطبه بالكلام مُخاطبة وخِطاباً، وهما يتخاطبان، والمخاطبة صيغة مبالغة تفيد المشاركة في فعل ذي شأن**" [3]، ما يعني أن الخطاب هو فن مراجعة الآخرين بالكلام أي تبادله بطريقة معيّنة تجعله قادرا على التأثير فيهم وإقناعهم، وفي القاموس المحيط "**الخَطْب: الشأن، ج خُطوب، وخَطَبَ الخاطِب على المنبر خُطبة بالضم، وذلك الكلام خُطبة أيضا، و هي الكلام المنثور المسجّوع، ونحوه رجل خطيب حسن الصوت**"[4] .

هذا التلازم الدلالي بين مفهومي الخطاب والكلام وترادفهما اللّغوي على مستوى المعجم العربي إنّما يدل على طبيعة الخطاب الشفاهية، ذلك أن الخطاب يقترن أكثر بالكلام المنطوق وليس المكتوب، مما يجعله يتطابق إلى حدّ ما بدلالة الخُطبة أو الخَطابة باعتبارهما يقعان على حدث التخاطب الجامع لشروط الإقناع والتأثير، لكن ما يمكن أن يميّز مفهومي الخطاب والخُطبة هو أن المصطلحين لا يخضعان لنفس القاعدة الاشتقاقية ، فالخطاب مصدر من الفعل المزيد خاطب يخاطب الدال على ما خُوطِب به وهو الكلام، أما الخُطبة فهي مصدر من الفعل المجرّد خَطَبَ يخطُب الدال على اسم الكلام الذي يتكلم به الخطيب، كما أن دلالة الخُطبة تقترن في النصوص التراثية بالبلاغة، فهي الإطار الذي تتجلى فيه البلاغة النثرية مما يجعلها جزءا منها (الخطابة جزء من البلاغة).

وهكذا فقد استقر الخطاب في الفكر العربي القديم بدلالته على الصيغة الشكلية للكلام أو القول، وهو ما يعدّ المرجع الأساسي بالنسبة للدراسات اللّغوية الحديثة التي تنطلق في تحديدها للخطاب من ثنائية (اللغة/ الكلام).

2 – عند الغربيين: اعتنى الغربيون بمفهوم الخطاب منذ البدايات الأولى لنشأة الفلسفة عند الإغريق، حيث بذلت محاولات للمماثلة بين الخطاب والعقل من خلال ضبط الخطاب

---

[1] – سورة ص ، الآية 20 .

[2] – الفيروز أبادي : القاموس المحيط ، الجزء الأول، ص83، (باب الباء فصل الخاء)

[3] – ابن منظور : لسان العرب ، المجلد الخامس، دار صادر، بيروت، ط3، 2004، ص 98، (مادة خَطَبَ).

[4] – الفيروز أبادي : القاموس المحيط ، الجزء الأول، ص 83، (باب الباء فصل الخاء)

وعقلنته وفق قواعد تستمد من داخل الخطاب، وهكذا أصبح الخطاب ذلك " **النظام من العمليات العقلية القائمة على مجموعة من القواعد المرتبة ترتيبا منطقيا**" [1]، وقد بقي هذا المفهوم سائدا في الفكر الغربي حتى بداية عصر النهضة، حيث ظهرت العديد من الدراسات والمحاولات التي قام بها الفلاسفة والمفكرون الغربيون أمثال المفكر الفرنسي **(ميشال فوكو)**، الذي أولى الخطاب عناية خاصة من خلال دراسته التي انحصرت في تحديد الشروط أو القواعد التي تتحقق للخطاب انتظامه وانسجامه، حيث يعرّف الخطاب بكونه " **منظومة من القواعد التي تميّز مجموعة من المنطوقات التي تنتظم داخل الممارسة الخطابية، وهو منظومة تسمح بتكوين مواضع البحث وتوزيعها وتحدّد أنماط القول ولعبة المفاهيم والاحتمالات النظرية**" [2]، وهذا يعني أن الخطاب – أي الخطاب المنطوق – لا يتحدّد إلا في إطار انتظام الكل الذي تتواجد فيه المنطوقات، ليصبح بذلك نظاما من العلاقات الداخلية التي تربط العبارات (المنطوقات) فيما بينها سواء من حيث الترابط الشكلي أو من حيث الترابط المفاهيمي .

وهنا تعدّ أفكار **فوكو** حول الخطاب –حسب المتتبعين– هي اللّبنة الأساسية التي قامت عليها الدراسات اللّسانية الحديثة، بدءا من أعمال دوسوسير في إطار اللسانيات العامة والتي اقتصرت على العلاقات اللّغوية التي تنسجها الكلمات مع بعضها البعض لتشكل خطابا، وصولا إلى الدراسات اللّغوية والأدبية المتأخرة التي أصبحت تنظر للخطاب من وجهة نظر خاصة بوظيفته التواصلية وغرضه الاجتماعي، كالسميائية والتداولية واللسانيات النصّية ...وغيرها من الدراسات التي تتخذ من الخطاب موضوعا لها ومجالا لتطبيقاتها، هذا الاهتمام البالغ من قبل الباحثين على اختلاف توجهاتهم النظرية وخلفياتهم المعرفية، قد ولّد نوعا من الفوضى في المنظومة المفهومية الخاصة بمصطلح الخطاب، إذ أصبح من الصعب تحديد دلالته في ضوء هذه الدراسات والنظريات، خاصة إذا علمنا أن الكثير من الباحثين عند تحديدهم لمفهوم الخطاب يقابلونه بمصطلحات أخرى عديدة كالكلام ــ الملفوظ ــ النص ــ اللغة ــ السرد ــ ...، تلك المقابلات تظهر في شكل ثنائيات متقابلة في الكثير من المعاجم اللغوية التي تسعى إلى تحديد مصطلح الخطاب، وفي هذا السياق وقفنا على معجم اللّسانيات لجون دي بوا وآخرون، ومعجم المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب لدومينيك مانغينو، حيث يؤكد القائمون على معجم اللسانيات وعلى رأسهم جون دي بوا (J. Dubois) على تعدّد دلالات الخطاب ويحصرها في أربعة معاني هي :[3]

[1] – عبد الواسع الحميري: الخطاب والنص، ص 89 .

[2] – عبد الغني بارة: المصطلح النقدي في الثقافتين العربية والغربية، ص 29 .

[3] -jean dubois : dictionnaire de linguistique, larousse , première édition, 1994, paris

- الخطاب هو ممارسة للغة في طور العمل، وهو هنا يرادف الكلام بمفهومه عند دي سوسير .

- الخطاب وحدة توازي الجملة أو تفوقها، ويتكون من متتالية تشكّل خطابا له بداية ونهاية ، وهو بهذا المعنى يرادف الملفوظ (énoncé).

- الخطاب في البلاغة هو متتالية شفوية موجهة للإقناع والتأثير .

- الخطاب في التصوّر اللساني المعاصر هو كل قول أو ملفوظ يتعدى الجملة منظورا إليه من وجهة قواعد تسلسل متتاليات الجمل .

غير أن باحثاً آخر هو دومينيك مانغينو (D. Maingueneau) ومن خلال معجمه (المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب) يحدّد الخطاب بكونه ذا دلالة عامة يحيل على نوع من التناول للغة أكثر مما يحيل على حقل بحثي محدّد، ومثلما يفترض الخطاب تمفصلا للّغة وفق معايير غير لسانية، فإنه لا يكون موضوع مقاربة لسانية محضة [1]، وفي سياق تعدّد مدلولات الخطاب في الدراسات اللغوية الغربية الحديثة، يعرض مانغينو مجموعة من المقابلات أو الثنائيات التي يكتسب من خلالها الخطاب دلالات أدق من سابقاتها وهي :

- ثنائية (الخطاب / الجملة) : إذ يمثل الخطاب وحدة لغوية تتشكل من تتابع الجمل .

- ثنائية (الخطاب / الملفوظ énoncé) : وهنا يكون الخطاب بالإضافة إلى طبيعته اللغوية (وحدة لسانية = ملفوظ) وحدة تواصل مرتبطة بظروف إنتاجه، أي أنه ملفوظ مقترن بمقام التواصل، وهنا يتحدّد الخطاب بوصفه تلفّظا énonciation (ملفوظ + مقام التواصل) .

- ثنائية (الخطاب/ اللغة Langue): حيث تتقابل اللغة باعتبارها نظاما من القيم الافتراضية مع الخطاب من حيث هو استعمال محدّد لهذا النظام، أي استعمال اللغة في سياق مخصوص .

- ثنائية (الخطاب/ النص Texte) : والتي يُنظر من خلالها للخطاب على أنه نص مرتبط بسياقه، وهنا تبرز طبيعة العلاقة بين النص والخطاب والتي يمثّلها جون ميشال آدم

[1] – ينظر دومينيك مانغينو : المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، ط 1 ، 2005 ، ص 34 .

من خلال هذه المعادلة : الخطاب = نص + شروط الإنتاج (السياق) / النص = خطاب – شروط الإنتاج [1].

- **ثنائية (الخطاب/ السرد Récit)**

ومن خلال عرض هذه التعاريف المبثوثة في ثنايا المعاجم اللّغوية، يتضح أن الخطاب في الدّراسات اللّغوية الحديثة مصطلح يطلق على أحد المفهومين، الأول يتسم بطابعه اللّغوي وهو الغالب في الدّراسات اللّغوية الحديثة، إذ يتحدّد الخطاب بكونه الشكل اللغوي الذي يتجاوز الجملة، أما الاتجاه الثاني فيتفق مع ما ورد قديما عند العرب وهو كون الخطاب الملفوظ (القول) أو الكلام الذي يقصد منه التواصل مع الغير.

وضمن هذين الاتجاهين التعريفيين تندرج مختلف التعريفات الموضوعة للخطاب والتي تم تحديدها سابقا، حيث يتصل الاتجاه الأول بمشروع **هاريس** (Z.Harisse) باعتباره أول لساني استخدم مفهوم الخطاب في مقال علمي بعنوان (تحليل الخطاب) 1952، والذي دعا من خلاله إلى توسيع حدود البحث اللساني بجعله يتعدى حدود الجملة إلى الخطاب، ولذلك فهو يعرّف الخطاب بأنه "**ملفوظ طويا أو متتالية من الجمل تكوّن مجموعة منغلقة يمكن من خلالها معاينة بنية سلسلة من العناصر بواسطة المنهجية التوزيعية وبشكل يجعلنا نظل في مجال لساني محض**" [2]، ومن هنا يتضح أن هاريس قد حدّد الخطاب انطلاقا من كونه متتالية من الجمل، على أن تلك المتتاليات لا ترتبط فيما بينها بشكل اعتباطي، بل تعبر عن انتظام معين يكشف عن بنية النص، وهذا ما يحدث في إطار المنهج التوزيعي الذي سعى هاريس إلى تطبيقه على الخطاب. وهو منهج شكلي يتجه إلى دراسة عناصر الانسجام وعلاقات الترابط بين عناصر الخطاب باعتباره الوحدة الأكبر من الجملة، وهكذا فإن تصور **هاريس** للخطاب ينطلق من وجهة نظر لسانية محضة مفادها أن الخطاب متتالية من الجمل تشكل بنية الملفوظ، وهو التصوّر الذي تنطلق منه أغلب الدراسات اللّغوية الحديثة المعنية بتحديد مفهوم الخطاب .

على أن الاتجاه التعريفي الثاني والمحدّد للخطاب في إطار عملية التواصل، ينطلق من تصوّر **إميل بنفنيست** (E.Benveniste) الذي يرى أن الخطاب لا يقف عند حدّ الملفوظ الذي يقف عنده هاريس–باعتباره الموضوع اللغوي المنجز والمنغلق و المستقل عن الذات التي أنجزته– بل يتجاوز ذلك إلى معنى التلفظ (énonciation) – باعتباره الفعل الذاتي

[1] – ليندة قياس : لسانيات النص النظرية والتطبيق، مكتبة الآداب، القاهرة، ص 44 .

[2] – سعيد يقطين : تحليل الخطاب الروائي ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط4 ،2005 ، ص 17 .

في استعمال اللغة ، وبذلك فموضوع الدراسة حسب **بنفنيست** ليس الملفوظ بل هو التلفظ الذي يتيح – حسبه – دراسة الكلام أو الملفوظ في إطار نظرية التواصل ووظائف اللغة، ومن هنا جاء تعريفه للخطاب بأنه " **ملفوظ منظورا إليه من وجهة آليات وعمليات اشتغاله في التواصل** " [1]، أو هو بتعريف آخر أكثر اتساعا "**كل تلفظ يفترض متكلما ومستمعا وعند الأول هدف التأثير في الثاني بطريقة ما**" [2]، وهذا إنما يدل على أن الخطاب – حسب بنفنيست وأتباعه – لا يتحدّد إلا في إطار عملية التلفظ التي تشمل إنتاج ملفوظ ما بواسطة متكلم معين في مقام معين، وتبعا لذلك تبرز طبيعة العلاقة بين الملفوظ والتلفظ، ذلك أن الملفوظ هو الجانب الشكلي للنص أي "**متتالية من الجمل الموضوعة بين بياضين دلاليين**"[3]، أما التلفظ فهو الملفوظ بزيادة مقام التواصل، ومن هذا المنظور يحيل الخطاب إلى وجهتي نظر مختلفتين يحدّدهما **غيسبن (Guespen)** في قوله « **إن نظرة تلقى على النص من حيث بناؤه اللغوي تجعل منه ملفوظا، أما الدراسة اللّغوية لظروف إنتاج هذا النص فتجعل منه خطاب** » [4]، وهنا يتضح أن ما يحدّد ماهية الخطاب هو ذلك الربط القائم بين الملفوظ والسياق التواصلي الذي ينجز فيه، ليصبح الخطاب بذلك عبارة عن وحدة تواصلية أو كما يصطلح عليها " **فعالية تواصلية** " تستدعي متكلما ومستمعا ومقاما تواصليا (السياق).

وعليه فارتباط الخطاب بالسياق التواصلي لا يعني بالضرورة أن يتألف من متتالية من الجمل، فقد يتألف الخطاب في إطار السياق التواصلي من كلمة أو كلمتين كما يمكن أن يكون مكتوبا أو منطوقا، وتبعا لذلك تتعدّد أنواع الخطابات التي أصبحت تشمل جميع المظاهر والأشكال التعبيرية (اللفظية ــ الإيمائية ــ الصورية ــ الكتابية ...)، كما اتسعت مجالاتها ومستوياتها فمنها (الخطاب الديني، السياسي، الأدبي ...) ومنها (الخطاب الصريح و الخطاب الضمني)، تلك الأنواع لا يمكن تحديدها والتمييز بينها إلا في إطار عملية التواصل والأطراف المشاركين فيها (المرسِل والمستقبل) .

وبناءا على ما تقدّم يمكن القول أن الخطاب لم يبق في إطار حدود مركب الجمل والملفوظات، كما ذهب إلى ذلك اللّسانيون سابقا، بل اتسع مفهومه مؤخرا (أواخر السبعينات وبداية الثمانينات) فأصبح يشمل العديد من المقاربات القائمة في إطار التداوليات

[1] – سعيد يقطين : تحليل الخطاب الروائي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط4، 2005، ص 19 .
[2] – سعيد يقطين : تحليل الخطاب الروائي ، ص 19 .
[3] عبد الواسع الحميري: الخطاب والنص، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 1 ، 1429 هـ ــ 2008 ، ص 92 .
[4] – دومينيك مانغينو : المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب ، ترجمة محمد يحياتن ، منشورات الاختلاف ، ط 1 ، 2005 ، ص 35 .

واللّسانيات النصّية وكذا البويطيقا ، أو الشعرية (poétique)، ففي إطار اللّسانيات النصية (La linguistique textuelle) يتحدّد الخطاب من خلال علاقته بالنص، حيث نعثر في هذا الاتجاه على مقاربات عديدة تقوم على تحديد الخطاب من منطلق علاقته بالنص، على أن تلك المقاربات أدت إلى تداخل دلالات المصطلحين حينا وتقاطعها حينا، وتكاملها أحيانا أخرى، حيث يقيم بعض اللغويين أمثال فان ديك (V.Dijk) الفرق بين الخطاب والنص على أساس أن "**النص هو البنية الذهنية المجرّدة والخطاب هو عبارة عن التجسيد الفعلي لتلك البنية الذهنية المجردة**" [1]، فمن خلال هذه العلاقة يتجلى النص في الخطاب أو كما يقول بارث "**النص لا يتواجد إلا عبر الخطاب**"[2]، ما يعني أن الخطاب أعم وأشمل من النص، ذلك لأن الخطاب يشمل بنية النص مقرونا بسياقه التواصلي، وعلى أساس المظهر الكتابي يقيم باحثون آخرون أمثال بول ريكور (P.Ricoeur) تحديدا آخر للخطاب بكونه المثبت بواسطة الكتابة إذ يقول " **النص هو كل خطاب تم تثبيته بالكتابة** " [3]، وهذا يعني أن الخطاب الذي يتأسس أصلا على اللغة المنطوقة، يصبح نصا بعد كتابته ، وهكذا تجعل الكتابة النص مختلفا عن الخطاب .

غير أن الكثير من الباحثين ممن يضعون فروقا وحدودا بين النص والخطاب، يؤكدون من خلال أبحاثهم على ضرورة دراسة هذين المصطلحين ضمن مجال واحد هو علم النص، وهذا ما ذهب إليه فان ديك (V.Dijk)، عندما أكدا على أن الفرق بين النص والخطاب لا يلبث أن يتلاشى على مستوى التحليل والدراسة، وبالتالي فلا مجال للتفريق بين المصطلحين لكونهما يندرجان ضمن مجال واحد هو "علم النص"غير أن الدراسة تقف عند حدود النص وتتجاوزها أحيانا إلى السياق [4]، وهذا يعني أن التمييز بين ما يعدّ نصاً وبين اللاّنص (الخطاب)– حسب دي يوغراند – يكون بالرجوع إلى السياق الذي ورد فيه النص، وعلى هذا الأساس يقيم العديد من اللّغويين الفرق بين علم النص وتحليل الخطاب، حيث يعنى الأول بالكشف عن مجموع القواعد التي تنظم بناء مختلف النصوص، بينما يعنى الثاني بدراسة النص في علاقته مع ظروف إنتاجه، وهذا ما أورده شارودو و مانغينو في "معجم تحليل الخطاب" حيث يطلق تحليل الخطاب بصفة عامة على العلاقة بين النص والسياق، إذ لا يمكن –في نظرهما– أن تدرس الملفوظات منقطعة عن

[1] – فان ديك : النص والسياق، ترجمة عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، 2000، ص

[2] – ليندة قياس : لسانيات النص النظرية والتطبيق، مكتبة الآداب، القاهرة، ص 44 .

[3]– عبد الواسع الحميري: الخطاب والنص ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 1428هـ 2008م، ص 125 .

[4] – فان ديك : النص والسياق، ترجمة عبد القادر قنيني، ص10.

السياق[1]، وهكذا يتحدّد الخطاب من وجهة نظر اللّسانيات النصية من منطلق علاقته بالنص والسياق .

وضمن المقاربة التداولية ينظر باحثون آخرون إلى الخطاب بوصفه " **حوارا**" أو "**مونولوجا**" شفويا كان أو كتابيا[2]، وهو الاتجاه الذي يتبناه يوجين وينتر (E.Winter)، الذي يسعى من خلال بعض التطبيقات العملية التي أجريت على طلبة المعهد [3]، إلى إبراز العلاقات بين الوحدات الحوارية والوظائف التي تقوم بها داخل الحوار، ولعل اشتمال الخطاب –باعتباره حوارا– لوحدات حوارية قد تختلف من حيث الطول والقصر إنما يدل على أن تلك الدراسات قد تجاوزت التصور التقليدي عن الخطاب، الذي يقوم على مجموعة أو متتالية من الجمل، وبالتالي رفض الاعتقاد السائد بأن الجملة هي وحدة للتحليل اللغوي .

وقريبا من هذا التصور يرى هاليداي ورقية حسن أن الخطاب ليس مشروطا بكونه وحدة لغوية تتجاوز الجملة أو بأنه توالي سلسلة من الجمل، بل الخطاب في نظرهما « **وحدة لغوية في الاستعمال** »[4]، والمقصود بالوحدة اللغوية هنا، ليس الوحدة النحوية التي أساسها الجملة، بل " الوحدة الدلالية " التي قد تكشف عن بنية الكلمة أو الجملة أو العمل الأدبي بكامله، وكون الخطاب وحدة لغوية يعني أنه يرتبط بسياقه في الاستعمال أو ما يعرف بمرجعية الخطاب[5] أو مقام التلفظ، ذلك أن اللّغات تتوفر على وظائف خارجية تؤثر

---

[1] – ينظر باترك شارودو و دومينيك مانغينو: معجم تحليل الخطاب ، ترجمة حمادي صمود وعبد القادر المهيري ، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2008 ، ص 44 .

[2] – يسعى الباحث الأمريكي موشلر (J.Moeschler) إلى تحليل الخطاب – بوصفه حوارا – تحليلا تداوليا، يقوم على تحديد العلاقات والوظائف التي تحققها الوحدات الحوارية فيما بينها، ذلك التحليل التداولي للحوار في نظره ينبني على ثلاث مجالات مختلفة هي التداولية اللسانية ــ نظرية البرهان ــ تحليل الخطاب ،حيث يقوم الباحث بإجراء تحليلاته للحوار (الخطاب) بناءا على هذه المقدّمات .

[3] – وفي هذا السياق ظهرت العديد من الدراسات التي تعنى بتحليل الحوار من خلال التركيز على جوانب التفاعل الخطابي والأدوار التي يقوم بها المشاركون فيه ، أبرزها الدراسة التي قام بها الباحثان الأمريكيان (سينكلر وكولثرد) (Sinclair / Coulthard) لتحليل الحوار الذي يدور في الفصول الدراسية بين المعلمين والتلاميذ بلغتهم القومية ، وذلك بالتركيز على الوظائف التواصلية الأساسية للحوار (الخطاب) ، وكذلك العلاقات والأدوار بين المشاركين في ذلك الحوار، وقد أكد هؤلاء المتخصصون على أن دراسة الخطاب بوصفه حوارا يسمح بتحديد بعض السمات الخطابية في الحوار كالتغيرات في وحدات الصوت وكيفية بدء الحوار واللعثمة ...، وفي هذا السياق تظهر أهمية تحليل الحوار باعتباره وسيلة لتقويم (مهارات الكلام) و (الكفاءة الشفوية) في المجال الدراسي .

[4] – محمد الأخضر الصبيحي : مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 1، 1429هـ 2008م، ص 75 .

[5] – يتخذ الكثير من الباحثين من "مرجعية الخطاب" أساسا للتفريق بين النص والخطاب، ذلك أن مرجع الخطاب خارجي مقامي، يتجلى في شبكة العلاقات القائمة (بالقوة أو بالفعل) بين أطراف العملية التخاطبية (المخاطب والمخاطب) والواقع من خلال اللغة، أما مرجع النص فداخلي نصّي ، يرتبط بالنصوص الأخرى (التّناص) باعتباره نسيج لعلاقات تجسدها عملية القراءة والكتابة، وهذا يعني أن النص يحيل على مراجع نصية سابقة ترتبط بدورها بوقائع وأحداث خارجية، وعليه فالسياق الخارجي يتجسد في مرجعية كل من الخطاب والنص، بينما يختلفان في التعبير عنه

في التنظيم الداخلي للنسق اللغوي، وهذا خلافا لما جاء في النموذج أو الاتجاه الشكلي الذي يعتبر أن وظائف اللغة (السياق) ليس لها أي تأثير على البنية الداخلية للنسق اللغوي (الخطاب) .

وضمن مقاربة جديدة يحدّد تودوروف (Todorove) الخطاب بكونه " **موضوعا للبويطيقا**" أو ما يصطلح عليها بالشعرية، التي ترتكز على الخطاب الأدبي من خلال استنباط القواعد والأسس الداخلية التي يقوم عليها العمل الأدبي، أي البحث عن العناصر التي تنتظم داخل العمل الأدبي وتجعل منه أدبا، وعليه فالخطاب حسب المقاربة الشعرية هو « **الأدب نفسه من حيث هو نسق كلي يتجاوز النصوص المفردة ويستوعبها في آن واحد** »[1]، وهكذا فقد أصبح الخطاب أداة تحليلية وموضوعا لعلم جديد يعرف بنظرية الخطاب التي تهتم بدراسة الصلات الموجودة بين أنواع الخطاب داخل الجنس الواحد، وحتى فيما بينها وبين خطابات أخرى، وهذا ما لم تتطرق إليه التحديدات السابقة للخطاب.

ومما سبق يتضح أن مصطلح (**الخطاب**) قد حضي باهتمام بالغ من قبل الباحثين على اختلاف توجهاتهم النظرية وخلفياتهم المعرفية، وبفعل التطور الحضاري والمعرفي فقد أصبح الخطاب الدائرة التي تمحورت حولها العديد من القراءات والمقاربات النقدية، التي أثارت ومازالت تثير الفوضى داخل المنظومة المصطلحية، الأمر الذي جعل من الصعوبة تحديد استعمالات المصطلح وحصر دلالاته، فإذا كانت اللّسانيات قد اقتصرت على العلاقات اللّغوية التي تنسجها الكلمات مع بعضها البعض مشكلة خطابا، فإن حقولا أخرى قد تداركت الأمر كالسيميائية التي جعلت من المكونات اللّغوية وغير اللغوية مؤشرات تحيل على ما هو خارج النص، وبالتالي سيتجه الخطاب إلى قراءة ما وراء الكلمات والمصطلحات الموظفة وصيغ التعبير، ليتسع مفهومه أكثر فيصبح مرادفا للنظام الاجتماعي ولإيديولوجي في عرف بعض النظريات المتأخرة .

تلك الضبابية التعريفية التي تكونت حول الخطاب في الدراسات الغربية – شأنه في ذلك شأن المصطلحات النقدية الأخرى –، مهدت لظهور علم جديد يعنى بدراسة الخطاب بكل مباحثه سواء المتعلقة منها ببنيته ومكوناته وطبيعته تشكله ووظيفته وعلاقته بالأشكال الأخرى، إنه **تحليل الخطاب** (L'analyse de discours) الحقل العلمي الذي يتميز – بمنهجه وأدواته الإجرائية (مصطلحاته) ومجال تخصصه – عن بقية الحقول التي تتناول الخطاب بالدرس والتحليل .

فالأول يعبر عن مرجعيته بشكل مباشر أما الثاني فيعبر عنها عن طريق مجموعة من الوسائط اللغوية كالكتابة و والقراءة .

[1] – ينظر عبد الواسع الحميري: الخطاب والنص "المفهوم ــ العلاقة ــ السلطة"، ص 103 .

ب – مفهوم تحليل الخطاب (Analyse de discours) :

1 – تحديداته وأغراضه: تحليل الخطاب (Analyse du discours) مجال علمي واسع موضوعه الخطاب ومنهجه الإجرائي التحليل، وهو حديث النشأة في الدراسات اللغوية، إذ تعود أول محاولة لتسميته بهذا الاسم إلى هاريس (Z.Harris)، اللّساني الأمريكي الذي حاول من خلال بحثه المعنون بـــ"تحليل الخطاب"(1952) توسيع حدود البحث اللساني بجعله يتعدى الجملة إلى الخطاب، وغايته في ذلك السعي نحو صياغة مجموعة من الإجراءات الشكلية من أجل تحليل الإنتاج الكلامي المكتوب منه والمنطوق، وذلك انطلاقا من إجراءات المنهجية التوزيعية، لترتسم معالم علم جديد بداية الستينات مع ظهور ما يعرف بالمدرسة الفرنسية لتحليل الخطاب (Ecole française d'analyse du discours)[1]، يضاف إلى هذا نمو التيارات التداولية والسّيميائة واللسانيات النصية...، وغيرها من الدراسات التي تقوم على مقاربات عديدة ومتنوعة قد ساهمت بما يكفي في تحديد موضوع هذا العلم وكشف أدوات وآليات قراءة الخطاب وتحليله وتأويله.

وبالعودة إلى مفهوم "تحليل الخطاب" نجد أن هذا العلم يقع في نقطة تقاطع الكثير من الدراسات والنظريات مما جعل من إمكانية تحديده بالنسبة لبعض اللغويين أمرا صعبا، فهذا **جون دي بوا** (Jean Dubois) يعرّفه في معجمه معتبرا إياه جزءا من اللسانيات يحدّد القواعد التي تعود إنتاج التتابع من الجمل المبنية، إذ يقول

« On appelle analyse de discours la partie de la linguistique qui détermine les règles commandant la production des suites de phrase structurés. »[2]

وانطلاقا من هذا التصوّر فقد اتسع مجال البحث اللساني ليشمل أبعادا عدّة لم تكن تؤخذ بعين الاعتبار في البحث اللساني التقليدي، فقد صارت شروط إنتاج الملفوظ عناصر جديدة في الدراسة، وصارت الأنماط التعبيرية للغة –بكونها حوارا أو محادثة أو نصّا مبنيا على شكل فقرات أو مقاطع– مواضيع جديرة بالدراسة، وصار ينظر إلى اللغة كونها أفعالا ذات أبعاد ووظائف اجتماعية ومؤسساتية، وتمت معرفة القوانين الخطابية التي تتحكم في كل ما يتلفظ به الإنسان من ملفوظ ، ولم يعد الحديث بناءا على ذلك عن

[1]– ظهرت هذه المدرسة في الستينات والسبعينات من القرن الماضي (القرن العشرون)على أيدي مجموعة من اللسانيين والنقاد والفلاسفة أمثال ألتوسير (Althusser) ولاكان (J.lacan) وميشال بيشو (M.becheaux) وجون دي بوا(J.dubois) وقد كرّس ظهورها صدور العدد الثالث عشر من مجلة اللغات (Langages) الخاص بتحليل الخطاب (1969)، وكذا ظهور كتاب بيشو(التحليل الآلي للخطاب)، ولعل ما يميز هذه المدرسة باختلاف نظرياتها وتوجهاتها هو دراستها للخطابات الاجتماعية وخاصة الخطاب السياسي، من خلال التفكير في العلاقة بين ما هو إيديولوجي وما هو لساني، مع تجنب حصر الخطاب في التحليل اللساني المحض .

[2]– jean dubois : dictionnaire de linguistique, larousse , première édition, 1994, paris, p34.

مستوى واحد للغة وهو المستوى الشكلي المصرّح به، بل هناك المستوى الاضماري التي تتم معرفته بتأويل بعض عناصر اللغة ممزوجة بعنصر السياق .

وفي إطار تقديم نظرية لتحليل الخطاب، حاول الباحثان الأمريكيان **براون ويول** (Brown et yule) وضع تصوّر للكيفية التي يستعمل بها الناس اللغة للتواصل، ليصبح تحليل الخطاب –في نظرهما– هو « **تحليل استعمال اللغة** »[1]، كما يرونه مجالا محوريا بالنسبة لمختلف العلوم والتخصصات، كاللسانيات الاجتماعية والنفسية والفلسفية والإحصائية وغيرها من التخصصات التي تركز أبحاثها على جوانب شتى من الخطاب، وعلى هذا الأساس تقدّم نظرية (براون ويول) مجموعة من التعريفات لتحليل الخطاب أبرزها[2]:

1. تحليل الخطاب عند علماء اللسانيات الاجتماعية يعني الاهتمام ببنية التفاعل الاجتماعي خاصة والمحققة بوسائل أهمها الحوار .
2. أمل بالنسبة لعلماء اللسانيات النفسية فيتجه اهتمامهم في تحليل الخطاب إلى قضايا تتصل باللغة والإدراك .
3. وعلماء اللسانيات الاحصائية ممن يعمل في مجال تحليل الخطاب، يهتمون بمعالجة نماذج خطابية استعملت في سياقات محدّدة جدا .

وعليه فنظرية (**براون ويول**) ورغم أنها فتحت الباب لكم هائل من التعريفات لمجال يسمى تحليل الخطاب، إلا أنها ترتكز في مجال عملها على المجال اللساني في التوصل، وعن ذلك يقول براون ويول: « **أما نحن فمقاربتنا لتحليل الخطاب في هذا الكتاب مقاربة لسانية بالدرجة الأولى، فنحن نعالج فيه كيفية استعمال الناس للغة أداة للتواصل، وكيف يؤلّف المتكلم رسائل لغوية يوجهها إلى المتلقي فيقوم هذا بمعالجتها لغويا على نحو خاص لتفسيرها** »[3]، وبهذا يصبح تحليل الخطاب حسب تصوّر براون ويول هو المجال الواسع الذي يستفيد من بعض النظريات والدراسات من أجل معالجة الخطاب واستعمال اللغة فيه .

---

[1]– دومينيك مانغينو : المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2005، ص19

[2] – ينظر جوليان براون وجورج يول: تحليل الخطاب، ترجمة محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1418/1997، ص141

[3]– جوليان براون وجورج يول : المرجعنسهص149

ولما كان تحليل الخطاب يشترك مع مختلف العلوم – كما يحدّد ذلك براون ويول– فإن دومينيك مانغينو يتساءل عن الحدود الفاصلة بين تحليل الخطاب والتخصصات الأخرى التي تعنى بالخطاب الأدبي، حيث يرى أن هذا التخصّص « **بدل أن يقدم على التحليل اللغوي للنص في ذاته أو على تحليل السوسيولوجي أو النفساني لمحتواه، يسعى إلى مفصلة (articuler) تلفظه مع موقع اجتماعي بعينه** »[1]، وهكذا ينتهي مانغينو إلى الإقرار بأن حدّ العلم بالنظر إلى مادته التي يشتغل عليها، لا يشكل أية خصوصية، فمعظم العلوم تشترك في تناول مدوّنات [2] ومواضيع مشتركة، لكن الاختلاف يكمن في زاوية النظر التي يتبناها هذا العلم (تحليل الخطاب) والتي تشكّل فرقا جوهريا بين مختلف أنماط الدراسة العلمية للظواهر اللغوية، فالنص ينتمي إلى اللسانيات النصية، أما المكان الاجتماعي فينتمي إلى اختصاصات من قبيل السوسيولوجيا والإثنولوجيا، أما تحليل الخطاب فبدراسته جهة القول، يقع في الخط الفاصل بين هذه الاختصاصات، لا في جهة التواصل بينها، ذلك أن كل اختصاص يصنع لنفسه خطابا ويسعى لتحليله من وجهة نظر مختلفة، فالمدرسة الفرنسية مثلا متأثرة بالتحليل النفسي للخطاب، في حين تتأثر المدرسة الأمريكية بالتحليل الأنثروبولوجي .

غير أن بعض اللّغويين يقترحون بديلا آخر لاستيعاب مفهوم تحليل الخطاب وذلك بحصره في مجال واحد والابتعاد عن الاعتقاد السائد الذي يجعله مساوٍ لأي مجال آخر، وهذا ما يؤكده باتريك شارودو (B.Charaudeau) في قوله « **فيما يتعلق بتحليل الخطاب الذي أوجد به الآن، فإني أرى أن كل شيء جدير بالدراسة. لقد عنيت بالنصوص المكتوبة بخاصة في المرحلة الأولى، بعد ذلك اهتممت ولا أزال بظواهر التخاطب بين الناس، وهذا بالموازاة مع الاهتمام بالخطابات المكتوبة. الآن أعني بتحديد الأدوار اللغوية (rôles langagiers)، التي هي نقطة التمفصل بين النفساني ــ الاجتماعي واللغة** »[3]. وهكذا فلا مجال للمساواة بين تحليل الخطاب وأي مجال آخر حسب تصوّر شارودو، لأنه المجال الكفيل بتحليل الظاهرة اللغوية على مستويات مختلفة تتجاوز الجملة أو النطق، ليشمل النص المكتوب والتخاطب الشفوي .

وبصفة خاصة فقد أصبح تحليل الخطاب يرتكز على مقاربات متعدّدة لا يمكن حصرها، كالمقاربة السيميائية التي يتحدّد ضمنها بكونه عملية تواصلية (تحليل اللغة في التواصل)، والمقاربة التداولية (دراسة اللغة من منظور وظيفي)، على أن مقاربات أخرى

[1]– دومينيك مانغينو : المصطلحات المفاتيح لتحليل الص 9 .

[2] – المدونة (Corbus) تعني في تحليل الخطاب مجموعة محدّدة من النصوص يتم تطبيق منهج معين عليها.

[3] – لوبيز ألونسو وأسيردي ألموس: لسانيات الخطاب (حوار مع باتريك شارودو) ، ترجمة محمد يحياتن، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية ، الجزائر، 1999 ، العدد الثاني ، ص243 .

ترتكز على العلاقة بينه وبين تحليل النص (لسانيات النص)، حيث يتحدّد تحليل الخطاب أحيانا من منطلق اختلافه مع تحليل النص من حيث موضوع الدراسة، ذلك أن الخطاب هو مادة وموضوع تحليل الخطاب، أما علم النص فموضوعه هو النص، كما يتحدّد أحيانا أخرى بكونه المرادف لتحليل النص ، وهذا ما ذهب إليه **فان ديك** (V.Dijk)[1] عندما اعتبر أن هذين النوعين من الدراسة يندرجان ضمن مجال واحد هو لسانيات النص، باعتبارها المجال العلمي الذي يتناول النصوص بكل أحجامها وأشكالها.

هذا التداخل والاضطراب بين اللّغويين الغربيين حول مفهوم " **تحليل الخطاب**" وتحديد مجاله، قد انتقل إلى الساحة اللّغوية العربية، أين تضاربت الآراء حول تناول تحليل الخطاب مصطلحا ومفهوما، والتعامل معه مجالا ومنهجا وعلما، فمن اللّغويين من يحدّده كعلم مستقل بموضوعه ومنهجه أمثال اللّغوي المغربي محمد خطابي حيث يقول « **إن تحليل الخطاب هو الحقل البحثي الذي يعنى بتتبّع مظهر خطابي معين للوقوف على درجة تكراره من أجل صياغة اطّراده، فهدفه هو الوصول إلى اطّرادات وليس إلى قواعد معيارية، باعتبار أن معطياته خاضعة للسياق الفيزيائي والاجتماعي وأغراض المتكلمين واستجابة المستمعين** »[2]، غير أن باحثين آخرين يقعون في اضطراب كبير عندما يحدّدون تحليل الخطاب، أمثال صلاح فضل الذي لا يرى أي فرق بين علم النص وتحليل الخطاب، وأن الاختلاف الوحيد بينهما راجع إلى اختلاف الترجمة من اللغات المختلفة إلى العربية، إذ يقول « **وقد استقر هذا المفهوم الحديث لعلم النص في عقد السبعينات من هذا القرن (أي القرن العشرين) وهو يسمى بالفرنسية (Science du texte) ويطلق عليه بالانجليزية (Discourse analysis)، ولا يخرج الأمر عن هذين الحدّين في بقية اللغات الحية** »[3]، وهذا يعني أن تحليل الخطاب هو نفسه علم النص، فكلا الاتجاهين في تصوّر صلاح فضل يجتمعان للبحث عن البنية الكلية الكامنة في النص ومظاهرها الخارجية، وهو الأمر الذي لا يوافقه عليه العديد من اللغويين العرب الذين قاموا بدراسات تطبيقية لتحليل الخطاب من وجهات نظر مختلفة،كالدراسة التي قام بها اللغويان المغربيان محمد مفتاح (تحليل الخطاب الشعري) وسعيد يقطين (تحليل الخطاب الروائي)، واللغوي الجزائري عبد الملك مرتاض (التحليل السيميائي للخطاب الشعري) وابراهيم صحراوي (تحليل الخطاب الأدبي) ...وغيرها من الدراسات التي يحاول

---

[1]– يرى فان دايك أنّ الفرق الوحيد بين العلمين هو أن ما يطلق عليه العالم الأنجلو– سكسوني "تحليل الخطاب" (Discourse analysis)، يقابله في بعض الدّول الأوربية – خاصّة فرنسا– مصطلح علم النصّ (science du texte).

[2] – محمد خطابي: لسانيات النص مدخل إلى انسجام النص، المركز الثقافي العربي ، بيروت، ط1 ، 1991 ، ص 49.

[3] – صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة ، أغسطس، 1992، ص 229 .

أصحابها تناول تحليل الخطاب كعلم مستقل، وبالتالي تجاوز الاعتقاد السائد حول تداخله واختلاطه مع بعض العلوم اللغوية الأخرى سواء على مستوى الاصطلاح أم المفهوم.

ومن هذا المنطلق يمكن أن نقف موقفا وسطا بين مختلف الآراء التي سبق ذكرها والتي لم نذكرها لأن المجال لا يسع لذكرها، فنقول أن تحليل الخطاب مصطلح جامع ذو استعمالات عديدة، يشمل على مجالات واسعة من الأنشطة التداولية والسيميائية والأسلوبية ...، لذلك فهو مجال وعلم ومنهج يسعى إلى تحليل وفك شفرة الخطابات وتفسير ملفوظاتها وفق معطيات الخطاب الداخلية والخارجية، مما يسمح للمتلقي بفهمه على اختلاف أنواعه الأدبي (شعري ونثري) ــ السياسي ــ الديني ــ التعليمي ــ العلمي ... هذا الاختلاف في أنواع الخطابات هو الذي يكرّس تعدّد آليات التحليل، حيث يستدعي كل نوع آليات خاصة للتحليل تستند أحيانا للعامل النفسي أو الاجتماعي، وأحيانا تستند لعوامل أخرى كالسياق أو علاقة المرسل بالمتلقي خلال العملية التواصلية ، وهذا ما يؤكد استقلالية تحليل الخطاب كمنهج عن بعض العلوم المجاورة والتي يستفيد من انجازاتها كعلم النفس والاجتماع، واللسانيات وعلم النص.

ب – آليات تحليل الخطاب : التحليل عندما يجري إسقاطه على الخطاب يعني العملية التي تسعى إلى تفكيك الخطاب المحبوك والمتماسك (شكلا ومضمونا)، المكتوب والمسموع إلى بنيات جزئية فاعلة ومتفاعلة، داخلية وخارجية من أجل معرفة مختلف المرجعيات الخطابية (الأسس المعرفية والأطر النظرية للخطاب) التي ساهمت في تشكله بمعرفة مضامينه ــ معاييره ــ غاياته ــ جنسه ــ بنياته...، وقد ظهرت توجهات كبرى تسعى إلى تحليل الخطاب بمنطلقات مختلفة ومتباينة منها ما يسمى بالمدرسة الفرنسية لتحليل الخطاب ومنها أيضا المدرسة الأنجلوــ ساكسونية، وقد تفرعت عن هاتين المدرستين توجّهات كثيرة تلتقي وتتباين أحيانا وتختلف وتتناقض أحيانا أخرى.

1 –**التحليل اللّساني البنيوي للخطاب:** تبلور هذا المنهج مع ظهور علم اللغة الحديث، وقد تبنته العديد من المدارس اللسانية،كالمدرسة السلوكية (بلومفيلد) والمدرسة التوزيعية (هاريس) والمدرسة التحويلية (تشومسكي) ومدرسة الشكلانيين الروس التي تعدّ المنبع الأساسي لهذا النوع من التحليل الذي لا يبالي بغير النص، فالظروف والمؤشرات الخارجية وحياة المؤلف أمور تهملها البنيوية التي تسعى إلى الكشف عن الخصائص التي تجعل الأثر الأدبي أدباً، أي ما يحصل نتيجة تفاعل البنى الحكائية والأسلوبية والإيقاعية في النص.

ولما كان الخطاب الأدبي في جوهره هو وحدة متكاملة تتضافر فيها عدّة عناصر صوتية ــ صرفية ــ دلالية ...، فإن التحليل اللّساني يقف عند العلاقات التي تحكم هذه العناصر داخل الأثر الأدبي وتحفظ توازنه وانسجامه.

2- التحليل السيميائي: يرجع تداول هذا النوع من التحليل إلى مدرسة باريس السيميائية[1] ويقوم على تناول المعنى النصي من خلال التمييز بين مستويي التعبير والمضمون أو ما يعرف بالبنية السطحية والبنية العميقة، حيث يتم في الأولى الاعتماد على المكوّن السردي الذي ينتظم تتابع حالات الشخصيات وتحولاتها، والمكون الخطابي الذي يتحكم في تسلسل الصور وآثار المعاني، أما في الثانية فيتم التركيز على العلاقات التي تنتظم في المعنى [2]، وعلى هذا الأساس يتعامل السيميائي في تحليل الخطاب السردي مع شكل المضمون وليس مادته، وهذا يعدّ في حدّ ذاته يعدّ خروجا عن الاعتقاد الذي كان سائدا حول كون النص انعكاسا لمشاعر الكاتب وإسقاطا لهموم المجتمع وتناقضاته.وبالتالي فداخل الخطاب هو المجال الوحيد الذي تتمكن السيميائية من البحث فيه، لوصف شكل المعنى وليس المعنى في حدّد ذاته .

ويتجلى هذا التركيز من السيميائيين على المحتوى في تحليل الخطاب السردي من خلال تتبع الاختلافات التي تظهر في النصوص ووصفها وتثبيتها، ذلك أن السردية هي ظاهرة تتابع الحالات والتحوّلات المسجلة في الخطاب، والتي هي بدورها مسؤولة عن إنتاج المعنى.

3- التحليل الأسلوبي :هو تطبيق تتحدّد مادته في الخطاب الأدبي الذي يظهر على شاكلة نص، سواء كان منحصرا في حيّز ضيق (بيت شعري) أو متّسعا (أثر أو جنس أدبي كامل)، وإذا كان لكل نص أسلوب فإن هدف التحليل الأسلوبي هو الوقوف على انتماء النص إلى لغة معينة وأسلوب معين مع بيان السمات المخصوصة والسمات المتداخلة.

والتحليل الأسلوبي بوصفه آلية أو تقنية بحث، يسعى إلى وضع مجموعة من الأنظمة والوسائل والمناهج لكشف البنية اللغوية للخطاب لأدبي، وذلك من خلال التركيز على دراسة الخصائص التعبيرية للخطاب، وهي الخصائص التي تخرج الخطاب عن وظيفته

[1] – تستند هذه المدرسة إلى تحليل الخطاب تحليلا بنيويا من خلال دراسة شكل المضمون للوصول إلى المعنى، وبهذا تتجاوز بنية الجملة إلى بنية الخطاب، وهنا لا أهمية للمؤلف وما قاله النص من محتويات وأقوال ملفوظة وأبعاد خارجية، بل ما يرتكز عليه التحليل هو كيف قال النص ما قاله، أي البحث عن شكل الدال و المدلول أو المحتوي على طريقة التقسيم الرباعية التي جاء بها يالمسليف(Hjelmslev) للدال والمدلول، (شكل التعبير ــ شكل المحتوى ــ جوهر التعبير ــ جوهر المحتوى) .

[2] – ينظر جوزيف كورتيس: مدخل إلى السيميائية السردية والخطابية، ترجمة جمال حضري، الدار العربية ناشرون، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1428هـ ــ 2008م، ص 10 .

الإخبارية والإبلاغية، إلى وظيفته التأثيرية والجمالية. وفي هذه الظروف تتبيّن علاقة التحليل الأسلوبي بالتحليل اللساني للخطاب، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتحليل عبر المستويات اللغوية (الصوتية ــ الصرفية ــ الدلالية ــ التركيبة ...)، وهي المستويات التي يسعى التحليل إلى إبراز قيمها التعبيرية والجمالية .

4- التحليل التداولي : يرتبط هذا النوع من التحليل بالتحليل السيميائي للخطاب، لكونه لا يقتصر على البنية اللغوية في ذاتها ولكن في استعمالاتها المختلفة، أي باعتبارها كلاما محدّدا صادر من متكلم إلى مخاطَب معين، في مقام تواصلي محدّد لتحقيق غرض تواصلي محدّد، وقد عمد الباحثون واللغويون إلى تطبيق هذا المنهج ليمدّهم برؤى متعدّدة نتيجة لقصور الدراسات الشكلية، وإهمالها لمقاربة اللغة في تجليها الحقيقي أي في الاستعمال التواصلي بين الناس، ولهذا فإن المنهج أو التحليل التداولي للخطاب نشأ كرد فعل على معالجة اللغة بوصفها شيئا تجريديا أو قصورها على كونها قدرة ذهنية بحتة، ذلك أن هذا التحليل يراعي استعمال اللغة ومستعمليها ووظائفها التواصلية، ولهذا فإن (المرسل ــ المتلقي ــ السياق) عناصر فاعلة في التحليل التداولي للخطاب .

ومن هذا المنطلق فالتحليل التداولي يعنى بدراسة ثلاثة جوانب رئيسية هي" **الأفعال الكلامية والقصد والإشاريات** "[1]، ولا يتم دراسة هذه الجوانب بدقة إلا في إطار الخطاب المستعمل.

وهكذا فتحليل الخطاب بمختلف اتجاهاته وآلياته لا يتمّ إلا عبر مستويات متعدّدة تشكّل ترابط الخطاب اللّغوي مهما كانت طبيعته(شعري ــ روائي ــ ...)، ذلك أن التحليل لا يقوم بعزل تلك المستويات عن بعضها، بل يجب أن يشمل جميع المستويات بما فيها المستوى التركيبي – الدّلالي – النفسي – الإقاعي... بالنسبة لتحليل الخطاب الشعري، والمستوى الوظيفي(حسب فلاديمير بروب) – مستوى الحركات والأفعال (حسب قريماس)– مستوى السرد والخطاب(حسب تودوروف) [2] بالنسبة لتحليل الخطاب الروائي. تلك المستويات تتداخل لتؤدي في النهاية هدفا واحدا هو إبراز معنى أو دلالة الأثر الأدبي مهما كانت طبيعته، ومن هذا المنطلق فهدف التحليل حسب إبراهيم صحراوي هو الإبانة عن مكونات النص ووحداته المختلفة، وعزلها للتمكّن من معرفة العلاقات التي تقوم بين

[1] – عبد الهادي بن ظافر الشهري: إستراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، ط1، أذار، 2004، ص 24 .

[2]– يرى رولان بارث أن هذه المستويات الثلاثة ترتبط ببعضها وتتكامل، فمعنى النص / الخطاب لا يتكون في بدايته ولا في نهايته، بل يتكون شيئا فشيئا مع تدرّج الحكاية / القصّة / الرواية / القصيدة ، فالمستوى الوظيفي لن يكتسب معناه ما لم يدخل في السياق العام لمستوى الحركات والأفعال التي تقوم بها شخصية من الشخصيات ، كما أن هذه الأفعال لن تكتسب معناها ما لم تكن مروية (مستوى السرد).

هذه الوحدات في كل المستويات، وبعد الإمساك بالمعنى تأتي عملية تأويله، وبالتالي ربط النص ببقية النصوص ضمن نوعه أو حقله الدّلالي والموضوعي أو مرحلته [1]. على أن الفصل بين مستويات التحليل هنا لا يعدّ سوى وسيلة، أو أداة عمل، أو إجراء يهدف إلى تسهيل الدراسة والتحليل.

ونخلص من خلال هذا العرض أن تحليل الخطاب عملية هامة ومعقدة لما تستدعيه من معرفة عميقة بالتخصّص والتحكم في آليات التحليل المختلفة المشارب، لهذا يغدو علم "تحليل الخطاب" العلم الذي تتقاطع فيه مختلف العلوم والمعارف (تقاطعا لغويا)، بما تمده من أدوات وآليات لقراءة الخطاب وتحليله وتأويله.

3- نشأة المصطلح الخِطابي وعلاقته بعلم المصطلح :

أ – مفهوم المصطلح الخطابي : إذا كان المصطلح في مفهومه العام –كما تم التطرّق إليه سابقا– يدل على الاستخدام المتخصّص لكلمة أو مجموعة من الكلمات من قبل جماعة من اللّغويين والمشتغلين بعلم من العلوم، فإن لتحليل الخطاب كغيره من العلوم مصطلحات خاصة يشيع تداولها بين المتخصّصين في هذا الحقل العلمي سواء على مستوى المؤلفات اللغوية أو المعاجم المتخصّصة، حيث تكتسب مصطلحات تحليل الخطاب دلالتها من الاختصاص نفسه، إنه يحدّدها وفق ما يمليه عليه النسق العام والسياق الذي توجد فيه أو تتناول ضمنه، وهذا هو مرد اختلاف دلالات المصطلح الواحد باختلاف الاختصاص والتصوّرات، فبتعدّد المقاربات النظرية لتحليل الخطاب تتعدّد مدلولات المصطلحات، ذلك أن كل تخصّص يحملها (المصطلحات) بمدلولات تطابق التصوّر الذي ينطلق منه، وهكذا يغدو المصطلح الخِطابي من أكثر المصطلحات ارتباطا بمجال الدراسة والتحليل.

ومن هذا المنطلق يتميز المصطلح الخِطابي عن المصطلح اللّغوي العام ، لما له من طبيعة خاصة يكتسب بموجبها دلالة خاصة داخل الإطار النظري الذي ينتمي إليه (السردية ــ التداولية ــ السيميائية ...)، فقد تستعمل توجّهات نظرية متعدّدة المصطلح نفسه، لكن دلالته تختلف باختلاف تلك التوجهات النظرية، ذلك أن المصطلحات التي تنتمي إلى إطارات نظرية مختلفة تشترك في الدلالة العامة، لكنها في الوقت نفسه تختلف اختلافا جذريا من حيث الاستعمال، فمصطلح "الخطاب Discours" مثلا – وكما تم التطرّق إليه في التعريف– يتخذ أبعادا ووظائف مختلفة باختلاف السياقات النظرية، إذ يلتقي مع "النص" في إطار اللسانيات النصية، ومع "الحوار" في السيميائية والتداولية، ومع "الحكي"

[1] – إبراهيم صحراوي : تحليل الخطاب الأدبي ــ دراسة تطبيقية ــ، دار الآفاق، الجزائر، ط1، 1999، ص21.

في السرديات[1]، وهذا شأن مصطلح "الراوي Narrateur " في السرديات الذي يلتقي مع "المرسِل" في السيميائية و "المتكلم" في نظرية التلفظ .

وعليه فدلالات المصطلحات الخِطابية تتجسّد في إطار الحقل الدّلالي والإطار النظري الذي تنتمي إليه، وبهذا فهي مصطلحات متحوّلة، وبناءا على هذا التحوّل تتغير لفظا ودلالة في الزمان والمكان، ومعنى هذا أن للمصطلحات الخِطابية تاريخها الخاص بها وموقعها ضمن الإطار النظري الذي تتواجد في نطاقه، حيث تكتسب دلالات دقيقة ومحدّدة كلما انتقلت في الزمان رغم احتفاظها في كثير من الأحيان بحمولتها الدلالية التي اكتسبتها في بداية تشكلها، مثل مصطلح "الفاعل Actant " الذي تطورت دلالته في حقل السيميائية السردية فأصبح يعني "**مختلف الشخصيات المساهمة في الحدث السردي**"[2]، كما أصبح يستعمل في "تحليل الخطاب" لتسمية المشاركين في العملية التواصلية (المخاطَب والمخاطِب)[3]، بعدما كان في إطار اللسانيات العامة لا يتجاوز الجملة لكونه يستعمل لتسمية المشاركين في الحدث (الفاعل ــ المفعول في الجملة) [4] أما من حيث تحوّل دلالة المصطلح الخِطابي في المكان أو الموقع فذلك راجع إلى طبيعة المصطلح الخِطابي الذي يؤسس دلالته الخاصّة في الحقل أو الإطار النظري الذي ينتمي إليه، وهنا نعثر على مصطلحات لتحليل الخطاب متعدّدة الدلالات بتعدّد المنطلقات والمقاربات النظرية .

وهكذا فالمصطلح الخِطابي لا يخرج عن كونه من المصطلحات الحاملة لمفاهيم علم من العلوم ، كغيره من مصطلحات العلوم الأخرى، غير أنه يتميّز عنها بكونه "**المصطلح الجامع**" الذي تتولّد عنه مصطلحات أخرى متضمّنة في نسقه، كالمصطلح السيميائي والمصطلح التداولي والمصطلح السردي و المصطلح الأسلوبي ...وغيرها من المصطلحات التي أصبحت باعتبارها جزءا من كل تخضع لمقاييس وأسس الفرع أو الإطار النظري الذي تتواجد ضمنه، تلك المصطلحات المصنّفة ضمن المصطلح الخِطابي الجامع تتباين من حيث الدرجة وتختلف من حيث الموقع، حتى وإن كانت تجتمع في علاقة الكل بالفرع ، لأن كل مصطلح يكتسب دلالته من جهة بحسب السياق، وبحسب الموقع الذي يتحدّد له ويكسبه دلالته الخاصة من جهة ثانية.

[1] – ينظر تعريف الخطاب (Discours) في المبحث الأول من هذا الفصل.
[2]– باتريك شارودو و دومينيك مانغينو : معجم تحليل الخطاب ص 19 .
[3]– ينظر باتريك شارودو و دومينيك مانغينو: المرجع نفسه، ص20
[4] – نفسه ، ص 19 .

ب – تقنيات ترجمة المصطلح الخطابي :

إن المصطلح الخِطابي بكافة أصنافه (السيميائي ــ التداولي ــ السردي ...) واحد من المصطلحات التي ولجت إلى الدراسات اللّغوية العربية حديثا، نتيجة للاحتكاك بالنقد الأدبي العالمي، والرغبة في تجاوز المفاهيم التقليدية التي كانت سائدة آنذاك إلى مفاهيم حداثية تنفتح على آفاق المعرفة العلمية، ونتيجة لوقوع تحليل الخطاب تحت تأثير الكثير من العلوم كعلم الدلالة وعلم النفس والاجتماع الأنثروبولوجيا، إضافة إلى علم اللغة فقد تعدّدت مفاهيمه ومناهجه وآلياته في التحليل، وتم الانتقال من حدود الجملة إلى الخطاب ككل، وأمام هذا الوضع فقد كان المتلقي العربي بحاجة إلى إدراك أصول هذا العلم وكشف مناهجه ونظرياته، وهذا لن يتأتى إلا من خلال الوقوف على "المصطلح الخِطابي" باعتباره البوابة التي يلج من خلالها الناقد أو الدارس مجال تحليل الخِطاب بمختلف اتجاهاته .

ومما لا شك فيه أن المصطلحية العربية في تحليل الخطاب –إن صح أن نسميها مصطلحية خِطابية– لم تتبلور إلاّ أواخر القرن الماضي (السبعينات والثمانينات)، وهذا راجع إلى تأخر ظهور هذا الحقل العلمي في الساحة اللغوية العربية، حينها بدأ تعامل اللّغويين العرب مع المصطلح الخِطابي من خلال الأعمال المنجزة حول تحليل الخطاب الشعري أو النثري (السردي)، وعلى العموم فقد تجسّدت المصطلحات الخِطابية في الدرس اللغوي العربي مؤخرا عن طريق اتجاهين هامين هما :

-ترجمة المؤلفات والأعمال الغربية سواء كانت كتبا أو مقالات أو دراسات منجزة من قبل باحثين غربيين متخصّصين في مجال تحليل الخطاب .

-دراسة وتحليل النصوص العربية القديمة منها والحديثة بمختلف آليات التحليل [1]، وهذا بالاستفادة من الدراسات الغربية في لغاتها الأصلية أو المترجمة.

غير أن جهود هؤلاء اللّغويين من دارسين ومترجمين وإن كانت تصب في قالب واحد هو الإفادة من مختلف النظريات والدراسات الغربية ومحاولة تطبيقها على الخطاب الأدبي العربي، إلا أن إشكالية المصطلح مازالت تقف عائقا أمام هؤلاء الباحثين، حيث

[1]– ظهرت في هذا المجال العديد من الدراسات في المغرب والمشرق العربي، حيث غلب عليها الطابع الأكاديمي لأن جلّها هي رسائل علمية موجهة لنيل مختلف الشهادات والدرجات العلمية (ماجستير ــ دكتوراه)، منها (تحليل الخطاب الشعري، إستراتيجية التناص) لمحمد مفتاح، و(تحليل الخطاب الروائي) لسعيد يقطين، و(التحليل السيميائي للخطاب الشعري وتحليل الخطاب السّردي) لعبد الملك مرتاض، و(الأسلوبية وتحليل الخطاب) لنور الدين السد، كما ظهرت في مجال التحليل التداولي الدراسة التي قام بها مسعود صحراوي(التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية للأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي)، وغيرها من الدراسات التي لا يسع المجال لذكرها.

يعاني المصطلح الخِطابي كغيره من المصطلحات اللّغوية من الاضطراب والفوضى التي ترجع في الأصل إلى تعدّد ترجمات المصطلح الواحد، ومردّ ذلك حسب **سعيد يقطين** اختلاف دلالات المصطلحات الخِطابية في لغاتها الأصلية، حيث انتقلت بحمولتها المعرفية والتاريخية والاستعمالية، مما فرض على اللّغويين والمترجمين العرب التعامل معها بطريقة حيوية وإبداعية [1]، ومما زاد في حدّة الاضطراب هو اختلاف منهجيات وضع المصطلح وتقنيات ترجمته، فمن اللغويين من يفضل المصطلح الأجنبيّ بحروف عربية (المعرّب)، ومنهم من بالغ في استعمال المصطلح التراثي مقابلا للمصطلح الأجنبي [2]، على أن لغويين آخرين يتساهلون في صياغة المصطلح الخطابي بمختلف آليات الصياغة والتوليد في ظل غياب منهجية أو إستراتيجية موحّدة لترجمة واختيار المقابل العربي الذي يعبّر بدقة عن مفهوم المصطلح الأجنبي.

وبهذا فاجتهادات اللّغويين العرب في ترجمة المصطلح الخِطابي قد تراوحت بين الترجمة **الحرفية** (المباشرة)، والترجمة **الحرة** (غير المباشرة) بمختلف تقنياتها، تلك التقنيات تخضع في مجملها لقانون التجريد الاصطلاحي الذي جاء به الدكتور عبد السلام المسدي، حيث سلك المصطلح الخطابي طريقه نحو التّرقي الاصطلاحي، من خلال مراحل ثلاث أولها تقبل فتفجير فتجريد.

1 – التقبّـــل: تمثل هذه المرحلة البدايات الأولى لظهور هذا النوع من المصطلحات (الخطابية) في الساحة اللّغوية العربية، حيث اعتمد المترجمون على الترجمة الحرفية من خلال:

– **تقنية الاقتراض (التعريب):** والتي تمّ من خلالها التعبير عن المصطلح الأجنبي بحروف عربية، كمصطلح (البراغماتية= Pragmatique) و(سيناريو= Scénario) و(أرشيف = Archive)...

---

[1] – ينظر سعيد يقطين : السرديات والتحليل السردي الشكل والدلالة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2012، ص 186.

[2] – من هؤلاء الباحث واللغوي الجزائري عبد الملك مرتاض، الذي يستلهم باستمرار مصطلحاته – من خلال مؤلفاته اللغوية – من التراث العربي القديم ببلاغته وموروثه الأدبي والنقدي الزاخر، ومن أمثلة ذلك ترجمته للمصطلح الأجنبي (Discours) بـــ: اللغة الفنية، التعبير الأدبي، القول، المواجهة بالكلام، وهي المصطلحات التي شاع تداولها بين اللغويين = العرب القدامى أمثال الزمخشري ــ الزركشي ــ التهانوي ، كما اصطنع مصطلح "التقويضية" بدل التفكيكية ترجمة للمصطلح الأجنبي (Deconstruction)، كما فضل استنادا إلى أقوال الجاحظ والجرجاني مصطلح "العلامة" مقابلا لـــ (Signe) لأنه المصطلح الأعم والأشمل من (الدليل ــ الأمارة ــ الإشارة ...)، ومن ثم فهو لا يأخذ باجتهادات غيره من اللغويين بل ينزع نحو التحرر في اصطناع المصطلحات ذات البعد التراثي، ومن هذا المنطلق فإفادة عبد الملك مرتاض من التراث النقدي والبلاغي العربي القديم إنما يستدل من خلالها على قدرة العربية على مجارات العلوم ومصطلحاتها بما تتوفر عليه من الآليات والمناهج .

– **تقنية النسخ (Le calque)**: وتتعلّق بشكل أساسي بنقل التعابير الاصطلاحية المبنية من لغة المصدر،دون تقيّد بالقواعد التركيبية للغة الهدف مثل: (ممارسة خطابية = Pratique discursive) و(قرينة السياق = Indice de contexttualisation) و(المدرسة الفرنسية لتحليل الخطاب= Française Ecole d'analyse du Discours) ...

2 – التفجير : ومن خلالها تمّ ابتداع مصطلحات جديدة عن طريق مختلف آليات وتقنيات الترجمة الحرّة [1]، وهي الخطوة التي ساهمت في تفاقم أزمة المصطلح خِطابي، حيث راح المترجمون يطبقون مختلف التقنيات على المصطلح الأجنبي الواحد، مما نتج عنه اضطرابا مصطلحيا بين المشتغلين ضمن التخصّص الواحد، وحتى لدى المؤلّف نفسه، فللمصطلح الخطابي الأجنبي (Narratologie) مثلا عدّة ترجمات تختلف باختلاف آليات الصياغة منها (السردية، علم السرد، الحكائية...)، وكذا المصطلح الأجنبي (Pragmatique) الذي يقابله (النفعية ــ الذرائعية ــ التداولية ...)

3 – التجريد : وهي المرحلة التي أدرك من خلالها اللغويون العرب أهمية العودة إلى التراث البلاغي واللغوي العربي القديم الحافل بالمصطلحات الصالحة لأداء المفهوم العلمي المحدّد للمصطلح الأجنبي، وبالتالي محاولة تجاوز ذلك الاضطراب الحاصل في صياغة المصطلح وإثبات قدرة العربية على مواكبة التطور العلمي في شتى المجالات، وقد تجسّدت هذه المرحلة من خلال تقنية **التحوير** التي تتعلّق بوضع مصطلحات تراثية للدلالة على مفاهيم جديدة، وهو ما يعرف بـــ(آلية الإحياء) وهي عبارة عن إفراغ لفظ أو مصطلح عن حمولته الاصطلاحية القديمة، وإعادة شحنه بالدلالات الجديدة، تلك الآلية عرفت انتشارا واسعا خاصّة بعد تأكيد المجامع والهيئات العربية المعنية بقضايا المصطلح على ضرورة أن تحض هذه الآلية بالاهتمام والتطبيق في صيغة المصطلح اللغوي [2]، لذا فإننا وضمن هذا التخصّص الذي نحن بصدده نعثر على عدد من المصطلحات التراثية التي زرعت فيها الحياة من جديد واحتملت مفاهيم نقدية حديثة، مثل مصطلح (Pragmatique) الذي قوبل بمصطلح (**علم المقاصد ــ الأغراضية**)، وكذا مصطلح الخطاب (Discours) الذي قرنه الباحث عبد الملك مرتاض بالنّص (Texte) وقرن هذا

[1] – تتمثل تقنيات الترجمة الحرّة في التكافؤ (L'equivalence)، والمؤالفة والتطويع، وهي التقنيات التي تتطلّب دراية واسعة بالقواعد الصوتية والتركيبية والمستويات الثقافية والنفسية والاجتماعية للغتين المصدر والهدف.

[2] – يتجلى الاهتمام بآلية الإحياء في صياغة المصطلح اللغوي ضمن توصيات الخاصّة بتوحيد منهجية وضع المصطلح ، ومن بنودها : " استقراء وإحياء التراث "، كما يُجمِع الكثير من الباحثين واللغويين العرب على ضرورة بل مشروعية الأخذ من الموروث أمثال عبد الله الغدامي(تشريح النّص)، إذ لا معنى – في نظره – في أن يزعم أحد عكس ذلك لأن الموروث قوة لا شعورية كما هو قوة شعورية ، ومهما رفضنا الجانب الشعوري فإنّ اللاشعور يظل مغروسا في راحتنا يحرّكنا، ومن هذا المنطلق يرى الدّكتور عبد الرحمان حاج صالح (بحوث ودراسات في اللسانيات العربية) أن العودة إلى التراث هي أول مقاييس وضع المصطلح العربي وإقراره، لأن هذا هو المسار الذي اتّبعته جميع الشعوب وخاصّة شعوب أوروبا، فكلّ مفهوم حداثي عندهم يكون مصطلحه من جذور لاتينية ، ولهذه الأسباب لا يرى هؤلاء اللغويون عيبا في العودة إلى التراث واستخراج مصطلحات يمكنها أن تحمل المفاهيم الحديثة فتحيا من جديد.

الأخير بدلالة النّسيج (Texture)، فضلا عن مصطلحات أخرى من قبيل (السيمة، السيمياء، سيميائية = Sing, Sémiologie) ، و(**العدول**) المقابل لمصطلح الانزياح (L'écart)، أما مصطلح (Icone) فقد قابله الباحث صلاح فضل بـــ " **الصورة** " لأنها الكلمة التي توحي في أصلها « **بالأثر الناجم عن المحاكاة في الأدب باعتباره خطابا يعكس صورة لشيء آخر مماثل** »[1]، أما الباحثان حلام الجيلالي ومحمد مفتاح فيقابلانه بـــ (مماثل، مماثلة، أمثولة) وهي المصطلحات التي تقوم على التّشابه المماثل (صورة طبق الأصل) بين السمة والعالم الخارجي.

وبالنظر إلى كون المصطلح الخِطابي ذا طبيعة خاصة، إذ ينتقل بين الحقول العلمية والإطارات النظرية، وهذا ما جعله يكتسب دلالات متعدّدة، وهي الميزة التي يعتبرها العديد من اللّغويين سبباً في تعدّد الترجمات واضطرابها، ذلك أن المصطلح الخِطابي الواحد عندما ينتقل بين مختلف النظريات وآليات التحليل يكتسب دلالات مغايرة عن دلالته الأصلية، مما يجعل المترجم العربي يخضع لهذه المقاربات فيقدم عدّة مقابلات للمصطلح الواحد تعكس ذلك التعدّد والاختلاف في الدلالات التي يحملها المصطلح في الإطار النظري الذي يمارس أو يدرس ضمنه.

هذا الاختلاف في ترجمة المصطلح الخِطابي لا يعدّ في نظر سعيد يقطين اضطرابا مصطلحيا بقدر ما هو إغناء وإثراء للرصيد المصطلحي في مجال تحليل الخطاب، ذلك أن " **المصطلح عندما يغيّر انتماءه البنيوي لا يعبّر عن نفس المفهوم المعبّر عنه سابقا**"[2]، وهذا شأن مصطلح (Narrativité) الذي يقابله في العربية مصطلحين مختلفين هما (السردية ــ الحكائية)، حيث يفرّق الباحث بين هذين المصطلحين من منطلق التفريق بين ثنائية (السرد / الحكي)، حيث يوظّف الأول في مجال السرديات لارتباطه بالتعبير الذي بواسطته تنجز الأحداث و الأفعال، أما الثاني فيوظف في مجال السيميائيات لارتباطه بالمحتوى أي المادة الحكائية القابلة لأن تُحكى، وهنا يقف الباحث سعيد يقطين وغيره على ضرورة امتلاك المترجم "**المعرفة بالخلفية الاصطلاحية**"[3] للمصطلح الخِطابي المستمد في الأصل من علوم أخرى تمييزا له وتفاديا لاضطراب الترجمات وتداخل الدلالات، ذلك أن المعرفة بالخلفية السردية –مثلا– والتي يمتلكها المترجم لهذا النوع من المصطلحات،

[1] – صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النّص، ص 239

[2] – سعيد يقطين: السرديات والتحليل السردي الشكل والدلالة، ص184.

[3] – يرى سعيد يقطين أن الترجمة ليست مجرد عملية لغوية تفرض على المترجم أن يكون مُلما باللغتين المنقول منها وإليها، بل لابد أن يمتلك معرفة بالخلفية الاصطلاحية وإدراك خصوصيتها وفق الاختصاص الذي تشتغل في نطاقه، ويفرض هذا على المترجم أن يكون مختصا في المجال الذي يمارس فيه الترجمة، ومن هذا المنطلق يرجع سعيد يقطين سبب الاضطراب المصطلحي في الدرس اللغوي العربي إلى الجهل بالمعرفة المصطلحية، ذلك أن أغلب المشتغلين على الترجمة لا يمتلكون خلفية معرفية عن الحقل أو الاختصاص المراد ترجمة مصطلحاته.

تساعده على إزالة اللّبس والغموض المحتمل سواء على مستوى اللفظ (الترادف) أو المفهوم (الاشتراك)، وبالتالي توحيد استعمال المصطلحات وفق الاختصاص الذي تشتغل في نطاقه.

ومن هذا المنطلق فظاهرة الاختلاف في ترجمة المصطلح الخطابي كما اللّغوي، تعود في الأصل إلى الاختلاف حول الطّرق والتّقنيات الخاصّة بنقله وترجمته، فبين الترجمة الحرفية والحرّة أشكلَ على المختصّين أيُّ الطريقتين أفضل، وبالنظر إلى كون المصطلح الخطابي ذا طبيعة خاصّة لكونه ينتقل بين الحقول والأسيقة (السياقات) المعرفية المختلفة الاتجاهات وآليات التحليل، فإنّ الترجمة السّياقية هي أنسب طريقة لنقله، فهو- كما أسلفنا- لا يملك معنى اصطلاحي أو استعمالي واحد، بل عدّة معانٍ تختلف باختلاف السياق الواردة فيه، وهذا السياق إنما يحدّده موضوع النّص وأفكاره العامة، لذا فقد يتطلّب السياق الترجمة الحرفية ولا يصحّ غيرها، وقد يتطلّب الترجمة الحرّة أو الاستعمالية، وقد تتوافق الترجمتان إذا كان وضع المصطلح في لغته الأصلية تسمية بالمعنى.

3- المصطلح الخطابي المترجم بين الوضع والاستعمال :

من خلال هذا الجانب من البحث سنحاول الكشف عن المعايير اللغوية والتداولية (الاستعمالية) التي يخضع لها المصطلح الخطابي المترجم، فالمعروف أن الساحة اللغوية والنقدية العربية المعاصرة لم تعرف هذا النوع من المصطلحات إلا عن طريق الترجمة بمختلف طرقها وتقنياتها- كما تم التطرّق إليه سابقا-، وإذا كان الأمر يتعلق بلغة العلوم وهي المصطلحات التي تتصف بالتجريد، فإن جل الأبحاث والدّراسات في مجال المصطلحية تؤكّد على أن صياغة المصطلح يجب أن تخضع لمجموعة من المعايير والقواعد اللغوية، وهذا ما تمّ التطرّق إليه في المبحث السابق (المصطلح اللغوي المترجم وآفاق التوحيد).

ولما كان المصطلح الخطابي جزءا لا يتجزء عن المصطلح اللغوي العام. فإنه دون شك يقع متجاذبا بين سلطتين: سلطة لغوية وتتمثل في القواعد النحوية والتركيبية والدّلالية، وسلطة تداولية ترتكز على الجانب الاستعمالي للمصطلح .

أ – البعد اللغوي للمصطلح الخطابي المترجم:

من خلال الوقوف على طرق وتقنيات ترجمة المصطلح الخطابي يتّضح الكم الهائل من المصطلحات الوافدة، وهذا راجع – دون شك – إلى تطور تحليل الخطاب كعلم وتعدّد مناهجه وفروعه، الأمر الذي جعل من الصعوبة تذوّقه واستقراره في الساحة اللغوية

والنقدية العربية، « **ولهذا يفضّل بعض اللغويين من مصطلحيين ومترجمين تحت ضغط السرعة اللجوء إلى التعريب، أو في بعض الأحيان الترجمة غير الدقيقة، وبعضهم يستعمل مصطلحا تراثيا يفرغه من شحنته التراثية ويملأه بشحنة مفهومية وافدة، دون أن يكون قد استحكم فكره هذا المدلول الوافد، فتحت هذا الضغط ينتج مصطلحا متسرّعا متّسما بالذاتية وتعدّد الدّلالة** »[1]، وهذا ما يخالف التعريفات الأكاديمية التي تعنى بالمصطلح، والتي تحدّد لكل مفهوم مصطلح واحد، ومن ثمة فنحن وأمام هذا الكم المصطلحي الغزير سنحاول الكشف عن تلك المصطلحات الخطابية التي تجاوز فيها المتخصّصون في هذا المجال المعايير اللغوية بما فيها المستويات النحوية والصرفية (الصيغة)، والمستويات التركيبية و الدلالية(المفهومية)، تلبية لحاجة وظيفية نفعية.

ومن تلك المصطلحات – المبثوثة في ثنايا المؤلفات اللغوية والمعاجم المتخصّصة في هذا المجال– نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- الاشتقاق من الجامد : مصطلح الأزمنة المقابل للمصطلح الأجنبي (Temps)، مشتقة من الزمن وهي قاعدة لا أصل لها.
- النحت بإضافة لا النافية إلى الأسماء: مثل مصطلح اللاتجانس، اللاوعي ...
- جمع المصادر: مثل (انزياحات من انزياح و انحرافات من انحراف...)
- النسب إلى جمع التكسير: إذ يقرّ البصريون بعدم جواز النسب إليه وإنما ينسب إلى مفرده، في حين يؤكد الكوفيون على جوازه، وبالنظر إلى هاتين القاعدتين لا يرى النحاة في المصطلحات المصاغة وفقهما أي تجاوز للقاعدة اللغوية ، لأن المصطلحات التي تجاوزت القاعدة البصرية قد حكّمت القاعدة الكوفية والعكس، لذا فكلاهما– في نظر النحاة صحيح– ومنه صيغت الأغراضية مقابل (Pragmatique) والألسنية مقابل (Linguistique)، العلاماتية (Sémiotique).

على أنّ وفرة المصطلحات المتمرّدة على السلطة اللّغوية وخاصّة القواعد النحوية، أجبر بعض المؤسسات والهيئات العربية المعنية بقضايا المصطلح، على وضع مجموعة من القرارات في شكل التوصيات تجيز مثل هذه المصطلحات، ومن جملة تلك التوصيات ما أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة :[2]

1 – جواز الاشتقاق من الاسم الجامد العربي في الحالات التالية:

[1] – فاضل ثامر: إشكالية المصطلح النقدي في الخطاب العربي الحديث، مجلة نزوى ع 6، (www. Nezwa. com).

[2] – ينظر صالح بلعيد: مقالات لغوية، دار هومة ، الجزائر ،2004، ص287 ،(الملاحق)

أ – إذا أريد فعل ثلاثي لازم فالباب فيه (نَصَرَ).
ب –إذا أريد فعل ثلاثي متعدّ فالباب فيه (ضَرَبَ).
ت –وفي كلتا الحالتين يستأنس بما ورد في المعجمات من مشتقات الأسماء العربية الجامدة لتحديد صيغة الفعل، تبعا لما ورد من هذه المشتقات.
ث –ويشتقّ الفعل من الاسم العربي الجامد غير الثلاثي على وزن (فعلل متعدّيا)و(تفعلل لازما).
ج –تؤخذ المشتقات الأخرى من هذه الأفعال على حسب القياس الصرفي.
2 – جواز الاشتقاق من الاسم الجامد المعرب في الحالات التالية:
أ – يشتقّ الفعل من الاسم الجامد المعرب الثلاثي على وزن (فَعْل) ولازمه (تَفَعْلل) .
ب –يشتق الفعل من الاسم الجامد المعرب غير الثلاثي على وزن (فعلل) ولازمه (تفعلل).
ت –وفي جميع هذه الحالات يقتص على الحاجة العلمية، ويعرض ما يوضع على المجمع.
3 – جواز إلحاق (لا النافية) بالأسماء أو المصادر، وهذا ترجمة للسابقة (A . An)الدالة على النفي.
4 – جواز النسب إلى جمع التكسير – على مذهب البصريين– وهذا عند الحاجة كإرادة التمييز.
5 – يؤخذ بمبدأ القياس ويجوز الاجتهاد فيه متى توافرت شروطه.

تلك القرارات – حسب المتتبعين –هي التي ساعدت المصطلحيين كما المترجمين على الإبداع المصطلحي، وهو الأمر الذي جعل الدرس اللغوي العربي من أكثر المجالات التي تتسم بالمرونة المصطلحية، هذه الصفة التي تتجلى أكثر من خلال ترجمة المصطلحات الأجنبية المبدوءة أو المنتهية بما يعرف باللّواصق (السوابق واللواحق) حيث تعدّ ظاهرة الإلصاق (Affixation) من أكثر الظواهر التي تولّد المصطلحات اللّغوية ولاسيما الخطابية منها، على أن الاختلاف في وضع المصطلح الملحق الذي يؤدي الدلالة نفسها مع المصطلح الأجنبي، هو اختلاف نابع من الاختلاف في ترجمة السوابق واللواحق، فالسابقة (Méta) ترجمت إلى أكثر من(15) مقابل أنتجت (15)مصطلحا مقابلا منه :

- مصطلح (Métalangage) الذي ترجمت سابقته إلى (لغة ــ واصفة ــ انعكاس ــ ما فوق ــ ما وراء..) فقيل: (لغة اللغة ــ لغة واصفة ــ لغة إنعكاسية ــ ما فوق اللغة)،

وأحيانا عرّبت تعريبا جزئيا[1] فقيل (الميتالغة) ، وهي الصيغة التركيبية التي تجمع بين آلية النحت والتعريب، وهو الأمر الذي ينطبق على مصطلح (Méta (Méta discoure) -(Méta Textualité-lecture)، ومنها نعثر على (مافوق الخطاب ــ قراءة القراءة ــ خطاب انعكاسي ــ الميتاخطاب ــ ما وراء النصّية ــ الميتانصية ــ النصّية الواصفة...).

- كما يشيع في المعجم الخطابي ترجمات عديدة للسابقة (Inter) التي قوبلت بـــ (بين ــ داخل ــ عبر ..)، ومنها(Intertextualité) الذي يترجمه الدكتور سعيد يقطين بـــ (التناص)[2]، بينما يفضّل المترجم محمّد يحياتن مصطلحات (عبر نصّية ــ الداخل نصّية)[3]، وبهذا فقد أصبح المصطلح الخطابي من أكثر المصطلحات التي تعدّدت السوابق فيها واللواحق، بل إنه صار – حسب سعيد يقطين– " بؤرة" تتولّد منها المصطلحات[4] خاصّة تلك الملحقة بمصطلح (النصّ ــ الخطاب ــ التواصل ــ اللغة ــ ...) .

ولعل أهم الصيغ الصّرفية البارزة في الحقل المصطلحي الخطابي، صيغة المصدر الصناعيّ[5]، التي تعدّ من أهم أبواب صياغة المصطلحات اللغوية، حيث يعجّ المعجم الخطابي بهذه الصيغة مثل: السردية ــ الأسلوبية ــ التداولية .المعجمية ــ النصّية ــ الدّلالية..، لكن وفي كثير من الأحيان تجاوز اللّغويون الصيغة المصدرية الصناعية ولم يبقوا أوفياء لها، فأنتجوا كما هائلا من المصادر الصناعية التي تصطدم بالمعيار اللغوي في مستواه الصرفي مثل (الشكلانية ــ النصانية ــ السردانية ــ البنيانية...) وهي الصيغ التي لا يرى الدكتور يوسف وغليسي أي ضرورة في اللجوء إليها، بينما لا يرى الدكتور عبد السلام المسدي أي حرج في مثل هذه الصّيغ، لكون المصدر الصناعي ظاهرة توليدية تعتمد على الاستنباط من الفعل الثلاثي ومن الاسم المفرد وجميع المشتقات كمصدر ــ

---

[1] – يرى الكثير من اللغويين والمتخصّصين أمثال الدكتور يوسف وغليسي و ممدوح محمد خسارة، أن هذا النوع من التعريب هو أشدّ خطورة على اللغة العربية ، لأن تعريب المصطلح كاملا أهون ، بل يغدو في كثير من الأحيان ضرورة في بعض المصطلحات العلمية .

[2] – يفرّق الدّكتور سعيد يقطين بين (التناص ــ Intertextualité) و(المناصصة ــ Paratextualité) ، فالأولى تعني : أن تتضمن بنية نصّية ما عناصر سردية أو تيمية من بنيات نصّية سابقة، وبذلك تدخل معها في علاقة ، أما الثانية فهي البنية النصّية التي تشترك وبنية نصّية أصلية في مقام وسياق معينين ، وتجاورها محافظة على بنيتها كاملة مستقلّة. حيث تأتي المناصصة – حسبه– داخلية كتفاعل نصّي داخلي، أما الخارجية فهي ما يدخل في نطاق الملاحق والذيول والمقدّمات .

[3] – ينظر ترجمة محمد يحياتن لمعجم " المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب" لمؤلفه دومينيك مانغينو ، ص 42ــ71ــ على التوالي.

[4] – ينظر سعيد يقطين : انفتاح النصّ الروائي، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء، المغرب، ط3، 2006، ص93.

[5] – يصطلح عليه الدّكتور عبد السلام المسدي بـــ "التمحيض الاسمي"، حيث يجمع في صياغته للمصطلح بين التوليد المعنوي (المجاز) والتوليد اللفظي (الاشتقاق)، أما من الناحية التركيبية فيعتمد على أخذ الاسم وإلحاقه بياء النسبة التي يسميها (الياء الصناعية) وتاء التأنيث.

اسم الفاعل والمفعول ــ والجمع أيضا [1]، فمن الفعل الثلاثي (نصّ ــ نصّانية)، ومن الاسم المفرد (المعجمية ــ Lexicologie) الدال على صناعية المسمى، ومن المصدر (تحاورية ــ البنيوية) ومن الجمع (المعاجمية ــ الموضوعاتية ــ وسائطية ــ ..)، وبزيادة الألف والنون (نصّانية ــ شكلانية ــ سردانية ...) [2] للدلالة علة الفن أو العلم أو المنهج، أي ما يقابل اللاحقة (Cié – Phié _Ique) ، أما صيغة جمع المؤنث السالم فقد اقترح أن تترجم عليها أسماء العلوم المنتهية باللاحقة (Ics)، مثل (الصوتيات ــ Phonétics).

ولعل القائلين بعدم جواز تلك الصيغ المصدرية الصناعية لخروجها عن القواعد أو المعايير اللغوية، إنما هو راجع للإفراط الذي وقع فيه هؤلاء الواضعون من مصطلحيين والمترجميين، لدرجة أن أصبحت – أي المصطلحات – غير مستصاغة لغرابتها كـ (بنيانية ــ وظيفانية ــ شكلانية ــ ..)، لذا فليس من مناسبة تجعل اللجوء إلى مثل هذه الصيغ المصدرية ضرورة على حدّ تعبير الدكتور يوسف وغليسي .

ب – البعد التداولي[3] (الاستعمالي) للمصطلح الخطابي المترجم :

إذا كانت الدّلالة هي أهم مقصد يقصده المترجم أو المنتج للمصطلح، فإن الاهتمام بالبعد التداولي للمصطلح أضحى هدفا يرمي إلى تحقيقه، حيث يطغى هذا الاتجاه في كثير من الأحيان على البعد أو المعيار اللّغوي، لأن المصطلح الموضوع عن طريق الترجمة إذا كان لا يراعي البعد أو المعيار اللغوي – كما تمّ ذكره سابقا– فذلك يعني اعتماده أو تغليبه للبعد الاستعمالي التداولي ، فكثيرة هي المصطلحات الخطابية التي صيغت دون مراعاة المعيار اللّغوي في مستواه النّحوي أو الصرفي أو التركيبي أو الدّلالي، لكنّها شاعت وأصبحت متداولة في الوسط اللّغوي العربي.

لهذا يرى الكثير من اللغويين والمتخصّصين في هذا المجال إلى أن المصطلح الخطابي وكغيره من المصطلحات اللغوية ذات بعد تداولي– إنتاجا واستعمالا– وهذا راجع إلى سيميائية المصطلح الخطابي ودلاليته وتداوليته بين اللغات والثقافات المتعدّدة، حيث يمتلك المصطلح الخطابي حدّا سيميائيا ودلاليا في لغته الأصلية، ومن ثمة فهو عند ترجمته يتحوّل إلى لغة تفاهم وتشارك بين الثقافات، خاصّة إذا ما كنّا نعلم بأن لكلّ

---

[1] – عبد السلام المسدي : المصطلح النقدي ، ص68.

[2] – يرى المتخصّصون في وضع المصطلح العلمي والنقدي أن زيادة الألف والنون (ان) لصيغة المصدر الصّناعي مقبول، طبقا لبعض القواعد المنصوص عليها في تراثنا العربي، حيث لجأ العرب القدامى إلى زيادة (ان) للمبالغة، فقالوا (شعراني ــ رباني ــ نوراني ــ جسماني ...).

[3] – لانقصد بـــ " البعد التداولي" المعنى الاصطلاحي العميق للتداولية كتخصّص علمي ومجال معرفي متداخل مع مختلف التخصّصات، ، بل نقصد المعنى اللغوي البسيط للتداولية وهو المعنى المتداول والمشاع والمستعمل من المصطلحات، أو هي كما جاء به المعجم الموحد لمصطلحات اللسانية (الثلاثي اللغة)، الذي قابل (البراغماتية) بدراسة كيفية استعمال الناطقين للغة في حالات الخطاب الملموسة .

الشّعوب على اختلافها تملك رصيدا معرفيا متداول يتجاوز الحدود المعجمية، ومن ثمّة فهو – أي الرصيد المعرفي – ذو بعد تداولي تخاطبي.

ولهذا فإن انحراف المنتج للمصطلح الخطابي في بعض الأحيان عن المعيار اللغوي بمستواه النحوي والصرفي كان استجابة ومراعاة للبعد التداولي والاستعمالي، هذا الجانب الذي يتجسّد أكثر في تقنيات التعريب المصطلح الأجنبي، حيث يلجأ المعجميون إلى هذه التقنية بالإضافة إلى كونها تمنح السرعة لإنتاج المصطلح وبالتالي توفير الوقت، تحقّق قدرا من التداولية التي يراها البعض مفقودة في الآليات والتقنيات الأخرى (الاشتقاق والنحت والمجاز).

تدعوا الكثير من القرارات الصادرة عن المؤسسات والهيئات العربية المعنية بقضايا المصطلح بتغليب البعد التداولي في إنتاج المصطلحات اللغوية منها مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي يدعو إلى :

- تفضيل العربي على المعرّب القديم إلا إذا اشتهر.
- تفضيل الاصطلاحات العربية القديمة على الجديدة إلا إذا شاعت .

وللمجمع العلمي الأردني شروطا ذات بعد تداولي لا تبتعد عن تلك التي وضعها المجمع المصري وهي :

- تجنّب الغريب النافر من الألفاظ.
- إدراج مصطلح واحد مقابل كل مصطلح أجنبي ذو مفهوم واحد، لأن المقصود الاصطلاح والتواضع على اللفظ المختار، وتجنّب الغموض واللّبس .

هذا عن جهود المجامع والهيئات، وبالحديث عن الجهود الفردية فلا يمكننا إهمال الحديث عما اقترحه محمد رشاد الحمزاوي من مبادئ[1] يراعي في كثير من جوانبها البعد التّداولي كما البعد اللّغوي لوضع المصطلحات ومنها:

-**الاطراد** : أي الاعتماد على شيوع المصطلح ورواجه بين مستعمليه .
- **يسر التداول:** أي أن يكون الحد الاصطلاحي سهلا وقصيرا وغير معقّد الشكل.
-**الملاءمة** : بمعنى تلاؤم الترجمة مع المصطلح الأجنبي، وعدم تتداخلها مع غيرها .
-**الحوافز** : أي كل ما من شأنه يحفّز المستعمل على اختيار المصطلح كبساطة الصيغة والهوية والاشتقاق منه، وتركيبه الصرفي الواضح، وبعده عن الطول والغريب المعقّد .

[1] – محمد رشاد الحمزاوي : المنهجية العربية لوضع المصطلحات –من التوحيد إلى التنميط – ص45.

هذه المقترحات التي لا تبتعد عما أقرّه سابقوه، تنتصر للبعد التداولي الاستعمالي كونها تميل إلى استخدام المصطلح الشائع والمتداول، وأمام هذا الوضع الذي يعيشه المصطلح اللغوي ومنه المصطلح الخطابي، الذي أصبح يعرف حالة من اللاستقرار حيث يقع متجاذبا بين المعايير اللغوية والمعايير التداولية، الأمر الذي يستدعي التوفيق بين الاتجاهين، الأول ينتصر للقواعد اللغوية بضوابطها النحوية والصرفية والدلالية والتركيبية للغة العربية، بينما الاتجاه الثاني للجانب التداولي والاستعمالي للمصطلح، وهو الأمر الذي يستدعي– حسب المتخصّصين – وقفة وسط توفق بين المعيار المعجمي – الدّلالي– اللغوي– التداولي، وهذا ما نلمسه فيما اقترحه الدّكتور يوسف وغليسي من معايير سمّاها قوانين الوضع الاصطلاحي[1] وهي :

- **المعيار المعجمي:** أي علاقة الدّال المصطلحي بجذره اللغوي المعجمي
- **المعيار الدّلالي :** أي دقّة المفهوم ووضوح الدّلالة.
- **المعيار المورفولوجي:** أي الجانب الشكلي من الحدّ الاصطلاحي ، وما يتوجّب من اقتصاد لغوي وامتثال للنظام النحوي والصرفي للغة.
- **المعيار اللغوي :** أي مدى امتثال المصطلح لخصوصيات اللغة العربية وخضوعه لأولويات طرائق الوضع اللغوي، كما حدّدها فقه اللغة من اشتقاق ومجاز وإحياء وتعريب ونحت .
- **المعيار التداولي:** أي مدى شيوع المصطلح بالقياس إلى مصطلحات أخرى تترادف معه دلاليا.

على أن هذه المقترحات الفردية وغيرها من الجهود الجماعية والمؤسسية، لا ينبغي أن تتّسم بالتشدّد بغية تمكين العربية من الاستفادة من مختلف العلوم والنظريات و المناهج النقدية الوافدة، فمن المترجمين من يغلّب الجانب اللغوي (الترجمة الحرفية)، ومنهم من يستند إلى البعد التداولي للمصطلح (الترجمة الحرّة)، وبين هذا وذاك يتأرجح المصطلح الخطابي كما المصطلح اللغوي العام، الأمر الذي يستدعي توحيد الجهود من أجل التحكّم في صياغة المصطلح اللغوي، وبالتالي تحقيق الوحدة المصطلحية المفقودة، التي تحقّق بدورها الوظائف الأساسية للمصطلح كالوظيفة اللسانية ــ التواصلية الاقتصادية ــ الحضارية.

[1] – يوسف وغليسي : إشكالية المصطلح النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف والدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2008، ص 78ــ79.

وما يضمن للمصطلح الخطابي المترجم تلك الوحدة المصطلحية إدراجه ضمن معاجم متخصّصة، لأنّه بذلك يتحوّل من العام إلى الخاصّ (التخصيص)، وهي الظاهرة التي تحدّد دلالة المصطلح الخطابي حسب الحقل الذي ينتمي إليه، خاصّة إذا كنّا نعلم بأن لتحليل الخطاب فروع عديدة ومناهج متعدّدة، فبين السيميائية والتداولية والسردية وغيرها من الفروع المتعدّدة تختلف الدّلالة الاصطلاحية للمصطلحات، وهذا ما ينطبق على مصطلحات (الخطاب ــ النصّ ــ القصّة ــ السياق ...) .

ومن هذا المنطلق يعتبر الكثير من النقاد واللّغويين ظاهرة التعدّد اللفظي والدّلالي للمصطلح الخطابي ظاهرة إيجابية، بالنظر إلى تحليل الخطاب المتعدّد النّظريات والمقاربات، حيث يساهم هذا الزخم المصطلحيّ.

في دراسة الخطابات دراسة علمية دقيقة ومتعدّدة الأوجه والمقاربات، بل إنّه يساهم في تقدّم هذا المجال المعرفي وترسيخه كنسق علمي مستقلّ بذاته .

الفصل الثاني

المصطلحية وصناعة المعجم العربي المتخصّص

- **المبحث الأول: أسس صناعة المعجم**

-المعجم بين العلم والصناعة
-أسس صناعة المعاجم اللّغوية المتخصّصة
-أصناف المعاجم المتخصّصة

- **المبحث الثاني: المعجم المتخصّص وقضايا التعريف**

-التعريف في الدراسات اللغوي الحديثة
-مناهج دراسة المعنى عند اللّغويين
-خصائص التعريف المصطلحيّ وتقنياته

- **المبحث الثالث : معاجم المصطلحات الخطابية ومناهجها**

-علم المصطلح وصناعة المعجم الخطابي
-خصائص المصطلح المترجم في المعاجم الخطابية
-مناهج صناعة المعاجم الخطابية

المبحث الأول : المصطلحية وصناعة المعجم

1 المعجم بين العلم والصناعة:

أ -بين المعجم والقاموس: إن ما يهمّنا من الحديث عن كلمة " **معجم**" ليس معناها القديم وأصل تسميتها عن القدامى مما أصبح متعارفاً لا جدال فيه، بل ما نقصده هو التحديدات المعاصرة لهذه الكلمة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، حيث أصبح المعجم من أبرز مباحث علم اللغة الحديث لكونه " **يمثل اللغة ويحويها** "[1].

تلك التحديدات المعاصرة المبثوثة في ثنايا المؤلفات والمعاجم اللغوية تتفق على أن المعجم كتاب يضم مفردات أي لغة من اللغات ويشرح معانيها، وهذا ما أورده حلمي خليل في قوله « **يمكن تعريف المعجم بأنه عبارة عن قائمة من المفردات ومشتقاتها وطريقة نطقها مرتبة وفق نظام معين مع شرح لها، أو هو عبارة عن كتاب يحتوي على كلمات مرتبة ترتيبا معينا مع شرح لمعانيها سواء كانت تلك الشروح باللغة ذاتها أو بلغة أخرى** »[2]، وبهذا فإن المعجم قد سمي كذلك « **إمّا لأنه مرتب على حروف المعجم (الحروف الهجائية)، وإمّا لأنه قد أزيل أيّ إبهام أو غموض منه، فهو معجم بمعنى مزال ما فيه من غموض وإبهام** »[3] .

هذه التعريفات لم تبتعد عن المعنى التراثي لكلمة "معجـــم" المشتقة من مادة (**أعجم**) التي تفيد إزالة الإبهام والغموض[4] عن المفردات والتراكيب ، ليصبح بذلك – أي المعجم– من أهم الوسائط المساعدة على فهم اللغة وإدراك معانيها، سواء لغة القارئ الأصلية – من خلال المعلومات المقدَّمة عن نطق الكلمات وإملائها ومرادفاتها وشرحها – أو أي لغة ثانية – من خلال اقتراح المفردات المقابلة – .

لكن المعجم العربي لم يعرف هذه التسمية خلال مراحل تطوّره المختلفة إلا في وقت متأخر عندما أصدر أبو القاسم البغوي (214 ه– 317 ه) "**معجم الصحابة**" والطبراني (260 ه– 360 ه) "**المعجم الكبير**" هذا بالإضافة إلى "**معجم ما استعجم**" لأبي عبيد البكري الأندلسي (ت 1064 م) و "**معجم الأدباء**" و "**معجم البلدان**" لياقوت الحموي (ت

---

[1]– محمد رشاد الحمزاوي: من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط 1، 1999، ص 156.

[2] – حلمي خليل: مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، ص14.

[3] – أحمد مختار عمر: صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1998، ص20.

[4] – كلمة "معجم " اسم مفعول من الفعل (أعجم) ويُحتمل أن يكون مصدرا ميميا من نفس الفعل ، ويكون معناه الإعجام أي إزالة العُجمة ، وهو ضد الفعل (عجم) الذي يعني الغموض و الإبهام ، ذلك لأن الفعل (عجم) عند اتّصاله بالهمزة يكتسب معناً جديدا يفيد السلب والنفي والإزالة ، ففي لسان العرب لابن منظور : " العُجم : جمع الأعجم وهو الذي لا يفصح ولا يبين " و " أعجمت الكتاب : نقطته وأزلت استعجامه" .

1228 م)[1]، وقد استمر هذا التقليد في إعطاء المؤلفين والمعجميين العرب اسم العلم على مؤلفاتهم المعجمية حتى النهضة العربية الحديثة، عندما أصدرت العديد من المؤسسات اللغوية كمجمع اللغة العربية بالقاهرة والمنضمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومؤسسة لاروس العربية العديد من الأعمال التي تحمل اسم "معجم" وهي – على التوالي– "المعجم الوسيط"(1960) و"المعجم العربي الحديث" (1987) و"المعجم العربي الأساسي" (1989).

وهكذا أصبحت كلمة معجم من أكثر التّسميات تداوُلا بين المعجميين العرب حديثا، هذا باستثناء بعض المحاولات لاستعمال كلمة "قاموس" بدل "معجم" باعتبارهما مترادفين، « **فحين يطلق المعجم يراد به القاموس، فكلاهما يتبادلان المواقع للدلالة ذاتها** »[2]، ومن باب الاقتصاد في اللغة والتخلص من المشترك اللفظي يحبّذ الكثير من اللغويين والمصطلحيين المختصين استعمال كل لفظ للدلالة على مفهوم معين، فالمعجم المقابل للفظ الأجنبي (Lexique) يدل على « **المجوع المفترض واللامحدود من الوحدات المعجمية التي تمتلكها جماعة لغوية بكامل أفرادها، بفضل القدرة التوليدية الهائلة للغة** »[3]، أما القاموس المقابل للفظ الأجنبي **(**Dictionnaire**)** فيراد به « **كل مؤلّف يجمع بن دفتيه لائحة من المفردات تقابلها لائحة من المداخل المعجمية التي تحقّق وجودها بالفعل في لغة من اللغات كما تخضع لترتيب وشرح معينين** »[4].

هذا التفريق بين المفهومين يرجع إلى الاختلاف في طرق تناول المادة اللغوية بين المعجم والقاموس، إذ يستخدم المعجم للدلالة على المعاجم المتعددة اللغات والتي لا تشتمل على تعريف ، بينما يستخدم القاموس للدلالة على المعاجم الأحادية أو المتعددة اللغات والتي تشتمل على تعريف، وهذا ما تؤكده **ليلى المسعودي**[5] في قولها: " **يكون المعجم متعدد اللّغات في حين يمكن أن يكون القاموس أحادي اللغة أو متعدد اللغات، كما يتم**

---

[1] – ينظر ابن الحويلي الأخضر ميدني : المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني والنظريات التربوية الحديثة ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، ط 1 ، 2010 ، ص 67 .

[2] – عبد القادر عبد الجليل : المدارس المعجمية ، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، ط 1 ، 1999 ، ص 61

[3] – حسن حمائز: التنظير المعجمي والتنمية المعجمية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط 1، 2012، ص 94 .

[4]– حسن حمائز: التنظير المعجمي والتنمية المعجمية، ص 94 .

[5]– تفرّق الباحثة المغربية " **ليلى المسعودي** بين أصناف المعجمية المتخصّصة (المعجم – القاموس – المِلفظة – المِلسنة) من خلال مجموعة من المعايير وهي : طريقة المعالجة (لغوية – موسوعية) ، خصائص المسرد (وظيفية – تمثيلية –محدودية) ، خصائص المادة التي تكون مصحوبة (بالتعريف – أو بدون تعريف) ، خصائص التعريف (اجرائي – وصفي – أيقوني) ، عدد اللغات (أحادية – متعددة) ، الموقف اللساني (معياري – وصفي) ، الوظيفة (التأليف – التفكيك) ، البعد الزمني الذي يكون إمّا زمني أو تزامني .

الأول بغياب التعاريف والاكتفاء بتقديم مجموعة من المصطلحات في شكل مقابلات معجمية تنبني على علائق التكافؤ القائـــم بين اللغة المصدر واللغـــة الهدف"[1] .

وفي ظل التطوّر الذي تشهده المفاهيم اللّسانية الحديثة يفضل الكثير من اللغويين والمعجميين استخدام كلمة "معجم" بدل "قاموس" حسب ما يعرف بـــمبدأ " **الاستعمال والشيوع**" هذا المبدأ الذي يعدّ من أهم المبادئ المصطلحية التي تشترط ألاّ يتعارض المصطلح الجديد مع ما هو مستعمل وشائع بين المشتغلين في الحقل العلمي، وقد أكّد **علي القاسمي** على هذا المبدأ من خلال الدراسة الإحصائية الموضوعية [2] التي قام بها، والتي تشمل (1235) عملاً معجميا حديثا تختلف بين معاجم وموسوعات أحادية وثنائية ومتعددة اللغات وقوائم للمصطلحات المتخصّصة، حيث تحمل أكثرها اسم "معجم" وهذا إنّما يدلّ على إدراك اللّغويين والمعجميين العرب حقيقة أنّ " **المعجم**" كلمة أصلية في اللغة العربية – إذ تفيد معنى إزالة الغموض والإبهام – أمّا كلمة "قاموس" فلا تستخدم إلاّ في بعض الحالات مجازا أو لتوسيع المعنى – لكونها تدلّ في اللغة على قاع البحر أو معظم مائه.

ولما كان المعجم كتابا يضم مفردات اللغة فقد أطلِق هذا المصطلح على أحد مستويات اللغة وهو المستوى المعجمي – أي الرصيد المفرداتي للغة – الذي أصبح يدرس دراسة علمية في إطار "**علم المعجم**" أو ما يعرف بـــالمعجمية (**Lexicologie**) التي تعدّ من أهم فروع علم اللغة الحديث، لكونها تعنى بدراسة الرصيد المفرداتي للغة من اللغات من حيث اللفظ والمعنى، ثم جمعها وترتيبها في شكل معجم، وهذا يعني أنّ المعجم يقوم على أسس ثلاثة هي "**وحدات اللغة مفردة أو مركبة ـــــ النظام التبويبي ـــــ الشرح الدّلالي**"[3]، ومن خلال هذه العمليات (الوضع ـــــ الترتيب ـــــ التعريف) تتفرّع وجوه المعالجة المعجمية التي أفرزت عدد لا حصر له من المعاجم المصنّفة وفق خصائصها اللغوية ووظائفها وغاياتها ومعايير اختيار وترتيب وتعريف الوحدات اللغوية (المداخل).

وعليه ونتيجة لكثرة التأليف المعجمي في العصر الحديث لدرجة أن أصبح لكل علم ولكل فرع داخل هذا العلم أو ذاك معاجم – إذا أخِذ بعين الإعتبار التنوّع في التأليف المعجمي بين معاجم وموسوعات ومسارد وقوائم مصطلحية – فقد ظهرت العديد من التصنيفات للمعاجم العربية حيث يتّخذ كل تصنيف معايير خاصّة ، فمنها ما يقوم على

---

[1] – ليلى المسعودي : ملاحظات حول معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية ، مجلة اللسان العربي ،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب ، الرباط ، ع 46، شعبان 1419 هـ ، كانون الأول ، 1998 ، ص164.

[2] – ينظر علي القاسمي : المعجم والقاموس ، مجلة اللسان العربي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مكتب تنسيق التعريب ، الرباط ، العدد 48 ، كانون الأول (ديسمبر) 1999 ، ص29.

[3] – عبد القادر عبد الجليل : المدارس المعجمية ، ص 37.

طرق الترتيب كـ (معاجم الألفاظ ـــــ معاجم المعاني) [1]، ومنها ما يقوم على مضمون المعجم ومادته وهو ما يعرف بالتصنيف الموضوعي [2]، والذي يضم (معاجم اللغات– معاجم الموضوعات– معاجم القلب والإبدال– معاجم الاشتقاق– معاجم الحروف– معاجم الأبنية النحوية– معاجم المعاني– معاجم الطرائف)،أما التصنيف الجديد الذي يقترحه **علي القاسمي** فيقوم على معيار الهدف أو الغرض من المعجم، حيث يحمل كلّ صنف من تلك المعاجم هدفا معينا يساعد القارئ على اختيار النّوع الذي يسدّ حاجته الخاصّة، ويقتصر هذا التصنيف على المعاجم الثنائية وهي:[3]

- ❖ معاجم للناطقين بلغة المتن مقابل معاجم للناطقين بلغة الشرح
- ❖ معاجم للغة المكتوبة مقابل معاجم للغة المنطوقة
- ❖ معاجم للتعبير باللغة المكتوبة مقابل معاجم لفهمها
- ❖ معاجم لاستعمال الناس مقابل معاجم للترجمة الآلية
- ❖ معاجم تاريخية مقابل معاجم وصفية
- ❖ معاجم لغوية مقابل معاجم موسوعية
- ❖ معاجم عامّة مقابل معاجم خاصّة

تلك الغزارة في التأليف المعجمي ترجع إلى كثرة المصطلحات التي يطّرد رصيدها ازديادا يوما بعد يوم على إثر تسارع وتيرة العلوم الحديثة في القرن العشرين وما صاحبها من اكتشافات ومفاهيم مستحدثة، وقد ساهم هذا الوضع في تطوّر المصطلحية (علم المصطلح) التي أصبحت تمثل إشعاعا تستضيء به مختلف العلوم والمعارف، إذ لا تخصّص في العلوم والتقنيات بدون مصطلحات ثابتة ومضبوطة، والمعجمية من أكثر التخصّصات التي تسعى إلى تطبيق نتائج البحث المصطلحي في إعداد وصناعة المعاجم العامة والمتخصّصة .

[1] – تقوم **معاجم الألفاظ** على ترتيب المداخل إما حسب مخارج الحروف ومنها (معاجم الترتيب الصوتي و معاجم الترتيب النحوي ومعاجم الترتيب حسب الأبنية النحوية) ، وإما حسب الترتيب الهجائي العادي ومنها (معاجم الترتيب الألفبائي حسب الأوائل ومعاجم الترتيب الألفبائي حسب الأواخر) ، أما **معاجم المعاني** فترتّب المداخل حسب الموضوعات ، وقد أصبح هذا النّوع من المعاجم يدرس حديثا في إطار ما يعرف بنظرية الحقول الدّلالية (champs sémantiques)

[2]– ينظر علي القاسمي : علم اللغة وصناعة المعجم ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ط 3 ، 2004 ، ص 31 .

[3] – علي القاسمي : المرجع نفسه، ص 34 .

ب –النظرية المصطلحية والصناعة المصطلحية :

يصنّف اللّغويون مباحث المعجمية إلى صنفين رئيسيين الأول نظري ويعرف بـــ "المعجمية النظرية" أو (**علم المعجم**) (**Lexicologie**)[1]، والثاني تطبيقي يُعرف بـــ "المعجمية التطبيقية" أو(**صناعة المعجم**) (**Lexicographie**)[2]، حيث يهتم الصّنف الأول "**بدراسة المفردات أو الكلمات في لغة معينة أو عدة لغات من حيث المبنى والمعنى**" [3] أي دراسة طرق اشتقاق الكلمات والصيغ المختلفة ودلالة هذه الصيغ من حيث وظائفها الصرفية والنحوية وكذا العبارات الاصطلاحية وطرق تركيبها، هذا من حيث المبنى أما من حيث المعنى فتدرس العلاقات الدلالية بين الكلمات كالترادف والاشتراك اللفظي وتعدد المعنى، وهي بذلك – أي المعجمية النظرية – تهيئ المعلومات الوافية عن المواد التي تدخل في تكوين المعجم، أمّا الصّنف الثاني وهو "صناعة المعجم" فيقوم بعمليات "**جمع المفردات واختيار المداخل وترتيبها وفق نظام معيّن وكتابة الشروح والتعريفات ثم نشر الناتج في صورة معجم أو قاموس**"[4] .

هذان المبحثان (علم المعجم ـــــ صناعة المعجم) يختصّان بمفردات اللغة الطبيعية وليس المصطلحات المفردة والمركبة التي تنضوي تحت اللغات المتخصّصة [5] وتدرس في إطار المصطلحية، هذه الأخيرة التي تتفرّع بدورها إلى مبحثين هامين هما "**المصطلحية النظرية**" أو النظرية العامة لعلم المصطلح (TGT) التي تبحث في

---

[1] – يترجم هذا المصطلح أيضا بـــ " **علم المفردات** "، لكن وبالنظر إلى معنى هذا المصطلح (Vocabulaire) في لغته الأصلية يتّضح أنّ معناه يختلف عن معنى علم المعجم (Lexicologie) الذي يُعنى بدراسة المفردات ومعانيها في لغة واحدة أو في عدد من اللغات ، في حين يهتم علم المفردات باشتقاق الألفاظ وأبنيتها، ودلالتها المعنوية والإعرابية والتعابير الاصطلاحية والمترادفات وتعدّد المعاني ...، وهكذا فإن علم المفردات هو من أهم وأكثر العلوم المساعدة في الصناعة المعجمية الحديثة ، لذا فلا يمكن أن يكونا مترادفين .

[2] – يفضل بعض اللغويين الاصطلاح عليه بـــ " **القاموسية** " وهذا من باب محاولة التفريق بينه وبين المعجمية، فالقاموسية هي العلم الذي يدرس تقنيات صناعة القاموس وهذا بالنظر إلى الفروق الجوهرية بين المعجم والقاموس، ومن جهة أخرى يُستعمل مصطلح " **فن الصّناعة المعجمية** " باعتبار أن هذه الأخيرة تقوم على تقاليد وخبرات يتوارثها المعجميون جيلا بعد جيل، تلك التقاليد والخبرات تحدّد طبيعة المعجم ومكوّناته (مادة المعجم ــ المداخل ــالترتيب ــ الشرح والتعريف)، وهذا يتعارض مع المبادئ اللغوية الحديثة التي تَعتبر الصناعة المعجمية علما قابلا للتّعلم والتعليم وليس مجرّد خبرات ومهارات فردية .

[3] – حلمي خليل: مقدّمة لدراسة التراث المعجمي العربي، ص 13.

[4] – حلمي خليل : المرجع نفسه ، ص 14 .

[5] – إن جوهر الاختلاف بين الكلمات و المصطلحات ينبع من جوهر الاختلاف بين اللغات الطبيعية التي تشكّل الكلمات أو المفردات مادّة لها، واللغات المتخصّصة التي تشكّل المصطلحات أو التراكيب المصطلحية مادة لها، إذ تحيل الكلمات بطابعها الصوتي والخطّي وبنيتها الصرفية والنحوية البسيطة أو المركّبة إلى مدلول يتناسب مع كل المواضيع ومقامات التواصل ، بينما تمتاز المصطلحات بطابعها الخاص من حيث التكوين والدلالة التي تحيل إلى مفاهيم مرتبطة بمقامات علمية خاصة ، وفي هذه الحالة يمكن أن تنتقل الكلمات – باعتبارها وحدات معجمية – إلى مصطلحات إذا ما انتقلت من المعجم العام إلى المعجم المختصّ (الانتقال من التعبير عن المعنى العام للتعبير عن المعنى الخاص) وهذه من أهم المسائل التي يعالجها البحث المصطلحي حين ما يبحث في القواعد العامة التي تصبح بموجبها الكلمات مصطلحات .

المصطلحات من حيث مكوناتها ومفاهيمها ومناهج توليدها وتقييسها، و" **المصطلحية التطبيقية** " التي تنضوي تحت النظرية الخاصّة لعلم المصطلح (TST) وتهتم بصناعة المعجم المتخصّص أو ما يعرف بـــصناعة المصطلح (Terminographie)، من خلال جمع المصطلحات المتصلة بمفاهيم الحقول المعرفية المتخصّصة وتدوين البيانات المعجمية الخاصّة (تعاريف– شروح– المقابلات باللغات الأخرى ...) وترتيب الوحدات المصطلحية ونشرها في المعاجم المتخصّصة وبنوك المصطلحات، وكذا دراسة المعاجم المختصّة وعرض أقسامها [1]، ومن هذا المنطلق فإنّ المصطلحية في شقّها التطبيقي (Terminologie) تساهم في صناعة المصطلح الذي يعتبر أساس بناء وتكوين المعجم المتخصّص سواء كان ورقيا أم الكترونيا .

غير أنه ومن منظور أهل الاختصاص فليست المصطلحية إلا انعكاسا للنظام المفهوميّ الخاص بصناعة المعجم، حيث يتّخذ كل فرع من الفرعين منهجا خاصّا إذ تبحث المصطلحية عن تسميات لحالات مفهومية موجودة وهذا مايعرف بـــالمقاربة المفهومية (Onomasiologie) عكس المقاربة اللفظية (Sémasiologie)[2] التي تسعى للبحث عن مفاهيم الألفاظ (المصطلحات) الموجودة، وهذا ما يمكن توضيحه في المخطط الآتي : [3]

المقاربة اللّفظية

(**Sémasiologie**)

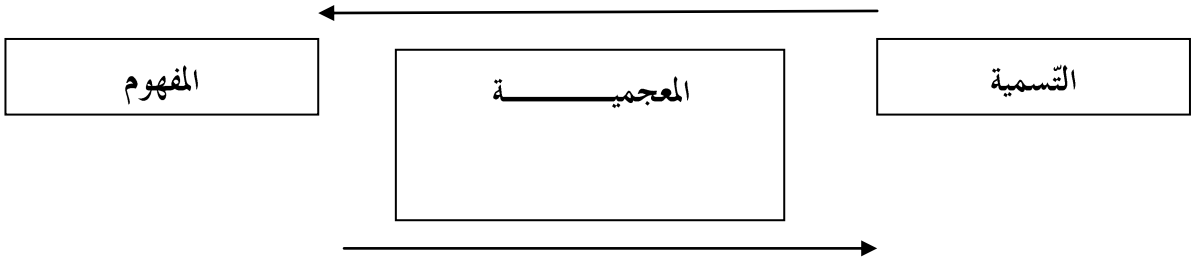

المقاربة المفهومية

(Onomasiologie)

[1] – ينظر علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 273 .

[2] – يترجم محمد الديداوي في كتابه الترجمة والتواصل (ص 48) المصطلح الأول بـــ (الانتقال من المعنى إلى المبنى) أي الانتقال من المفهوم إلى التسمية ، والثاني بـــ (الانتقال من المبنى إلى المعنى) أي الانتقال من التسمية إلى المفهوم ، أما عبد السلام المسدي في قاموس اللسانيات فيصطلح على الأول بـــ (المُسمّياتيّة)(ص 199) و الثاني بـــ (دالّـــية) (ص 185)، بينما يضع المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات الترجمات التالية: دلالة لفظية (م 1418، ص134) مقابل دلالة غير لفظية (م 1086،ص103).

[3] – ينظر يوسف مقران: المصطلح اللساني المترجم مدخل نظري إلى المصطلحات، ص 120 .

ومن هذا المنطلق فإنّ المعجمية التي تنطلق من التسمية نحو المفهوم تسعى إلى وتنمية المستوى المفرداتي والمعجمي للأفراد، من خلال تزويدهم بمختلف الاستعمالات اللغوية للكلمات، بينما تسعى المصطلحية التي تنتقل من المفهوم نحو التسمية إلى توحيد المصطلحات وتصنيفها حسب حقولها العلمية، هذا الفصل بين المعجمية والمصطلحية من حيث المنهج والوظيفة يعتبره **إبراهيم بن مُراد** مجرّد فصل مصطنع باعتبار أنّ موضوع علم المصطلح هو **الوحدة المصطلحية**، التي تعدّ فرعا من النظام اللغوي المعجمي العام، وبهذا فالمعجمية بشقّيها النظري والتطبيقي (**علم المعجم و صناعة المعجم**)[1] تستفيد من انجازات البحوث المصطلحية خاصّة فيما يتعلق بمبدأ توحيد المصطلحات وتصنيفها مما يساعد المعجميّ على اختيار المداخل وترتيبها وتعريفها وفق منهجية معيّنة، وبالتالي فهي–أي المصطلحية– تساهم في انجاز وصناعة المعاجم المتخصّصة .

وإذا كانت المصطلحية بهذه الأهمية بالنسبة للمعجمية فلا يمكن إلا أن تكون فرعا من فروعها ومجالا من مجالاتها، وهذا ما ذهب إليه عبد السلام المسدي وهو القائل بانتماء علم المصطلح (Terminologie) إلى القاموسية (Lexicographie) فالمعجمية (Lexicologie)[2]، وكذا الدكتور علي القاسمي وإبراهيم بن مراد اللّذان أوردا المصطلحية ضمن فروع المعجمية المتخصّصة، وهذا ما يمكن توضيحه في المخطط التالي:[3]

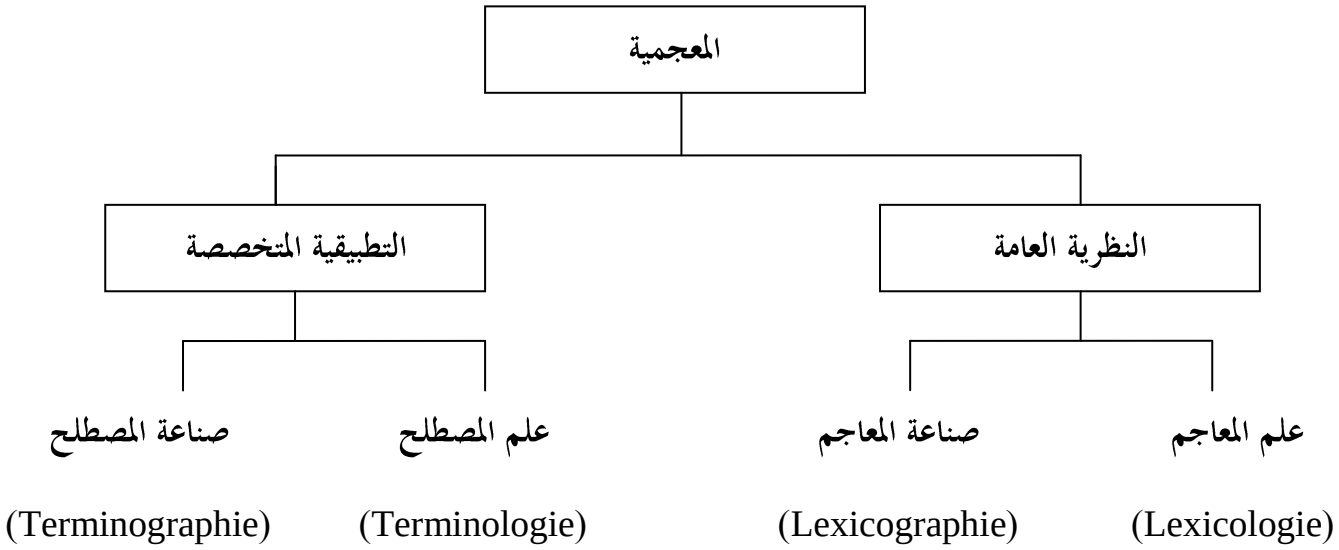

[1] – يجمع علي القاسمي هذين اللفظين في مصطلح (المُعجمية)، بينما يصطلح عليهما محمد رشاد الحمزاوي بـــ (علم المعاجم) وتجمع في شقيها النظري والتطبيقي (علم المفردات (Vocabulaire) وصناعة المعاجم (Lexicographie))، وقد شاع أيضا عند بعض اللغويين مصطلح (المُعجماتية، المعاجمية)، لهذا فقد أقرّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة مصطلح (المعجميات) الجامع لـــعلم المعجم وصناعة المعجم.

[2] – ينظر عبد السلام المسدي : قاموس اللسانيات، ص 22.

[3] – استوحينا هذا المخطّط من تقسيمات إبراهيم بن مراد وعلي القاسمي في مؤلفيهما (مسائل في المعجم) ص 31، و (علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية) ص 264 – على التوالي .

ولعل أفضل منطلق لعدّ المصطلحية فرعا من المعجمية هو كون الوحدة المصطلحية هي جزء من النظام اللغوي العام، وهذا يعني أن المصطلح الذي يعتبر عماد المصطلحية هو امتداد للكلمة المعجمية العامة، وبالتالي فمن المنطقي أن تكون المصطلحية هي امتداد للمعجمية، وعليه فالمعجمية – التي تُعنى بدراسة النظام المعجمي وخصائصه العامة – لا يمكن أن تستغني عن المصطلحية التي تسعى إلى دراسة حقول متخصّصة داخل هذا النظام، وفي الوقت نفسه فإن إعداد المعاجم المتخصّصة(معاجم المصطلحات) في إطار المصطلحية التطبيقية (Terminographie) لا يتم بمعزل عن مبادئ وقواعد صناعة المعجم المعتمدة من قبل المعجمية التطبيقية أو ما يعرف بـــ " **المعجمية المتخصّصة**" (Lexicographie)، حيث تخضع لنفس قواعد التأليف المعجمي (الوضع ــ الترتيب ــ التعريف) باستثناء بعض الخصوصيات في تناوُل المادة المصطلحية – التي تعتمد على المقاربة المفهومية – من خلال "**جرد قائمة من المفاهيم ودراسة العلاقات بينها داخل تخصّص علمي أو نشاط متخصّص وإسناد لكل مفهوم تسمية خاصّة، وإذا حدث أي اشتراك لفظي تلجأ إلى مبدأ (التوحيد المعياري) من أجل رفع اللّبس عن المفاهيم، وبالتالي تحقيق التواصل داخل التخصّص الواحد** "[1] .

وعليه فإن معاجم المصطلحات – باعتبارها صنفا من المعجمية المتخصّصة – تخضع للمبادئ المصطلحية الخاصّة بتوحيد منهجيات وضع المصطلح من جهة ولقواعد الصناعة المعجمية من جهة أخرى، وهذا إنّما يدل على أنّ المصطلحية والمعجمية – باعتبارهما مبحثين هامين من مباحث علم اللغة التطبيقي – يتبادلان الأدوار لإنجاز معاجم المصطلحات، وهي المعاجم المتخصّصة التي تعتمد على منهجية خاصة في الوضع والترتيب والتعريف تنبع أساسا من المنهجيات العامّة للصّناعة المعجمية .

2 – أسس صناعة المعاجم اللّغوية المتخصّصة

- **خصائص الصناعة المعجمية:** يتّفق الباحثون العرب على تصنيف المؤلفات المعجمية – حسب العموم والخصوص – إلى صنفين: أولهما وأوسعهما انتشارا **المعاجم اللّغوية العامة** وهي: "**المعاجم التي تشتمل على ذكر أكبر عدد ممكن من مفردات اللغة ومعانيها واستعمالاتها وتغطي مدى واسعا من حقول المعرفة**" [2]، وثانيهما **المعاجم المتخصّصة** وهي: "**المعاجم التي تختصّ بحقل واحد من حقول المعرفة وتتناول ما يستخدم فيها من مصطلحات وأساليب ومعانٍ**"[3].

[1] – ينظر يوسف مقران : المصطلح اللساني المترجم ، ص 122 .
[2] – عبد الصاحب مهدي علي : موسوعة مصطلحات الترجمة ، ص 129
[3] – عبد الصاحب مهدي علي : المرجع نفسه، ص 258 .

وبهذا المعنى فالمعجم المختصّ – أو ما يُعرف بالقاموس الفنّي – يتميز عن المعجم العام لكونه يعالج مصطلحات أحد فروع المعرفة وتعريفها بينما يُعنى المعجم العام بكافة فروع المعرفة دون تقيّد بعدد معين من المفردات أو المصطلحات المنتمية إلى حقل معين، ثم إنّ المعجم المتخصّص ليس كما يدّعي بعض اللغويين من " **شواغل المحدثين وليس مما عني به القدامى**" [1] لأنّ حركة التأليف المعجمي في التراث العربي القديم قد تضمّنت العديد من المعاجم المتخصّصة التي ظهرت تحت تأثير التطوّر اللغوي وحركة الترجمة والتأليف بين القرنين الثالث و الخامس الهجريين على وجه الخصوص، حيث وصلت إلى درجة من النضج خاصّة تلك المتعلقة بمجال الطب والنبات والأدوية المفردة والمركبة ، وتعدّ (**الرسائل اللغوية**) المصنفة في موضوعات مختلفة هي الأقرب إلى المعاجم المتخصّصة بمعناها الحديث، لكونها تعتمد على طريقة خاصة في تبويب الألفاظ كما أنّها تضم مجموعات من المفردات بحسب حقولها الدلالية ووحدة المفاهيم التي يدعو إليها علماء المصطلح الحديث ومنها (الغريب المصنّف) لأبي عبيد الهروي (ت 224 ه) و(أدب الكاتب) لابن قتيبة (ت 276 ه) و (كتاب النبات) للدينوري (ت 282 ه)[2].

لكن وبالنظر إلى المادة اللّغوية للمعاجم المتخصّصة ومصادرها التي ترجع إلى أصول أعجمية فقد كانت محل اهتمام فئة خاصّة من المعجميين وهم من العلماء والمتخصّصين في العلوم والفنون، وهذا ما جعلها أقل شهرة من المعاجم اللغوية العامة التي شاع ذكرها لحاجة الناس إليها، خاصّة وأنّها تعتمد على الألفاظ العربية الفصيحة المجمّعة في المصادر المعروفة (القرآن الكريم – الحديث النبوي – الشعر الجاهلي – المأثور من كلام العرب.

أما في العصور المتأخرة فقد شهدت صناعة المعاجم المتخصّصة ازدهارا واسعا في شتى التخصّصات وفي مختلف اللغات، نتيجة الكم الهائل من المعلومات والمعارف المتدققة في مختلف حقول العلم والتكنولوجيا من جهة، والدور المتعاظم الذي تضطلع به الترجمة في نقل هذه العلوم والمعارف بين اللغات من جهة أخرى، وهكذا فإنّ الحاجة إلى الاطلاع على الاكتشافات العلمية والتقنية واكتساب المعرفة المتخصّصة، هو الدافع إلى الاهتمام بصناعة هذا النوع المتخصّص من المعاجم ، حيث تشهد العربية ميلاد كم هائل من المعاجم المتخصّصة والتي تنقسم إلى قسمين فهي إما مُترجمة عن المعاجم الأجنبية العامة والمتخصّصة أو هي منقولة عن القوائم المصطلحية التي تلحق بالمؤلفات والكتب الأجنبية .

[1] – إبراهيم بن مراد : المعجم العلمي العربي المختصّ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، لبنان ، ط 1 ، 1993 ، ص 7.

[2] – إبراهيم بن مراد : المرجع نفسه، ص 26 .

وعليه فالمعاجم المتخصّصة لا تقتصر على حقل علمي أو مجال معرفي بعينه، فمنها ما هو لغوي، جغرافي، أو تاريخي، أو طبي، أو زراعي ...، كما أنّها تختلف من حيث عدد اللغات التي تعالجها فمنها الأحادية –التي تكتفي بذكر المصطلح العلمي وما يناسبه من الشرح داخل اللغة ذاتها – ومنها الثنائية والمتعددة اللغات – التي تعرف أيضا بمعاجم الترجمة – لكونها تهتم بكشف الرصيد المصطلحي في لغة من اللغات وما يقابله بلغة أخرى يختارها المترجم لأغراض معيّنة ، وبهذا يكون المعجم المختصّ مزدوج اللغة ثنائي المدخل[1]، مبوّب تارة على نسق اللغة المصدر وتارة على نسق اللغة الهدف، فيحيل القارئ من المصطلح الأصل إلى المصطلح المترجم، ومن المصطلح المترجم إلى المصطلح الأصل[2]، وما يهمّنا في هذا البحث هو المعاجم اللغوية الثنائية المختصّة التي تعتمد على الترجمة بين اللغات مما يكسبها رصيدا مصطلحيا أكثر من المعاجم الأحادية وهذا سرّ جاذبيتها، كما أنّها تعتمد على منهجية خاصة في تعريف وتوثيق وتقييس المصطلحات وهي العناصر التي يفتقَر إليها في بقية الأعمال المعجمية .

▪ **أسس صناعة المعاجم اللغوية المتخصّصة:** يقوم التأليف المعجمي عاما ومتخصّصا على مراحل أساسية خمس هي "**جمع المعلومات والحقائق، واختيار المداخل، وترتيبها وفق نظام معين، وكتابة المواد، ثم نشر النتاج النهائي،هذا النتاج هو المعجم أو القاموس**"[3]، هذه المراحل الأساسية تندرج حسب المتخصّصين ضمن عملية (**الجمع والوضع**)[4]، حيث يقوم الجمع –جمع المادة المصطلحية – على مسألتين أساسيتين هما (المصادر التي يعتمدها المعجمي في جمع مدوّنته والمستويات اللغوية التي يحدّد بها فلا يخرج عنها في التدوين)، أما الوضع فيقوم على معالجة المداخل التي يشتمل عليها المعجم وهي الترتيب والتعريف، هذا بالإضافة إلى الملاحق التي يتضمنها المعجم المتخصّص.

ولما كان المعجم المتخصّص يشترك مع المعجم العام في مسائل الجمع والوضع، فإن تميُّزَه يكمن في منهجيته الخاصّة في معالجة هذه المسائل سواء المتعلقة بجمع المصادر و تحديد المستويات اللغوية أو المتعلقة بوضع الترتيب والتعريف، تلك المنهجية تتضمن مجموعة من القواعد والمبادئ الأساسية التي أفرزتها مواصفات منظمة الإيزو (iso)، وكذا الدورات التدريبية المنعقدة بمكتب تنسيق التعريب خاصة تلك المتعلقة بـــ

---

[1] – تكون المداخل في المعجم المتخصّص إمّا " مرادفات تفسيرية " تخدم القارئ في لغة الشرح لأنها تحمل معلومات وافية عن المصطلح المراد شرحه ، أو " مرادفات تُرجمية " – وهي وحدات معجمية أو لفظية تضمّن في لغة الشرح – تمتاز بقدرتها على تزويد القارئ بوحدة معجمية جاهزة يمكن استخدامها مباشرة في الترجمة أو في الكلام .

[2] – ينظر عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات ، ص91

[3] – علي القاسمي : علم اللغة وصناعة المعجم ، ص3 .

[4] – الجمع والوضع مصطلحان قديمان يعود الفضل في إعطائهما مفهومين معجميّين إلى **ابن منظور** في مقدّمة لسان العرب، والمصطلحان يشملان في مفهومهما المسائل المتّصلة بالمدونة المعجمية، أي الرصيد اللغوي المتجمّع للمؤلف المعجمي (المصادر ــ المستويات اللغوية)، وبالمنهج الذي يُعتمد في تخريج ذلك الرصيد (الترتيب ــ التعريف) .

(صناعة المعجم العربي للناطقين باللغات الأخرى) [1]، ومن خلال التطرّق لتلك الأسس والمبادئ التي يقوم عليها المعجم المختصّ سنحاول توضيح ما يتميّز به من خصائص التأليف وقضايا المنهج عن المعجم العام .

❖ **جمع المادة المصطلحية:** وهي أهم مرحلة من مراحل التأليف المعجمي سواء العام أو المتخصّص، إذ يتعين على المعجمي أو اللجنة المكلفة بإعداد المعجم بجمع المصادر التي تجرّد منها المصطلحات، ولعل جمع المصادر في المعاجم المتخصّصة أصعب منه في المعاجم العامة التي تعتمد على مصادر معروفة هي القرآن الكريم و الحديث النبوي الشريف والشعر الجاهلي وكلام العرب المأثور من حكم وأقوال وأمثال، وما يزيد من صعوبة المصادر في المعاجم المتخصّصة هو كون معظمها معاجم ثنائية ومتعدّدة اللغات قائمة على ترجمة المصطلحات اللغوية والعلمية من لغة المرجع وهي إما الفرنسية أو الإنجليزية أو اللّغتان معا، وقد تتعدى ذلك إلى لغات أخرى.

لهذا فإن واضعي المعاجم المختصّة – وهم من المختصّين والمترجمين – يعتمدون في جمع المادة على المصادر المنتقاة ذات الصّلة بموضوع المعجم، تلك المصادر قد تكون قوائم مصطلحية أو معاجم مختصّة أو نصوصا وبنوك مصطلحات أو منشورات وثائقية كالتوصيات والمواصفات والأدلة الصادرة عن هيئات التقييس الدولية والإقليمية، هذا الاختلاف في مصادر المادة المصطلحية ينتج عنه اختلاف في المستويات اللغوية والتركيبية للمصطلح، فمنه المشتق والمعرّب والدخيل والمنحوت والمترجم ومنه أيضا المصطلح المفرد والمركب، وهذا إنّما يدل على الرصيد المصطلحي غير المتناهي الذي يبنى عليه المعجم المتخصّص الذي يواكب باستمرار ما تولّده المفاهيم الجديدة في مختلف المجالات العلمية والفنية، على عكس المعجم العام الذي يبنى على رصيد لغوي مستقر هو الذي دوّنته المعاجم العربية القديمة .

إن جمع المادة المصطلحية من مصادرها الوثيقة الصلة بموضوع المعجم ينبغي أن يخضع لمنهجية واضحة في اختيار المصطلحات العربية من خلال التدرّج في طرق الوضع من اشتقاق وتوليد وترجمة وتعريب وغيرها من الطرائق التي تعتمدها المنظمات الدولية والإقليمية في اختيار المصطلحات وترجمتها، **فالإنفوتيرم** (Infoterme) مثلا تعتمد على (الاشتقاق فالتعريب فالمجاز فالابتكار وأخيرا التعريب)، أما مكتب تنسيق التعريب

[1] – انعقدت هذه الدورة في (مارس ــ أفريل 1981) بالرباط وأفرزت مجموعة من التوصيات تضم المبادئ الأساسية التي يقوم عليها المعجم المختصّ وهي : (مقدّمة المعجم التي تشتمل على تاريخ مستعمل لغة المعجم وأهمية المعجم وكيفية استخدامه والمساهمين في إعداده ــ نوع اللغة التي تختار منها المداخل سواء كانت فصيحة ــ عامية أو دخيلة ــ ترتيب المداخل وفق طريقة معينة ــ المعلومات الموسوعية ــ المصطلحات الشائعة والموحدة ــ الشواهد والأمثلة التوضيحية التي تساعد على توضيح المعنى ــ الإخراج والطباعة وهي المرحلة التي يشرف عليها المتخصّصين في فنون الطباعة والنشر) .

فيقرّ المنهجية القائمة على تفضيل المصطلح التراثي ثم الترجمة الحرة (الدلالية) التي تعتمد الاشتقاق فالمجاز ثم النحت فالتركيب المزجي، وعند تعذر هذه الوسائل يلجأ إلى الاقتراض[1]، وعلى هذا الأساس يعتمد واضعو المعاجم – أفرادا وجماعات – في اختيار المصطلح العربي المقابل للمصطلح الأجنبي الذي يشكل في هذا المقام مدخلاً معجميا يتميّز عن المداخل المعجمية العامة بما يحمله من مكونات مفهومية – لغوية – وتاريخية، تلك المداخل المصطلحية –باعتبارها مادة المعجم المتخصّص – تختلف في مستوياتها باختلاف طرق وتقنيات ترجمة المصطلح الأجنبي، حيث تولّد هذه الأخيرة عدد لا حصر له من المصطلحات التي تدل على مفهوم واحد، وهذا ما يُعرف بـــ "أزمة المصطلح"، هذا الوضع يستدعي وجود خطّة منهجية واضحة لترتيب وتعريف المصطلحات التي تم جمعها، وهذا ما يسمح بإزالة اللّبس والغموض عن المصطلح خاصّة فيما يتعلّق ببنيته أو شكله ودلالته .

❖ **وضع المادة المصطلحية :** يعتمد المعجميّ في وضع المادة المصطلحية على ضوابط خاصّة تعالج بها الوحدات المعجمية في المدوّنة، والمنهج الذي يعتمده في معالجة تلك الوحدات يقوم على ركنيين أساسيين هما **الترتيب والتعريف،** هذان الأسّان هما اللّذان يحدّدان هوية ونوع المعجم، إذ لا يمكن للمعجم أن يشتمل على مداخل غير مرتبة بأي ضرب من ضروب الترتيب وغير معرّفة بحسب ما تقتضيه الوحدات المعجمية من التعريف، حيث تُرتب مداخل المعجم المتخصّص إما بحسب الترتيب الألفبائي أو المفهومي، وهي من أكثر ضروب الترتيب شيوعا في المعاجم المختصّة سواء الأحادية أو ثنائية اللغة، وطبقا لذلك يعتمد الترتيب الألفبائي على طريقتين : الأولى ترتيب ألفبائي عربي – إذا كانت مداخل المعجم المختصّ بالعربية –والثانية ترتيب ألفبائي أجنبي – إذا كانت مداخل المعجم المختصّ بلغة أخرى (فرنسية ــ إنجليزية ...)– .

ويرجع شيوع هذا النوع من الترتيب إلى سهولة استعماله وذلك بمراعاة حروف المصطلح كلها سواء كان مفردا أو مركبا ، وإلى اليسر في ترتيب المصطلحات المعرّبة والدخيلة جنباً إلى جنب مع المصطلحات العربية التي يصعب ترتيبها بطريقة الجذور، لكن هذا النوع من الترتيب يؤدي – حسب الدّكتور علي القاسمي – إلى تحطيم الأشياء إلى قطع متناثرة [2]من خلال تشتيت المصطلحات الدالة على موضوع واحد في ثنايا المعجم، حيث يشكل كل مصطلح مدخلا مستقلا–أي توزّع ما كان يمكن أن يكون مدخلا مترابطا إلى مداخل عديدة ومنفصلة–، مما يؤدي إلى صعوبة الفهم وعدم الاقتصاد في

[1]– هذا ما نصّت عليه التوصية الواردة في " المبادئ الأساسية في اختيار المصطلحات العلمية ووضعها " الصادرة عن (ندوة التوحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي)، المنعقدة بالرّباط عام 1981، وللاستزادة ينظر مجلة اللسان العربي، المج 8، ج1، ص85.

[2] – علي القاسمي : علم اللغة وصناعة المعجم ، ص 117 .

التعريف، لهذا يرى محمد حلمي هليل أنّ « **النظام الألفبائي هو ضدّ الطبيعة العربية، التي تعتمد على الجذر أو المعنى المحوري الذي تحتفظ به المشتقات بدرجات متفاوتة بعدا وقربا، ومن ثم يحافظ الجذر في غالب الأحوال على الوحدة الأسرية للكلمة** »[1].

وهذا ما جعله يقترح مع علي القاسمي نوعا آخر من الترتيب هو " **الترتيب المفاهيمي**"[2] الذي يتّخذ بدوره نمطين أساسيين هما الترتيب الموضوعاتي المعتمد على التصنيف، وهو الترتيب مفاهيمي جزئي وكلي المهيكل وفقا للعلاقات القائمة بين مفاهيم وحدات المتن المعجمي، حيث يرجع الترتيب المفاهيمي الجزئي إلى نظام تأليف معاجم الموضوعات العربية القديمة الذي ظل معمولا به مع شيء من التطويع في المعاجم المتخصّصة الحديثة مثل (معجم المصطلحات الجغرافية) الذي توزّع مصطلحاته على موضوعات جغرافية مختلفة (الجغرافيا الاقتصادية ــ التاريخية ــ السياسية ــ المناخية ...) مع ترتيب مصطلحات كل موضوع ترتيبا ألفبائيا.

أما الترتيب المفاهيمي الكلي فهو أحدث أنماط التعريف في المعاجم المتخصّصة، إذ يقوم على وضع المصطلحات حسب العلاقات القائمة بينها منطقيا أو وجوديا وحسب التدرّج في خصائص المصطلحات، ومن أشهر المعاجم المتخصّصة التي تعتمد هذا الترتيب (معجم شلومان)– المؤلّف بست لغات – و(المعجم التّقني) لفوستير و(معجم مصطلحات علم المصطلح) الذي أصدرته المنظمة الدولية للتقييس(الإيزو)، وكذا القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان (أوزوالد ديكرو) ترجمة (منذر عياشي)،وحتى يكون هذا النوع من الترتيب (المفاهيمي) أكثر يسراً وإفادة للقارئ، يرى الكثير من المتخصّصين ضرورة أن يُذيل بكشّاف (مسرد) ألفبائي تُذكر فيه المصطلحات مصحوبة بأرقام الصفحات أو أرقام المفاهيم الواردة في متن المعجم، بحيث يستطيع القارئ الذي يبحث عن مصطلح معين أن يصل بسهولة إليه وهو مدرَج ضمن حقله ومنظومته المفاهيمية.

هذا ويعدّ الأسّ الثاني من أسس الوضع وهو **التعريف** من أهم صفات المعجم المتخصّص والذي بدونه لا يكون المعجم معجما بالمعنى التام [3] ويظل محدود الفائدة، والتعريف في المعجم صنفان الأول هو **التعريف اللغوي** ويستخدم لتعريف ألفاظ اللغة

---

[1] – محمد محمد حلمي هليل: نحو معجم عربي معاص، الاجتماع الثاني لخبراء المعجم الحاسوبي للغة العربية، أفريل، 2008، ص15.

[2] – يُعرف هذا النوع أيضا بالترتيب الجذري الذي يُقدّم المصطلحات في عوائل أو مجموعات تربط بينها علاقات دلالية وتدخل تحت جذر واحد ، هذه الطريقة التي تستعمل بشكل واسع في المعاجم المتخصّصة الأحادية تساعد على تيسير التعلّم وزيادة الحفظ ، وفي المقابل لا يمكن تطبيق هذه الطريقة في ترتيب المعاجم الثنائية في نظر الكثير من اللغويين لكون المعاني في المدخل الواحد مثلا لا تربطها رابطة دلالية أبدا، حيث تشكل المداخل ذات الجذر الواحد معاني مختلفة، وهذا ما يخالف طبيعة المعجم المصطلحي، ذو اللغة العلمية المتخصّصة.

[3] – إبراهيم بن مراد: المعجم العلمي العربي المختصّ، ص 133 .

العامة من خلال تبيان خصوصية المدخل اللغوي من حيث بنيته وشكله ودلالته،لذلك تعرف المعاجم التي تعتمد عليه بالمعاجم اللغوية العامة، وهو بدوره ينقسم إلى أنواع عديدة أشهرها التعريف بالمرادف والتعريف الموسوعي، اللذان يمكن استخدامهما في المعجم المتخصّص بنوعيه، إذ تعتمد المعاجم المتخصّصة الأحادية اللغة على التعريف الموسوعي الذي يقدم معلومات إضافية عن الشيء المعرّف، أما التعريف بالمرادف فيستخدم في المعاجم المتخصّصة الثنائية التي تكتفي بذكر المكافئ أو المقابل العربي للمصطلح الأجنبي بشكل موجز ومختصر، وهكذا تندرج غالبية المعاجم المتخصّصة الأحادية اللغة في عِداد المعاجم الموسوعية أو الموسوعات، في حين تندرج المعاجم المتخصّصة الثنائية اللّغة في عِداد الجداول أو القوائم الاصطلاحية [1]، حيث تقوم الأولى بحصر المعنى وفق منهج مفهومي داخل اللغة الواحدة بينما لا تقدم الثانية المعلومات الكافية عن المصطلحات لكونها تهتم بالدرجة الأولى بوضع المصطلحات المعادلة أيا كانت لغتا المصدر والهدف .

أما الصنف الثاني وهو **التعريف المصطلحيّ** فيقوم على تحديد المفهوم الذي يُعبر عنه المصطلح وذلك من خلال تحديد الخصائص الجوهرية للمفهوم وعلاقاته مع المفاهيم المنتمية إلى نفس الحقل العلمي أو المجال المعرفي، وهذا ما أشار إليه هلموت فيلبر (H. Felber) في قوله: « **التعريف المصطلحي هو وصف لمفهوم ما بواسطة مفاهيم أخرى معروفة ، وغالبا ما يكون التعريف بصيغة كلمات ومصطلحات فهو يحدّد موقع المفهوم في منظومة المفاهيم ذات العلاقة** »[2]، وهذا يعني أن التعريف المصطلحي يقوم على:

- تحديد الخصائص الجوهرية للمفهوم .
- تحديد موقع المفهوم في الحقل المفهومي وعلاقاته مع المفاهيم المنتمية إلى ذلك الحقل.

وعلي هذا الأساس يقترن التعريف المصطلحيّ بالمعاجم المتخصّصة لما يمتاز به من إمكانيات التعرّف على المصطلح وتفسير مقصده ومرجعه وسماته الدّلالية انطلاقا من المفهوم الذي ينتمي إلى منظومة مفهومية معينة، وبالتالي فهو يختلف عن التعريف اللّغوي العام (المعجمي) الذي ينطلق من المصطلح لتحديد المفهوم .

ومن الوسائل التعريفية في المعجم المختصّ " **الملاحق**"[3] بما تحتويه من أدوات مكمّلة للمعجم مثل:(المقدمة ــ الشواهد التوضيحية ــ فهارس مصطلحات المعجم ــ والجداول

[1]– ينظر هنري بيجوان وفليب تواورن: المعنى في علم المصطلحات، ص 193 .

[2]– علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص751

[3] – يتفق المعاصرون من مصطلحيين ومعجميين على ضرورة أن يصحب تعريف المصطلح في أي معجم مجموعة من الذيول أو الملاحق، التي من شأنها أن تبيّن عددا من المسائل شديدة الصلة بالهدف المعجم والغرض الذي ينشده،

التي تشمل على بيانات ومختصرات ورموز وأسماء الأعلام ــ ..)، وبالنظر إلى أهمية الملاحق باعتبارها أحد الأجزاء الأساسية ومعرّفات جوهرية في المعجم المتخصّص فإنّ مقدمة المعجم ذات أهمية قصوى بين تلك الملاحق، حيث يتعين وجودها في بداية المعجم للتعريف بـــ :

- الهدف من تأليف المعجم ودواعيه .
- المصادر المستعملة في المعجم .
- موضوع المعجم وتفريعاته ومفاهيمه الرئيسية .
- المنهج الذي اتبعه المؤلف في تأليف المعجم .
- طرائق استعمال الرموز والمختصرات والأقواس والفواصل .
- الملاحق التي أدرجها المؤلّف في نهاية المعجم .

وبهذا فالتعريف المصطلحي وما يصاحبه من وسائل تعريفية، هو أهم مرحلة من مراحل إعداد المعجم المتخصّص، كما أنه من أصعب المهام الملقاة على عاتق المعجميين، لما يستدعيه من الدّقة والإحاطة بالمواد المصطلحية سواء على مستوى اللغة المصدر أم اللغة الهدف، فهو على مستوى الوضع مبيّن لخصائص المفهوم أو التصوّر ومحدّد لموقع المصطلح في النّظام المصطلحي، أما على المستوى التداولي فمقترن بالسّياق المحدّد لعلاقات المصطلحات بالمفاهيم المتّسمة بظاهرتي الترادف والاشتراك اللفظي، لذا فالسّياق دور التّمييز بين المفاهيم في إطار التعريف المصطلحي.

وبناءا على ما سبق فإنّ المعجم العربي المتخصّص يخضع لما يخضع له المعجم العام من أركان التأليف، إذ ينبغي أن ينطلق في تأليفه من تحديد المقتضيات العلمية والمنهجية الخاصة بمسألتين:

- الأولى هي المادة التي تجمع فيه ولابد أن يراعى فيها التوفيق بين القديم والحديث في الأخذ بالمستويات اللغوية والمصادر.
- والثانية هي منهج الوضع الذي يكون مرتّبا وفق ترتيب معين ومصحوبا بتعاريف دقيقة ومعزّزة ما أمكن ببعض الوسائل التعريفية، التي تقدّم للمستعمل المعلومات الأساسية التي يحتاج إليها لمعرفة المفهوم أو المرجع المرتبط بالمصطلح المعرّف .

حيث يختلف هدف الملحق تبعا لاختلاف الطبيعة المعجم والوظيفة التي ينشدها، فالمعجم المتخصص يحرص على أن يضم الملحق معلومات إضافية عن بعض الأشخاص أو الأماكن أو المختصرات، وأن يحتوي كذلك على قائمة المصادر التي تكون منها المعجم وكذا كشافات ومسارد للمصطلحات الوارد ذكرها في المعجم.

3 – أصناف المعاجم المتخصّصة :

تشهد الصناعة المعجمية المتخصّصة اليوم رواجا كبيرا، حيث يلاحظ تعدّد التأليف في معاجم المصطلحات المتخصّصة في مجالات العلم والمعرفة المختلفة، فمن معاجم المصطلحات الخاصّة باللغة والأدب إلى القانون والاقتصاد والعلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية والنفسية، إلى معاجم للعلوم والتقنيات كالرياضيات والهندسة والبيولوجيا والطب والصيدلة ... وغيرها من العلوم المنبثقة حديثا، تلك المعاجم المتخصّصة تصدر أحادية في لغاتها الأصلية (لغة المدخل والتعريف واحدة)، بينما لا تصدر في اللغات الأخرى إلا مُترجمة وهذا حال البلاد العربية التي أصبحت بحاجة للاطلاع على العلوم والتقنيات فاصطنعت لنفسها معاجم متخصّصة في شتى المجالات، وهذا بفضل جهود مختلف الهيئات والمؤسسات العربية المعنية بقضايا الترجمة والتعريب، أبرزها مكتب تنسيق التعريب[1] التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

وبالنظر إلى كون المعجم المتخصّص يرد في الغالب ثنائيا أو متعدّد اللّغات ومحصورا بموضوع شديد التخصّص، فإنه يعدّ بالدرجة الأولى "**معجما مصطلحيا**"[2]، حيث يفضل بعض اللّغويين هذه التسمية بدل المعجم المتخصّص لأنّ مادته ووحدته الاصطلاحية هي (المصطلح) كما أنّ كلمة "المتخصّص" هي صفة من صفات المعجم المصطلحي الذي يحوي في الأصل مصطلحات خاصّة بفرع معرفي معين، ومن هذا المنطلق فالمعاجم العربية المتخصّصة هي في الغالب معاجم لمصطلحات مترجمة عن المعاجم الأجنبية العامة والمتخصصة، أو هي منقولة عن القوائم المصطلحية التي تلحق بالمؤلفات و الكتب العلمية، وقد تُزوّد تلك المصطلحات بتعاريف تسهّل على القارئ إدراك معناها وتحديد دلالاتها، بينما تكتفي الكثير من المعاجم وخاصة اللسانية منها بذكر المصطلح الأجنبي مع مقابله العربي بدون أي شرح أو تعريف، وهي بذلك لا تعدّ معاجم

[1] – يصدر عن مكتب تنسيق التعريب وبشكل دوري العديد من المعاجم المتخصّصة في شتى ميادين العلم والمعرفة ، حيث يسعى بالدرجة الأولى إلى إصدارها موحّدة بالتنسيق مع مختلف الهيئات المعنية بقضايا الترجمة والتعريب ، لأنّ من أبرز مهامه هو تنسيق الجهود التي تبذل لإغناء اللغة العربية بالمصطلحات وتوحيدها ،ومن أهم التخصّصات التي نالت حظها من المصطلحات الموحدة هي الدراسات اللغوية (اللسانيات)، حيث أنجز المكتب العديد من الأعمال المعجمية في هذا المجال أبرزها " **المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات**" الذي صدر سنة 1989 وأعِيد طبعه سنة 2002، وكذلك الشأن بالنسبة لمختلف المستويات اللّسانية كالأصوات والدلالة والتركيب، وجميع المعارف التطبيقية والإنسانية .

[2] – يكون المعجم المتخصّص مصطلحياً – حسب اللغوي الفرنسي **بيار لورا** (Lerat) – إذا كان متعدّد اللغات ومحصور بموضوع شديد التخصّص ومزوّد بفهرسة حول المفاهيم والوحدات المصطلحية المطابقة في كل لغة .

– بالمعنى التام للكلمة – في نظر بعض الباحثين و المتخصّصين [1]، بل هي مجرّد ثبوت أو قوائم مصطلحية .

والواضح أن المعجم المتخصّص بوصفه كتاباً يحوي مصطلحات علم من العلوم أو فن من الفنون يمتاز **بالتعدّدية النوعية**[2]، حيث أصبح يُتداول في الساحة اللّغوية العربية عدد كبير من المعاجم المتخصّصة، والتي تختلف في مستويات ومعايير التصنيف، فمنها المعاجم الصغيرة والمتوسطة والموسوعية ومنها معاجم الأصوات والمفردات والأساليب واللهجات، ومنها المعاجم الموضوعاتية التي تتخذ من الترتيب الموضوعي معيارا للتصنيف، وفي هذا المجال لا يمكننا الإحاطة بكل أصناف المعاجم المتخصّصة نظرا لتعدّد مناهج البحث وتشعب طرائق ومعايير التصنيف[3]، لذا سنكتفي بذكر بعض الأنواع التي ألّفت لخدمة الدّرس اللغوي العربي الحديث وهي حسب درجة التوسّع في الشرح وتعريف المصطلحات، معرّفة وغير معرّفة:

أ المعاجم المتخصّصة غير المعرّفة:

❖ **المَسرد (Glossaire)** : ويُعرف أيضا بـــ "قاموس الألفاظ الخاصّة" أو " فهرس المصطلحات"، وهو

"**ما يجمعه المترجم من مصطلحات في هيئة معجم متخصّص أحادي أو ثنائي اللغة**" [4]، وقد ترجم المصطلح(Glossaire) أيضا بـــ (**المِلسَنة**)[5]، وينحصر دورها في ترجمة الألفاظ الغريبة والنادرة، وقد يكون المسرد معجما مستقلا بحيث يجمع المصطلحات المستعملة في العلوم والتقنيات، وقد يرد مقرونا بكتاب ما فيرصد المصطلحات الواردة حول موضوع الكتاب أو مفردات خاصة مطروحة للمناقشة يذيل بها الكتاب، وهذا ما

---

[1] – من هؤلاء الباحثين إبراهيم بن مراد الذي يرى أن **التعريف** هو الركن الأساسي في كل معجم سواء العام منه أو المتخصّص، ومحمد رشاد الحمزاوي الذي يؤكد بدوره – في مقدمة معجمه المصطلحات اللغوية الحديثة – على أن " **قاموسا مختصّا يكتفي بكشف المصطلحات في ذاتها دون شرح لها ولا ضرب أمثلة لدلالاتها لهو محدود الفائدة إذا ما ارتجى منه الناس أن يعينهم على اقتحام حقول المعرفة ولا سيما اللسانيات** "

[2] –ينظر ابنُ حُويلي الأخضر ميدْني: المعجمية العربية في ضوء المناهج البحث اللساني والنظريات التربوية الحديثة ، ص 103 .

[3] – يؤكد المعجميون والمتخصّصون في علوم اللغة على ضرورة الاعتماد في تصنيف المعاجم المتخصّصة على مجموعة من المعايير وعدم الاكتفاء بمعيار واحد في تصنيف المعاجم المتداولة أو عند التخطيط لصناعة معاجم جديدة ، تلك المعايير تتلخص في : حجم المعجم ومهارته ، مصادر جمع المادة وخصائصها ، وطرق ترتيب المداخل وتعريفها ، والمعلومات اللغوية والموسوعية المقدّمة في المعجم ، ونظام تحرير المعجم وملاحقه، هذا بالإضافة إلى مواصفات الطباعة والنشر.

[4] – عبد الصاحب مهدي علي: موسوعة مصطلحات الترجمة، ص 131 .

[5] – ليلى المسعودي: أسس إعداد المعاجم المتخصّصة ، ص 164 .

أورده مولاي علي بوخاتم ملحقا بكتابه "مصطلحات النقد العربي السيمياءوي"، واصطلح على تسميته بـــ (معاجمية البحث)[1]، وهي مرتبة ترتيبا أبجديا بحسب الحروف الفرنسية .

وفي الغالب الأعم لا تحتوي المسارد على تعاريف وإنما تكتفي بذكر المقابل التُرجمي للفظ الأجنبي مثل الفهرس الذي ورد ضمن "المعجم الموسوعي الجديد لعلوم اللسان" و"معجم المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب"، وكذا المسرد الملحق بموسوعة مصطلحات الترجمة، وهو مسرد عربي إنجليزي مرتب ترتيبا ألفبائيا –حسب الحروف العربية– وخالي من الشروح والتعاريف [2]، وهناك بعض المسارد ترد مصحوبة بإحالات كأرقام الصفحات أو بعض الرموز التي تحيل القارئ إلى المادة المحدّدة بغرض تتحديد دلالاتها، وهذا ما نجده في المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات [3]، الصادر في طبعته الثانية سنة 2002 عن مكتب تنسيق التعريب.

أما بخصوص الترتيب فقد ترد المسارد مرتبة ترتيبا ألفبائيا بحسب الحروف الأجنبية أو العربية – وهو الغالب الأعم –، وقد ترد مرتبة وفق الترتيب المفهومي ويكون في هذه الحالة مصحوبا بثبت مصطلحي .

❖ **الثبت الإصطلاحي (Nomenclature)** : هو لائحة طويلة من المصطلحات المأخوذة من نصمعين، والتي تربط بينها علاقات دلالية ومفهومية خاصّة بحقل أو ميدان معين، وبالتالي فالثبت الاصطلاحي هو « **مجموع الوحدات المعجمية التي تشكل اللغة الخاصة** »[4] ، يُعرف أيضا بالكشّاف أو الصِّنافة لأنها تستند في ترتيب مصطلحاتها إلى مفهوم التصنيف والنظام المفاهيمي، وقد ترد معرّفة وتسمى الثبت التعريفي [5]، وفي غالب الأحيان ترد بدون تعريف في أخر المعاجم أو المؤلّفات المتخصّصة، وهنا يخرج عن إطار مسماه (الثبت التعريفي) إلى المسرد أو الثبت المصطلحي، وهذا دون الأخذ بعين الاعتبار نوع التصنيف.

هذا وترد المصطلحات في الثبت التعريفي أبسط بكثير من المصطلحات المعجمية، حيث إنها تنطوي على عدد أقل من المعلومات من خلال إسناد معنى واحد لكل مدخل، وتكون

---

[1] – ينظر مولاي علي بوخاتم: مصطلحات النقد العربي السيمياءوي، ص301، (معاجمية البحث).

[2] – ينظر عبد الصاحب مهدي علي: موسوعة مصطلحات الترجمة ، ص321، (مسرد المصطلحات).

[3] – ألحق هذا المعجم بفهرسين، الأول فرنسي (مرتب حسب الألفبائية الفرنسية) والثاني عربي (مرتب حسب الألفبائية العربية)، وكلاهما مزوّد بأرقام أو رموز تدل على ترتيب المصطلح في المعجم، حيث يحوي المعجم 1744 مصطلحا.

[4] – هنري بيجوان و فيليب تواورن: المعنى في علم المصطلحات، ص 380 (الثبت التعريفي)

[5] – ورد الثبت التعريفي ملحقا بالكثير من المؤلفات اللغوية المترجمة، وهذا بغرض شرح وتقريب الفهم بخصوص المصطلحات التي تم تداولها في المدونة، وهذا ما نلمسه في الثبت التعريفي الملحق بكتاب " المعنى في علم المصطلحات" المترجم في إطار المنظمة العربية للترجمة، وكذا كتاب "نظرية المصطلح النقدي " لمؤلفه محمد عزت جاد ، والذي اصطلح على تسميته " مسرد تحليلي للمصطلحات"، وقد رتّبت مصطلحات الثبت في الكتاب الأول ترتيبا أبجديا عربيا، أما الكتاب الثاني فقد رتّبت بحسب وقوع الصوت الدال في الأصل الأجنبي .

المعلومة التي تشتمل عليها محدودة أكثر فيما يتعلّق بالخصائص، كما تكون أكثر تنسيقا في عرضها وأسلوب تعبيرها.

❖ **معجم مفردات اللغة (Vocabulaires):** ويعني مجموعة المفردات التي تحتويها لغة من اللّغات أو تخصّص من التخصّصات ، ويتميز معجم مفردات اللغة –أو ما يُصطلح عليه بـــ (**المِلفَظة**)[1]– في علم المصطلحات النظري الألسني بإحصائه الدقيق والشامل للتواردات وتردّد الألفاظ في متن أو مدوّنة ما .

ويستعمل مصطلح " **معجم مفردات اللغة**" في إطار الدراسات التي تتناول اللغات المتخصّصة مثل معجم مفردات السياسة ــ معجم مفردات الطيران [2]، وهو بذلك يتقارب مع المسرد (Glossaire) في تخصيص الدلالة على دراسة كلمات متميزة ، بينما يتميز عن الثبت المصطلحي (Nomenclature) لأنه يكون مخصّصا للألفاظ المنتمية إلى ميدان معين، في حين يخصّص الثبت المصطلحي لإحصاء الوحدات المعجمية المنجزة في الخطاب، لهذا يطلق على وحدات المعجم اسم "عُجيمات Lexèmes" تكون قابلة للوصف والمعاينة ضمن الخطابات المختصّة، بينما تسمى وحدات الثبت المصطلحي" ألفاظا Vocables " أو " كلمات mots " .

والملاحظ على هذه المعاجم المتخصّصة أنّها تعتمد على الترجمة، لذلك فهي تفتقد إلى أهم ركن في المعاجم العلمية المتخصّصة وهو (التعريف)، وهذا ما جعل منها معاجم معدّة خصيصا لغير العرب –حسب ابراهيم بن مراد–، رغم أنّ كتّابها عرب لاعتمادها على مداخل أعجمية وتنزلة المصطلح العربي منزلة ثانوية.

ب –المعاجم المتخصّصة المعرّفة : وهي على درجة عالية من الفائدة –مقارنة بالمسارد والفهارس والثّبوت التي تفتقر إلى التعريف والتوثيق–، وهي تشتمل على مصطلحات اختصاص معيّن كالسيميائيات، السرديات، الصوتيات...، أو مجموعة اختصاصات متجانسة تنتمي لنفس العلم والمجال كمجال العلوم اللسانية، الاجتماعية، التقنية بفروعها المختلفة.

❖ **المعاجم الفنية المتخصّصة:** ونحن نقصد هنا المجال اللساني دون بقية المجالات الفنية، فالحديث عنها شبيه إلى حد كبير الحديث عن المعاجم العلمية، حيث تأخر ظهور مثل هذا النوع من التأليف المعجمي على الرغم من أهميته إلى أواخر العقد الثامن من القرن العشرين حين ظهر كتاب "المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية" لمحمد رشاد الحمزاوي سنة 1997،

[1] – ينظر ليلى المسعودي: أسس إعداد المعاجم المتخصّصة، ص 164 .
[2] – ينظر هنري بيجوان وفيليب توارون : المعنى في علم المصطلحات ، ص 386 (الثبت التعريفي)

وجاء بعده "معجم علم اللغة النظري" لمحمد علي الخولي سنة 1982، و"معجم مصطلحات علم اللغة الحديث" لمحمد حسن باكلا ورفاقه سنة 1983، و"معجم المصطلحات اللغوية والأدبية" لعلية عياد 1983. و "قاموس اللسانيات لعبد السلام المسدي " سنة 1984. و"معجم اللسانية " لبسام بركة سنة 1985. و "معجم علم اللغة التطبيقي " لمحمد علي الخولي سنة 1986. و "المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات " الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تونس سنة 1989. و "معجم المصطلحات اللغوية " لرمزي بلعبكي الذي صدرت الطبعة الأولى منه سنة 1990 عن دار العلم للملايين. و"معجم المصطلحات اللغوية" لخليل أحمد خليل سنة 1995م[1].

ولعل الناظر إلى هذه المعاجم يجد أنها ثنائية المدخل، باستثناء المعجم الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومعجم علية عياد، ومعجم خليل أحمد خليل فهي ثلاثية اللغة، و هي على اختلاف طبيعتها ومناهجها والغرض من تأليفها، تختلف في طريقة تعريفها للمصطلحات [2] –كما سيتم تناوله لاحقا–، أما تلك التي لم تلتزم بإيراد التعريفات واكتفت بذكر المقابل العربي للمصطلح الأجنبي فهي معرّفة بالنظر إلى اعتمادها على نوع خاصّ من التعريف، إنه التعريف الترادفي أو **التُرجمي** أحد فروع التعريف اللغوي.

❖ **المعاجم الموضوعاتية (Dictionnaires thématiques):** هي المعاجم التي تعتمد في ترتيب الألفاظ وفق معانيها، وهذا يعني أن البحث فيها يعتمد على الترتيب الموضوعي وليس الألفبائي أو الأبجدي حيث تصنّف الألفاظ أو المصطلحات وفق حقولها الدّلالية مما يسهل على الباحث إيجاد اللفظ المناسب للمفهوم الذي يدور في فكره، وفي هذا الإطار يعدّ (القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان)[3] من المعاجم الموضوعاتية المتخصّصة، والذي يتناول مصطلحاته بالشرح وفق المدارس والميادين اللسانية المختلفة.

1– مصطفى طاهر الحيادرة : من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الكتاب الأول، ص 183.

2 – يرى مصطفى طاهر الحيادرة أن التعريفات التي قدّمت في تلك المعاجم لا تعدّ تعريفات بل سياقات نصية وردت فيها المصطلحات المداخل، وهذا لا يدخل في باب التعريف، بل في فرع صغير من خصائص التعريف وهو الاستشهاد بالنصوص العلمية الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يمثل التعريف بقدر ما يبين استعمال المصطلح والدليل على دلالته الخاصة في النص والمجال المعين. ونجده يقول عنها أيضا: فإذا انتظرنا من هذه المعاجم أن تمدنا بمصطلحات واضحة محددة المعالم موحدة فإنها لا توفر ذلك ، ذلك أنها تشترك في تقديم المصطلحات المتعددة في مقابل المصطلح الأجنبي، وإن قامت بذلك على نحو ما حاول المسدي ، فإنها تغفل جانبا آخر هو تقديم تعريف لهذه المصطلحات.

1– المعجم من تأليف (أوزوالد ديكرو) و(جان ماري سشايفر) باللغة الفرنسية، وقام بترجمته إلى العربية المترجم (منذر عياشي)، وهو يقوم على دراسة المصطلحات اللسانية دراسة موضوعية سواء من حيث الترتيب أو التعريف، حيث رتّبت مصطلحاته وفق أربعة أقسام رئيسية هي (المدارس، والميادين، والمتصورات المعترضة، والمتصوّرات الخاصة)، بحيث يضم كل قسم مجموعة من المواضيع اللسانية المختلفة مثل قسم الميادين يشمل (الأسلوبية، والشعرية،

وقد ترد هذه المعاجم أحادية أو ثنائية اللّغة ومعرّفة بإحدى طرق التعريف، كما تذيل بكشاف للمصطلحات الواردة في المعجم مع شرحها وإرشاد على موقعها في المعجم، وهذا لتسهيل البحث ورفع اللّبس عن المعاني.

❖ **المكنز (Thesaurus)**: يعرف عند بعض المعجميين أمثال **مجدي وهبة** بـــالكنز أو المخزن، ويقصد به « **المراجع الجامعة أو الموسوعية التي تشتمل على مفردات لغة من اللغات أو نصوص أدب من الآداب بشكل جامع شامل** »[1]، ومن خصائص هذه المعاجم أنها تصنّف ألفبائيا، وترتّب ترتيبا منهجيا بنظام متعارف عليه بين فئة المستخدمين، ومتّصل بعضها ببعض اتصالا دلاليا عن طريق شبكة من الإحالات، تظهر فيها علاقات الترادف والتضاد والتخصيص والترابط، بما يكفل الوضوح والدّقة في استرجاع المعلومات الخاصّة بكل مصطلح، كما أنها لا تتضمن تعريفات أو شروح للمصطلحات التي تحتويها، مثل **المكنز الكبير** لأحمد مختار عمر (2000)، وهو معجم شامل للمجالات والمترادفات والمتضادات، هذا النوع من المعاجم المتخصّصة الذي يأتي في الغالب مصمّما على شبكة الإنترنيت[2]، أو في شكل أقراص مضغوطة، يُرتجى منه تحقيق هدفين أساسيين هما: توفير الجهد والمال، وضبط المصطلحات التي تستخدم للترجمة.

وتنقسم المعاجم المتخصّصة الثنائية أو المتعدّدة اللغات من حيث عرضها وطريقة استخدامها ونوعية وحجم المعلومات التي تقدّمها إلى :

- معاجم منشورة في شكل كتاب (ورقية).
- معاجم معدّة للخزن في بنوك المصطلحات (الإيزو، الإنفوتيرم، قمم، باسم).
- معاجم معدّة للترجمة الألية بالحاسوب.

على أن هناك أنواع أخرى من المعاجم المتخصّصة يتم تداولها في المجالات غير اللّغوية واللّغات غير العربية لم نتطرق إليها مثل: المعاجم **المفهرسة** (Concordances) كالمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي، المعاجم **المصوّرة**[3]

والسرديات، والسيميائيات ...)، أما بخصوص التعريف فقد اعتمد المعجم على التعريف الموسوعي المناسب لهذا النوع من المعاجم والذي يقوم على إحصاء المعلومات المتعلقة بالمعرفة اللسانية واللغوية للمصطلحات .

[1] – مجدي وهبة وكامل المهندس: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، ص311 .

[2] – تعرف في هذه الحالة ببنوك المصطلحات أو بنوك المعطيات المصطلحية (Terminology data bank)، والتي يتم فيها تخزين المصطلحات التي تقرّرها المؤسسات المتخصّصة في مجالات المعرفة المختلفة، وتوحيدها وتوثيقها، وبالتالي فهي من أهم مظاهر المعاجم المتخصّصة في ظل الثورة المعلوماتية لما توفره من جهد ومال وسرعة في إيجاد المقابل للمصطلح المراد ترجمته، ومن أبرز البنوك المصطلحية العربية البنك السعودي "باسم" ــ البنك الأردني ــ البنك المغربي "Lexar " ــ البنك التونسي " قمم"...

[3] – نفتقر في مجال الدّرس اللغوي لهذا النوع من المعاجم، باستثناء بعض الرّسوم التخطيطية التي يتمّ تداولها في المعاجم اللغوية الحديثة سواء المؤلّفة أو المترجمة، كمعجم التحليل السيميائي للنّصوص لرشيد بن ملك الذي يحتوي

(Dictionnaire Illustré)، وهي المعاجم التي تقوم على استعمال الصور والرسوم لتوضيح بعض مواد المعجم مثل **المعجم المصوّر** لجرجس جرجس وجوزيف شهدا(1999) و**المجاني المصوّر** جوزيف إلياس(2000)، معاجم أصول المفردات أو المعاجم الاشتقاقية، المعاجم التاريخية [1]، واكتفينا بالتطرق لبعض الأنواع من المعاجم المتخصّصة التي تم وضعها تأليفا أو ترجمة لخدمة البحث اللّساني العربي وخاصة ما تعلّق منه بالمصطلحات اللّغوية بمختلف فروعها .

المبحث الثاني : المعجم المـــتخصّص وقضايا التعريف :

يقع المصطلح من حيث هو مادة المعجم المتخصصّ متجاذباً بين أطراف ثلاثة هي التي تتحكم في صياغته وتحديد مفهومه، هذه الأطراف هي: **المفهوم** (Concept) الذي يمثل المجال الذي يحقق فيه المصطلح وجوده، **والرمز اللغوي** (Terme) الذي يتم اختياره لحمل دلالة المفهوم، **والتعريف** (Définition) الذي يمكن من خلاله التعبير عن المفهوم الذي يحمله الرمز اللغوي أو المصطلح، ويمثل التعريف بدوره الركيزة الأساسية في بناء المعجم المتخصّص لكونه يوضح مفهوم المصطلح ويميزه عن بقية المفاهيم المصطلحية ضمن نفس الحقل أو المجال العلمي، وبالتالي فلا يتميز المصطلح إلا بتعريفه داخل مجال تخصّصه أو ما يعرف بالميدان (Domaine)[2] .

ويشكل الترابط بين هذه العناصر (المفهوم ــ الرمز ــ التعريف ــ الميدان) ما يعرف بـــ " التماسك المصطلحي" الذي يتضح في المثلث المصطلحيّ (Triangle terminologique) التالي:

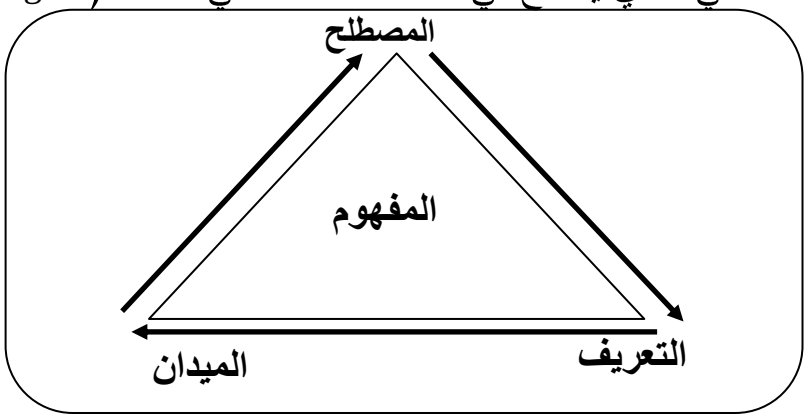

استعان بالعديد من الأشكال الهندسية والترسيمات التي أضافت لتحليل المصطلحات وضبط المفاهيم بعدا آخر ما كان ليدرك لولاها.

[1] – ينظر ابنُ حُوَيلي الأخضر ميدُني: المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني والنظريات التربوية الحديثة، ص 103 .

[2]– يُعرف أيضا بالمجال وهو حقل الاختصاص الذي تُضبط فيه المنظومات المفهومية، ويمكن أن يكون الميدان ميدان معرفة أو ميدان نشاط أو ميدان خطاب ، وفي إطار المصطلحية يمكننا أن نتحدث عن الميدان المصطلحيّ الذي يتمييز المصطلح بانتمائه إليه ، وبالتالي فهو يشكل جزءا من المعلومات التي يقدّمها التعريف المصطلحيّ ، لهذا يقترح بعض المتخصّصين من المصطلحيين والمعجميين أن يوضع الميدان بين قوسين أمام كل مصطلح يُراد تعريفه ، حتى يتّضح معناه أكثر .

1 – التعريف في الدراسات اللغوية الحديثة :

أ – مفهوم التعريف وشروطه:

– **تعريف التعريف:** ورد لفظ (التعريف) في الكتب التراثية تحت اسم (الحد) وهذا ما جعل بعض المشتغلين في الدراسات اللغوية الحديثة يعتبرهما مترادفين (مسميين لشيء واحد) لوجود تقارب مفهومي بينهما حيث "**يلتقيان للدلالة على مضمون الشيء وتمييزه عن غيره تمييزا ذاتيا بالسمات الدلالية التي هي في مجموعها حقيقة الشيء وجوهره** »[1]، لكن وبالنظر إلى دلالة اللفظين في المعاجم اللغوية يتضح أنهما لا يجتمعان على معنى واحد، حيث تدل مادة (ح د د) على معاني الفصل والمنع وهو المعنى الذي أورده **ابن منظور** في لسان العرب « **الحدّ: الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر، وجمعه حدود، وفصل ما بين كل شيء حدّ بينهما، ومنتهى كل شيء: حدّه** »[2]، أما مادة (ع ر ف) فتدل على معاني الإعلام والظهور، ففي لسان العرب " **عرَّف الضّالة: نشدَها**" [3] وفي القاموس المحيط « **تعرَّفتُ ما عِندك تطلّعتُ حتى عرفت، ويُقال ائتهِ فاستعرف إليه حتى يعرفك، وتعارفوا: عرف بعضهم بعضا** »[4].

ومن خلال المقاربة اللّغوية يتأسس المعنى الاصطلاحي للفظين، فالحدّ – كما أورده **السّكاكي** في التعريفات – هو « **عبارة عن تعريف الشيء بأجزائه ولوازمه أو ما يتركب منهما تعريفا جامعا مانعا** »[5]، وهذا يعني أن الحدّ هو البُعد الذهني الذي نتصور بمقتضاه جنس الشيء وفصله، أي ماهية الشيء التي تميّزه عن غيره من الأشياء كحدّ الإنسان (حيوان عاقل)، أما التعريف فهو " **مجموع ما نعبّر به من كلمات عن مضمون الحدّ**"[6]، أي التعبير عن التصوّر الذي ينبثق في الذهن عن مضمون الشيء، وهذا إنما يدل على أن العلاقة بين اللفظين ليست علاقة ترادف – كما تم الإشارة إليه سابقا – بل هي علاقة تخصيص، حيث يرتبط الحدّ بالتعريف ارتباط خاص بعام، ذلك أن الحدّ هو جزء

---

[1] – سمير شريف أستيتيه : اللسانيات المجال والوظيفة، ص 301 .

[2] – ابن منظور : لسان العرب ، المجلد الرابع، دار صادر، بيروت ، ط 3، 2004 ، ص55 ، (مادة حدد)

[3] – ابن منظور : لسان العرب ، المجلد العاشر، ص111 ، (مادة عرف)

[4] – الفيروز أبادي: القاموس المحيط ،الجزء الثالث، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1،1420 ــ 1999 م ، ص236 ، (باب الفاء فصل العين) .

[5] محمد بوحمدي : كيفية صياغة التعريف عند السكاكي ، مجلة دراسات مصطلحية ، العدد الأول، 1422ه ــ 2001م ، ص 54 .

[6] – سمير شريف أستيتيه : اللسانيات المجال والوظيفة ، ص 302 .

من التعريف ونوع من أنواعه حيث يطلق عليه (التعريف بالحدّ أو التعريف المنطقي) [1]، وبالتالي فالتعريف أعم من الحدّ لشموله له ولغيره .

والتعريـــف كعملية هو أهم مرحلـــــــة يهتدي إليها المعجمي في إعداد معجمـــــه حيث يسعى– بعد جمع الألفاظ وترتيبها ترتيبا معيّنا – إلى شرحها و توضيحها بواسطة جمل وعبارات قد تطول أو تقصر حسب طبيعة الشيء المراد تعريفه وكذلك نوع التعريف، لكن هذه العملية هي في نظر المختصّين **« ليست مجرّد لعب بالكلمات، إنّها عملية شاقة ومضنية، ولا يتأتى وضع تعريف دقيق للفظ أو للشيء إلا بعد الإحاطة به ومعرفته معرفة دقيقة، واستيعاب كلياته وجزئياته ولوازمه، وتزداد صعوبة صياغة التعريف وتتعقّد حين يتعلق الأمر بالألفاظ الفضفاضة الحاملة لأنواع شتى من المعاني والدلالات»** [2]، وهذا يعني أن صياغة التعريف في صناعة المعاجم واختيار نوعه تتوقف على معرفة المعجمي وخبرته .

ومن هذا المنطلق يكتسب التعريف أهمية بالغة بالنسبة للمعاجم سواء العامة منها أو المتخصّصة، لدرجة أن عدّه الكثير من الباحثين والمتخصّصين أساس بناء المعجم، فبه يكتمل وبدونه لا يصبح المعجم معجما بالمعنى التام للكلمة، حيث يؤدي وظيفتين أساسيتين في المعجم (تواصلية ومنهجية)، فهو من الناحية التواصلية يساعد على إزالة اللّبس والغموض عن الألفاظ والكلمات وبالتالي تيسير التواصل بين المتلقّين، أما من الناحية المنهجية فيستخدم كأداة إجرائية في يد المعجميّ للتّمييز بين مفردات اللغة العامة ومصطلحات اللغة الخاصة من خلال تحديد مجال استعمال الوحدات المفهومية حتى لا تلتبس مع المفاهيم الأخرى، ذلك أن معاني المفردات العامة (الوحدات المعجمية) قد تتداخل مع معاني الممفردات الخاصة (الوحدات المصطلحية)، وهنا يظهر دور التعريف في التمييز بين الوحدات من خلال تحليل المحتوى المفهومي للوحدات وتمييزه عن غيره من المفاهيم.

- **شروط التعريف:** إذا كان التعريف هو تعبير عن الشيء المعرّف وتوضيح له فإن ذلك لا يعني أن كل التعاريف تؤدي الغاية المنشودة في الفهم والإفهام وإزالة الغموض والإبهام، إذ يستوجب التعريف جملة من الشروط يجب الالتزام بها في بناء المعجم حتى يكون العمل مبنياً على قواعد علمية منظمة وذا منهج مطّرد، تلك الشروط يجملها

[1] – يتعامل التعريف المنطقي مع ماهية الشيء وليس معنى اللفظ، لذلك فهو يقوم بتحديد الصفات الجوهرية للشيء المعرّف والمتمثلة في جنسه وفصله، تلك الصفات هي التي تميّز الشيء عما عداه، و يقوم التعريف المنطقي على دعامتين أساسيتين هما **الحدّ والرسم**، فالحدّ لا يتم إلا بذكر جنس الشيء وفصله، أما الرسم فيتم بذكر جنس الشيء وخاصّته، مما يدل على أن **الحدّ** هو جزء من التعريف المنطقي، هذا الأخير الذي يعتبر بدوره قسما هاما من أقسام التعريف العام .

[2] – محمد بوحمدي : كيفية صياغة التعريف عند السكاكي ، ص 54 .

الباحثون والمتخصّصون في مجالين، الأول متعلق **بشروط الصياغة اللغوية** ، والثاني متعلق **بشروط تنظيم المحتوى** أي المعلومات الواصفة للمفهوم داخل إطاره التعريفيّ.

1 – شروط الصياغة اللغوية: يعتبر هذا النمط من الشروط بمثابة قيود توجّه المصطلحيّ نحو بناء تعريف مصطلحي ينشد الالتزام بمقاييس علمية اللغة الخاصة في شقّها اللغوي حتى يتحقق عنصر الانسجام دخل الخطاب العلمي ككل، ومن شروط الصياغة اللغوية البساطة والوضوح.

- **البساطة :** تقتضي البساطة (La simplicité) تجنب استعمال الكلمات التي لا تضيف معلومة مفيدة في تمثيل حقيقة المفهوم، ويكون ورودها داخل الإطار التعريفي مجرد حشو، كما تقضي البساطة تبليغ المضمون التعريفي بإيجاز، إذ لا يمكن أن تُعرّف المصطلحات بتعاريف طويلة لا يسع المعجم حملها، ويعتمد الإيجاز على قدرة المعجمي في التعبير عن المفاهيم بألفاظ جزلة ومحكمة، و يتحقق الإيجاز عندما يُعبّر التعريف عن الشيء المعرّف بدون زيادة ولا نقصان، كما يتحقق بالتخلّي عن الحشو الناتج عن تكرار المداخل وتعريفها فـــ "**خير الكلام ما قلّ ودلّ**"، وهو ما أقره القدماء من العرب عندما دعوا في تصوراتهم للتعريف إلى الاعتدال بين الطول والقصر، لأن إيراد الجنس القريب يغني عن تعديد المقومات المشتركة إذا كان الجنس يدل جميعها دلالة التضمين، ثم يتم الأمر بإيراد الفصول، فإذا زادت الفصول على واحد لم يحسن الإيجاز والحذف، إذا كان الغرض بالتحديد تصور ماهية الشيء كما هو.

- **الوضوح:** تهدف هذه خاصية إلى تجنب استعمال الكلمات الغامضة، أي تلك التي تحتمل أكثر من معنى أو الغريبة التي يندر استعمالها، وتدخل تحت هذا الباب كل الاستعمالات المجازية من استعارة وكناية وتشبيه وتورية وغيره مما سماه العرب القدماء بـــ(القبيح الفاحش) مقابل (الناصع المعتاد)، وعليه فالكلمات الواجب ورودها في التعريف يجب أن تكون معروفة وواضحة الدلالة، أي قائمة على الحقيقة لا المجاز، ذلك أن « **المجاز نقيض الحقيقة، ووظيفته الحقيقية في الخطاب أسلوبية لا تفيد تحصيل المعنى تحصيلا مباشرا، ولكنها تفيد الانفعال به على وجه يرتفع بالدليل اللغوي من مرتبة الإدراك بالعقل إلى منزلة الإدراك بالذوق والنفس** »[1]، وبذلك فاستعمال الاستعارات والمجازات يعدّ–في نظر بعض المتخصّصين– من مناهي (عيوب) التعريف لأنّه يشوش على القارئ الفهم الكامل للخطاب المعرِّف (نص التعريف).

[1] – البشير التّهالي: تعريف المصطلحات في الفكر اللساني العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1428ه ــ 2007 م، ص 50 .

كما ينبغي أن تكون العبارات التي يجري بها التعريف مناسبة لمستويات القراء –سواء كانوا عاديين أم متخصّصين – بحيث لا تكون عالية ولا يكون فيها شيئا من الهبوط عن مستوى اللغة، " **وأحسن العبارات ما كان من السهل الممتنع الذي يجمع بين السهولة والقوة** "[1]

– ومن موجبات التعريف كذلك– حسب اللغوي سمير شريف أستيتيه – " **أن يُجرّد من الدور المصرّح به والدور على المطلوب**" [2]، أي لا ينبغي أن يتوقف تعريف الشيء على شيء آخر وهذا ما يسمى بالدور المصرّح كما يتوقف [(أ) على (ب) و(ب) على (أ)]، أما الدور على المطلوب فهو أن يتوقف [(أ) على (ب) و(ب) على (ج) وبالتالي (ج) على (أ)] .

وهو بذلك يخالف ما قاله **الجرجاني** – في التّعريفات – عن التعريف بأنه " **هو عبارة عن ذكر الشيء يستلزم معرفته معرفة شيء آخر**"[3] .

2 – شروط تنظيم المحتوى: لا شك أن الغرض من كل عملية تعريفية في مجال العلوم المختلفة هو إنجاز وصف لمفهوم معين، إلا أن الوصف لا يحتوي على تحقيق مطلب الكفاية في التمثيل الصحيح لمقومات المفهوم، وتمييزه عن غيرهما لم يستند إلى عنصر الدقة، وعليه فإن الغرض من التحديد ليس هو التمييز كيف اتفق، بل أن يُتصور به المعنى، وفي هذا الإطار تم وضع مجموعة من الشروط التي ينبغي توافرها في كل تعريف مصطلحي وهي:

- اجتناب ذكر المصطلح المعرّف، لأنه لا يمكن تعريف الشيء بنفسه .
- اجتناب التعريف بالمرادف، لأن هذا النوع من التعريف يخلو من صفة الوصف المفهومي .
- اجتناب الجنس البعيد، ذلك أنه وفي مجال المصطلحية ينبغي الابتداء بأقرب جنس يشتمل عليه المفهوم .
- اجتناب التعريف الصرفي–الدلالي[4] لأنه يقدم وصفا لكيفية بناء المصطلح وتوظيفه لا وصفا لمفهومه.

[1] – سمير شريف أستيتيه : اللسانيات المجال والوظيفة ،ص 307 .
[2] – سمير شريف أستيتيه : المرجع نفسه، ص304.
[3] – البشير التّهالي: تعريف المصطلحات في الفكر اللّساني العربي، ص 21 .
[4] – يقصد بالتعريف الصّرفي ــ الدلالي (Description notionnelle) كل تعريف يهدف إلى وصف لمفهوم بواسطة بنية دلالية، وذلك من خلال تفسير اللفظ (المصطلح) بالإحالة على أصوله الاشتقاقية.

وبشكل عام يُشترط في التعريف أن يكون "**جامعاً مانعاً**" – كما يقول السّكاكي –، فأن يكون جامعا يعني أن يحتوي على كل الصفات اللازمة والضرورية المتصلة بالشيء المعرَّف، وأن يكون مانعا فذلك يعني أن يكون خاليا من العناصر التي ليس منه والتي من شأنها أن تخلق الاضطراب والخلل داخل السياق التعريفي، مما قد يؤدي إلى تعريف غامض يترتب عنه جهل بحقائق الأشياء.

ب- مناهج دراسة المعنى في الدّراسات اللغوية الحديثة: أفرز البحث اللغوي الحديث مجموعة من النظريات المختلفة لدراسة المعنى، وهي حسب ظهورها وانتشارها :

1 ــ النظرية الإشارية : تعني هذه النظرية أن معنى الكلمة هو إشارتها إلى شيء غير نفسها، وهنا يوجد رأيان :

- رأي يرى أن معنى الكلمة هو ما تشير إليه .
- رأي يرى أن معناها هو العلاقة بين التعبير وما يشير إليه .

وقد كان أوجدن وريتشارد في كتابهما المشهور(the Meaning of Meaning) أول من طور ما يمكن أن يسمى بالنظرية الإشاريةالتي أوضحاهافي المثلث[1] القائم على العلاقات بين:

- ❖ الفكرة ، المرجع ، المدلول .Thought , reference , sense
- ❖ الشيء الخارج ي المشار إليه ، الرمز، الكلمة، الاسم (symbol _ thing Referent (name_ word ــــــ

ودراسة المعنى على الرأي الأول تقتضي الاكتفاء بدراسة جانبين من المثلث وهما جانبا الرمز والمشار إليه، وعلى الرأي الثاني تتطلب دراسة الجوانب الثلاثة لأن الوصول إلى المشار إليه يكون عن طريق الفكرة أو الصورة الذهنية [2]، على أن تحديد المعنى بالإشارة إلى الشيء الذي تدلّ عليه الكلمة يعرف **بالتعريف بالإشارة** أما الثاني فهو **التعريف بالصورة،** وهو الذي يعتمد على ما يغزّن في الذهن من صوّر عن الأشياء.

2- **النظرية التصورية :** وجدت الصورة الكلاسيكية للنظرية التصورية أو النظرية العقلية عند الفيلسوف الانجليزي (John Locke) في حدود القرن السابع عشر ، حيث تعتبر هذه النظرية اللغة وسيلة أو أداة لتوصيل الأفكار أوتمثيلها خارجيا لحالة داخلية، وما يعطي

---

[1] – يقيم المثلث نوعين من العلاقات، الأولى بين الكلمة والشيء وهي علاقة تواضعية (تواضع عليها الأهل الاختصاص)، أما الثانية فهي العلاقة بين الكلمة والمفهوم وبين الشيء والمفهوم وهي – كما يصفها أوغدن وريتشارد– علاقة عارضة.

1 – ينظر أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، عالم الكتب القاهرة ، ط 5، 1998 ، ص 54 .

تعبيرا لغويا معنى معينا استعماله باطراد (في التفاهم) كعلامة على فكرة معينة، وهذه النظرية تقتضي بالنسبة لكل تعبير لغوي، أو لكل معنى متميز للتعبير اللغوي أن يملك فكرة وهذه الفكرة يجب :

- أن تكون حاضرة في ذهن المتكلم .
- المتكلم يجب أن ينتج التعبير الذي يجعل الجمهور يدرك أن الفكرة المعينة موجودة في عقله في ذلك الوقت.
- التعبير يجب أن يستدعي نفس الفكرة في عقل السامع .

ويلاحظ أن هذه النظرية تركز على الأفكار أو التصورات الموجودة في عقول المتكلمين والسامعين بقصد تحديد معنى الكلمة، أو ما يعنيه المتكلم بكلمة استعملها في مناسبة معينة، وقد كان رفض النظرية التصورية هو المنطلق لمعظم المناهج الحديثة التي ظهرت خلال هذا القرن، والتي اتجهت إلى جعل المعنى أكثر موضوعية وأكثر علمية من جهة أخرى، وهي المناهج التي سنتناولها فيما سيأتي[2] :

3 ــ النظرية السلوكية : تركز النظرية السلوكية (Behavioral theory) على ما يستلزمه استعمال اللغة (في الاتصال) ، وتعطي اهتمامها للجانب الممكن ملاحظته علانية، وهي بهذا تخالف النظرية التصورية التي تركز على الفكرة أو التصور.
والنظرية السلوكية بوجه عام تقوم على جملة أسس منها :

- تشكك في كل المصطلحات: مثل العقل والتصور والفكرة. ورفض الاستبطان كوسيلة للحصول على مادة ذات قيمة في علم النفس، وتطبيق ذلك على اللغة يعني التركيز على الأحداث الممكن ملاحظتها وتسجيلها وعلى علاقتها بالموقف المباشر الذي يتم إنتاجها فيه. ومن هنا أطلق بعضهم على اللغة مصطلح السلوك النطقي أو السلوك اللغوي.

- أنه يمكن وصف السلوك عند السلوكيين على أنه نوع من الاستجابات لميزات ما تقدمها البيئة أو المحيط. والشكل الذي يستعمل عادة لتمثيل العلاقة بين المثير والاستجابة .

وعلى الرغم من أن بلومفيلد (Bloom field) سبق بصياغات مبكرة للتصور السلوكي في آراء واطسون (Watson) ثم ويس (Weis)، فقد لاقى رأي بلومفيلد اهتماما أكبر ، لأنه

يعد واحدا من أكثر اللغويين تأثيرا في تطور الدراسة العلمية للغة في النصف الأول من هذا القرن. وهو ــ أكثر من غيره ــ المسؤول عن تقديم المذهب السلوكي إلى علم اللغة[1].

3 ــ النظرية السياقية (The Contextuel Theory): وكان زعيم هذا الاتجاه جون روبيرت فيرث (Firth) الذي يرى أن المعنى لا يفسّر إلا باعتباره وظيفة سياقية، وهو الاعتبار الذي تبنّاه كل من هالداي Halliday وسنيكر Sinchair وميتشل Mitchell .

ومعنى الكلمة عند أصحاب هذه النظرية هو استعمالها في اللغة ، ولهذا يصرح **فيرث** بأن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوي ة[2]، ذلك لأن « **الوحدات الدّلالية تقع مجاورة لوحدات أخرى، وأن معاني هذه الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها** »[3]، وعلى هذا الأساس فدراسة معاني الكلمات تتطلب تحليلا للسياقات والمواقف التي ترد فيها، حتى ما كان فيها غير لغوي، ومعنى الكلمة بهذا يتعدد تبعا لتعدد السياقات التي تقع فيها ، أو بعبارة أخرى تبعا لتوزعها اللغوي ، والسياق الذي يعدّ محور النظرية السياقية يشمل المتحدّثون واللغة التي يستخدمونها(السلوك اللغوي)، والسلوك غير اللغوي وهو السلوك الذي يصدر عن المتكلم من إشارات وتعابير وجه، والمكان والزّمان اللذان يدور فيهما الحديث أو الخطاب.

على أن السياق حسب المتخصّصين في هذا المجال[4] أربعة أنواع هي:

1 -**السّياق اللّغوي:** يشمل العلاقة بين الدال والمدلول، مما يكسب الكلمة داخل نظام الجملة معنى خاص غير قابل للتّعدد والاشتراك أو التعميم.

2 -**السّياق العاطفي** : هو الجانب الذي يعبّر عن شعور المتكلم أو اتجاهه أو رأيه في سياق معين.

3 -**سياق الموقف:**هو مجموعة الظروف التي تحيط بالكلام وجميع القرائن الحالية التي تصبغ الخطاب ودلالته بصبغة خاصّة.

1- ينظرأحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص 59.

2 - عبد القادر سلّامي: علم الدّلالة في المعجم العربي، دار غبن بطوطة للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2007، ص100.

3 - أحمد مختار عمر: المرجع نفسه، ص79.

4 - تبعا لذلك يقسّم بعض اللغويين المحدثين (فينجان Finegan ، بزنير Besnier) في حديثهم عن المعنى ونظرياته إلى: المعنى الدّلالي (Sens Refirentiel)، المعنى الاجتماعي (Sens Social)، المعنى الوجداني أو العاطفي (Sens affectif) .

4 -**السّياق الثقافي:**ويشمل الاعتقادات المشتركة بين أفراد البيئة اللغوية، والمعلومات التاريخية والأفكار، لذا فهو المرتبط بالحياة الاجتماعية والدّينية والسّياسية.

4 ــ نظرية الحقول الدلالية: يرى أنصار هذه النظرية أنه ولكي يُفهم معنى كلمة يجب أن تفهم كذلك مجموعة الكلمات المتصلة بها دلاليا، ومن مبادئ النظرية :

- لا وحدة معجمية عضو في أكثر من حقل .
- لا وحدة معجمية لا تنتمي إلى حقل معين .
- لا يصح إغفال السياق الذي ترد فيه الكلمة .
- استحالة دراسة المفردات مستقلة عن تركيبها النحوي .

5 ــ النظرية التحليلية: تضاف إلى نظرية الحقول الدلالية، حتى تستكمل العملية فيأخذ الاتجاه التحليلي في دراسة معاني الكلمات في مستويات متدرجة على النحو التالي[1] :

- تحليل كلمات كل حقل دلالي ، وبيان العلاقات بين معانيها .
- تحليل كلمات المشترك اللفظي إلى مكوناتها أو معانيها المتعددة [التشجير]
- تحليل المعنى الواحد إلى عناصره التكوينية المميزة.

حيث يبدأ القيام بتحليل المعنى إلى عناصر تكوينية بعد أن ينتهي تحديد الحقول الدلالية، وحشد الكلمات داخل كل حقل، فلكي يتبين معنى كل كلمة وعلاقة كل منها بالأخرى، يقوم الباحث باستخلاص أهم الملامح التي تجمع كلمات الحقل من ناحية، ويميز بين أفراده من ناحية أخري –وهذا امتداد لنظرية الحقول الدلالية .

-خصائص التعريف المصطلحي:

يعدّ التعريف من الركائز الأساسية في العمل المصطلحي، فبواسطته تكتسب الوحدات المصطلحية قيمتها داخل اللغات النظرية للعلـــم (اللغات الخاصّة)، ذلك أن الوحدات المصطلحية هي التي تترجم لغة العلم في شكل نظام من التعاريف، لذا فإن وضوحها يتوقف على وضوح التعريف .

والتعريف هو المعادل الدلالي للمصطلح، وأن يعادل التعريف المصطلح فذلك يعني أن يعبّر – بوضوح – عن مفهوم المصطلح بواسطة جمل وعبارات تحمل كل المعلومات

1 – ينظر أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص 114 .

الخاصّة بالمصطلح وتتضمن جميع الصفات التي تميّزه عن غيره من المصطلحات في نفس الحقل أو المجال، وهذا يعني أن التعريف هو توسيع لمفهوم المصطلح – الذي يمتاز بالاختصار – وتوضيح له حتى يسهل على القارئ استيعابه، لهذا دأب المصطلحيون على تسميته بـــ : **القول الشارح– الوصف المصطلحي– التعبير المفسّر– الخطاب المعرِّف...**، وهي أسام تدل دلالة واضحة على علاقة التّساوي القائمة بين المصطلح المعرَّف والكلمات التي يجري بها التعريف، وعندما كان التعريف بهذه الأهمية – لكونه يعبّر عن الشّحنة المفهومية التي توجد مجملة داخل المصطلح – فقد تفرّد بجملة من الخصائص والصفات التي تميّزه عن غيره من التعاريف المعجمية حيث يقوم بـــ :

- ضبط مجال المصطلح
- تحديد الخصائص الجوهرية للمفهوم
- تحديد علاقة المصطلحات داخل الحقل المفهومي

وهذا إنّما يدل على أن التعريف المصطلحي يرتبط بعدّة عناصر هي (المفهوم والمصطلح والميدان)، هذه العناصر هي التي تلعب أدوارا في تحديده وتمييزه ، فوظيفة التعريف الأساسية هي تحديد مفهوم المصطلح داخل الميدان . وبالتالي فعلاقة التعريف المصطلحيّ بالمفهوم من جهة وبالميدان من جهة أخرى تشكل أهم صفات التعريف المصطلحي وخصوصية من خصوصياته .

أ **علاقته بالمفهوم (Le concept)**: إذا كان التعريف المصطلحيّ في أبسط معانيه هو " **التعريف الذي يتوخى توضيح المفهوم الذي يعبّر عنه المصطلح** " [1] فذلك يعني أنه ينطلق في تحديده للمصطلح من المفهوم وليس من الشيء واللفظ وهو ما يُعرف بالمقاربة المفهومية (Onomasiologique)، عكس التعاريف المعجمية التي تنطلق من اللّفظ بحثا عن المعنى وهو ما يُعرف بالمقاربة اللفظية (Sémasiologique) .

وعليه فالتعريف المصطلحيّ هو تعريف للمفهوم وتحديد لخصائصه التي تميّزه عن بقية المفاهيم داخل المنظومة المفاهيمية للحقل العلمي أو المجال المعرفي، وهذا ما ذهب إليه **فيلبر** (H. Felber) بقوله « **التعريف هو وصف لمفهوم ما بواسطة مفاهيم أخرى معروفة ... فهو يحدّد موقع المفهوم في منظومة المفاهيم ذات العلاقة** » [2].

وتحديد المفهوم يتعلّق أصلا بخصائص المصطلح الذي يتميز عن الكلمة أو اللفظ العام بكونه :

[1]– علي القاسمي : علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية ، ص 751 .
[2]– علي القاسمي: المرجع نفسه، ص751.

- لفظ متّفق عليه بين أهل الاختصاص .
- له دلالة واحدة ضمن تخصّص معين .
- غير محدّد بالسياق (مثل الكلمة) بل هو مفهوم يحدّده المصطلحيّ (عالم المصطلح)
- يندرج داخل نظام اصطلاحي أو لغة متخصّصة ولا يكون قابلا للتعريف إلا داخل منظومة اصطلاحية[1].

والتعريف بدوره لا يخرج عن هذه الاعتبارات، بل يرتبط بها لتمييز المفاهيم المصطلحية ضمن اللغات المتخصّصة التي هي مجال البحث في علم المصطلح، وهذا ما يُعرف بالوظيفة التمييزية وهي أهم وظيفة من وظائف التعريف والتي تمكّن من إقامة وإنشاء أوجه الاختلاف التي تميّز المفهوم المعرّف عن غيره من المفاهيم التي تندرج ضمن النسق المفهومي نفسه كتعريف الاسم مثلا يكون بتمييزه عن الفعل بواسطة إثبات عنصر الزمان عن الثاني ونفيه عن الأول .

ويتميّز المفهوم عن بقية المفاهيم المجاورة له بمجموعة من الخصائص تستخدم لمقارنة المفاهيم وتصنيفها وتعريفها وبالتالي وضع المصطلحات التي تعبّر عنها بدقة، تلك الخصائص تُعرف بالخصائص التصنيفية [2]، ويتم اختيارها في ضوء بنية وطبيعة الحقل العلمي الذي تنتمي إليه المفاهيم المراد تصنيفها، وهي نوعان:

3 – الخصائص الجوهرية وتعني " **الخصائص الذاتية الدائمة الثابتة اللازمة للشيء وأهمها خصائص الشكل والحجم والمادة واللون**"[3].

4 – والخصائص العرضية وهي "**السمات الخارجة عن ذات المفهوم ولا تقوم بذاتها وأهمها خصائص الغرض وخصائص الأصل**" [4]، وفي هذا السياق يشكّل الترابط بين المفاهيم نوعين من العلاقات، الأولى علاقات منطقية وتحصل عندما تشتمل المفاهيم على خصائص مشتركة، أما الثانية فهي علاقات وجودية تحصل عندما تكون المواضيع الممثلة للمفاهيم متجاورة في المكان ومتعاقبة في الزمان .

---

[1] – ينظر محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص12.

[2] – يقصد بها تلك العناصر التي تساعد على تحديد صفة الشيء المفرد الذي يمثله ذلك المفهوم، و يتم التصنيف من خلال تقسيم الأشياء أو الصفات أو المعاني وترتيبها في نظام خاص، وبهذا فالخصائص التصنيفية تشكّل مفاهيم مستقلة تستخدم لمقارنة المفاهيم ببعضها، وصياغة تعريفاتها، وبالتالي وضع المصطلحات التي تعبّر عنها بدقة، هذا ويتم اختيار الخصائص التصنيفية في ضوء بنية وطبيعة الحقل العلمي الذي تنتمي إليه المفاهيم المراد تصنيفها.

[3] – علي القاسمي : علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية ، ص 331 .

[4] – علي القاسمي: المرجع نفسه، ص 332 .

تلك المفاهيم التي تدخل في علاقات **منطقية** و **وجودية** تشكّل منظومة مفهومية أو ما يعرف بالنسق المفهومي حيث ينفرد كل مجال علمي أو فرع معرفي بنسق مفهومي خاص، والمصطلحات بوصفها **رموزا للمفاهيم**[1] لا يمكن أن تُعرّف إلا داخل النسق المفهومي الخاص بمجال معين، وبالتالي فالوظيفة الأساسية للتعريف المصطلحي هي رسم الحدود بين هذه المفاهيم المتّسقة عن طريق تحليلها وبيان العناصر المكوّنة لكل واحد منها، وهنا تتّضح طبيعة العلاقة بين التعريف المصطلحي والنسق المفهومي وهي علاقة تفاعل وتكامل، ذلك أن المصطلح والتعريف الخاص به لا يمكن أن يتواجدا إلا داخل نسق يمثل بنية علم معين، وهذا ما يحقق " **أحادية اللفظ والمفهوم**"، وهي من أهم سمات البحث المصطلحي، ذلك أن المصطلح داخل المنظومة الاصطلاحية لا يعبّر إلا عن مفهوم واضح و دقيق كما أن المفهوم داخل المنظومة المفهومية لا يحيل إلا على تسمية واحدة .

وبهذا يمكن القول أن التعريف المصطلحي هو الوسيلة التي تعكس النظام المفهومي الخاص بالمصطلح .

ب – علاقته بالميدان (Le domaine) : يعرّف الميدان عموما بكونه « **المجال الذي يُمارس فيإطار نشاط مهني أو فكري معين، ويتميز باستخدامه ضرب معين من اللغة على نحو منتظم، فنتحدّث مثلاً عن ميدان للفنون و القانون و الدبلوماسية ... »** [2]، وبما أننا نتحدّث عن التعريف المصطلحيّ فإن الميدان الخاص به هو " **الميدان المصطلحيّ**" الذي ينقسم بدوره إلى ميادين فرعية تختلف باختلاف التخصّص الذي ينتمي إليه المصطلح، فالمصطلح اللغوي مثلا ينتمي إلى ميدان اللّغويات (اللسانيات) الذي يتفرع إلى مجموعة من ميادين كالصوتيات والعلم الدلالة واللسانيات الاجتماعية واللسانيات التطبيقية ...وغيرها، وهنا يتّضح أن الميدان هو "**حقل الاختصاص يتحدّد بإقامة المنظومات المفهومية** "[3] .

يتميز المصطلح بانتمائه إلى ميدان معين – كما تم الإشارة إليه سابقا – وعليه "**يشكّل الميدان جزءا من المعلومات التي يترتب عليها إلزاميا أن تصحب المصطلح**" [4]، وهذا ما جعل بعض الباحثين يصنّفه كجزء من التعريف، حيث يشير الميدان إلى انتماء المفهوم والمصطلح الدال عليه إلى نظام مفاهيمي، بينما يستخدم التعريف للتفريق أو

[1] – ينظر ج ساجر: نظرية المفاهيم في علم المصطلحات، ص67 .
[2] – عبد الصاحب مهدي علي: موسوعة مصطلحات الترجمة، ص 97 .
[3] – معجم مفردات علم المصطلح: مؤسسة الإيزو (التوصية رقم 1087)، ترجمة علي القاسمي، مجلة اللسان العربي، العدد 22، 1983 ،ص 201.
[4] – هنري بيجوان و فيليب تواورن: المعنى في علم المصطلحات، ص280.

التمييز بين هذه المفاهيم داخل ميدان معين، وبالتالي فلا يستطيع التعريف إلا أن يشير إلى ميدان محدّد فيكون بذلك مختصّا بقدر ما يستوجبه الميدان .

وهذا إنّما يدل على وجود روابط وثيقة بين التعريف المصطلحيّ والميدان، حيث يشكّلان في المعاجم اللّغوية المتخصّصة وحدة متكاملة، أي كل منهما يدل على الآخر، حيث تستخدم تلك المعاجم طريقة خاصة في التعريف بمصطلحاتها من خلال ذكر الميدان سواء في بداية التعريف على شكل رمز بين قوسين، وهذا ما نجده في معجم اللّسانية لـــ**بسام بركة** الذي أورد أمام كل مصطلح رمزا يشير إلى الميدان الذي يجري فيه التعريف مثل (Phon) للدلالة على الصوتيات، كما يمكن أن يذكر التعريف في المتن المعرِّف أو في بداية التعريف كعنوان وهذا ما نجده في " **معجم تحليل الخطاب**" والذي يصرّح بشكل مباشر بالميادين المختلفة التي يجري فيها تعريف كل مصطلح، مثل مصطلح (**الفاعل: Actant**) الذي يجري تعريفه ضمن ميادين مختلفة هي: اللسانيات ــ السيميائية السردية ــ تحليل الخطاب ...[1]، لهذا فذكر الميدان يعدّ أساس التعريف المصطلحي، فبواسطته تتميّز المصطلحات بمفاهيمها وتُصنّف في أنظمتها، وهنا تكمن وظيفة التعريف الأساسية وهي الوظيفة التعيينية التي تسمح بتحديد ميدان الوحدات المفهومية (المصطلح والمفهوم) حتى لا تلتبس مع ميادين أخرى .

وبعبارة جامعة يمكن القول أن التعريف المصطلحيّ – باعتباره القول الشارح أو الخطاب المعرِّف للمصطلح – يقوم على دعامتين أساسيتين هما المفهوم والميدان ، ذلك أن التعريف المصطلحي لا يعبر إلا عن المفهوم ضمن ميدان معين، وإلا فلا يمكن أن يُعدّ تعريفا مصطلحياً، ومن خلال علاقته الوثيقة بهذين العنصرين فإن التعريف المصطلحيّ يؤدي وظيفتين أساسيتين هما الوظيفة التمييزية و الوظيفة التعيينية، فعلاقته بالمفهوم تمييزية وتقوم على تمييز المفهوم المعرّف عن غيره من المفاهيم التي تندرج معه في النسق المفهومي نفسه، أما علاقته بالميدان فتعيينية وتقوم على تحديد وتعيين الميدان الذي تنتمي إليه الوحدات المصطلحية حتى لا تلتبس بالوحدات الأخرى في نفس الميدان .

3 -تقنيات التعريف المصطلحيّ:

أ -مستويات الخطاب التعريفيّ (المصطلحي): إنّ الحديث عن خطاب التعريف – حسب عثمان بن طالب– هو حديث عن البناء الدّلالي للمفهوم الخاص، المبين لخصائص

[1] – ينظر باتريك شارودو و دومينيك مانغينو: معجم تحليل الخطاب، ترجمة حمادي صمود و عبد القادر المهيري، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2008، ص 19 .

المرجع والمحدّد لموقع المصطلح في النظام المصطلحي [1]، وهذا يعني أن الخطاب التعريفي للمصطلح ينبغي أن يستجيب لثلاثة مطالب أساسية هي: (ذكر خصائص أو سمات المصطلح الدّلالية، تبيان خصائص المرجع، تحديد علاقة المصطلح بالمصطلحات الأخرى ضمن نفس التخصّص)، على أن ذكر السمات الدّلالية للمفهوم ينبغي أن يخضع لمبدأ الترتيب التدريجي ومبدأ حصر العناصر السياقية المكونة له، حيث يكون الانتقال في تعريف المصطلح من الأخصّ إلى الخاص إلى العام إلى الأعمّ، وهذا كله توخيا للإدراك الحقيقي للمفهوم، وتجنّب الإبهام والتعقيد الذي قد يعتري التعريف المعتمد على العشوائية في رصد السمات الدّلالية للمصطلح المراد تعريفه.

يقترح اللغوي **عثمان بن طالب** توزيع المكونات العامة للتعريف المصطلحي إلى مستويين اثنين، أولهما لغوي–معجمي، وثانيهما دلالي–مفهومي [2]، حيث يخضع هذان المستويان لثلاثة معايير أساسية هي:

- معيار الاستعمال[3] (Critères d'usage) .
- معيار المحتوى المفهومي (Critères de contenu notionnel).
- المعيار النّسقي (Critères systèmatisation).

على أنّ المستوى اللغوي–المعجمي يتضمن مجموعة من المعلومات تتعلّق بـــ :

- بنية المصطلح الصّوتية وإمكاناته التركيبية.
- المعلومات الصّرفية وتشمل: جذر المصطلح ووزنه الصّرفي –إذا كان بالعربية–، وجذعه –إذا كان بغير العربية–، كما تشمل مشتقاته المصطلحية، وكذا الزّيادات وبيان مواقعها(السوابق واللواحق)، علاوة على شكل المصطلح من حيث تركيبه.
- المعلومات النحوية وتشمل ثلاثة أنواع من المعلومات هي: النوع (الاسم، الفعل، الصّفة)، والعدد (مفرد، مثنّى، جمع)، والجنس (مذكر ، مؤنث).
- أسلوب الوضع، ويشمل أصل المصطلح (تراثي، مستحدث)، وصيغة توليده (اشتقاق، توليد، مجاز، تعريب،...).

ومن هذا المنطلق يعدّ المستوى اللّغوي–المعجمي بما يحويه من معلومات تتعلّق بالمصطلح المدرج من الرّكائز الأساسية لبناء التّعريف، سواء كان لغويا أو مصطلحيا أو

[1] – ينظرعثمان بن طالب: علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدّلالة ، بيت الحكمة ، تونس،1989، ص93
[2] – عثمان بن طالب: المرجع نفسه، ص94
[3] – يعرف بالمعيار التّداولي أيضا، ويتعلّق بمدى شيوع المصطلح وتداوله ضمن مجال تخصّصه.

موسوعيا، وهذا ما يؤكّده اللّغوي عثمان بن طالب في قوله: « **هذا المستوى تشترك فيه المعاجم اللغوية والموسوعية والمصطلحية** » [1]، على الاختلاف بين هذه المعاجم يكمن في حجم المعلومات المقدّمة وخصائصها المفهومية .

أما المستوى الدّلالي–المفهومي فيجعله عثمان بن طالب –استنادا إلى رأي اللّغوي راي ديبوف– جزءا من مستوى أعم هو المستوى الموسوعي الذي يشمل المستوى الوثائقي[2] أيضا، حيث يتضمن –أي المستوى الدّلالي المفهومي– المعلومات التالية:

- الميدان الخاصّ باستعمال المصطلح المعرّف
- ضبط الوظيفة المرجعية
- رسوما بيانية دالّة على أصناف الأشياء وأحجامها ووظائفها الثانوية.
- موقع المصطلح في النظام المصطلحي.
- ترجمة المصطلح بذكر الوحدات المصطلحية المقابلة له في لغات أخرى والمترجمة عن المفهوم نفسه.

ومن هذا المنطلق فتصوّر عثمان بن طالب لكيفية بناء التعريف المصطلحي، إنما يندرج ضمن مقتضيات الصّناعة المصطلحية بشكل عام، على أن تضمينه لتلك المعلومات (اللغوية–المعجمية، الدّلالية–المفهومي) لا يرتجى منه سوى بيان المحتوى المفهومي للمصطلح.

ب – أصناف التعريف المصطلحي : تزوّدنا المعاجم المصطلحية الحديثة بعدّة أنواع من التعاريف التي تختلف من معجم لآخر نظرا لعدّة اعتبارات منها :

- طبيعة اللغة المستخدمة هل هي طبيعية أم علمية متخصّصة ؟ هل هي أحادية أم متعدّدة اللغات؟.
- طبيعة التخصّص أو الميدان الذي يجري فيه التعريف المصطلحات .
- الغاية من المعجم هل هي خدمة العاديين من الناس أم الباحثين المتخصّصين ؟ .
- ثقافة المعرِّف (المصطلحيّ) وتجربته في هذا الميدان .

وبالنظر إلى المعاجم التراثية فقد غلب لدى القدامى تصنيف التعريف إلى صنفين هما: **التعريف الحقيقي** و **التعريف اللفظي**، ذلك أن الغرض من التعريف –حسبهم– يكون

[1] – عثمان بن طالب: علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدّلالة، ص94.

[2] – يتضمن المستوى الوثائقي حسب راي– ديبوف (Rey-Debove) المراجع المعتمدة في التعريف من معاجم ومؤلفات وبحوث ودراسات .

إما لتحصيل صورة لم تكن حاصلة في الذهن –وهو ما يعرف بالتعريف الحقيقي–، أو تعيين صورة من الصور الحاصلة فيه –وهو ما يعرف بالتعريف اللفظي– [1]، وقد أعاد المعجميون النظر في هذين الصنفين واستبدلوهما **بالتعريف اللّغوي** الذي يقتصر على تبيان خصوصية اللّفظ اللّغوي وعلاماته المميّزة، وهذا الصنف هو الألصق بالمعجم اللّغوي العام، و **التعريف الموسوعي** الذي يتميّز بإخباره عن الشيء المعرَّف من نواحي عدّة كالجنس والنوع الشكل والأبعاد والحجم والوظيفة والموضوع الذي يوجد فيه، كما نعثر على تصنيفات أخرى للتعريف مثل تصنيف علي القاسمي الذي استوحاه من مثلث أوغدن وريتشارد الشهير القائم على العلاقة بين الكلمة والشيء والمفهوم [2]، ومن خلال هذه العناصر – التي تشتمل عليها عملية الدلالة – ينقسم التعريف حسبه إلى ثلاثة أنماط هي :

5 –**التعريف اللغويّ** : الذي يرمي إلى إيضاح معنى الكلمة في السياق اللّغوي.

6 –**التعريف المنطقيّ** : الذي ينصب على ماهية الشيء وليس معنى اللفظ.

7 –**التعريف المصطلحيّ** : الذي يقوم على تحديد المفهوم الذي يعبّر عنه المصطلح.

وقد أشار علي القاسمي إلى أن « **هذا التقسيم لا يعني الفصل التام بين هذه الأنماط من التعريفات** » [3] بل يمكن أن تتداخل ويستفيد بعضها من الآخر، ذلك أن التعريف اللغوي –الذي هو من اختصاص المعجم اللغوي العـــــام– يمكن أن يلجأ إليه المصطلحيّ في تعريف مصطلحاته، وهنا يصبح من طرق التعريف المصطلحيّ وكذلك الشأن بالنسبة للتعريف المنطقيّ .

وبالنظر إلى كون المعجم المتخصّص هو معجم مصطلحيّ، فإنه يتفرّد بنوع خاصّ من التعريفات هو "**التعريف المصطلحي**" الذي يُعنى بتحديد السّمات الأساسية للمصطلح والمتعلّقة بالمفهوم في إطار منظومته المفاهيمية، هذا النوع من التعاريف الذي تطالعنا به المعاجم المتخصّصة الحديثة يعتمد على عدّة طرق أو تقنيات [4] في التعريف بالمصطلحات، وفي هذا المجال لا يسعنا ذكر جميع الطّرق بل سنكتفي ببعض النماذج التي يشيع تداولها في تعريف المصطلحات اللّغوية سواء في المعاجم المتخصّصة الأحادية أم المتعدّدة اللغات، ومن أبرزها:

---

[1] – البشير التهالي: تعريف المصطلحات في الفكر اللساني العربي، ص 19

[2] – ينظر علي القاسمي: علم المصطلح أسسه العلمية وتطبيقاته العملية، ص 740 .

[3] – علي القاسمي : علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية ، ص 741 .

[4] – نفضل أن نسمي تلك الأنواع التي تندرج ضمن التعريف المصطلحي بالطرق أو التقنيات، ذلك لأن التعريف المصطلحي هو في حدّ ذاته نوع من أنواع التعريف العام بالإضافة إلى التعريف اللفظي أو التعريف المعجمي .

أ – **التعريف المنطقي:** هو التعريف الأنسب في معاجم المصطلحات حسب الباحثين والمتخصّصين في علم المصطلح لارتباطه بتعريف المفهوم الخاصّ بالمصطلح – وليس العكس – وتحديد خصائصه وعلاقته بغيره من المفاهيم في نفس المجال، وفي هذا المستوى (التصوّري) يضطلع التعريف المنطقيّ للمصطلحات بوظيفتين متزامنتين، الأولى هي تحديد خصائص الشيء المعرّف (المفهوم) **الجوهرية** –كخصائص الجنس والنوع–، **والعَرضية** – كخصائص الأصل والغرض – ليتميّز عن غيره من المفاهيم، وإذا اشتملت المفاهيم على خصائص مشتركة يلجأ المصطلحي –لأنه هو من يضع التعريف المصطلحيّ وليس المعجميّ أو المترجم – إلى خصائص الغرض (الوظيفة)، لأنها تؤكّد الخصائص الجوهرية للمفهوم وبالتالي تميّزه عن المفاهيم الأخرى في المنظومة المفهومية نفسها، أما الوظيفة الثانية التي يضطلع بها فهي تحديد موقع المفهوم في الحقل المفهومي وعلاقاته مع المفاهيم المنتمية إلى ذلك الحقل، حيث تقوم بين المفاهيم –بخصائصها الجوهريه والعرضية– علاقات ناتجة عن التشابه في خصائصها، تلك العلاقات ترتبط بالحقل المفهومي الخاص بالمصطلح المراد تعريفه، وتكون إما علاقات منطقية وتنتج عن تشابه في الخصائص الجوهرية للمفهوم أو علاقات وجودية وتنتج عن تشابه خصائص المفهوم العرضية .

وهكذا فإن المفاهيم المصطلحية لا تتميّز إلا بعلاقاتها المنطقية والوجودية مع المفاهيم الأخرى داخل المنظومة المفهومية للميدان المعرفي موضع البحث، وهذا ما يحقق للمصطلح وحدته وثباته، في حين لا تشكل المفاهيم المنعزلة منظومة مفهومية وهذا ما يؤدي إلى حدوث تباين بين المفهوم والمصطلح الذي يعبر عنه، أي بين لفظ المصطلح وبين مضمونه ودلالته الحقيقية، فيصبح بذلك المصطلح قابلا لمضامين متعدّدة كما يصبح المفهوم قابلا لألفاظ متنوعة (التعدّد المفهومي والمصطلحي) .

وبهذا يمكن القول أن التعريف المنطقي يتميز عن التعاريف المصطلحية الأخرى، لكونه يعتمد على تحديد الصفات والخصائص المجرّدة للشيء المعرّف من خلال إدراك العلاقات بين المفاهيم في إطار المنظومة المفهومية الخاصّة بالحقل الذي يجري فيه التعريف، وبذلك فهو " **تعريف خارج عن اللغة يعتمد المنطق** "[1]، ولا يكاد يتطرق إلى المفاهيم اللغوية التي يصعب بيان خصائصها وإنّما يهتم بنوعيه – التعريف بالرسم والتعريف بالحدّ[2]- بالمنهج التحليلي الوصفي، من خلال تحليل المحتوى المفهومي

[1]– محمد رشاد الحمزاوي: من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، ص 166 .

[2] – ينقسم التعريف المنطقي إلى قسمين، الأول هو التعريف بالحد ويقوم على الخصائص الجوهرية (الجنس والنوع)، والثاني هو التعريف بالرسم ويقوم على الخصائص العرضية (الأصل والغرض) ، على أن كلا التعريفين ينقسمان إلى قسمين تام وناقص، أي هناك التعريف بالحد التام والناقص، والتعريف بالرسم التام والناقص، وقد أضاف بعض الباحثين نوعا آخر هو التعريف الموسوعي الذي يجمع بين الخصائص الجوهرية والعرضية أثناء تلخيصه للمعارف

للمصطلح ثم وصفه عن طريق تحديد خصائصه ومميّزاته ورصد علاقاته بالمفاهيم الأخرى، وبالتالي فالتعريف المنطقي هو القادر على الإحاطة بخصائص المفهوم ومميّزاته القابلة للتعدّد – بتعدّد الحدود والمعاني – .

وإلى جانب هذه الخصائص فقد يرد التعريف المنطقي ممزوجا ببعض التعاريف المعجمية كالترادف والتضاد والسببية والنتيجة، حيث يلجأ إلى هذه التعاريف ضمن التعريف المنطقي عندما يكون المدخل فقيرا من حيث السمات الدّلالية، ومن أبرز المعاجم اللغوية التي تخضع لهذا الاعتبار "المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات"، الذي لم يكتف القائمون عليه باستعمال التعريف المنطقي –وهو التعريف الغالب–، بل كان هناك تمازجا بين مختلف التعاريف كالترادف والتضاد...، كما في تعريف المدخل 1735(Word _ Mot)[1]، المقابل لعدّة تعريفات منها (كلمة، لفظ، مفردة، ذات، عنصر...إلخ).

وفيما يخصّ تغطية التعريف المنطقي لصفات المفهوم وخصائصه فإنه يخضع في شموليته لثلاث اعتبارات هي:

- قد يكون تاما إيجابيا: عندما يتساوى الشيء المعرَّف (المصطلح) مع التعريف، أي عندما يتم ذكر جميع الصفات الجوهرية المميّزة للمفهوم بعلاقات منطقية، وهنا تتحقق المعادلة المنطقية (كل أ هو ب وكل ب هو أ).
- وقد يكون ناقصا سلبيا: عندما يقتصر المصطلحيّ على ذكر الصفات العرضية للمفهوم والتي لا تميّزه عن غيره من المفاهيم ، وبهذا فلا يعبّر المفهوم بدقّة عن المصطلح، لأنه لا يحمل جميع الصفات المميّزة للمفهوم ، وبالتالي يصبح (كل أ هو ب وليس كل ب هو أ) .
- أما الاعتبار الثالث فيحدث عندما يحتوي هذا النوع من التعريف على عناصر زائدة وأكثر تخصيصا، أي عندما يتجاوز التعريف جميع الصفات الجوهرية والعرضية للمفهوم –بعلاقاتها المنطقية والوجودية– وهذا ما يُعرف عند المتخصّصين بالتعريف الموسوعي[2].

الخاصة بالمصطلح الذي يجري عليه التعريف ، فالقسمان الأول والثاني يندرجان ضمن **التعريف المنطقي التحليليّ** (Analytic définition) ، أما النوع الثالث فيندرج ضمن **التعريف المنطقي الوصفي** (Descriptive définition).

[1] – ينظر المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي ــ فرنسي ــ عربي): ، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ط2، 2002، ص168.

[2] – ترى الباحثة الفرنسية جوزيت راى ديبوف (Josette rey -debbove) أن التعريف الموسوعي هو جزء من التعريف المنطقي، لكونه يحيط بجميع الصفات الجوهرية والعرضية للمفهوم .

وبهذا فالتعريف المنطقي عندما يكون تاماً يعني ووضوحه وقلة الغموض والتداخل الذي تسببه التعاريف الناقصة، لعدم اشتمالها على جميع الصفات المميّزة، بينما يخرج عن إطاره فيصبح موسوعياً عندما يتجاوز تلك الصفات إلى تلخيص المعارف الموجودة عن الشيء المعرّف .

ب – التعريف الموسوعيّ Encyclopédique[1] : وهو تعريف شمولي ليس له ضابط معين، سوى أنه يتميز بالوصف المسهب للمدخل والاشتمال على عدد من الأركان، وهو ما يميزه عن التعاريف الأخرى كالاسمي (اللغوي) والمنطقي وغيرهما، وبنية هذا النوع من التعريف واضحة في أكثر الموسوعات العلمية الشاملة والمعاجم المختصة .

ويقوم التعريف الموسوعي في المعاجم العلمية المختصة على الوصف العلمي الدقيق والتوسع في ذكر الخصائص، وقد ظهر ظهورا كبيرا في معاجم الأدوية المفردة والمركبة في الطب والنبات. فكان العلماء يصفون أدويتهم وأدواءهم وصفا علميا دقيقا لخصائصها ومنافعها وعلاجها، وطبعا يتراوح حظ كل مصطلح منها في التوسّع وعدمه في المؤلف الواحد للعالم الواحد وبين العلماء في مؤلفاتهم.

وقد اختلفت الأبحاث والدّراسات بخصوص الحدود المميزة للتعريفين المصطلحي والموسوعي، من منطلق أن التعريف المصطلحي هو تحديد المفهوم داخل النسق وتمييزه عن غيره، أما التعريف الموسوعي فهو تلخيص للمعارف، وهي الخاصّية التي جعلته أقرب إلى الوصف منه إلى التعريف، لذلك يرى **عثمان بن طالب** أن التعريف « **نوع من الوصف الموضوعي الخاصّ الذي يؤسس في مستوى البنية القاموسية علاقة بين المصطلح كعلامة، وجملة من العناصر الخارجية المحدّدة لوجودها (الحقل المعرفي)** »[2]، وبذلك فالتعريف عنده يشمل المعلومات الدّلالية والخصائص المفهومية، والتي تنقسم إلى:

- **معلومات دلالية مفهومية**وتشمل خمسة عناصر أساسية هي: الميدان– المرجع – قسم الأشياء المعرّفة اصطلاحيا (رسوم بيانية) – موقع المصطلح في النّظام الاصطلاحي – ترجمة المصطلح[3].

---

[1] – تعرف المعاجم المشتملة على هذا النوع من التعريف بالموسوعات أو دائرة المعارف، والتي تضم جميع المعارف والمعلومات الخاصّة بعلم معين أو مجموعة من العلوم، حيث يكون ما تتناوله من تعاريف في شكل مقالات قد تطول وتقصر حسب حجم الموسوعة ومجالها، بأسلوب مبسّط مع الإلمام بالعلم الموضوعة له مثل الموسوعات الصادرة عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية المصري (موسوعة القرآن المتخصّصة، موسوعة العلوم الحديث الشريف، الموسوعة الإسلامية العامة).

[2] – عثمان بن طالب: علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدّلالة، ص94.

[3] – يعني هذا العنصر ذكر الوحدات المصطلحية المقابلة في لغات أخرى ، وبذلك فعلاقة التعريف بالمدخل المصطلحي حسب عثمان بن طالب هي علاقة ترجمة، باعتبار الخطاب التعريفي بنية تحليلية.

- **المعلومات الوثائقية**: وتشمل مجموع المراجع المعتمدة من معاجم ونصوص و قرارات.

ويضيف على ذلك الدّكتور علي القاسمي ضرورة أن تشمل المعلومات الموسوعية[1] على أسماء الأعلام من أشخاص وأماكن، كما ينبغي أن تغطي جميع فروع المعرفة وتعالجها معالجة شاملة .

ولما كان الهدف من هذا التعريف هو النظرة الموسوعية الاستيعابية لخصائص الأشياء المعرفة، اختصّ بالموسوعات العلمية والمعاجم المختصة ، ولم تأخذ به المعاجم اللّغوية إلا في حالات خاصة نظرا لطول صيغته الاستيعابية المفصلة [(2)]، حيث يرى الكثير من المتخصّصين أن التعريف لا ينبغي أن يتجاوز الخصائص الجوهرية للمفهوم والتي لا تتعدى صياغتها طول الجملة أو الجملتين، فذلك ليس له أهمية في تمثل حقيقة المفهوم.

ج- التعريف اللّغويّ : إذا كان هذا النوع من التعريف فهو في الأصل من اختصاص المعاجم اللغوية العامة، فإنه كثيرا ما يلجأ إليه المصطلحيون لتعريف المصطلحات المتخصّصة، وذالك وفق أربع طرق هي:

1- التعريف اللّغوي العام: وهو تعريف المصطلح من حيث هو دلالة لغوية عامة أو مفهوم عام، حتى يمنع تداخل الدلالات العامة والخاصة بالمصطلح ،وهو نوعان تعريف لفظي يكتفي بالشرح اللغوي للمصطلح، وتعريف مصطلحي ويقتصر على تبيان دلالة المصطلح الخاصة، وهكذا يتميّز المصطلح العام عن المصطلح الخاص بتميّز دلالتهما .

2 - التعريف اللّغوي المحضّ: وهو تعريف تفسيري يُكتفى فيه بتغيير دلالة المصطلح الحرفية، ويكثر في تفسير دلالة المصطلحات الأجنبية ، وذلك بترجمة دلالة المصطلح الأجنبي ترجمة حرفية مثل: **علم وظائف الأصوات = (La phonologie)**

على أن هذا التعريف قد يرد جزءا من التعريف اللّغوي العام أو التعريف المنطقي ولا يرد مستقلّا .

---

[1] - ينظرعلي القاسمي: علم اللغة وصناعة المعجم، ص 47.

1- نعثر في مجال المعجم اللغوي المتخصّص على بعض المعاجم التي تعتمد التعريف الموسوعي، والتي تعرف بالمعاجم الموسوعية، مثل (القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، معجم تحليل الخطاب، موسوعة مصطلحات الترجمة)، حيث لا ترتقى هذه المعاجم إلى الموسوعات، لكونها لا تعتمد في تعريف مصطلحاتها على هذا النوع من التعريف بشكل خالص، بل يتخللها بعض التعاريف المنطقية واللغوية، كما تخلو أحيانا من التعريف، فهذا معجم تحليل الخطاب –الذي يعدّ معجما موسوعيا- يكتفي في أكثر من موضع بذكر المقابل العربي للمصطلح الأجنبي والإحالة على مصطلحات أخرى في المعجم، ولا نكاد نعثر على موسوعات في هذا المجال ما عدا تلك المؤلفة في مجال السرد العربي (موسوعة السرد العربي) لـــ (عبد الله إبراهيم). ومن هذا المنطلق فالفرق واضح بين المعاجم الموسوعية والموسوعات ، فرغم أن كلاهما يحتوي على معلومات موسوعية، فإنّها في الأولى موزّعة تحت عدد كبير من المداخل المتصلة بها، أما في الموسوعات فتتجمّع تلك المعلومات تحت موضوعات عامّة، كما أن المعجم الموسوعي يقدّم المعلومات بإيجاز مما تقدّمه الموسوعات.

3 – التعريف الترادفي (التعريف بالترادف): يعتمِد على تعريف المصطلح المدخل بمصطلح واحد يرادفه في الدلالة بدون أي شروح أو تعريفات، ويستخدم في المعاجم اللّغوية المتخصّصة بنوعيها الأحادية أو الثنائية والمتعدّدة، حيث يُعرف في المعاجم الأحادية بالمرادف التفسيريّ، وهو المرادف الذي« **يحمل معلومات وافية عن المصطلح المراد شرحه في نفس اللغة**" [1]، أما النوع الثاني فيُعرف بالمرادف التُرجمي « **وهو وحدة معجمية أو لفظية يمكن تضمينها في لغة الشرح، يمتاز بقدرته على تزويد القارئ بوحدة معجمية جاهزة يمكن استخدامها مباشرة في الترجمة أو الكلام** » [2]، حيث يكثر تداول هذا النوع من التعاريف في المعاجم الثنائية التي تعتمد على الترجمة بين اللّغات ومنها المعاجم اللّسانية الحديثة .

4 – التعريف التقابليّ : ويعرف أيضا بالمعادل (L'équivalence) ويغلب على المعاجم المتخصّصة الثنائية أو المتعدّدة اللغات، ويتم من خلاله تقديم المقابل العربي للمصطلح الأجنبي مع اشتماله على ملاحظات تكون شديدة الاختصار يقصد بها تقوية المفهوم، ويتحقّق التعادل بين المصطلحات عندما يعبّر المصطلح المترجم (التعريف) عن معنى المصطلح الأصل (المعرَّف)، وهذا يعني أن التعريف التقابليّ يعتمد على الترجمة الحرة وليس الحرفية مثل (التعريف الترادفيّ)، وقد يكون التقابل بين المصطلحين ترادفاً إذا لم يشتمل على معلومات أو ملاحظات جانبية مثل **معجم اللّسانيات** لعبد السلام المسدي الذي اكتفى بذكر المقابل العربي للمصطلح الأجنبي دون ذكر التعريف.

على أن أنواعاً أخرى من التعاريف اللّغوية التي نعثر عليها في المعاجم اللغوية العامة كالتعريف بالسياق (اللغوي)–التعريف بالصورة [3]–التعريف بالوصف– التعريف بالشواهد..لم تُتداول في المعاجم اللّسانية المتخصّصة، لكونها ذات طبيعة لغوية تتناسب مع مفردات اللغة العامة، ولا تتناسب مع المصطلحات اللّسانية ذات الطبيعة التجريدية، ونستثني من هذه التعاريف المصطلحية التعريف بالضد أو النقيض، الذي يلجأ إليه بعض المعجميين كما المصطلحيين لتحديد مصطلحاتهم، وهذا ما نجده في معجم " **المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب** "، حيث اعتمد المؤلف في مواضع عديدة على النقيض لتحديد

[1] – علي القاسمي: علم اللغة وصناعة المعجم، ص 95 .

[2] – علي القاسمي : المرجع نفسه، ص 95 .

[3] – يستعمل هذا النوع من التعاريف أكثر في الموسوعات والدوائر المصطلحية ومعاجم مصطلحات العلوم والتقنيات بحيث تستطيع الصورة أن تقوم مقام التعريف مثل المعجم المصوّر للعلوم الطبية الصادر عن مكتب تنسيق التعريب، إلا أن الصورة لا تكون قادرة عن أداء هذه الوظيفة في معاجم مصطلحات اللغوية ، هذا باستثناء بعض الرسوم التوضيحية التي نعثر عليها في معاجم المصطلحات الخاصة بفروع اللسانيات التطبيقية كالصوتيات (الرسومات الخاصة بمخارج الحروف مثلا).

دلالة المصطلحات ومنها: (المكتوب وضدّه المنطوق = Ecrit **Vs** Orale)، (الفضاء الداخلي وضدّه الفضاء الخارجي = espace interne) [1] **Vs** Espace externe .

على أن هذا التعريف "لا يحقق إدراك المعنى ما لم يكن النقيض الذي وقع به التعريف معلوما لدى السائل" [2]، ففي هذه الحالة يكون التعريف بالضّد معرضا للتسلسل، مما يستعصي حصوله في معاجم الثنائية التي تنشد تقريب الكلمات من الاستعمال وبحث أشكال توظيفها في سياقات محدودة.

د – التعريف المرجعي: يعرف أيضا بالتعريف الإحالي، ويمكن أن نعثر عليه في بعض المواضع من المعاجم اللغوية المتخصّصة وليس كلّها، بحيث يَعمد المصطلحيّ إلى تقديم المرادف التُرجمي للمصطلح الأجنبي مع الإحالة إلى تعريفه في موضع سابق أو لاحق من المعجم ، ويكثر هذا النوع في التراكيب المصطلحية أين يُكتفى بتعريف أحد المصطلحين والإحالة في المصطلح الآخر إلى تعريف قد ورد في المعجم سابقا أو لاحقا، ومثال ذلك في موسوعة مصطلحات الترجمة:

- **السياق النصّي : Textuel contexte**[3] : انظر السياق (Contexte).
- **اللواصق الإشتقاقية :** Affixes : أنظر اللواصق (**Dérivationnel affixes**)[4]ا

وكذا في معجم تحليل الخطاب، حيث يشير المؤلفان في بعض المواضع النادرة (إشارة بأصبع السبّابة) إلى تعاريف قد وردت في مواضع أخرى نحو:

عالم خطابي: Univers discursif (إحالة على) **حقل خطابي: Champ discursif** [5].

وقد يحيل المعجم قارئه إلى موضع آخر من المعجم مباشرة بعد ذكر المقابل العربي للمصطلح الأجنبي، وهذا ما يعرف بالإحالة الخارجية، التي نعثر عليها في معجم المصطلحات الأساسية في علم العلامات: (النّصية =textuality أنظر Materiality of the

[1] – دومينيك مانغينو: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ص42–49،(على التوالي).
[2] – البشير التهالي: تعريف المصطلحات في الفكر اللساني العربي، ص68.
[3] – عبد الصاحب مهدي علي : موسوعة مصطلحات الترجمة، ص 287 .
[4] – عبد الصاحب مهدي علي : المرجع نفسه، ص 90 .
[5] – باتريك شارودو ودومينيك مانغينو: معجم تحليل الخطاب، ترجمة حمادي صمود وعبد القادر المهيري، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2008، ص579.

sing)[1]، بينما يحيل في مواضع أخرى بعد تعريف المصطلح تعريفا موجزا مثل: (أيقوني = Iconic أنظر أيضا Indexical, Isomorphism, symbolic)[2].

على أن المفاهيم في العلوم اللسانية تستدعي حسب المتخصّصين نماذج أخرى من التعاريف، وهي التعاريف التي ترتكز على العلاقات غير المباشرة، كالعلاقة الغائية والوظيفية والمكانية والزّمانية للمصطلح، ومنه:

التعريف الوظيفي (Définition fonctionnelle) الذي يرتكز على وظيفة المصطلح المعرّف، والتعريف القائم على تجميع الخصائص (Définition par listes de propriétés).

من خلال هذا العرض يتضح أن المعاجم المتخصّصة –حصرا– بالمصطلحات اللّغوية (اللسانية) تزودنا بعدد من التعاريف، التي تختلف باختلاف نوع المعجم والغرض من تأليفه وكذا طبيعة القارئ (الجمهور) المستهدف، وبالنظر إلى طبيعة المعاجم اللّغوية الحديثة والتي تعتمد بشكل أساسي على ترجمة المصطلح الأجنبي، فإن التعريف الغالب فيها هو التعريف اللّغوي الذي يكتفي بذكر المقابل العربي للمصطلح الأجنبي، باستثناء القلّة القليل من المعاجم التي تعتمد على التعريف المنطقي مثل (المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات)، وكذا التعريف الموسوعي الذي يغلب على المعاجم المترجمة كلّيا (المصطلح والتعريف) إلى العربية من اللغات المختلفة مثل المعجم الموسوعي الجديد لعلوم اللسان **لأوزوالد ديكرو** والذي قام بترجمته إلى العربية المترجم **منذر عياشي**، ومعجم تحليل الخطاب الذي بين أيدينا والمترجم بدوره كليا (ترجمة المصطلح والتعريف) عن الفرنسية من طرف المترجمين حمادي صمود وعبد القادر المهيري.

أما تلك المعاجم المتخصّصة التي لم تحتو على تعاريف، خاصّة تلك المعاجم التي يصدرها تباعا مكتب تنسيق التعريب [3] التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – والتي لا تعدّ في نظر بعض الباحثين معاجم بالمعنى التام للكلمة [4]– فقد احتوت على نوع

[1] – دانيال تشاندلر: معجم المصطلحات الأساسية في علم العلامات،ترجمة شاكر عبد الحميد، أكاديمية الفنون، ص225

[2] – دانيال تشاندلر: المرجع نفسه، ص81.

[3] – حرصت المنظمة العربية للتربة والثقافة والعلوم على نشر وطبع ثلاثين معجما موحدا في العلوم الأساسية للتعليم العام ، وبناءا على مقترحات اللجان العلمية للمكتب وسعيا لتحقيق المعاصرة، تم دمج وتوحيد المعاجم التي تتناول موضوعا واحدا، فبلغ عددها اثني عشرة معجما منها: "المعجم الموحد للمصطلحات اللّسانية، المعجم الموحد للمصطلحات الطبية، المعجم الموحّد لمصطلحات الكيميائية ...".

[4] – إن نفي صفة المعجمية عن الكثير من المعاجم المتخصّصة يمكن اعتباره شيئا من المغالاة ، ذلك لأن التعريف في المعجم يخضع للعديد من الاعتبارات ــ تم ذكرها سابقا – فمن المعاجم ما يحتاج إلى تعريف موسّع خاصة تلك المعدّة لعامة القرّاء غير المتخصّصين ، ومنها ما يحتاج إلى تعريف موجز وهي المعدّة لخدمة المترجمين والمتخصّصين،

خاص من التعاريف المصطلحيّة، إنه التعريف بالمرادف الذي يسعى إلى وضع المرادف التّرجمي للمصطلح الأجنبي، وبالتالي المساهمة في التنمية المصطلحية في المعجم المتخصّص خاصة إذا كان ذلك المرادف يخضع لمبدأ التوحيد المعياري، وهذا ما يسمح للمعجم المتخصص بالقضاء على الفوضى المصطلحية السائدة في الساحة اللغوية العربية التي يسبّبها تعدّد التعاريف للمصطلح الواحد.

تلك المعاجم المختلفة باختلاف التعريف فيها لا يمكن الفصل بينها حتى يختصّ كل منها بنوع خاص من التعريف، فقد يجتمع في المعجم الواحد عدّة أنواع من التعاريف حسب ما يقتضيه مفهوم المصطلح المراد تعريفه، ذلك أن التعريف المصطلحي يكون – بمقدار اشتغاله على المفهوم – أكثر دقة وانسجاما في التعبير عن المصطلح المعرَّف .

ونصل من هذا التتبع الموجز لنظريات المعنى ومناهج التعريف المنبثقة عنها، إلى القول بأن هذه التصنيفات لم تأت ترفا علميا أو تراكما ثقافيا – كما يعتقد البعض–، بقدر ما جاءت ضرورة لسد حاجة المعجميين في حل مشكلة البحث عن تقنيات متطورة لبناء التعريف، ومع ذلك يظل التعريف الم صطلحي صيغة مفتوحة قابلة لتقنيات أخرى حتى غير اللغوية منها، كالصور والرسوم التوضيحية [1]، دعما لمنهجية المعجم الذي أصبح اليوم يستثمر تقنيات متعددة في تعريف المداخل [(2)]، على أن اختلاف الرؤى والمقاربات المختلفة في وضع وتحديد التعريف الأنسب إنما يُظهر اقتناعا لدى المعجميين أن التعريف هو الأداة الرئيسة في تقديم المعلومات الدلالية ، وفيما عدا ذلك فالخلاف في الرأي قائم حول نوع التعريف المفيد.

وبالتالي فحتى المعاجم التي لم تحتو على تعريف (المعاجم الثنائية) هي في نظرنا معرّفة – لغير الناطقين بلغة المصطلح المراد تعريفه – بالقدر الذي يحتاجه المقابل العربي للمصطلح الأجنبي ، فالمرادف هو في حدّ ذاته تعريف للمصطلح المدخل سواء كان مرادفا من نفس لغة المدخل أم مرادفا تُرجميا .

[1] – تعرف تلك التقنيات بالأمثلة الصّورية وتشمل الصور الفوتوغرافية المطابقة للأصل المصوّر، أما الرّسوم التوضيحية فهي الرسوم التخطيطية التي تبرز الأجزاء المحورية في الشكل المراد تمثيله، مثل ما ورد في معجم المصطلحات السردية من مخططات تتعلق بالمربّع السيميوطيقي (semiotic square) ص208، وكذا معجم مصطلحات التحليل السيميائي للنّصوص الذي يحتوي على أكثر من 27 ترسيمة أضافت للمعجم بعدا آخر.

(2) الجيلالي حلام: التعريف المصطلحاتي، ص184.

المبحث الثالث : معاجم المصطلحات الخطابية ومناهجها

عرف المصطلح الخطابي – كما تمّ الإشارة إليه سابقا– توسّعا في التوليد وانتشارا في الاستعمال لا نضير له، وعادل بذلك جميع مصطلحات العلوم الأخرى، لكونه متعلّقا بحقول معرفية مختلفة كعلم اللغة (اللسانيات) وعلم النفس والاجتماع والأنثروبولوجيا والبلاغة وعلوم الاتصال ... [1]، لكنه مع هذا الازدهار لقي عدّة صعوبات في تحديد دلالة ومعاني مصطلحاته وتوحيدها، وكانت هذه الصعوبات ناتجة عن طبيعة اللغة العربية ذاتها، فتراوح المصطلح الخطابي بين المعنى اللغوي والمجازي وبين المعنى الاصطلاحي والعلمي، فوقع بذلك في ظاهرتي الترادف والاشتراك اللفظي.

كل ذلك كان من أهم أسباب اختلاف اللّغويين حول مفهوم المصطلح الخطابي وما ترتب عنه من تعدّد الاجتهادات التي أفضت إلى نشوء فروع عديدة أصبح لكل واحد منها معجمه الاصطلاحي الخاصّ، وهذا ما سنحاول التطرّق إليه فيما يلي .

1 علم المصطلح وصناعة المعجم الخطابي:

لقد رأينا فيما سبق من البحث أن المعاجم اللّغوية قسمان: معاجم عامة وتتناول ألفاظ اللغة وكلماتها بشرح المعنى اللغوي العام، ومعاجم متخصّصة انفردت بألفاظ ومصطلحات علم من العلوم، وحدّدت مدلول هذه المصطلحات عند المتخصّصين في ذلك العلم، ومجال حديثنا في هذا المقام يقتصر على نوع محدّد هو تلك المتخصّصة بمصطلحات تحليل الخطاب، فمتى تم التأسيس لظهور هذا النوع من المعاجم؟ وما هي المناهج التي اعتمدتها في التأليف – ترجمة وتصنيفا– ؟ .

يعدّ تحليل الخطاب من حيث كونه نسقا علميا حديث جدا إذا ما قورن بممارسة الخطاب، ولعل هذا التأخر في الظهور كان له بالغ الأثر على تأخر ظهور المعجم الخاص بالمصطلح الخطابي، خاصّة إذا ما كنا نعلم بأن هذا الأخير كان في وقت قريب يشكل جزءا من المعجم اللّغوي (اللساني) العام، فهو في المقام الأول مصطلح لغوي، تربطه بالمعجم اللغوي علاقة الخاص بالعام (علاقة تعميم)، ومن جملة المعاجم اللّغوية العامة التي تعاملت مع المصطلح الخطابي نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- معجم المصطلحات اللغوية الحديثة لـــ (محمد رشاد الحمزاوي)
- معجم المصطلحات العربية في اللغة الأدب لـــ (مجدي وهبة وكامل المهندس)
- قاموس اللسانيات لـــ (عبد السلام المسدي)

[1] – يستقي تحليل الخطاب مقارباته من تلك التخصّصات لكونه يهتم بتحليل الخطاب السياسي والدّيني والفني والعلمي، سواء كانت خطابات شفوية أو مكتوبة،من خلال دراسة لغتها وأنظمتها السردية ، وهذا ما أوردته موسوعة ويكيبيديا عن تحليل الخطاب بكونه "مقاربة منهجية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، إنه مقاربة متعدّدة الاختصاصات كمية وكيفية، تدرس سياق الخطاب الشفوي والمكتوب ومحتواه" (أنظر موقع الموسوعة على الشبكة العنكبوتية).

- المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (مكتب تنسيق التعريب) على أن المعاجم الخاصّة والمتخصّصة بهذا المجال العلمي والميدان المعرفي لم تبصر النور في بيئتها الأم إلا مع مطلع الألفية الثالثة، باللغتين الألمانية(Keller 2001-2003)، والفرنسية (Charaudeau , Mangueneau,2002)، أما الانطلاقة الأولى لظهور هذا النوع من المعاجم في بيئتنا اللغوية العربية فلم يكن إلا عن طريق الترجمة بنوعيها الجزئية والكلية[1]، وقد شملت المعاجم الخطابية في اللغة العربية جميع الاتجاهات المتفرعة عن هذا التخصّص العلمي، حيث نعثر على معاجم المصطلحات السردية، معاجم المصطلحات السيميائية، معاجم المصطلحات التداولية ...، وهي المعاجم التي لا يمكن أن يعدّ ظهورها في الساحة اللغوية العربية إلا مظهرا من مظاهر نضج هذا التخصص العلمي–أي تحليل الخطاب– وتطور مدارسه ونظرياته، كما يعبر عن استقلاليته عن بقية العلوم اللغوية الأخرى، لذا فظهور المعجم الخطابي المتخصّص–بمختلف أصنافه وفروعه– من شأنه أن يرسخ هذا المجال المعرفي كنسق علمي مستقل بذاته .

ثم إنه من الطبيعي أن يتبع هذا التطور الذي عرفه علم تحليل الخطاب– على غرار العلوم اللµغوية الأخرى– فيض من المصطلحات الخاصة التي يستعملها المتخصّصون في هذا المجال والتي تحمل دلالات هذا العلم ومضامينه، لكن في هذا المقام لا يمكن أن يعدّ ظهور المعجم الخطابي متزامنا مع ظهور المصطلح الخطابي، لأنّ هذا الأخير كان يشكّل جزءا من المفردات والمصطلحات اللّغوية العامة، وانتقلت من وضع الكلمة الدµالة على معنى لغوي معيّن، إلى وضع المصطلح الدال على مفهوم معين داخل مجال تحليل الخطاب، وهذا ما يعرف بـــالتخصيص [2] (La Spécialisation)، أي الانتقال من العام إلى الخاص، وهو عكس التعميم أو التوسيع الدّلالي ((La Banalisation) أي الانتقال من الخاص إلى العام.

ومما سبق يمكن الفصل في نشأة المعجم الخطابي– الذي هو معجم خاص بلغة تحليل الخطاب– بأنها كانت في مرحلة جدّ متأخرة، وهي مرحلة نضج واكتمال ظهور هذا التخصّص العلمي بنظرياته ومناهجه، حيث شهدت الفترة المحدّدة بين منتصف القرن العشرين (1953) وبداية الألفية الثالثة (2000)، ظهور عدد معتبر من المعاجم المتخصّصة سواء الأحادية منها أم المتعدّدة اللغات، والتي أولت المصطلح الخطابي الاهتمام البالغ، مما أدى إلى توسع وانتشار المصطلحات الخطابية عبر مباحث تحليل

[1] – نقصد بالترجمة الجزئية في هذا المقام تخصيص مسارد مصطلحية من قبل بعض اللغويين والمعجميين العرب تقتصر على وضع المقابل التّرجمي للمصطلح الخطابي الأجنبي، تلك المسارد –المرفقة بما ألّف في هذا المجال– هي في الأصل منقولة عن المؤلفات والمعاجم اللغوية الغربية، أما الترجمة الكلية فنقصد بها النقل الكلي للمعجم كما وضع في لغته الأم إلى اللغة الهدف (اللغة العربية) من دون تغيير شيء، وهو ما يعرف بالترجمة الحرفية.

[2] – يعرف التخصيص أيضا بالتضييق الدّلالي ويقصد به تضييق دلالة الكلمة وحصرها في إطار دلالي أضيق من إطارها السابق

الخطاب وفروعه، ففي هذا المجال نعثر على معاجم للمصطلحات السّردية والتداولية والسيميائية والشعرية ...كل على حدا، وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من المحاولات لجمع وتوحيد وشرح مصطلحات هذا العلم في معجم واحد، وهي الخطوة التي أبصرت النور مع المؤلفين (باتريك شارودو) و(دومينيك مانغينو) رفقة ثلة من اللّغويين والمتخصّصين الذين تجاوز عددهم العشرين مؤلّفا، حين أصدرا سنة 2002 معجما متخصّصا يحمل اسم هذا العلم، إنه "معجم تحليل الخطاب"(Dictionnaire D'Analyse Du Discoure) .

ولعل الحديث عن اهتمام العلماء من اللّغويين والمعجميين بالمصطلح الخطابي بأن أفردوا له معاجم خاصّة، كان وراءه دوافع وأهداف تُرتجى، يمكن أن نجملها بشكل عام في هدف واحد وهو الهدف المرجو من تأليف أي معجم متخصّص، وهو مساعدة القارئ على بيان معاني لغة حقل معين من حقول المعرفة ومصطلحاته [1]، وهذا ما يسعى المعنيون بصناعة المعجم الخطابي إلى تحقيقه، من خلال مساعدة القارئ على بيان لغة تحليل الخطاب، الذي يتوقف تصوّر مسائله ومفاهيمه وتحصيل حقائقه وقضاياه على إدراك دلالات مصطلحاته أولا، كما يمكن أن يتفرّد المتخصّصون بتأليف هذا النوع من المعاجم بهدف خاصّ هو الاستقلالية والتخلّص من الطابع التداخلي لهذا التخصّص مع بقية التخصّصات العلمية الأخرى،كعلم اللغة بمختلف فروعه والبلاغة وعلم النفس والاجتماع ....، وهي التخصّصات التي تمثّل جزءا من المدوّنة التي تشملها الدراسة والتحليل، حيث بدأ التأليف المستقل يحدّد الفواصل بين مصطلحات كل علم .

والجدير بالذكر أن من أهم العوامل التي ساعدت على ظهور المعجم الخطابي هي مظاهر التطوّر الدّلالي، بما فيها ظاهرتي التّخصيص والانتقال الدلالي وهو ما يعرف بـــ "هجرة المصطلح"، حيث تحولت دلالة العديد من الكلمات اللغوية العامة إلى مصطلحات خطابية عن طريق التخصيص أو الانتقال الدلالي، حيث يجري هذا الانتقال عادة بين الكلمات التي بينها وبين معناها المعجمي علاقة دلالية بسبب الاستعارة أو المجاز أو المضاف إلى علاقة المجاورة، ولعل تميّز المعجم الخطابي بهذه الخاصية (الانتقال الدّلالي)، إنما يعكس دوافع الرقيّ في هذا المجال العلمي، وهو الأمر الذي يؤكده الدكتور إبراهيم أنيس « **فنشأة الدّلالة بدأت بالمحسوسات، ثم تطورت إلى الدّلالات المجرّدة، بتطوّر العقل الإنساني، ورقيّه، فكلّما ارتقى التفكير العقلي جنح إلى استخراج الدلالات المجرّدة وتوليدها والاعتماد عليها** » [2]، ومن هذا المنطلق فقد بات المعجم الخطابي من أكثر المعاجم التي تعاملت مع المصطلحات التي تحوّلت دلاليا لتصبح

[1] – ينظر علي القاسمي: علم اللغة وصناعة المعجم، ص46

[2] – إبراهيم أنيس : دلالة الألفاظ ، الأنجلو المصرية ، القاهرة، 1991، ص167

مصطلحات خطابية، هذه الأخيرة التي اصطلح على تسميتها العديد من المتخصّصين في هذا المجال بـــ "المصطلحات الرّحالة"(Les Termes nomades).

أ – تفاعل المعجم الخطابي مع المعجم اللغوي العام: مما لاشك فيه أن تحليل الخطاب وكغيره من التخصّصات العلمية الأخرى يستمدّ مصطلحاته من اللغة العامة من جهة، وميادين المعرفة الأخرى من جهة ثانية، فالمتأمل في المعجم الخطابي بمختلف فروعه يلاحظ كثرة المصطلحات المهاجرة من ألسن واختصاصات متعدّدة، ومردّ هذا التنوّع هو تفاعل المعجم الخطابي مع المعجم العام وكذا المعجم المتخصّص، وذلك بحكم طبيعة دراسات تحليل الخطاب المستعصية والمتداخلة، وقد تحدّث الباحث **يوسف وغليسي** عن ظاهرة هجرة المصطلح من خلال "**ظاهرة تفاعل المعجم المتخصّص مع المعجم العام أو المعاجم المتخصّصة الأخرى**"[1]، حيث أورد أشكالا متعدّدة لهجرة المصطلح منها:

- هجرة المصطلح داخل اللغة نفسها والتي يصطلح على تسميتها (نزوحا مصطلحيا).
- هجرة المصطلح من حقل إلى آخر.
- هجرة المصطلح من لغة إلى أخرى.

ولا تنتهي هجرة المصطلح الخطابي بولوجه عالم تحليل الخطاب، بل يمرّ بمراحل عديدة قبل أن يتأصل ويصبح جزءا من المعجم الخطابي المتخصّص، تلك المراحل التي صمّمها الدكتور عبد السلام المسدي «بمهارة علمية فائقة"– على حدّ تعبير الدكتور يوسف وغليسي–، حيث وقف على تقنيات استقبال المصطلح المهاجر من خلال ما يعرف بـــ" **قانون التجريد الاصطلاحي**" [2]، وهو من خلال هذا القانون يرى أن المصطلح المهاجر يمرّ بمراحل ثلاث هي: (التقبّل – التفجير – التجريد) [3] قبل أن يستقر معجمه الخاصّ، تلك المراحل تحكمها مجموعة من الضوابط التي تجري في فلك ظاهرتي التخصيص أو الانتقال الدّلالي، في إ طار آليات وإجراءات محدّدة يمليها علم المصطلح الحديث (قواعد التوليد والاشتقاق)، ومن هذا المنطلق فالمصطلحات التي رحلت من المجالات المختلفة إلى تحليل الخطاب، كان بعد شيء من التطوّر أو التحوير أو التعديل، حيث ذهب العديد من اللغويين إلى أن حصر أو تقييد المصطلح في علم محدّد باعتباره المجال الدّلالي الضيق في عملية تصوّر دلالات المصطلحات، من شأنه الحدّ من ظاهرتي الترادف والاشتراك التي باتت من أهم خصائص المصطلح الخطابي المترجم.

---

[1] – ينظر يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص48.

[2] – يطلق الدكتور عبد السلام المسدي أيضا على هذا المصطلح في مؤلفاته الأخرى بـــ (مراتب التجريد الاصطلاحي – ناموس الترقي الاصطلاحي – قانون المراتب الاصطلاحية).

[3] – ينظر الفصل الأول من هذا البحث، ص69 .

وهكذا وبعد أن استقرّ المعجم الخطابي ونضج عل أيدي اللّغويين في مؤلفاتهم، دعت الحاجة العلمية والتعليمية إلى إفراده بالتأليف واستقلاله بالتصنيف، حيث توسّع التأليف فيها فشمل مختلف الفروع والاتجاهات التي تم التطرّق إليها سابقا، حيث عني أهل اللّغة بشرح مصطلحات كل في مؤلّفاتهم التي بلغت من الضخامة في بعض الأحيان حجم المعاجم اللّغوية.

ب – نشأة المعجم الخطابي بعلم المصطلح: لما كان علم المصطلح بشقّيه النظري (Terminologie)، والذي يبحث في المصطلحات من حيث مكوناتها ومفاهيمها ومناهج توليدها، والتطبيقي (Terminographie) الذي يعنى بحصر المصطلحات حسب كلّ فرع معرفي وكذا وصفها وإحصائها، فإنه بإمكان هذا العلم بشقيه النظري والتطبيقي أن يبحث في المصطلح الخطابي من حيث مكوناته ومفاهيمه ومناهج توليده، كما يمكنه البحث في كشوف المصطلحات الخطابية من خلال الوصف والإحصاء والتحليل.

ومن هنا يمكن تأكيد العلاقة الواضحة بين علم المصطلح والمعجم الخطابي، ذلك لأن المعجم الخطابي هو المقدّمة الطبيعية لأي دراسة مصطلحية في هذا المجال (تحليل الخطاب)، حيث يسعى علم المصطلح إلى إيجاد التسمية للمفاهيم بينما يلجأ المعجمي إلى تصنيف المصطلحات الموضوعة وتوحيدها وتقييسها ثم تحديد دلالتها (تعريفها)، ومن هذا المنطلق يعدّ المصطلح الخطابي وحدة معجمية ممعيرة، عينتها مجموعة من المتخصّصين وفق ما يمليه علم المصطلح الحديث، بغرض التواصل داخل هذا المجال المعرفي. أما من وجهة نظر دلالتها ، تعدّ المصطلحات الخطابية جزءا من معجم المفردات الخاصّة بتحليل الخطاب، بل إنها جزء من قائمة مصطلحاته، وهي بهذه الصّفة تحتل مكانا خاصّا في هذا الميدان هدفه تحاشي الترادف والاشتراك الذي يقلّل من قيمة المصطلح في التواصل، وعليه يحدّ النظام المعرفي الذي تنتمي إليه مصطلحات تحليل الخطاب من دلالتها.

إذا كان علم المصطلحات يرتكز على مجموعة من البديهيات التي تستوجب على المعجميين المتخصّصين أخذها بجدّية، وهي مبدأ أحادية التسمية والمعنى، حيث ينادي أغلب اللغويين والمتخصّصين بضرورة أن يغيب الترادف والاشتراك عن المعاجم المتخصّصة غيابا واسعا [1]، وهذا ما يسعى علماء المصطلح، إلى تحقيقه من خلال ضبط معاجم المصطلحات المتخصّصة، كي يبعدوا عنها هاتين الظاهرتين الخاصّتين بكل لغة حيّة .

[1] – يرى بعض اللغويين المحدثين أمثال مارك فان كامبنهود العضو في مركز الأبحاث في الألسنية التطبيقية (Termisti)، ومعهد المترجمين والمترجمين الفوريين في بروكسل(Bruxelles) ، أن غياب ظاهرتي الترادف والاشتراك من المعاجم المتخصّصة غيابا كليا، مبدأ نسبي إلى حدّ كبير ، ووصفه بأنه الحلم الذي يتعذّر تحقيقه، وبالتالي يبقى وجود مداخل متعدّدة اللفظ و المعنى ممكنا في المعجم المتخصّص سواء الأحادي أم الثنائي اللغة.

ولعل البحث في علاقة علم المصطلح والمعجم الخطابي لا تقتصر على هذا النوع من المعاجم المتخصّصة، بل تتسع لتشمل كل المعاجم المتخصّصة في شتى المجالات العلمية واللغوية، ذلك لأن نشأة المعاجم المتخصّصة إنّما هو تجسيد للضّوابط والشروط التي ينادي بها علم المصطلح، وبالتالي فنشأة المعجم الخطابي المتخصّص وتطوره من تطوّر علم المصطلح.

2 - خصائص المصطلح المترجم في المعاجم الخطابية

إنّ الأصل في العلاقات الدّلالية بين المصطلحات في المعاجم المتخصّصة هو الأحادية في اللفظ والمعنى أو الدّلالة ، وهو المبدأ الذي تنشده المصطلحية والمعجمية على السّواء، غير أننا أمام واقع يقرّ بالتعدّد سواء على مستوى اللفظ أو المعنى، وهذا شأن المصطلحات الخطابية المترجمة – على غرار المصطلحات اللغوية بشكل عام – ، فباستقراء واقع المصطلح الخِطابي المترجم في المعاجم المتخصّصة، نقف على خاصّيتين أساسيتين يتميّز بهما – بما فيه المصطلح السردي و التداولي والسيميائي... – هما :

الترادف والإشتراك اللفظي[1] :

أ- **الترادف (Synonymy):** ويعني في اللغة أن " **تتعدّد الكلمات والمعنى واحد**" [2] أو" **التطابق في المعنى بين كلمتين أو أكثر**" [3]، وهو بهذا المعنى من أكثر الظواهر التصاقا بالمصطلح الخِطابي المترجم كما المصطلح اللغوي بشكل عام، ولعل السبب الرئيسي للترادف المصطلحي يعود إلى ما ذكره ممدوح خسارة في قوله **« تُلفي بعض المعرّبين يؤثرون اللّجوء إلى المصطلح التراثي لتسمية المفاهيم، وآخرين يفضلون اعتماد آليات الاشتقاق، وهناك من يعمد إلى النحت في وضع المصطلحات العربية الجديدة، وتتشدّد المناهج التعريبية إزاء المصطلحات الدخيلة والعامية، في حين نجد أخرى تتساهل في هذا الصدد وكان طبيعيا أمام هذا الوضع أن يتعدّد المصطلح العربي المسمي للمفهوم الواحد»** [4]، وهذا ما يتناقض مع أسس وقواعد علم المصطلح الحديث الذي يسعى إلى تخصيص مصطلح واحد للمفهوم الواحد في الحقل العلمي الواحد (أحادية التسمية والمفهوم).

---

[1] – خلصت إلى هاتين الخاصّيتين من خلال كل المراجع التي وقفت عليها في البحث، والتي تنوّعت بين مؤلّفات عربية ومترجمة، ومعاجم لغوية عامة ومتخصّصة خاصّة تلك المنقولة عن القوائم الاصطلاحية والمعاجم الأجنبية المتخصّصة، باعتبار أن المعاجم المتخصّصة هي معاجم ثنائية في الغالب.

[2] – مجدي وهبة وكامل المهندس: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، ص93

[3] – عبد الصاحب مهدي علي: موسوعة مصطلحات الترجمة، ص265.

[4] – ممدوح خسارة : علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات العربية، ص 165.

لقد أثارت ظاهرة الترادف وضعا قلقا في وجه المصطلحية العربية، حيث لم يعد التمييز بمستطاع بين الكم الهائل من المصطلحات التي يشيع تداولها بين اللغويين كمقابلات للمصطلح الأجنبي الواحد، كما كرّست هذه الظاهرة اختلافا بين اللغويين العرب، فمنهم من أخذ بالترادف وأثبت جدواه بين مصطلحات تحليل الخطاب، ومنهم من أنكره وأثبت أنه ظاهرة مَرضية ينبغي التخلص منها، وهذا ما دعا إليه الباحث العراقي **علي القاسمي** رفقة العديد من اللغويين، من خلال التقيّد بمواصفات علم المصطلح الذي يسعى إلى تحقيق مبدأ "الأحادية " في التسمية والمفهوم، على أن باحثين آخرين ممن يأخذون بالترادف يعتبرونه وسيلة من وسائل إغناء اللغة المصطلحية في أي مجال أو تخصّص علمي.

ولما كان المصطلح الخِطابي ذو سمات خاصة لكونه يحمل دلالات تختلف باختلاف الإطار النظري الذي يمارس فيه، فـ " **ليس ثمة دلالة مطابقة لمترادفين**" [1] لأن الأمر يتعلق بمصطلحات دالة على تصورات مختلفة، وبالتالي فعندما يلتقي المترادفان يستحيل أن يتطابقا في جميع تصوراتهما، وهو الأمر الذي أكده **سعيد يقطين** في قوله بأن « **تشابه المصطلحات لا يعني أنها متماثلة دلاليا، لأن كل مصطلح يكتسب معناه وخصوصيته في السياق النظري الذي يوظف في نطاقه، وهنا مصدر التنوع والاختلاف** » [2] .

وهكذا فإن العديد من المصطلحات الخِطابية المترجمة تشترك في الإطار الدلالي العام بين مختلف النظريات وآليات التحليل، لكنها تختلف لفظا بين مستعمليها إلى حدّ التضارب والتعارض، وهذا حال مصطلح (Discours) الذي يوضع مقابلا لـــه (الخطاب ــ النص ــ الكلام ــ القول ــ اللسان ــ السرد ــ الحكي ...)، والشيء نفسه ينطبق على مصطلح (Sémiologie) الذي لم تستقر ترجمته على مصطلح واحد بل تعدته إلى (السيميولوجيا ــ السيمسوطيقا ــ الأعراضية ــ الدلائلية ــ الرموزية ــ الإشارية ــ السيميائية ــ السيمياء...)، وكذا مصطلح (Pragmatique) الذي ترجم إلى (النفعية ــ الذرائعية ــ السياقية ــ المواقفية ــ علم المقاصد)[3]، حيث يرجع بعض اللّغويين هذا التعدّد المصطلحي إلى تعدّد الميادين والمجالات التي ينشط فيها كل مصطلح، مما يجعله يكتسب لفظا جديدا يتلاءم مع التّخصص الجديد.

[1] –عزت محمد جاد: نظرية المصطلح النقدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002، ص364.

[2] – سعيد يقطين: السرديات والتحليل السردي الشكل والدلالة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط 1، 2012، ص182.

[3] – ينظر عزت محمد جاد: نظرية المصطلح النقدي، ص 364.

وعلى هذا الأساس تعكس ظاهرة الترادف المصطلحي في حقل "تحليل الخطاب" الثراء المصطلحي والدلالي لهذا الحقل، حيث تكتسب المصطلحات الخِطابية دلالات متعددة بانتقالها بين الأطر النظرية لهذا الحقل، وبالتالي فالمصطلحات الخِطابية وإن كانت مترادفة لا يمكن أن تتطابق في الدلالة، لهذا تَعُدّ المصطلحية الخِطابية كل مترادف من جملة المترادفات مصطلحا ثابتا في سياقه ومتميزا بمفهومه الخاص، وهذا عكس المصطلحية اللّغوية العامة التي تنادي بمبدأ الأحادية، على أن ما يحقق للمصطلحات الخِطابية المترادفة الثبات والاستقرار وبالتالي زوال اللّبس والغموض، هو إفرادها بالشّرح ضمن معاجم خاصة بكل فرع من فروع تحليل الخطاب، ذلك لأن المصطلحات تشترك ضمن حقل أو تخصّص معين في السمات التّعميمية (العرضية)، بينما تتميز عنها بسماتها التّخصيصية (الجوهرية)، لهذا فقد ألفت العديد من المعاجم التي تراعي هذا المبدأ كـــ (معجم المصطلحات الأساسية في علم العلامات – معجم المصطلح السردي – المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب...)، وغيرها من المعاجم المتخصّصة التي تعنى بالمصطلحات في سياقها العلمي المتخصّص.

ب– الاشتراك (Polysemy) : يعدّ الاشتراك أحد توابع ظاهرة الترادف في اللغة، لكونه مَعنيٌّ بتعدّد دلالات المصطلح الواحد، لذا فهو يتحدّد بأنه " **تعدّد المعاني والمصطلح واحد**"[1]، أي وقوع اللفظ الواحد على دلالات متعدّدة، هذا ويرجع **مجدي وهبة** في معجمه عوامل الاشتراك المصطلحي إلى الاستعمال المجازي وتغيّر المعنى الأصلي بفعل تغير اللهجات والظروف الاجتماعية وتقدّم الحياة العقلية، وكذا استعارة اللّغات بعضها من بعض ألفاظا متحدة اللفظ مختلفة المعنى [2]، وبهذا يمكن أن نجمل أسباب وقوع الاشتراك اللفظي في الدّرس اللغوي الحديث إلى: (الاستعمال المجازي [3]، تداخل اللغات، الاقتراض من اللغات الأخرى، التطوّر الدلالي بأنواعه الأربعة وهي التخصيص أو التعميم أو الانحطاط أو الرقي).

ولعل الاختلاف الدلالي (الاشتراك) الذي يسم مصطلحات تحليل الخطاب إنما يرجع إلى طبيعة المصطلح الخِطابي نفسه، الذي يتميّز بتحوله في الزمان وحسب الاستعمال (مصطلح حيوي)، حيث يكتسب في كل مرة ينتقل فيها بين النظريات وآليات التحليل دلالات جديدة، وهذا حال مصطلح "الصيغة Mode" الذي يستخدم –حسب معجم تحليل الخطاب– للدلالة على مفاهيم مختلفة حسب استعماله بين المناطقة واللّسانيين والسيميائيين، حيث يقترن في المنطق بمحتوى الجملة، أما في اللسانيات فيقترن بالتلفظ

[1] – مجدي وهبة وكامل المهندس: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، ص43.
[2]– مجدي وهبة وكامل المهندس: المرجع نفسه، ص43.
[3] – ينظر المعنى وظلال المعنى، ص388.

لكونه يحدّد موقع الذات المتكلمة بالنسبة لمُخاطِبها، بينما تسعى السيميائية إلى تحديد **الصيغة** من خلال العلاقات المنطقية بين مختلف المقولات التي يجري تصنيفها وتنظيمها تركيبيا[1]، هذا ويرجع مصدر الاختلاف كذلك إلى تطور دلالة المصطلح الخطابي في الزمان، حيث تتطور دلالة المصطلح في هذا الحقل باستمرار لتواكب المتطلبات النظرية الجديدة التي يستدعيها التحليل، وهذا ما نلمسه في مصطلحات كثيرة منها مصطلح (دراما Drama) الذي انتقل من اللغة اليونانية بدلالته على "الفعل المؤدي أو الأداء"، ليحمل في اللغويات الحديثة معنى الفن وبالخصوص (فن التأليف المسرحي) [2]، وهو المعنى الذي استقر في الدراسات اللغوية العربية، لهذا يجمع أغلب اللّغويين العرب والمترجمين على استعمال مصطلح (مسرحية أو فن المسرح) كمقابل للفظ الأجنبي (Drama).

ومما لا شك فيه أن ظاهرة الاشتراك تثير في المصطلحية العربية حالة من الاضطراب والفوضى وهذا شأن ظاهرة الترادف، لكن وبالنظر إلى التوسّع الدلالي (Sémantique extension) الذي يسم حقل تحليل الخطاب، فقد بات من الضروري أن تحمل مصطلحات هذا الحقل ذلك التعدد وتعبر عن ذلك الاختلاف، على أن يتقيد كل مصطلح في دلالته بالسياق النظري [3] الذي يندرج ضمنه مما يلغي كل مظاهر اللّبس والغموض الذي يسببه الاشتراك المصطلحي بالنسبة لتلك المصطلحات، لذا فوقوع المصطلح الخطابي مترادفا ومشتركا إنما يعود إلى الاشتراك في السياقات المتعدّدة، فكل سياق ترد فيه يقدّم معنا جديدا.

ومن هذا المنطلق تبرز أهمية تحديد السياق النظري الذي يدرس ضمنه المصطلح، وهو ما يعرف بالميدان (Domaine) في مجال البحث المصطلحي، حيث يتميز المصطلح بدلالته الخاصة داخل الميدان الذي يدرس ضمنه، وبالنظر إلى أهمية الميدان في تحديد وتمييز دلالة المصطلحات الخطابية، فقد عمد القائمون عل تأليف معجم "تحليل الخطاب" إلى إدراج مختلف الدلالات التي تكتسبها المصطلحات الخِطابية ضمن ميادين أو أسيقة نظرية مختلفة، حتى يزول واللّبس الذي يكتنف المصطلح على مستوى الدلالة.

وعليه نستنتج من خلال هذا الطرح أن المصطلح الخطابي كيفما كان نوعه لا يمكن أن تُنفى عنه سمة الترادف والاشتراك، وهذا بالنظر إلى طبيعته أولا، وطريقة اشتغاله ثانيا، فطبيعته الخاصّة تنبع من خلال تعلّقة بالأطر والنظريات المختلفة، أما طريقة

---

[1] – ينظر باتريك شارودو ودومينيك مانغينو: معجم تحليل الخطاب،ترجمة عبد القادر المهيري وحمادي صمود، ص372.

[2] – ينظر عزت محمد جاد: نظرية المصطلح النقدي، ص358.

[3] – يشمل السياق اللغوي كل ما يمكن أن تدل به الأصوات والتراكيب اللغوية على المعنى، أي العلاقة بين الدال والمدلول مما يكسب الكلمة داخل نظام الجملة معنى خاص له حدود واضحة وسمات محدّدة غير قابلة للتعدّد والاحتمال أو الاشتراك أو التعميم.

اشتغاله فتتجسّد من خلال تعدّد دلالاته بتعدد تلك الأطر والنظريات، لهذا نستطيع القول أن" **المصطلح الخطابي مصطلح جامع ومتحوّل**".

3 – مناهج صناعة معاجم المصطلحات الخطابية :

لقد استقرّ لدلى المعجميين مجموعة من المبادئ والأسس التي تعدّ عماد الصناعة المعجمية، تلك المبادئ والأسس هي– ولا شك– مما تراكم خلال مسيرة طويلة من عمر التأليف المعجمي، مع شيء من الإضافات والتقسيمات والمعالجات التي كشف عنها التصنيف العلمي في مجال التعامل مع المعاجم العلمية المتخصّصة، ومنها المعجم المتخصّص بعلم تحليل الخطاب.

ولعل الحديث عن صناعة هذا الصنف من المعاجم المتخصّصة وإفراده بالتأليف والشرح والتّصنيف– إذا ما قورن بصناعة المعجم اللغوي العام– لا يتجاوز بضع سنوات، نظرا لحداثة هذا العلم وتأخره في الظهور، حيث كانت الحاجة في البداية إلى معالجة مصطلحات هذا العلم معالجة معجمية، من خلال ترجمتها ثم تخصيصها بالشرح ، وهي المعالجة التي تمت خلال المراحل التالية:[1]

❖ إدراجها ضمن معاجم المصطلحات اللغوية اللسانية العامة، ونقصد هنا المعاجم الثنائية سواء تلك المرفقة بالتعريف أو غير المعرّفة.

❖ إفرادها بالشرح في المؤلفات اللغوية العامّة والخاصّة، وهي المؤلّفات التي تحتوي بالإضافة إلى المقابل العربي للمصطلح الأجنبي، على معلومات موسوعية عن المصطلح المراد شرحه، وفي هذا المجال نذكر مؤلفات كل من سعيد يقطين ــ محمّد مفتاح ــ عبد الملك مرتاض ..وغيرهم.

❖ تصنيفه في معاجم متخصّصة تتفرّع حسب اتجاهات تحليل الخطاب وآليات التحليل فيه، كتلك المتخصّصة بالمصطلحات السردية، والتداولية، والسيميائية، وهي في معظمها معاجم مترجمة، إذ لا نكاد نعثر ضمن هذا التخصّص على معاجم عربية خالصة (لغة المصطلح والتعريف لغة واحدة) .

[1] – تمّ إدراج هذا الترتيب حسب أسبقية ظهور هذا النوع من المصطلحات سواء في المعاجم أو المؤلفات، حيث كان أول ظهور للمصطلحات الخطابية ضمن المعاجم اللغوية العامة – وإن كانت تقتصر على المعنى اللغوي البحت بعيدا عن المعنى الاصطلاحي المتخصّص–، لينقل الاهتمام بعد ذلك ضمن المعاجم المتخصّصة والمؤلفات سواء العربية أو المترجمة، وهنا اكتسبت المصطلحات الخطابية دلالات جديدة ضمن اللغة المتخصّصة– وإن حافظت في كثير من الأحيان على دلالتها التي اكتسبتها منذ زمان تشكلها الأول– ، وهي المرحلة التي عرفت نوعا من التراكم المعرفي نظرا لما ألف وترجم في هذا المجال، على أن آخر مرحلة وصلت إليها المعالجة المعجمية للمصطلحات الخطابية هي إدراجها في معجم شامل يضمّ كل ما يحمله هذا التخصّص من مصطلحات ومفاهيم متعدّدة، وهذا للتقليل من حدّة الخلط واللغط الحاصل.

❖ في هذه المرحلة حاول المتخصّصون العرب من مصطلحيين ومعجميين جمع مصطلحات تحليل الخطاب في معجم جامع يحوي مصطلحات هذا العلم بمختلف فروعه واتجاهاته، ويخصّها بالشرح والتعريف، وهي المرحلة التي لم تبصر النور في الساحة اللّغوية العربية إلا عن طريق الترجمة، من خلال نقل العمل المعجمي الرائد للمؤلفين باتريك شارودو و دومينيك مانغينو، الموسوم بـــ"معجم تحليل الخطاب" من قِبل المترجمين عبد القادر المهيري وحمادي صمود، هذا العمل الذي أبصر النور في نسخته المترجمة سنة 2008 تحت إشراف المركز الوطني التونسي للترجمة.

وقد استقر لدى المعجميين حديثا مجموعة من المبادئ والأسس التي تعدّ عماد الصناعة المعجمية المتخصّصة، والتي لا تقل أهمية في مجال صناعة المعجم الخطابي ومنها :

- دور المقدّمات في صناعة المعجم (مقدمات المعاجم الخطابية)
- ترتيب المداخل
- طرق التعريف
- دور الملاحق في صناعة المعجم الخطابي
- وظيفة المعجم الخطابي

ومن خلال هذه المبادئ والأسس يتبين أنّ ما أمكننا جمعه من معاجم خاصّة بمصطلحات تحليل الخطاب، تنتمي كلّها إلى مستويين لغويين مختلفين لكونها معاجم مترجمة (منقولة عن المعاجم الأجنبية) بكل أصنافها، سواء تلك التي احتوت على تعاريف – بكل أنواعها–، أو التي لم تحتو على تعاريف، بل تكتفي بذكر المقابل العربي للمصطلح الأجنبي كالمسارد (Glossaires) والقوائم الاصطلاحية (Vocabulaires) المرفقة بالكتب والمؤلّفات المتخصّصة في هذا المجال، فهل ترتقي تلك الأعمال إلى مصاف المعاجم المتخصّصة في هذا المجال ؟ وهل احترمت المقاييس العلمية للصّناعة المعجمية؟ وبالتالي فهل يمكن القول بوصول العرب إلى تشكيل نظرية متكاملة في صناعة المعجم الخطابي؟.

وللإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها سنحاول قراءة مداخل المعاجم الخطابية بمختلف أصنافها، من خلال مناهج الترتيب والتصنيف وكذا طرق التعريف، تلك المعاجم هي :

- معجم تحليل الخطاب (باتريك شارودو ودومينيك مانغينو)
- المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب (دومينيك مانغينو)
- المصطلح السردي (جيرالد برنس ترجمة عابد خزندار)

- موسوعة السرد العربي (عبد الله إبراهيم)
- المصطلحات اللّسانية والبلاغية والأسلوبية والشعرية (بوطارن محمد الهادي وآخرون)
- معجم المصطلحات الأساسية في علم العلامات (د. تشاندلر، ترجمة: شاكر عبد الحميد)
- مصطلحات التحليل السيميائي للنّصوص (رشيد بن مالك)

أ –**مداخل المعاجم الخطابية :** تُعرف بالمداخل المعجمية (Les entrées du dictionnaire)، وهي الصّيغ اللّغوية المستقلة (مفردات عامة – مصطلحات خاصّة)، والتي يصحّ أن تقع مفردة أو مركبة في المعجم، من أجل شرحها وبيان المراد منها، وإذا كان الأمر يتعلّق بدراسة المعجم الخطابي، فإن المقصود هو دراسة مداخله من حيث ترتيبها وتوزيع المعلومات فيها وتعريفها، وهو الأمر الذي يحقّق الغرض من المعجم أيا كان نوعه أو تخصّصه.

ولما كان الغرض من صناعة المعجم الخطابي المتخصّص – كما سبق ذكره– هو مساعدة القارئ على بيان معاني لغة تحليل الخطاب من خلال شرح مصطلحاته وبيان دلالتها الخاصّة، فإن مداخل المعاجم الخطابية ينبغي أن تسعى إلى تحقيق هذه الغاية، من خلال ما تحتويه من معلومات تخضع لمناهج خاصّة في الترتيب والتعريف .

1 –أنواع المداخل المعجمية وصفاتها: تختلف المداخل المعجمية باختلاف صورها الشكلية وسماتها الدّلالية، وبالنظر إلى الجانب الشكلي نعثر في المعاجم الخطابية على أشكال عديدة للمداخل منها:

- **المصطلحات البسيطة:** وهي التي ترد مجرّدة من جميع اللّواصق كالسوابق واللواحق، التي تخرج اللفظ من حالة الافراد إلى حالة التوليف أو التركيب، ومنها مصطلحات (النصّ، الخطاب، الصورة، الحوار، السياق، الملفوظ، الزمن، العمل، المخاطب...)، وهي المصطلحات التي تُعرف في المعجم العام بـــ" المداخل المعجمية البسيطة".
- **المصطلحات المركّبة:** وهي المصطلحات التي تأخذ شكلا جديدا بفعل ما يلحق بها من **سوابق** كـــ: (عبرنصّية = Intertextualité)_(الميتاخطاب = Métadiscours)، (بينسيميائية = Intersémiotique)_(إعادة الصياغة = Reformulation) ...، أو **لواحق** كـــ (تحاورية = Dialogisme)_(المناجاتي = Monologique)_(ترسيمية =Schématisation)...

وقد تتّخذ المصطلحات المركّبة أشكالا بفعل ما يلحق بها من حروف الزّيادة الصرفية، كياء النسبة (النّصية – التّداولية – السيميائية...)، أو العلامات الاعرابية، وكذا المصادر

والنّسب إلى اسم الفاعل كـــ (المتلفّظ المشارك: Coénonciateur) أو اسم المفعول (معجميّ: Lexicoloie، ومعجماتي: Lexicograph)

ومن بين المصطلحات المركبة التي يشيع تداولها في المعجم الخطابي، ما يعرف **بالمتلازمات اللفظية**[1] التي تجمع بين لفظين يتكرر استعمالهما وترابطهما الدّلالي، حيث يحمل كلاهما معنا دلاليا مختلفا، وقد اخترنا لمعالجة المتلازمات اللفظية في المعاجم الخطابية، مصطلحا **الخطاب والنّص**، ففي الأول نعثر على (حقل خطابي، ممارسة خطابية، حدث خطابي، تشكيلة خطابية، قوانين الخطاب...)، أما الثاني فنجد (السياق النّصي، البنيات النّصية، التداخل النّصي، المعالجة النّصية...)، وبهذا فالمصطلحات المركّبة أو ما يعرف بالمركبات الإضافية، غير محدودة وقابلة للتوسّع، لذلك تحتل مكانا متميّزا في سكّ المصطلح الخطابي.

- **المصطلحات المعقّدة:** وتكون في شكل **تعابير اصطلاحية** [2] (Idiomatic expression / Idiom)، وتتحدّد بكونها " **سلسلة من الكلمات التي تقيّدها عوامل دلالية وتركيبية تجعل منها وحدة واحدة** "[3]، ومن هنا فالعبارات اللغوية التي يتمّ فيها استعمال المصطلح الرّئيس– نحو استعماله مع فعل أو اسم أو بصورة متواردة لا تتغيّر على ألسنة المستعملين–، ولا يمكن الجمع بين معانيها منفردة لفهم المعنى الاصطلاحي العام، فهي تشكّل من الناحية التركيبية وحدة لغوية تتسم بالثبات ولا تسمح بالتغيير الذي يظهر في سياقات أخرى.

وفي هذا المقام يقترح الدّكتور علي القاسمي ضرورة أن تدرج تلك التعابير المصطلحية في مداخل مستقلّة تلي الكلمة الأساسية مباشرة [4]، وهو المبدأ الذي لم يحرص على تجسيده القائمون على تأليف المعاجم الخطابية، حيث نعثر على هذا النوع من المصطلحات متناثرة هنا وهناك –حسب طريقة الترتيب والتصنيف في المعجم–، ولم ترد

---

[1] – تعرف هذه الظاهرة المعجمية **بالتلازم** (collocation)، وهي حسب محمد الديداوي (الترجمة والتعريب ص 46)" ثبات لفظين أو أكثر ودوام صحبتهما وتعلقهما ببعضهما البعض حين ورودهما في الاستعمال اللغوي، بحيث لا يصحّ استبدال إحداهما بلفظة أخرى"، كما تعرف **بالرّصف** والذي يتجسّد بتوافق ورود مفردة معجمية مع أخرى في سياق الكلام، ويحصل الرّصف بين اسمين / بين اسم وصفة / بين فعل واسم / بين اسم وحرف، تلك المفردات المتلازمة تشكل بترابطها معنى دلالي يختلف عن معنى كل مفردة على حدة، وكثيرا ما تكون المتلازمات متّصلة باللغة المتخصّصة، فبواسطتها تتكوّن المفاهيم المصطلحية المستجدّة، وفي هذه الحالة تسمى **التراكيب** أو **التعابير الاصطلاحية**، التي أصبحت جزءا لا يستغنى عنه في الدّرس المصطلحي المتخصّص. من ذلك التعابير الاصطلاحية التي تستحوذ على جانب مهم من الدّرس المصطلحي لتحليل الخطاب .

[2] – تزخر العربية بعدد من المعاجم المخصّصة لهذا النوع من المصطلحات، كالمعجم السياقي للتعابير الاصطلاحية (محمود صيني وآخرون 1996)، معجم التراكيب والعبارات الاصطلاحية العربية القديم منها والمولد (أحمد أبوسعد 1987).

[3] – محمد حلمي هليل: نحو معجم عربي معاصر،ص29.

[4] – علي القاسمي : علم اللغة وصناعة المعجم، ص127.

تابعة للمدخل الرئيس (مداخل جزئية أو فرعية)، وهذا راجع إلى طبيعة المعجم الخطابي الخاضع في الغالب لتقنيات الترجمة الحرفية، سواء على مستوى التصنيف أم التعريف.

وقد ترد التعابير الاصطلاحية المتخصّصة – باعتبارها أشد التصاقا باللّغة المتخصّصة– في لغاتها الأم في شكل كلمتين أو سلسلة من الكلمات المحدّدة دلاليا وتركيبيا، حيث تعمل كوحدة واحدة وتكتسب معنى خاصّ ومختلف عن المعنى المفهوم من أجزائها، حيث يجمع المتخصّصون في هذا المجال أنّ التعابير الاصطلاحية ذات معنى مجازي يختلف باختلاف البيئة والإطار الثقافي من لغة إلى أخرى، وهنا نقف على صعوبة ومشاكل الترجمة وعلاقتها بتقبّل التعابير المترجمة، حيث يلجأ المترجم عندما لا يجد المقابل العربي المناسب إلى طرق عديدة لنقل – أو لنقُلْ ابتكار– تعابير اصطلاحية تتلاءم من حيث أداء نفس المعنى والتعبير والدّلالة في اللغة الهدف، مما أدى إلى ظهور أشكال عديدة للتعابير الاصطلاحية في الدّرس اللّغوي العربي، ومن خلال المعجم الخطابي يمكن أن نقف على أشكال وأنماط متعدّدة من التعابير الاصطلاحية، منها:

– **التعابير المقيّدة**[1] وهي التي ترتبط بسياق محدّد وبالتالي فلا يمكن التغيير فيها، لذا يتم ترجمتها حرفيا بإحدى تقنيات الترجمة الحرفية.

–و**التعابير غير المقيّدة (الحرّة)** وهي التي تتغير بتغيّر السياق الواردة فيه، لذا فهي لا ترتبط بسياق محدّد. حيث يمكن إدخالها في سياق آخر، كما يمكن تبديل أحد مصطلحاتها وتعويضه بمصطلح أخر، وفي هذا المقام لا يمكن ترجمتها حرفيا بل تخضع للترجمة الدّلالية الحرّة.

وضمن المعجم الخطابي نعثر [2]على تعابير اصطلاحية حرّة، وهي إمّا ذات نمط عباري (عبارة)، وأخرى ذات نمط جملي.

- طريقة تنظيم الخطاب = Mode d’organisation du discour .
- الدّراسة الإثنية للاتّصال =Ethnographie de la communication.[3]
- شفرات إنتاج النصّ وتفسيره = Code of textual production and interpretatio)[4].

[1]– ينظر عصام الدّين عبد السلام أبو زلال: التعابير الاصطلاحية بين النظرية والتطبيق، ص55.

[2] – لم نقتصر في التمثيل على معجم بعينه، بل حاولنا التمثيل من مختلف المعاجم الخطابية التي اعتمدناها كمدونة.

[3]– ينظر باتريك شارودو ودومينيك مانغينو: معجم تحليل الخطاب، ص374 ــ 226 (على التوالي).

[4] – دانيال تشاندلر: معجم المصطلحات الأساسية لعلم العلامات، ترجمة وتقديم شاكر عبد الحميد، أكاديمية الفنون، ص31.

- العملية اللامحدودة لتكوين الدّلالة = Unlimited semiosis)[1].

ومن خلال ما تقدّم يتبّن أن التّعابير الاصطلاحية المبثوثة في ثنايا المعجم الخطابي على اختلافها شكّلا ومضمونا، تعدّ من أهم وسائل صك المصطلح وبالتالي فإنها تشكّل لبنة من لبنات تأسيس المعجم الخطابي، فهي تقع في منزلة وسطى بين المصطلح والنّص المتخصّص[2]، وبالنظر إلى كونها مترجمة فإنها تخضع لما يخضع له المصطلح البسيط من ضوابط وتقنيات سواء على مستوى الوضع (الترجمة والترتيب) أو التعريف، على أنّ الغالب في ترجمتها هو الحرفية (كلمة بكلمة)، وهذا ما يظهر في توافق حجم المصطلح الأصلي والمترجم.

2 –ترتيب المداخل : إن المقصود بترتيب مداخل المعجم –كما تم التطرّق إليه سابقا– هو وضعها بحسب كيفيات تسمح بالوصول إلى الغرض من وجودها داخل المعجم، فالمعجمية العربية منذ نشأتها تعتمد على طرائق عديدة لترتيب مداخلها منها: الترتيب الألفبائي الهجائي، الترتيب الموضوعاتي، الترتيب الجذري، وهي التصانيف التي تعتمد عليها معاجم الألفاظ أو المعاني.

وعلى العكس من ذلك فنحن عندما نتناول بالدّراسة المعاجم المصطلحية المتخصّصة ومنها المعاجم الخطابية، نكون في إطار المعاجم الثنائية أو الثلاثية، وهي ما يعرف بمعاجم الترجمة، حيث لا نكاد نعثر فيها على أي منهج في ترتيب المداخل سوى الترتيب الأبجدي _الهجائي بشقّيه الأجنبي والعربي، فبالنظر إلى ورود المصطلحات في لغتها الأصلية (لغة المصدر) كمداخل في المعاجم الخطابية، فإنّ المعجميين العرب لم يكلّفوا أنفسهم عناء إعادة الترتيب والتّصنيف، فوضعوها مرتّبة ألفبائيا حسب حروفها الأجنبية، مقابل ما تدلّ عليه في اللغة الهدف، دون مراعاة لقواعد التّصنيف والترتيب .

وبهذه الطريقة يدخل المعجم الخطابي في عداد المعاجم المصطلحية المتخصّصة المتعدّدة اللغات أو المزدوجة، لكونه يحوي لغتين أو أكثر، إحداهما هي لغة المتن والأخرى هي لغة الشرح، وقد يتعدّى ذلك إلى لغة ثالثة وهو ما نجده في المسارد والقوائم المصطلحية.

وعليه يمكن القول أن للمعجم الخطابي العربي منهجية خاصّة في تصنيف وترتيب مداخله، تعتمد على لغة المتن (اللغة الأجنبية)، وهو الأمر الذي لا يخدم لغة الشرح (اللغة

[1] – دانيال تشاندلر: المرجع نفسه، ص237.

[2] – يرى الباحث والمترجم محمد الديداوي أن التعابير الاصطلاحية هي جزء من الذاكرة، لكونها قد اصطلح عليها من قبل جماعة في اللغة، وبالتالي فهي تتلاءم مع أداء المعنى البائن منظوما في جمل محبوكة فتضفي رونقا على النّص ، لذلك في حسبه إحدى اللبنات الأساسية لتكوين النّص المتخصّص.

العربية)، لكونه لا يراعي جملة المعارف اللغوية العربية، وأهمها الطبيعة الصّرفية والنّحوية للكلمة العربية، مما يؤثّر على المعجم وكيفية عرض المعلومات فيه والغاية من تأليفه، هذه الأخيرة التي تتجسّد في طريقة عرض المداخل ومعالجتها، فإذا كان المعجم الخطابي يرتكز على المعنى الاصطلاحي الخاصّ بعلم تحليل الخطاب، فعلى المداخل أن تسعى لتحقيق هذه الغاية.

ولعل الحديث عن الترتيب لا يشمل فقط ترتيب المداخل وهو ما يعرف بالتعريف الخارجي، بل يشمل أيضا ترتيب المعلومات تحت المدخل وهو ما يعرف بالترتيب الدّاخلي، الذي يخضع بدوره لعدّة معايير منها: الغاية من المعجم وطبيعة مستعملي المعجم، فإذا كانت الغاية من تأليف المعاجم الخطابية هي تحديد دلالات ألفاظ هذا الحقل العلمي، فإنّ المعجميين يقرّون بضرورة التمييز بين الدّلالات المختلفة التي ترد تحت كلّ مدخل، من خلال بيان العلاقات الدّلالية بين مختلف فروع هذا التخصّص، وهذا ما تسعى إلى تحقيقه المعاجم الخطابية من خلال بيان المعنى الخاص أو الاصطلاحي وتمييزه عن المعنى العام للمصطلح الذي انتقل – كما سبق ذكره– من اللغة العادية إلى لغة العلم (التخصيص)، ويتجسّد هذا المسعى في كلّ المعاجم الخطابية، خاصّة تلك التي تحتوي على تعاريف صنّفت حسب موقع كلّ مصطلح من لغة تحليل الخطاب، فمصطلح **المرسل إليه** = **Destinataire** مثلا يحمل دلالات عديدة تختلف باختلاف السياق الواردة فيه – حسب معجم تحليل الخطاب [1]– الذي حدّد بدقة الروابط والعلاقات بين تلك الدّلالات، كما تلجأ معاجم أخرى إلى التمييز بين تلك الدّلالات وترتيب المعلومات ضمن الفروع المختلفة لتحليل الخطاب، كمعجم المصطلحات السردية ــ معجم مصطلحات التحليل السّيميائي للنصّوص ...

3 -تعريف المداخل: يعدّ التعريف مطلبا أساسيا في بناء المعجم المتخصّص، لكونه يعنى بشرح المصطلحات الخاصّة بالفرع علمي أو مجال معرفي. حيث يعتمد المعجم المتخصّص باعتباره معجما مصطلحيا على نوع خاصّ من التعريف، إنه التعريف المصطلحي، الذي يعدّ تعريفا مدلوليا (Onomasiologie)، ينطلق من المفاهيم والتصوّرات التي يتم تعريفها أولا، ثم تلحق بمصطلحاتها، عكس التعريف المعجمي الدّالي (Sémasiologie) الذي يعتمد على اللفظ أثناء وصفه التّعاقبي والتزامني للمدلولات المتنوّعة والمتتالية.

ولعل الحديث عن المعاجم الخطابية يقودنا للحديث عن الطرق المعتمدة في شرح المعنى الاصطلاحي الخاصّ بلغة تحليل الخطاب، وهي – على سبيل المثال لا الحصر–:

[1] – ينظر باتريك شارودو دومينيك مانغينو: معجم تحليل الخطاب، ص164.

- **التعريف بالمرادف** : يرد هذا النوع من التعريف بكثرة في المعاجم الخطابية، الأمر الذي يجعلها من المعاجم المزدوجة، حيث يوضع مقابل المدخل –بلغته الأصلية– مصطلحا أو كلمة – بلغة الشّرح– تبيّن معناه، هذه الطريقة وإن أتت أكلها في المعاجم اللغوية العامة، فإن استخدامها في المعاجم الخاصّة ومنها الخطابية، محفوف بالمخاطر والعراقيل التي تنبع من طبيعة الترجمة كعملية قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى التّضحية بالدقة المطلوبة في المصطلحات الخطابية، وبالتالي ضياع المعاني والدّلالات الأصلية.

- **التعريف بالإحالة (التعريف الإحالي):** يعتمد المعجم الخطابي بشكل واسع على هذا النوع من التعريف، وقد تم الاعتماد على الإحالة بنوعيها الداخلية والمستمدّة من مواد المعجم، كأن يشار بعد ذكر المقابل الترجمي للمصطلح الأجنبي مباشرة، أو عقب الانتهاء من تعريف المدخل –بإحدى طرق التعريف– إلى مواضع أخرى من المعجم قصد فهم المصطلحات والإحاطة بدلالاتها المختلفة، وتكون الإشارة إلى ذلك بعبارة (أنظر، أنظر أيضا)، ومن أمثلة هذا النوع من التعريف: (سلسلة = Chain **أنظر** Syntagm).

(قناة = Channel **أنظر أيضا** Medium, Non-neutrality, Translatability)[1]

أما الإحالة الخارجية فيلجأ إليها بعد تعريف المصطلح، وتتمّ عن طريق الإشارة إلى المرجع أو المصدر الذي يمكّن القارئ بالعودة إليه من الإحاطة بالجوانب الأخرى المتصلة بدلالة المصطلح المعرّف، ويعبّر عنها بـــ (راجع) مثل: (الحبكة = Intrigue **راجع** tomashevsky 1965)[2].

ولعل ما يدل على أهمية التعريف الإحالي في المعجم الخطابي هو تقديمه للقارئ والباحث المتخصّص الأداة الفعالة عبر المرجعية النّصية [3]، نظرا لحيويتها في قراءة النص الذي يحيل باستمرار .

[1]– الأمثلة مأخوذة من معجم المصطلحات الأساسية في علم العلامات لدانيال تشاندلر ص 29، حيث تمت الإحالة في المثال الأول مباشرة بعد ذكر المقابل العربي للمصطلح الأجنبي (المدخل غير معرّف)، أما في المثال الثاني فقد تمت الإحالة بعد تعريف المصطلح تعريفا موجزا.

[2] – جيرالد برنس: المصطلح السردي، ترجمة عابد خزندار، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ط 1، 2003، ص118.

[3] – يرى الكثير من المتتبّعين للشأن اللغوي أنّ الإحالة من شأنها أن تكون فعالة أكثر إذا تمّ تخصيصها في أطر ملونة ، تثير الانتباه وبالتالي إثارة فضول القارئ للعودة إلى المرجع، وهي الطريقة التي تمّ اعتمادها في معجم "اللسانيات الحديثة " لسامي عياد حنا (1997).

▪ **التعريف بالضّد** :يعرف أيضا بالتعريف السلبي أو التعريف بالمخالفة [1]، وهو أن يوضع مقابل كل مصطلح يراد شرحه مصطلحا آخر مغاير له في المعنى، بحيث تتضح دلالة المصطلح الأول بضدّه أو نقيضه، وعادة ما يستخدم في مثل هذا المقام، ألفاظ من مثل: (ضد، خلاف، نقيض) في مقدمة التعريف، لكون هذه الألفاظ هي عماد هذا الصنف من التعريف، لأنها المفتاح بيان المعنى بالنّقيض أو السلب أو الضد، على أن هذه الطريقة تتطلّب إدراك مفهوم الضد الذي يوصل إلى معنى المصطلح المدخل المراد إدراك مفهومه وتصوره.

وقد وردت هذه الطريقة في تعريف المصطلحات الخطابية بشكل ضئيل، إذ لا نكاد نعثر في المعاجم المتداولة، سوى بعض المصطلحات التي لجأ واضعوها إلى الأضداد والمخالفات لشرح دلالاتها، ويرجع ذلك –حسب المتخصّصين– إلى افتقار المدخل للسمات الدّلالية، مما يصعّب من مهمّة واضعي التعريف، الذين يعتمدون في نهاية المطاف على تعريف المدخل بضدّه أو نقيضه، فمعجم المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب لا يحتوي سوى على (خمسة مواضع) للتعريف بالضّد، ويتعلق الأمر بالمصطلحات التالية:[2]

- الالتقاط ونقيضه الهدم = Captation Vs Subversion
- المكتوب وضدّه المنطوق = Ecrit Vs Orale
- الفضاء الداخلي وضدّه الفضاء الخارجي = Espace enterre Vs espace interne
- المقامي وضدّه التبليغي = Situationnel Vs Communicationnel
- المفردات وضدّها المعجم = Vocabulaire Vs lexique

أما معجم " تحليل الخطاب" فيحتوي هو الآخر عددا ضئيلا من المداخل المصطلحية المتضادة وفي مواضع لا تتجاوز السّتة، وهذا لتقريب الفهم، حيث عمد المؤلّفان وتبعهما المترجمان إلى ذكر مقابلان ترجميان متضادّان للمداخل المصطلحية منها: (مكتوب / شفوي = Ecrit/ Orale)، (عائد على الداخل / عائد على الخارج = Endophor/ Exophor)[3]

▪ **التعريف المنطقي** : تتعامل المعاجم الخطابية بشكل واسع مع هذا النوع من التعريف،خاصّة تلك المتخصّصة بالمصطلحات السيميائية وكذا السردية، لأنه يتماشى مع تعريف الأشياء والمفاهيم، من خلال ذكر السمات أو الخصائص العرضية للمصطلح

[1] – محمد رشاد الحمزاوي: من قضايا المعجم العربي، ص166

[2] – ينظر باتريك شارودو ودومينيك مانغينو : معجم تحليل الخطاب، ص13، 42، 49، 108، 124 (على التوالي)

[3] – ينظر باتريك شاروو و دومينيك مانغينو: معجم تحليل الخطاب، ص 196، 214.(على التوالي).

المراد تعريفه (السمات التعميمية)، ثم الخصائص الجوهرية التي تميّزه عن بقية المصطلحات (السمات التخصيصية) [1]، حيث تخضع السمات التعميمية لخصائص الجنس والنوع القريب أو البعيد والتي تجمعها بالمدخل علاقة اشتمال، بينما يتعلق التعريف الذي يغطي السمات التخصيصية للمصطلح الخطابي بذكر الميدان، وهنا تتحقق وظيفة التعريف المنطقي وهي تمييز المصطلح داخل الميدان وبالتالي إزالة ما يمكن أن يعتريه من مظاهر لغوية كالاشتراك والترادف.

ومن المعاجم التي تعتمد على التعريف المنطقي– وبنسبٍ متفاوتة–: معجم المصطلحات السردية– معجم المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب– معجم المصطلحات الأساسية في علم العلامات..،حيث تعرّف المصطلحات في هذه الحالة بذكر السمات الجوهرية للمفهوم والتي تميّز عن غيره من المفاهيم ضمن سياق معين، مثل تعريف مصطلح (الفاتحة: Prologue) بأنه: (فاصل أول في بعض أنواع السرد يسبق، ولكنه لا يشتمل على التعقيد) [2]، وقد يرد التعريف المنطقي مسبوقا بمرادفات كما في (التّشاكل: Isomorphism)الذي يرد بأنّه "المصطلح الذي يستخدم للإشارة إلى جوانب الاتّفاق، التوازي، التشابه في الخصائص والعلاقاتى بين بنيتين مختلفتين"[3]، كما يرد متبوعا بأضداد كما في (العلامة المركّبة = Simple sign) "وهي العلامة التي لا تحتوي بداخلها على أية علامات أخرى، وبذلك في مقابل العلامة المركّبة"[4]، وهنا يتضح إمكانية استعمال التعريف المنطقي ومزجه ببعض التعاريف المعجمية كالتعريف بالترادف والضدّ وبعض التعاريف غير المباشرة كالغائية والسببية والمكانية والزمانية...

- **التعريف الموسوعي:** يتناسب التعريف الموسوعي كثيرا مع طبيعة مصطلحات تحليل الخطاب المتفرعة والمتعدّدة الاتجاهات، فهو التعريف الكفيل بالإحاطة بكل جوانبها وصفاتها الجوهرية والعرضية وبحسب انتمائها السّياقي، ولعل المجال الذي نلمس فيه هذا التوسّع في التعريف هو المؤلفات والكتب والمدوّنات، بينما لا نعثر في المعجم الخطابي على تعاريف موسوعية بالمعنى التام للكلمة، باستثناء ما ورد في معجم تحليل الخطاب ذو الطابع الموسوعي، حيث وردت جميع مصطلحاته معرّفة تعريفا موسوعيا، من خلال الإحاطة بالخصائص الجوهرية والعرضية للمفهوم تبعا لسياقاته المختلفة (باختلاف الأسيقة اللغوية والمفهومية للمصطلح)، وهذا شأن معجم المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب"،

[1] – ينبغي أن يغطي التعريف المنطقي– حسب المتخصّصين– السمات التّخصيصية اللازمة فقط لتمييز المصطلح عن غيره من المصطلحات في المعجم (الخصائص الجزئية)، على أن ذكر جميع السمات التخصيصية للمصطلح – والتي تكون في هذا المقام غير ضرورية– تجعل منه تعريفا موسوعيا .

[2]– جيرالد برنس: المصطلح السردي، ترجمة عابد خزندار، ص 187.

[3] –دانيال تشاندلر: المصطلحات الأساسية في علم العلامات ، ص95

[4] – دانيال تشاندلر: المرجع نفسه، ص202.

الذي توسّع في تعريف مصطلحاته وفق ما يعرف بالتعريف بالتوسّع [1] (Extension)، من خلال ذكر مجموعة من المصطلحات الأخرى المندرجة ضمن مفهوم المصطلح المدخل، بالإضافة إلى بعض الشروحات والتعليقات من أجل تقريب الفهم. وهذا ما نجده في تعريف مصطلح (المقام = Situation) الذي صاغه المعجم كالآتي:" **الكثيرون يستعملون لفظي سياق ومقام دونما تمييز، غير أن مقام يستعمل كذلك كمصطلح أكثر فهما يشمل النصّ والسياق**"[2]، كما يعرّف مصطلح (ممارسة خطابية = Pratique discursive) بأنه " لفظ مساوٍ لتشكيلة خطابية، للتشديد على أن الخطاب شكل من النّشاط الاجتماعي سواء من حيث المنظور الماركسي (ممارسة) أو من المنظور التّداولي" [3]، ومن هذا المنطلق فالمصطلحات الواردة في التعريف الأول (السياق، النص) تقع في علاقة احتواء مع المصطلح المدخل (مقام)، تلك العلاقة التي تكون إما جزئية أو كلية، أما التعريف الثاني فيقع فيه المصطلح المدخل (ممارسة خطابية) في علاقة تساوٍ مع مصطلح (تشكيلة خطابية) باعتبار أن الخطاب شكل أو ممارسة.

وبالنظر إلى المعاجم الخطابية نجدها تشتمل على نوعين من المعلومات الموسوعية، الأولى دلالية مفهومية تتضمن ذكر الميدان (كما في المعجم تحليل الخطاب)، وبعض الرسوم البيانية (كما في معجم المصطلحات الأساسية في علم العلامات)، بينما تتضمن المعلومات الوثائقية المراجع المعتمدة في التأليف، بالإضافة إلى أسماء الأعلام من مؤلّفين وشخصيات روائية. وهذا إنما يخضع لنوع وتخصّص وحجم والغرض من المعجم، وكذا الجمهور الذي يتلقاه.

على أننا نعثر في المعجم الموسوعي على بعض التعاريف المنطقية التي تتخلله من حين إلى آخر، كما تتخلل المعجم المنطقي – نسبة إلى التعريف المنطقي– بعض التعاريف اللّغوية البحتة (الترادف، التضاد...)، وبهذا يتضح أنّ المعاجم الخطابية تتبنى فكرة التنوّع في الممارسات التعريفية، فهي لا تتقيّد بنوع واحد من التعريف، بل تتيح المزج بين التعاريف وهذا نظرا لطبيعة المصطلح الخطابي المختلف الاتجاهات، وكذا الإمكانات المتاحة لتعريفه.

[1] – يعدّ التعريف بالتوسّع في نظر بعض اللغويين امتدادا للتعريف المنطقي، لكونه يعنى بالخصائص المصطلح المدخل الجزئية مع تدعيمها بالشروحات والتعليقات ، حيث يلجأ المصطلحيون إلى هذا النوع من التعريف عند صعوبة وضع التعريف المنطقي لصعوبة تحديد الخصائص الجوهرية لمفهوم المصطلح المراد تعريفه، وبذلك يقترب من حدود التعريف الموسوعي، رغم الاختلاف بينهما في حجم المعلومات المقدّمة.

[2] – دومينيك مانغونو: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ص108

[3] – دومينيك مانغونو: المرجع نفسه، ص94.

ب -الوسائل المساعدة في المعجم الخطابي: (الملاحق، الشواهد)

إنّ المعاجم الخطابية في اعتمادها على التعاريف المتعدّدة لبيان معاني مصطلحاتها، لاتستثني تلك الطرق أو الوسائل المساعدة، في تحديد دلالة المصطلحات الخطابية، ومنها الرسوم التوضيحية والشّواهد والملاحق، حيث تعدّ هذه الوسائط من أهم الوسائل المساعدة في المعاجم اللغوية الحديثة، لكونها تعمل على **« تبسيط المفاهيم، وتقرير الحقائق العلمية وتوكيدها وتجسيدها برسم معالمها للعيان، وتقديم الخبرات للمتعلّمين، وتقصير مدّة إيصالها إلى الإفهام »** [1].

على أن نسبة الاعتماد على هذه الوسائل تتفاوت حسب طبيعة المعجم والغرض من تأليفه، وتبعا لمناهج التصنيف والتعريف أيضا، إذ يقل استخدام الرّسوم التوضيحية في المعاجم الخطابية بل ينعدم في الغالب، وهذا راجع إلى قلّة فائدتها في هذا المجال، لاسيما وأنه لا يحتاج في تحليل الخطاب إلى صور باستثناء بعض الرسوم أو المخطّطات المدرجة لتحديد دلالة المصطلح السردي [2]، أما بخصوص الوسائل الأخرى فلا يكاد معجم خطابي يخلو من الشواهد التوضيحية والملاحق، والتي تعدّ بمثابة الأدلّة على صحّة المعاني التي ترد تحت المداخل.

- **الشواهد التوضيحية :** تعدّ وسيلة مهمة من وسائل تعريف المصطلحات وتوضيحها في المعجم الثنائي المتخصّص، وتكون "**عبارة أو جملة أو بيت شعري أو مثل سائر يقصد منه توضيح استعمال الكلمة التي نعرّفها أو نترجمها في المعجم**"[3]، لذا فهي حسب إيلسون (Ilson) " تتيح فرصة هائلة للمعجميين لا لعرض معاني الكلمات فحسب بل لعرض التركيب أيضا وقيود الاختيار والمتلازمات" [4] ، حيث يضفي بعض المعجميين على تلك الجمل التوضيحية شروحا وتعليقات، مما يجعلها تتجاوز حدود الجملة الواحدة إلى النصّ أما عن استخدام الشواهد التوضيحية فيرى **علي القاسمي** ضرورة أن تخضع لمجموعة من الشروط هي:[5]

- أن يتمّ اختيار الشواهد التي تعكس حضارة الناطقين باللغة الأجنبية.

---

[1] – ابن الحويلي الأخضر ميدني: المعجمية العربية، ص234.

[2] – نعثر على مثل هذه الرّسوم التوضيحية في المؤلفات والكتب المتخصّصة في هذا المجال، وليس المعاجم الخطابية، هذه الأخيرة التي تخلو تماما من مثل هذه الرّسومات، حيث نعثر ضمن المؤلفات السردية على العديد من الرّسوم التوضيحية ، كتلك المتعلّقة بالدائرة السّردية التي تشمل مصطلحات (القصّة ، الزّمن، الراوي، المروي له، القارئ المجرّد، الكاتب المجرّد، القارئ الملموس، الكاتب الملموس)، وكذا المخطّط الموضّح لأطراف العملية التواصلية (الباث – الرسالة – المتلقي – السنن – السياق).

[3] – علي القاسمي: علم اللغة وصناعة المعجم، ص139.

[4] – محمد حلمي هليل: نحو معجم عربي معاصر، الاجتماع الثاني لخبراء المعجم الحاسوبي للغة العربية، ص20.

[5] – ينظر علي القاسمي : المرجع السابق، ص149.

- أن تكون موجزة ومفيدة (توضح استعمال الكلمة).
- أن نترجم الشواهد إلى لغة القارئ وإلا فلا تصبح ذات أهمية.

بينما يرى **محمد حلمي هليل** ضرورة أن تكون الشواهد التوضيحية حقيقية مناسبة لطبيعة المعجم، أي تلك الممثلة للغة الطبيعية غير المصطنعة أو المنقطعة عن سياقها [1]، مما يسهل عملية فهم الكلمات المعرّفة والتعبير عنها وكذلك إنتاجها، وفي هذا المقام يقترح (إعداد مدوّنة للأمثلة التوضيحية) [2]، تتيح الفرصة للمعجمي كما المترجم أن يختار منها بدل العودة إلى المعاجم اللغوية القديمة أو النصوص المحدودة في نوعيتها.

إنّ المصطلح الخطابي باعتباره مصطلحا جامعا، يحمل دلالات تختلف باختلاف المجالات العلمية والأسيقة المعرفية، مما جعل القائمين على صناعة المعجم الخطابي يعتمدون على الشواهد لتوضيح مقاصدهم، سواء كانت بلغة الشرح (لغة الهدف)، وهذا ما نجده في معجم تحليل الخطاب، حيث لجأ المترجمان (حمادي صمّود وعبد القادر المهيري) في مواضع عديدة من المعجم إلى الشواهد التوضيحية التي تعكس حضارة اللغة الهدف (اللغة العربية)، كما يُعتمد في مواضع أخرى على ترجمة الشواهد الموضوعة أصلا في لغة المصدر (اللغة الأجنبية)، وهذا ما نجده في أغلب المعاجم المترجمة ومنها معجم "المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب"، حيث عمد المترجم (محمد يحياتن) إلى ترجمة ونقل الشّواهد الموضوعة أصلا في المعجم، ومنها أقوال لأدباء ولغويين غربيين، وأمثلة توضيحية (زار بول فرنسا)[3]، وهي الشواهد التي ترتبط بالثقافة والحضارة الأجنبية (اللغة المصدر).

وقد تتفاوت المعاجم الخطابية في حجم المعلومات أو الشواهد المقدّمة لتوضيح وتوثيق المصطلحات الخطابية، وهذا حسب منهج المعجم وطبيعة الجمهور المستهدف، وكذا طريقة تقديم المصطلح وتعريفه (تعريف لغوي، منطقي، موسوعي)، وبهذا فالشواهد في معاجم المصطلحات الخطابية لا تهدف – كما في المعاجم اللغوية العامة– إلى بيان المعنى اللغوي والأصل الاشتقاقي للمصطلحات، بل تهدف إلى التمثيل على دلالة المصطلح ضمن سياق معين.

- **الملاحق:** يتّفق المتخصّصون من دارسي المعاجم ضرورة أن يحتوي المعجم على ملاحق من شأنها أن تحدّد عددا من المسائل شديدة الصّلة بهدف أو الغرض من المعجم، حيث تختلف الملاحق في المعاجم الخطابية تبعا لاختلاف طبيعة المعجم والغرض من

[1] – محمد حلمي هليل : المرجع السابق، ص21
[2] – نفسه: ص21.
[3] – دومينيك مانغونو: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ص 45.

تأليفه، فبعضها يحرص على أن يضم ملاحق تتعلّق بمعلومات إضافية عن الأشخاص والمختصرات أو المعلومات الموسوعية، وبعضها يكتفي بذكر قائمة المصادر والمراجع المعتمدة في المتن، وكذا فهارس أو مسارد لترتيب المداخل، حيث ترد تلك الفهارس في مؤخرة المعاجم مرتّبة بطرق مختلفة، فمنها ما يرد مصنفا وفق الألفبائية العربية، ومنها ما يرد وفق الألفبائية الأجنبية، ومنها ما يرد بكلتا الطريقتين.

كما تشمل الملاحق أيضا المقدّمات، حيث تتجاوز العديد من المعاجم الخطابية- باعتبارها معاجم مترجمة- المقدمة الواحدة إلى المقدّمتين، إحداهما للمؤلف الأصلي والأخرى للمترجم، على أن مقدّمات المعاجم الخطابية كما المعاجم المتخصّصة الأخرى ينبغي أن تحتوي على :

- ارشادات استخدام المعجم وطرق البحث فيه.
- منهج المعجم في تصنيف وتعريف المصطلحات.
- الهدف من تأليف المعجم.

وهي المبادئ التي سنحاول فيما يلي التأكيد على مدى تجسيدها في مقدّمات ما مرّ من معاجم خطابية:

فمعجم " تحليل الخطاب" يتضمن مقدّمتين [1] الأولى للمترجمين (تقديم)، والثانية للمؤلفين (مدخل)، وقد تجسّد في المقدّمة الأولى طبيعة المعجم والغرض من ترجمته، وكذا طرق الترجمة وصعوباتها، كما أوردا المترجمان منهجهما في تصنيف وترتيب المداخل وأسباب اختيار هذا النوع من التصنيف، بالاضافة إلى ما ورد في المعجم من ملاحق وثبوت مصطلحية، على أن المقدّمة الأصلية للمعجم (المدخل) جاءت شاملة ومؤرّخة لهذا التخصّص العلمي، وفيها ذكر لدوافع التأليف وضرورته، وتحديد لمصادر المصطلحات وأصولها وطرق معالجتها، ونظام الإحالة، وفي الأخير ذكر لبيبليوغرافيا البحث والمشاركين في إنجازه.

أما مقدمة معجم "المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب" ورغم قصرها فقد اشتملت على عدد واف من المبادئ التي يقرّها علماء الصناعة المعجمية، إذ تبيّن أولا الغرض من المعجم وهو مساعدة طلّاب هذا التخصّص على الإحاطة بمصطلحات تحليل الخطاب، ثم بعض الإرشادات الخاصّة بالاحالات، وشرح لبعض المختصرات ودلالتها في المعجم [2]، وهي بذلك تخلو من أي محاولة لتحديد منهج المعجم في اختيار المصطلحات وتصنيفها

[1] – ينظر باتريك شارودو ودومينيك مانغينو: معجم تحليل الخطاب، ص5، (تقديم)
[2] – ينظر دومينيك مانغينو: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ص5 ، (مقدمة المعجم)

وترتيبها، وهذا راجع في اعتقادنا إلى طبيعة المعجم الشّديد الاختصار والموجّه إلى الطّلاب.

ومن هذا المنطلق فالمعاجم الخطابية بمختلف فروعها (السيميائية، السردية التداولية، الأسلوبية ...) تسعى إلى تجسيد دور المقدّمات في صناعة المعجم الخطابي الذي كان الهدف من وراء تأليفه هو تحديد مصطلحات تحليل الخطاب، وبالتالي بيان خصوصية هذا العلم وتحصيل مسائله.

الفصل الثالث

معجم تحليل الخطاب -وصف وتحليل-

تمهيد:

إن موضوع التطبيق الذي تختصّ به دراستنا هو المصطلحات الخطابية المترجمة والمبثوثة في ثنايا المتن المعجمي (معجم تحليل الخطاب)، الذي أشرف على ترجمته إلى العربية المترجمان عبد القادر المهيري وحمادي صمود.

والمقصود بالمصطلحات المترجمة تلك المصطلحات الخطابية التي دخلت إلى الدرس اللغوي العربي عن طريق الترجمة، باعتبارها نقلاً لمفاهيم المستجدة التي يختص بها هذا الفرع العلمي، وهو ما يعرف بالترجمة المتخصصة، أي التخصص في ترجمة اللغات المتخصّصة عن طريق الإلمام بمصطلحاتها والمفاهيم الدالة عليها.

ومن هنا يعدّ المصطلح من بين المكونات الأساسية التي تقوم عليها مدونتنا، حيث ننطلق في التحليل من مسلمة منهجية مؤداها أن المترجمين هما واضعا المصطلح، سواء تعلق الأمر بالمصطلحات التي أعادا استعمالها (المتداولة سابقا) أو ما وضعاه حقًا بناءًا على اجتهادهما، وهذا في حدود ما يسمح به قانون التوليد الاصطلاحي.

فبمُجرد أن اختار المترجمان استعمال مصطلح دون غيره في مواقف وسياقات محددة– على الرغم من وروده في سياقات أخرى بنفس المفهوم أو أعيد تعريفه– يعدُّ جزءًا من الاجتهاد المصطلحي التُرجمي الذي يحتاج إلى النظر والدّرس، دون الاهتمام بفعل الوضع أو التأريخ، إلاّ بمقدار التعرّف على الخلفيات المعرفية السائدة وراء هذا الاختيار أو ذاك، وفي هذه الحالة سنحاول التطرّق إلى وصف لكيفيات وطرق الترجمة المختلفة التي اعتمدها المترجمان لنقل المعجم (مصطلحًا وتعريفًا) ، وبذلك فالدراسة ذات شقين، الأولى شكلية وتخص شكل المصطلح وبنيته وكيفية صياغته، بينما يعنى الشق الثاني بالجانب الدّلالي للمصطلحات، حيث استدعت الدراسة تناول التعريف باعتباره ركنًا أساسيا من أركان المصطلح الذي هو جوهر البحث في علم المصطلح.

وبهذا فالدراسة بشقيها تخضع لعلم المصطلح، إذ لا مجال للتفريق بين التحليل الشكلي والتحليل الدّلالي للمصطلح، سواء كان المصطلح بسيطًا أو مركبًا ، وهذا ما يسمح دون شك بالوقوف على مدى مراعاة المترجمين لمبدأ الاتساق الداخلي والتّماسك المفهومي، وهما أهم مبدأين ينبني عليهما التصوّر والتخطيط المعجميين، حيث يراد بمبدأ الاتساق الداخلي الانضمام المتكامل لمختلف أجزاء المعجم أو القاموس شكلا ومضمونا، أما التماسك المفهومي فيستند إلى العلاقة بين الدليل والمفهوم (العلاقة الأحادية)، وكذا العلاقة بين المصطلحات، التي تتميّز بالتدرّج من السمات التعميمية إلى السمات التخصيصة للمصطلح بعينه.

على أن التركيز في الدراسة على تطبيق مبادئ علم المصطلح على مصطلحات تحليل الخطاب، لا ينفي أهمية الدراسة المعجمية للمصطلحات التي تعدّ مداخل معجمية في مدونتنا، وهنا كان لزامًا علينا المزج بين الدّرسين المصطلحي والمعجمي–رغم

الاختلاف الجوهري بينهما، حيث ينطلق الأول من المفهوم نحو التسمية، بينما ينطلق الثاني من التسمية نحو المفهوم– وحتى لا نقع في ذلك التصادم بين الدّرسين آلينا على أنفسنا أن نبدأ بالتّحليل الشكلي للمصطلحات وهو التحليل الذي ينشد تحقيق مبدأ الاتساق الدّاخلي للمعجم، بينما ينشد التحليل الدّلالي للمصطلحات تحقيق مبدأ التماسك المفهومي للمعجم، وهو الجانب الذي يساعدنا للكشف عن مختلف العلاقات المفهومية (الدلالية) التي تكتسبها المصطلحات الخطابية في المعجم، كعلاقة الترادف التي ترتبط بدلالة الصيغة الشكلية للمصطلح على مفهوم واحد، أو علاقة الاشتراك التي تنشا بين مصطلحات متطابقة في الشكل الخارجي ومختلفة من حيث الدلالة، تلك العلاقات هي ما يُعرف في المعجمية الحديثة بالعلاقة الأحادية الأفقية والعلاقة التراتبية المفهومية.

وبهذا سنحاول من خلال هذه الدّراسة الإجابة على بعض التساؤلات التي تمكننا من الحكم على مدى تحقيق المبادئ المنهجية في المعالجة المعجمية المتخصّصة :

- ❖ إلى أي صنف من الأصناف المعجمية ينتمي المعجم؟
- ❖ ماهي تقنيات نقله وترجمته مصطلحا وتعريفا؟
- ❖ كيف تمّ معالجة المعطيات؟
- ❖ وماهي نوعية التعريف المقدّمة؟ وهل هي واردة بانتظام بعد كل مدخل؟
- ❖ ماهي الميادين الرئيسية والفرعية المدرجة ضمن التعريف؟
- ❖ وهل يفي المعجم بشروط ومبادئ الاتساق الداخلي؟

المبحث الأول: تقديم وصفي للمعجم.

إن التجديد والإبداع في التأليف والتصنيف في أي علم من العلوم دليل على صلاحيته وفعاليته، وهكذا علم " **تحليل الخطاب**" الذي أصبح من أكثر العلوم اللّغوية تطوّرا، بفضل ما حظي به من اهتمام من قبل المؤلفين والمترجمين، خاصة على مستوى الوضع المصطلحي، حيث ظهرت مؤلفات مستقلة تتناول هذا التخصّص العلمي بمختلف فروعه (السيميائية– التداولية– السردية– الأسلوبية...)، ونحن إذ نتحدث عن التأليف المصطلحي في مجال تحليل الخطاب نخصّ بالذّكر المعاجم الخطابية التي لم تظهر في الساحة اللغوية والنقدية العربية إلاّ مترجمة، سواء ترجمة جزئية (المصطلح دون التعريف) أو كلية (المصطلح مع التعريف)، ومنها "معجم تحليل الخطاب" الذي سنخصّه بالدراسة والتحليل.

1 -التعريف بالمعجم:

إنّه معجم "تحليل الخطاب" المترجم من الفرنسية إلى العربية عن (Dictionnaire D'analyse du Discours)، والذي أشرف على تأليفه الأستاذان باتريك شارودو (Patrick Charaudeau) ودومينيك مانغينو (Dominique Mangueneau)، رفقة ثلّة من اللّغويين

الغربيين، وهو الصادر في طبعته الأولى سنة 2002 عن دار سوي الفرنسية (édition du Seuil) .وقد أشرف على ترجمته المترجمان حمادي صمود وعبد القادر المهيري، وراجع الترجمة (صلاح الدين الشريف)، حيث صدرت الطبعة المترجمة الأولى سنة 2008 عن دار سيناترا ونشرت تحت إشراف المركز التونسي للترجمة، يقع هذا الجهد المصطلحي في (644) صفحة من الحجم الكبير، بمقاس(25) عرضا و(27) طولاً، خصصت منها (568 صفحة) للمتن، بينما توزعت بقية الصفحات على المقدمات والمسارد والببليوغرافيا، على أن المتن المعجمي يضم (311) مصطلحًا (مدخلا) تتوزع في المعجم حسب الحروف الأبجدية الفرنسية كالآتي:

A	B	C	D	E	F	G	H	I	G
33	00	38	20	30	11	07	04	22	00
K	L	M	N	O	P	Q	R	S	T
00	13	20	02	04	37	01	18	29	14
U	V	W	X	Y	Z	المجموع			
03	05	00	00	00	00	311			

ويضم المعجم بالإضافة إلى المتن الذي يحوي المداخل المعجمية وشروحها المستفيضة، مقدمتين الأولى (**تقديم**) للمترجمين وقع في أربع صفحات، والثانية (**مدخل**) للمؤلفين، وهو مترجم يقع في خمسة صفحات تليها قائمة المؤلفين المشاركين في إنجاز هذا العمل، حيث لجأ المترجمان إلى وضع القائمة بالعربية.

على أن ببليوغرافيا البحث التي يُختتم بها المعجم قد وضعت كما هي في لغتها المصدر (الفرنسية) دون ترجمتها ، وقد وضعت في خمس وخمسين صفحة، مرتبة ترتيباً ألفبائياً حسب الأبجدية الفرنسية.

يعدّ هذا العمل من المعاجم الثنائية لكونه ينطلق من المصطلح بلغته المصدر ليضع المقابل بالعربية، وهو بالنظر إلى عدد مداخله وتوسعه في الإحاطة بالمصطلحات من حيث التصريف والوصف والتحليل، يندرج ضمن المعاجم الموسوعية، ونحن إذ نتحدث عن أجزاء المعجم وعناصره لا يمكن نفيها حقها من الدراسة بهذا الشكل، لذا كان لزامًا علينا أن ندرج كل جزء على حدة.

أ مقدمات المعجم وأدواته المنهجية:

1 -المقدمات:

يضم المعجم –كما سبق ذكره– مقدمتين الأولى **تقديم** وضع بقلم المترجمين، والثانية (مدخل) للمؤلفين، حيث استهل المترجمان عملهما ب "تقديم"، بعدها عمدا إلى ترجمة مقدمة المعجم الأصلية تحت عنوان "مدخل"، حيث يعرض كل جزء لمجموعة من المسائل المنهجية في المعجم بيانها فيما يأتي:

أ **تقديـــــــــم:** حرّره المترجمان نفسهما (حمادي صمود وعبد القادر المهيري)، وهو من أهم أجزاء المعجم لما يتضمنه من معلومات متعلقة بالمتن والتي نستنير بها نحن الباحثين في كيفية البحث والدراسة، وقد توفر على المعلومات التالية:[1].

1 التعريف بالمعجم:

ذكر المترجمان أن المعجم موسوعي وحدّدا مجموعة من الاعتبارات التي تجعله كذلك وهي:

- باعتبار عدد المداخل.
- توسعه في التحليل وما يحيل إليه كل تحليل من مصطلحات أخرى.
- عرضه لمجموعة من النظريات لها صلة بمفاهيم تحليل الخطاب.
- باعتباره يمثل بحثًا لكل جوانب الخطاب وأصنافه.
- ارتباطه في كثير من المداخل بفنون أخرى كعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم النفسي اللغوي وعلم الاجتماع اللغوي وعلم التحليل النفسي والألسنية والإنسية المنهجية والإثنولوجيا.....

وبهذا تقوم موسوعية المعجم –حسب المترجمين– دليلاً على ثراءه.

2 دوافع الترجمة:

يصرّح المترجمان أن نقل هذا العمل من الفرنسية إلى العربية، لم يكن إلاّ بدافع مساعدة القارئ العربي خاصة المعني بدراسة النصوص بمختلف أنماطها وتعدد مواضيعها وظروف إنتاجها،وهنا يبرز الهدف من وراء الترجمة، وهو تقديم نص مقروء يفهمه القارئ الذي لا يعرف المنبع، على أن القراءة تستدعي حسب المترجمين التوقف والإمعان.

3 – صعوبات الترجمة :

يعترف المترجمان بأن نقل وترجمة هذا العمل قد حُفّت بعقبات من الصعب تذليلها، وهي بالإضافة إلى ضخامة العمل:

- صعوبة ترجمة المصطلحات التي تقترن بسوابق ولواحق.

[1] تم ترتيب تلك المعلومات حسب ورودها في التقديم.

- طبيعة المفاهيم البالغة الدقة والتجريد.
- تداخل حقل تحليل الخطاب مع اختصاصات علمية أخرى وما يزيد في صعوبة التي جمت حسبما تعدّد واضعي المعجم فلكلٍ طريقته في الكتابة والاصطلاح يقتضها تخصّصه والفن الذي يقدمه في المدخل.

4 – منهجية وضع المصطلح:

يخضع المصطلح في المعجم لمنهجية خاصة، تمّ إيرادها في التقديم وهي كالتالي:

- الانطلاق من الجذع لصياغة مختلف المشتقات.
- استعمال السوابق واللواحق قصد التفريق بين المصطلحات خاصة تلك التي تتميز بجزئيات معنوية بسيطة.
- الاعتماد على الاشتقاق مما يوفر للعربية إمكانيات واسعة للتنويع.
- الاعتماد على صياغة مصطلحات بسيطة قدر المستطاع.
- وعند تعذر الصياغة يلجأ إلى التركيب، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمصطلحات المصاغة من أصلين.
- اقتراح ترجمات جديدة علّها تحظى بالانتشار والتداول.
- جمع المصادر لطالما أن المصادر في العربية تسمح بمعاملة المصدر معاملة الاسم فيثنى ويجمع.

5 – الهدف من الترجمة :

يسعى المترجمان من خلال هذا العمل تقديم نص مقروء يفهمه القارئ الذي لا يعرف اللغة المنبع (الفرنسية)، « ...**حتى يستفيد منه القارئ العربي خاصّة الذي مهمّته النظر في النصوص بمختلف أنماطها وتعدّد مواضيعها وظروف إنتاجها** [1] » ، لكن رغم ذلك يؤكّد المترجمان على ضرورة التوقف عند النص العربي والإمعان فيه، لا لطريقة الصياغة العربية وإنما لصعوبة النص الأجنبي وطريقة العرض والصياغة المتوخاة من قبل محرري المداخل.

6 – الإحالات:

يصرّح المترجمان أن الترجمة قد أرفقت بحواشي، وهذا لتوضيح ما جاء به النص، وقد وردت الحواشي أو الإحالات في المعجم وفق شكلين أو منهجين الأول من أجل توضيح النص وهي الموضوعة من قبل المترجمين ، أما الثانية فهي المترجمة حرفيا عن الأصل، أي المنقولة عن واضعي المداخل نقلاً حرفيا، كالأمثلة الفرنسية التي تصرّف

[1] – المعجم (تقديم)، ص5.

فيها المترجمان ليستبين للقارئ العربي خصائصها ومقاصدها، وكذا المعلومات الوجيزة المقدمة والمتعلقة بالنص تلك الخاصة بالنظريات الأدبية والتاريخية والفلسفية.

7 – طرق التصنيف:

ضمّن المترجمان مقدمتهما الطريقة أو المنهجية المعتمدة في ترتيب المداخل، وهي طريقة الترتيب الألفبائي طبقًا لترتيب الحروف اللاتينية المختلفة اختلافًا ملحوظًا عن الألفبائية العربية.

وبذلك فقد حافظ المترجمان على نظام النص المصدر بوضع الحرف اللاتيني المعني عنوانا لكل فصل ورسم المدخل بحروف لاتينية مقابل ترجمته.

8 – الثبت الاصطلاحي:

أورد المترجمان في نهاية التقديم أنهما وضعا ثبتًا للمداخل العربية مرتبة ترتيبًا ألفبائيا عربيًا تسهيلاً للاستعمال وتيسيراً على القارئ للبحث عن مواطن المدخل حسب التسمية العربية.

ومن هذا المنطلق يمكننا القول أن المترجمان قد استوفيا إلى حدّ ما كافة الأسس التي تقوم عليها المقدّمات المعجمية، وهي المبادئ التي أفرزتها الدورة التدريبية حول صناعة المعجم العربي، والتي أشرف على تنظيمها مكتب تنسيق التعريب (مارس / أفريل 1981).

ب –المدخـــــل: ورد هذا الجزء من المعجم بعد التقديم مباشرة وهو الجزء الموضوع من قبل المؤلفين شارودو ومانغينو، في النسخة الأصلية للمعجم، بينما ورد في هذا المقام مترجمًا، لذا فهو الباب الذي يلج منه الباحث أو القارئ إلى المعجم، وقد أورد فيه المؤلّفان مايلي:

1 –**الهدف من المعجم:**

حيث يروم المعجم في نظر المؤلفين أن يكون أداة صالحة لكل القائمين والمهتمين بالانتاجات اللّفظية في إطار تحليل الخطاب، كما يصرّح المؤلفان أن الهدف من نثر هذا العمل هو لفت الانتباه إلى هذا التخصص العلمي ووسمه كميدان من ميادين البحث الذي يزداد وضوحًا مع الأيام.

2 –**التأريخ لتحليل الخطاب:**

الذي ظهر في الفترة الممتدة ما بين الستينات والسبعينات بفعل تداخله مع فرضيات علم النفس اللّغوي وعلم الاجتماع والتداولية وإثنوغرافيا التواصل، والإثنية المنهجية وعلم اللغة النفسي الاجتماعي، التي تنطلق من فرضيات تعنى بتحليل الأنساق اللّغوية.

وهكذا يقرّ المترجمان بأن تحليل الخطاب نشأ داخل علوم اللغة التي ظهرت في أوربا وأمريكا في الستينات، والتي تتمحور أساسًا حول دراسة الإنجازات المتجاوزة للجملة شفويًا كان الإنجاز أو مكتوبا، بغية فهم دلالتها الاجتماعية.

على أنّ بداية الثمانينات –يضيف المؤلفان– وحتى السبعينات تمّ إزالة الحواجز بين تلك التيارات التي اتخذت "الخطاب" موضوعا لها، على أن بداية الثمانينات وحتى التسعينات يقول المؤلفان يكرّس مبدأ تخلي تلك التيارات عن مبادئها السابقة وتبني"الخطاب موضوعًا للدراسة، والمعجم نفسه جاء تكريسا لهذه الظاهرة.

أما عن الأرضية التي تطوّر فيها تحليل الخطاب، هي المدرسة الفرنسية التي تبنت أفكار (فوكو) من خلال كتابه (أركيولوجيا المعرفة)، على أن تطور تحليل الخطاب يمس أيضا المقتضيات التي تقوم عليها الأبحاث خاصة عندما يتعلق الأمر بتطوّر الأطر النظرية التي ينهل منها تحليل الخطاب.

3 -**منهجية وضع المعجم:**

إن قصد المؤلفان من المعجم هو جعله يعبّر عن ميدان بحث ولا يعبّر عن عقيدة مؤلّفيه، وهو أمر ليس باليسير كما يصرّح المؤلفان، إذ اعتمدا على:

- تسجيل الميادين المختلفة التي لها صلة بتحليل الخطاب وذلك بالاستعانة بالمتخصّصين المختلفي الاتجاهات.
- الاعتماد على تعويض المصطلح الواحد في أكثر من ميدان تجنبًا للتشتت والوقوع في التكرار، وذلك بالنظر إلى وقوع المصطلحات واتصالها بمختلف الميادين.
- الاستعانة بباحثين من خارج التخصص لمعالجة بعض المداخل التي عجز القائمون على وضع المعجم عن معالجتها.
- خضوع منهجية المعجم للمفاوضة بين الأعضاء أو القائمين على المعجم، وكذا استشارة الباحثين والقراء المتصلين بهذا التخصص لاقتراح مصطلحات جديرة بأن تخصّ بمداخل في المعجم.
- استعمال المصطلحات المستعملة في أعمال تحليل الخطاب الفرانكفوني خاصة تلك المتعلقة بتحليل المحادثات.

4 -**الصعوبات :**

يطرح المؤلفان مجموعة من العقبات التي يصعب حلّها لا لشيء سوى لكون تحليل الخطاب فن يقع في نقطة تقاطع بين مختلف العلوم والاتجاهات ، حيث يحوي الخطاب أبعادًا اجتماعية–نفسية– أنثربولجية، وهو ما يطرح حسب المؤلفين مشاكل تتعلق من جهة بارتباطه من جهة بهذه العلوم ومن جهة أخرى بالحدود أو غيابها.

5 -منهجية اختيار المصطلحات:

يصرح المؤلفان أنهما اعتمدا على منهجية خاصة في اختيار المصطلحات الجديرة بأن تكون مداخل في المعجم.

الأولى: إعطاء الأولوية للمصطلحات التي تجاهلتها المعاجم والموسوعات السابقة أو همشتها.

الثانية: إدراج المصطلحات الضرورية للأبحاث المهتمة بتحليل الخطاب.

ومن هنا نعثر في المعجم على نوعين من المصطلحات.

الأولى: تشمل المصطلحات التي ظهرت مؤخرًا في أعمال موضوعها الخطاب.

الثانية: تتكون من المصطلحات التي برزت ضمن إشكاليات أو فنون مجاورة وعُولجت في إطار تحليل الخطاب.

على أن المعجم لا يحتوي حسب المؤلفين على مصطلحات تصل بأصناف من المدونات كالوسائط والخطاب الديني أو المدرسي ولا بأجناس الخطاب كالمنثور السياسي أو العيادات الطبية أو نشرة الأخبار (التلفزية.....).

فالأمر بذلك مستحيل– في اعتقادهما – لأن الهدف من وضع معجم مقبول الحجم في استطاعته أن يوفر الرواسم النظرية والمنهجية لهذا التخصص.

6 -الإحالات:

اعتمد المؤلفان على نظام إحالة داخلي، وهذا تيسيرا للقارئ للتنقل داخل شبكة الحدود. فالنجمة (*) في نهاية المصطلح تدل على أنه قد خصّت بمدخل في المعجم، على أن النجمة توضع قبل الكلمة الأولى عندما يتعلق الأمر بالمركبات الإسنادية أو لشبه الجملة، مثل: (عمل * اللغة) .

على أن إثبات النجمة داخل المدخل نفسه لا تظهر كلما يظهر المصطلح، بل توضع مع أول مرة يظهر فيها، كما عمد المؤلفان إلى إبراز بعض المداخل بخط غليظ خاصة عندما يتعلق الأمر بالمصطلحات التي من شأنها إغناء القراءة.

ويشير المؤلفان إلى أن المتن قد تضمن ببليوغرافيا خاصة بقراءات ينصح بها عند نهاية كل مادة أو في غضون النص ، وهذا ما يعرف بالإحالة الخارجية، وهي بنوعيها (المتضمنة في النص وفي نهاية المادة)، من شأنها أن تمكن الباحث أو القارئ من العودة إلى المصدر أو المرجع للإلمام بالجوانب الأخرى المتصلة بالمصطلح.

وبذلك تعدّ بالنسبة له–أي القارئ– الأداة الفعالة غير المرجعية النصية نظرًا لحيويتها في قراءة النص الذي يحيل باستمرار.

7 -ببليوغرافيا المعجم:

يشر المؤلفان في نهاية المدخل إلى أن العمل قد اختتم ببليوغرافيا مفصلة تجمع كل الإشارات التي سبقت داخل المواد ، وهي الببليوغرافيا التي تمتد على مدى (55) خمس وخمسين صفحة، والموضوعة باللغة الفرنسية مرتبة ألفبائيا.

8 -كلمة شكر:

يختتم المؤلفان مدخلهما للمعجم بكلمة شكر موجهة لكل المشاركين في تألف هذا العمل، والذين انصاعوا للضغوط وأبانوا عن صبر جمل، وفي ذلك إشارة إلى وعيهم بأن هذا العمل يتجاوز مجرد صنع كتاب مفيد إلى كونه تتويج لبروز حقل من حقول المعارف الجديدة وقائمة على ما يزيد على أربعة عقود من الجهد.

9 -قيمة المعجم:

إن هذا المعجم حسب المؤلفين هو تتويج لحقل من حقول المعرفة جديدٌ وخاتمة لما يزيد عن أربعة عقود من الجهود التي بقيت إلى مدّة طويلة في العتمة، فالأبحاث في تحليل الخطاب هي الشاهد على التحوّل العميق في عاقة المجتمع بملفوظاته السابقة والحاضرة.

وهكذا يمكن أن تكون الأقوال المنجزة في نظر المؤلفين موضوعًا للبحث والدرس بدءًا من المبادلات الاجتماعية البسيطة إلى أكثر الملفوظات صيغة مؤسساتية مرورًا بالوسائط التي تتيحها الجماهير «**فأن يكون الإنسان كائنًا لغويًا فذلك ما نزال نردده منذ زمن مغرق في القدم، أما أن يكون إنسان خطاب، ففي هذا منعرج يستحيل علينا الآن أن نقيس مداه**» ، وفي ذلك اعتراف بأن العمل على أهميته وضخامته لا يزال في بدايته، والمتصفح لهذه المقدمة ليجد فيها كل ما يريده في سبيل الاطلاع الواسع على المعجم وكل ما يتعلق به من منهجيات وأهداف وصعوبات.،وما يؤاخذ عليه المترجمان هو عدم ذكرهما للمراجع التي اعتمداها في ترجمة المعجم، أمّا ما يؤاخذ عليه المؤلفان هو إغفالهما لمبدأ هام من مبادئ المعجم وهو منهجية الترتيب والتصنيف ما يسهل على القارئ ولوج عالم المعجم.

وعلى العموم لا وجود لعمل كامل، والنقص من سمات العمل الإنساني عامة والعمل المعجمي خاصة.

2 -الأدوات المنهجية:

إن ما تضمنه المعجم من أدوات منهجية جاءت منفصلة، فمنها ما يرد في بداية المعجم، ومنها ما ذُيِّل بها المعجم، حيث افتتح المعجم بقائمة المشاركين في إعداد المعجم، بينما عمد المترجمان إلى تذييل المعجم بقائمة المراجع والمسرد العربي الذي يقرب للمتصفح المادة المصطلحية ، وسنعرض فيما يلي لكل الأدوات المنهجية الواردة في المعجم.

1 -قائمة المشاركين في المعجم (المؤلفون):

استعرض المترجمان المشاركين في تأليف هذا العمل، والذين يصل عددهم (29) مؤلفًا، وقد وضعت القائمة مترجمة (بحروف عربية). بدءًا بالمشرفين على التأليف، الأستاذان باتريك شارودو ودومينيك مانغينو، كما قوبل اسم كل باحث بمختصر اسمه وبمنصبه الذي يشغله عبر مختلف الجامعات والمعاهد في العالم، نحو:

- باتريك شارودو (ب. ش).....أستاذ بجامعة باريس XIII.
- دومينيك مانغينو (د. م).....أستاذ بجامعة باريس XII .
- جان ميشال آدم (ج م آ).....أستاذ بجامعة لوزان.
- سيمون بونّافوس (س. ب).....أستاذة بجامعة باريس XII .
- جوزيان بوتي (ج . ب) .....أستاذة بالمعهد الجامعي لتكوين المعلمين بباريس.
- سُنية برانكا _روسوف (س. ر).....أستاذة بجامعة باريس III .
- كاترين كربرا أركيوني (ك ك أ).....أستاذ بجامعة ليون II .
- سوفي مواران (س. م).....أستاذة بجامعة باريس III .
- كريستيان بلانتان (ك. ب)..... مدير أبحاث بالمعهد الوطني الفرنسي للبحث العلمي.
- فيرونيك ترافرسو (ف. ت).....مكلفة بالبحث بالمعهد الوطني الفرنسي للبحث العلمي.
- فابيان كوزان_ بارش (ف. ك. ب).....أستاذة محاضرة بجامعة باريس III .
- جان كلود بياكتو (ج. ك. ب).....أستاذ بجامعة باريس III .
- جيرار بيتي (ج. ب).....أستاذ بجامعة باريس X .
- سلفي بروكال (س. ب).....مهندسة دراسات بالمعهد الوطني الفرنسي للبحث العلمي .
- جاك غيلومو (ج.ق)..... مدير أبحاث بالمعهد الوطني الفرنسي للبحث العلمي.
- موريس تورنيي (م. ت)....مدير أبحاث متميز بالمعهد الوطني الفرنسي للبحث العلمي.
- بياتريس فراينكال (ب. ف).....أستاذة محاضرة بجامعة باريس III .
- جاك كوسنيي (ج. ك).....أستاذ شرفي بجامعة ليون II.
- كلود شابرول (ك. ش).....أستاذ بجامعة باريس III.
- مارك بونوم (م. ب).....أستاذ بجامعة بارن .
- روت أموسي (ر. أ).....أستاذة بجامعة تل أبيب .
- أندري كلّيني (أ. ك).....أستاذ محاضر بجامعة باريس III.
- فيليب لان (ف. لان).....أستاذ محاضر بجامعة رُوَان ز
- برنار غاردان (ب. ق).....أستاذ بجامعة رُوَانز
- باسكال مارشان (ب.م).....أستاذ محاضر بجامعة تولوز III.

- هينتغ نولكه (ه.ن).....أستاذ بجامعة آروس (الدانمارك).
- بيار فيالا (ب.ف).....أستاذ محاضر بجامعة باريس XII.
- ميشال غروجان(م. غ).....أستاذ محاضر بجامعة ليون II.
- آني بورزاكس (أ. ب).....مديرة أبحاث بالمعهد الوطني الفرنسي للبحث العلمي.

والملاحظ أن هؤلاء الباحثين الذين استنجد بهم المؤلفان هم من ذوي الاختصاصات المختلفة، «**... وسجلّنا الميادين المختلفة الموجودة في حقل الدّراسات المعنية بالخطاب، واستعنّا بالمختصّين، وهم منظوون ضمن فرق بحث لدراستها** »[1] ، على أنّ التعريفات المقدّمة لا تعبّر حسب المؤلّفين عن عقيدة هؤلاء بل تعبّر عن وجهة نظر واقعية، حيث أدرج مختصر اسم كل باحث في نهاية كل مدخل (بين قوسين) وفي ذلك اعتراف من المؤلفين بالجميل الذي قدّمه هؤلاء الباحثين في سبيل إثراء هذا التخصّص وإخراجه إلى النور.

2 -قائمة المراجع (البيبليوغرافيا):

لا نعثر في المعجم على قائمة المراجع المعتمدة في الترجمة، فكل ما يحيوه المعجم في نسخته المترجمة إيراد لقائمة المراجع التي اعتمدها المؤلفان في وضع المعجم، حيث لم يكلف المترجمان نفسيهما لترجمة المؤلفات ونسخها كما هي في المصدر، والملاحظ في هذه المراجع أنها تتنوع بتنوع واضعيها، فمنها اللغوية ومنها الفلسفية، ومنها البلاغية، والنفسية...

وهي مرتبة ترتيبا ألفبائيا حسب الأبجدية الفرنسية، على أن تلك المراجع لا تخضع في ترتيبها للفصل بين المؤلفات والقواميس والدوريات بل وضعت جنبًا إلى جنب تبعًا لحروفها الأوائل.

حيث تستحوذ المراجع على مساحة مهمة في المعجم تبلغ (55) صفحة.

3 -السيرة الذاتية للمترجمين:

أ -عبد القادر المهيري: ولد سنة 1931 بتونس، يشغل منصب أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة تونس منذ 1987، تقلّد مناصب إدارية وأكاديمية أهمها: كاتب الدولة للتعليم العالي 1987 .

له كتب ومقالات باللغتين العربية والفرنسية، ترجم رفقة حمادي صمود، معجم تحليل الخطاب (Dictionnaire d'analyse du discoures) ، سنة 2008.

يشغل حديثا منصب نائب رئيس مجلس أمناء مركز (الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية)، منذ 2013. له كتب عديدة منها :

[1] – ينظر المدخل ، ص10

-نظرية ابن جني النحوية (بالفرنسية) 1973.
-النظرية اللسانية والشعرية في التراث العربي 1988.
-ترجمة كتاب روبير مارتان (مدخل لفهم اللللسانيات).
-ترجمة معجم (تحليل الخطاب)ومعجم (الموسوعة الجديدة لعلوم اللسان)رفقة حمادي صمود.

أما عن المقالات المنشورة في الدوريات نذكر:

-اللغة العربية الترجمة الآلية (مجلة الحياة الثقافية 2006).
-النظرية اللسانية والشعرية في التراث العربي من خلال النصوص(مجلة فصول 1989).
-مصطلحات اللغة واللسان عند ابن خلدون (حوليات الجامعة التونسية 1986)

ب – حمادي صمود : من مواليد 1947 بتونس، نال دكتوراه دولة في الأدب العام سنة 1980، من مؤلفاته :

-التفكير البلاغي عند العرب وتطوره فى القرن السادس هجري.
-في نظرية الأدب عند العرب .
-من تجليات الخطاب الأدبي .
-الأجناس الأدبية .
-نظرية الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم.
-ترجمة معجم تحليل الخطاب رفقة عبد القادر المهيري.

نال المترجمان جائزة " **خادم الحرمين الشريفين العالمية للترجمة** " عن ترجمتهما لمعجم تحليل الخطاب سنة 2010، كما نالا جائزة الالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليونيسكو) سنة 2011، عن ترجمتهما لـــ " الموسوعة الجديدة في علوم اللسان"، وهذا تحت إدارة المركز الوطني التونسي للترجمة، الذي أقرّ سنة 2008 "**سنة وطنية للترجمة**"، من خلال تنظيم عديد التظاهرات والندوات الدولية منها (ترجمة تونس اليوم)، (الفكر والترجمة)، (الترجمة والتبادلات الثقافية)، (العالم العربي ولقاء الآخر).

المبحث الثاني: دراسة في المصطلحات:

يتعاظم دور التحليل الشكلي ضمنالمصطلحية الخطابية التي تقوم على مبدأ توسيع دائرة الإمكانيات لابتداع ومرات جديدة تتلاءم وتتماشى مع التطوّر والتحوّل الذي يعرفه هذا التخصص العلمي.

وبالنظر إلى مداخل المعجم يتبيّن الإمكانيات الهائلة التي تتيحها الترجمة، حيث يحفل المعجم بكم مصطلحي يتنوّع بين المصطلح البسيط(المفرد)، والمركّب والتعابير الاصطلاحية التي تصل في بعض الأحيان إلى جمل شارحة، هذا التنوع هو نتاج ما أفرزته الآليات المتعددة التي اعتمدها المترجمان في توليد مصطلحاتهما سواء تلك المرتبطة بالترجمة الحرفية (المباشرة) أو الترجمة الحرفية (غير المباشرة)، وما تتيحه من تقنيات سنحاول إسقاطها على المصطلح المدخل، على أن التركيز في ترتيب تلك الآليات سيكون وفق منطق اللغة العربية التي تنشد التوليد بالاشتقاق ، فالتركيب فالتعريب.

ولن يكون التطرق لتلك الآليات والتقنيات مجديًا، إلاّ من خلال تحليل كافة البنى والصيغ اللّغوية الواردة في المعجم كمداخل بدءًا بالمصطلح البسيط، وهو المصطلح المؤلف من وحدة صرفية واحدة بغض النظر عمّا أضيف إليه من زوائد اشتقاقية أو إعرابية، ثم المصطلح المركب الذي يظهر في شكله الخارجي من خلال تعالق وحدتين صرفيتين أو أكثر، ويضم كافة المركبات (إسنادية– وصفية– إضافية)، حيث نستثني من هذه المركبات المصطلحات الملصقة وسنتناولها على حدة، لما تتطلبه من تقنيات خاصة في الوضع.

1 المصطلح البسيط:

يقصد به المصطلح المؤلف من وحدة صرفية واحدة سواء كانت جامدة أو مشتقة اشتقاقًا عامًا [1]، أي « **انتزاع كلمة من كلمات أخرى بتغير في الصيغة مع اشتراك الكلمتين في المعنى واتفاقهما في الأحرف الأصلية وترتيبهما** » [2].

وعليه فالمشتقات البسيطة في المعجم باعتبارها وحدات صرفية دالة (مورفيمات)، هي أساس بناء المصطلح الخطابي، حيث تتولّد من أصول تكون إمّا جذرية أو جذعية، على أن الأصول الجذعية تتكوّن من صوامت متعددة تشتق منها الجذور التي تزاد إلى الجذر الصامت لتصبح وحدات قابلة لأن تكون مداخل معجمية، وتكون هي الأخرى قابلة للاشتقاق بإضافة الزوائد.

تلك الزوائد هي ما يعرف بـــ المورفيمات المقيدة [1] التي تكون إمّا تصريفية أو اشتقاقية، حيث تضاف الزوائد الاشتقاقية « **إلى الجذوع لتوليد جذوع، وإلى الجذوع**

[1] – يعرف بالاشتقاق الأصغر، والذي ينطبق على صياغة المصطلحات البسيطة، في مقابل الاشتقاق الأكبر والكبار الذي يرتبط بصياغة المركبات لكونه يوظف الإبدال –التقليبات– النحت.

[2] – علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقات العملية، ص381.

لتوليد جذوع أخرى مشتقة من الأولى » [2] وبذلك تتولد صيغ متعددة كاسم الفاعل، اسم المفعول، المصدر الأصلي، المصدر الصناعي، اسم التفضيل، صيغ المبالغة، أمّا الزوائد التصريفية (**الإعرابية**) [3] فترتبط بالعلامات والحركات الأعرابية التي تحمل وظائف نحوية، وهو ما يعنينا في هذا المجال.

ومن هذا المنطلق فالاشتقاق كطريقة من طرق صياغة المصطلح الخطابي يتّصل اتّصالا مباشرًا بتقنيات الترجمة الحرة بما فيها (تقنية **التكافؤ، المؤالفة، التحوير**)[4]، وهذا ما يظهر في المسرد التصنيفي التالي الذي حاولنا من خلاله تصنيف المشتقات البسيطة [5] حسب نوع الاشتقاق حتى نستطيع تحديد تقنيات الوضع، وسيشمل التصنيف صيغتي المصدر بأنواعه (الصريح الصناعي والميمي) واسما الفاعل والمفعول.حيث أدرجنا هذه الصيغ في مسردٍ خاص نظرًا لكثرة ورودها في المعجم.

أ –المصادر:[6]

تعدّ من الصيغ الأساسية للمصطلحات الخطابية البسيطة، حيث ترد في المعجم على ثلاثة أشكال منها.

- **المصادر الصريحة:**

المصطلح	ترجمته	الصفحة	المصطلح	ترجمته	الصفحة
Action	عمل	25	Dialogue	تحاور	174
Actualisation	تحيين	30	Discours	خطاب	180
Ambiguïté	التباس	36	Echange	تبادل	193
Analogie	القياس	37	Ellipse	الحذف	202
Appréciation	التقدير	53	Emotion	انفعال	208
Argumentation	الحجاج	68	Emphase	إطناب	213
Asse station	تقرير	74	Enonciation	تلفّظ	222

[1] – المورفيم (Morphème) هو أصغر وحدة لغوية ذات معنى دلالي وظيفي ، بحيث لا يقبل التجزئة إلى عناصر أخرى ذات دلالة، ومنه المورفيمات المقيدة، وهي التي لا يمكن استخدامها مفردة، أي لا تحمل دلالة بنفسها إلاّ بارتباطها بمورفيمات أخرى أو ما يعرف بمورفيمات الخرق وهي التي تستخدم بحرية مستقلة في اللغة .

[2] – إبراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم، ص49.

[3] – ترتبط العلامات افعرابية بالأخرى التي تزاد إلى الكلمة العربية كـــ (ال التعريف، واو الجماعة، ألف المثنىن ألف وتاء جمع المؤنث السالم، أحرف المضارعة أنيت)، وهي ليست لواصق بل زوائد خصصت لأداء معاني محددة وبالتالي فهي ذات وظيفة نحوية كـــ التعدية، اللزوم، الفاعلية، المفعولية، الابتداء، الخبرية...

[4] – ينظر: محمد الديداوي: الترجمة والتواصل، ص52.

[5] – نستثني من المصطلحات البسيطة المصاغة بطريقة التعريب(الافتراض) والتي سنتطرق لها في الجزء المخصّص لها ضمن هذه الدراسة (لاحقا).

[6] – المصدر لفظ يدل على الحدث، دون أن يقترن بزمان محدد ويتضمن أحرف فعله لفظًا أو تقديرًا أو معوضًا مما حذف بغيره، ، وهو ستة أنواع(الصريح، اسم المصدر، المصدر الميمي، المصدر الصناعي، اسم الهيئة، اسم المرّة).

Cadrage	تأطير	89	Evaluation	تقييم	236
Captation	استهواء	94	Explication	تفسير	243
Cohérence	الانسجام	100	Figement	تكلّس	254
Communication	تواصل	109	Focalisation	تبئير	256
Conclusion	نتيجة	114	Généralisation	تعميم	267
Configuration	تشكيل	119	Implication	استلزام	295
Contradiction	تناقض	135	Incorporation	إقحام	298
Conversation	التحادث	139	Induction	استقراء	300
Déduction	استنتاج	153	Inférence	استدلال	300
Définition	تحديد	153	Influence	تأثير	304
Démonstration	البرهنة	158	Information	إعلام	305
Description	وصف	161	Isotopie	تشاكل	322
Dialectique	جدل	169	Locatif	تكلّم	343
M étaphore	استعارة	346	Préférence	إحالة	474
Modalisation	توجيه	371	Réfutation	دحض	479
Néologie	توليد	389	Régulation	تعديل	483
Objection	اعتراض	395	Réparation	رتق	486
Persuasion	إقناع	417	Réplique	ردّ	488
Ponctuation	تنقيط	437	Signature	إمضاء	515
Positionnement	تموقع	441	Sloganisation	تشعير	522
Question	سؤال	467	Spécialité	اختصاص	523
			Syllogisme	قياس	545

من خلال المسرد يتضح أن صيغة المصدر الصّريح قد وردت كمقابلات لـــ (56 مدخلاً)، مما يدل على فاعلية هذه الصيغة في سك المصطلح الخطابي، فهي «**تدل على معنى مجرّد بزيادة المرة أو النوع** »[1]، لذلك تُوضع مقابل الصيغ المنتهية بـــ (ation - ition - ie - é – ment - if).

وهكذا فإن هذه اللّواحق تسمح باشتقاق المصدر سواء من الجذوع الفعلية (فسّر: Explique ← تفسير: Explication) أو الاسمية (موقع: Position ← تموقع

[1] – علي القاسمي: علم المصطلح، ص388.

:Positionnement)، من خلال اشتراك جميع الحروف الأصلية للمصطلح الجذع في صيغة واحدة، حيث لا يتمتع العنصر الواحد بقابلية الاستعمال المستقل.

- **المصادر الصناعية:**

المصطلح	ترجمته	الصفحة
Altérité	غيرية	35
Connaissance	دراية	123
Crédibilité	مصداقية	161
Déixis	إشارية	156
Dialogisme	تحاورية	170
Didactique	تعليماتية	176
Diglossie	ازدواجية	179
Gestualité	إيمائية	267
Littératrice	كتابية	337
Médiologie	الوسائطية	369
Pragmatique	تداولية	442
Proxémique	الحيزية	464
Rituel	طقوسية	494
Schématisation	ترسيمية	504
Stylistique	أسلوبية	534

يظهر من خلال المسرد أن صيغة المصدر الصناعي المنتهية بياء مشدّدة وتاء تأنيث مربوطة، وضعت للدلالة على المفهوم التجريدي والتنوع المذهبي والخصوصية المعرفية والهوية العلمية[1]، حيث تقع مقابلة للواحق (ique - isme – logie – ité – ie - ation).

فاللاحقة (Logie)تستخدم للدلالة على **العلم** كما في (Médiologie) والمترجمة دلاليا إلى (الوسائطية) بدل الترجمة الحرفية (علم الوسائط)، والأمر نفسه ينطبق على اللاحقة (isme-ité - ie) التي تستخدم لتشكيل أسماء موصوفة نحو: (تحاورية: Dialogisme/ إيمائية: Gustualitie)، أما اللاحقة (Ique) فتستخدم للنسبة إلى الشيئ كما في (أسلوبية :Stylistique)، وهي المصطلحات التي تدلّ بصيغتها المصدرية على

[1] – ينظر يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص501.

المذاهب والنظريات العلمية، وهي نفس الدلالة التي تحملها في لغتها الأصلية، حيث نرى حرصا من المترجمين على ترجمة هذه الصيغ ترجمة حرة بعيدا عن الحرفية .

- **اسما الفاعل والمفعول:**

لا تقل هاتان الصيغتان أهمية في صياغة المصطلح الخطابي بالنظر إلى نسبة ورودها في المعجم كمداخل بسيطة، فاسم الفاعل الدال علي فاعله يصاغ من الجذع مضافا إليه الحرف(الزائدة) الدال على الفاعلية .

أما اسم المفعول الدال على من وقع عليه الفعل فيصاغ من الجذع مضافًا إليه الزائدة الدالة على المفعولية.

والمسرد التالي يوضح ذلك:

اسم الفاعل			اسم المفعول		
المصطلح	ترجمته	الصفحة	المصطلح	ترجمته	الصفحة
Communique	مقنّن	93	Adoucisseur	مُلطّف	30
Doxa	مشهورات	191	Auteur	مُؤلّف	75
Embrayé	موصول	204	Déictique	المشير	155
Enoncé	ملفوظ	215	Emetteur	الباث	207
Eristique	معاندي	225	Embrayeur	الواصل	205
Fermé	مغلق	253	Enonciateur	المتلفِظ	217
Ouvert	مفتوح	253	Lecteur	قارئ	327
Prescrit	مُلْزم	452	Locuteur	متكلم	340
Terme	مصطلح	449	Proposant	عارض	459
Ecrit	مكتوب	196	Récepteur	المستقبل	469
Lexique	مُعجم	583	Régulateur	معدّل	482
			Constituant	مؤسس	131
			Interlocuteur	مخاطِب	316

وهنا يتضح أن اسم الفاعل يبنى على الجذر واللاحقة (eur) المترجمة بصيغة (فاعل) المشتقة من الثلاثي نحو: وصل← واصل: Embrayé

وبصيغة (المضارع مع ميم مضمومة وكسر ما قبل آخره) من غير الثلاثي نحو: تلفّظ ← متلفّظ : Enonciation

أمّا اسم المفعول فهي الصيغة التي تشترك مع الجذر في المعنى، حين ترد مقابلة للمصطلحات ذات اللاحقة (t - ique - é - e) وهي اللواحق التي تحمل نفس الدّلالة على معنى من وقع عليه الفعل.

على أنّ صيغًا أخرى قد وردت في المعجم، تشكل هي الأخرى قوالب للمصطلحات الخطابية البسيطة، منها صيغة المصدر الميمي المبدوء بميم والمصاغ من الثلاثي على وزن (مَفْعل ومَفْعَلة)

نحو: مُداولة : Délibération ، ومن غير الثلاثي على وزن اسم المفعول نحو مُحتوى : Contenu .

على أن المصطلحات البسيطة في المعجم لا ترد كلها مشتقة من الجذور بل هناك مصطلحات جامدة غير مشتقة لا من المصدر ولا من الفعل، حيث ترد في المعجم كمداخل بسيطة مجرّدة من اللواحق كـــ (السلطة ، القوة، الحجة، وجه، هوية، جهة، قوس، دور ، ميدان).

وقد ترد ملصقة بلواصق، حين يجوز الاشتقاق من الجامد خاصة في صيغة المصدر الصناعي الدال على النظرية نحو: ذات ← ذاتية : Subjectivité ، وفي صيغة النسب نحو: مقام← مقامي: Situationnel ، وقد ألحق الاسم الجامد في بعض المواضع من المعجم ببعض اللّواصق الاشتقاقية الدالة على التثنية كما في ظفر ← ظفران : Grillent، وللدلالة على الجمع المؤنث السالم كما في:

(مشهورات = Doxa)، (لغوة← لغوات = Argot)، (خصوصية ← خصوصيات = Spécialistes).

من خلال هذا العرض يتضح أن المصطلحات الخطابية البسيطة تقوم على الترجمة بالمعنى (الحرة)، وهي الطريقة التي حاول من خلالها المترجمان الإفادة من معاني الأبنية والصيغ الصرفية المختلفة، التي تشكل في هذا المقام قوالب قد أغرقت فيها صوامت الجذر فحملت صورته وشكله.

وعليه، تشتمل المصطلحات البسيطة على الجذر والصيغة والدّلالة[1]، وهي العناصر التي تقوم عليها آلية الاشتقاق (Dérivation)، فالاشتقاق هو الآلة والجذع هو المادة الخام والصيغ هي القوالب التي تصب فيها تلك المواد.

على أن ما يبدو من خلال هذا الكم من المصطلحات الواردة كمداخل بسيطة في المعجم، حرص المترجمان على إتباع المبدأ المصطلحي « **تفضيل المصطلح المؤلف من كلمة واحدة على المصطلح المؤلف من كلمتين أو أكثر** »[2]، في حين نرى أن الذي

[1] – ينظر: حسن حمائز: التنظير المعجمي والتنمية المعجمية، ص75.

[2] – يعرف هذا المبدأ بمبدأ الاقتصاد المصطلحي ، والذي يعدّ من المبادئ الأساسية التي تنادي بها الهيئات والمؤسسات المعنية بقضايا المصطلح كمكتب تنسيق التعريب.

يرجّح الاعتماد على بعض الصيغ دون الأخرى، إنما هو معنى المصطلح وصورته ودلالته في لغته الأصلية.

2 المصطلح المركب:

لما كان التركيب في معناه العام «**ضم كلمة إلى أخرى بحيث تصبحان وحدة معجمية واحدة ذات مفهوم واحد** »[1]، فكثيرا ما تكون المركبات أو ما يعرف بالتراكيب المصطلحية [2] متصلة باللغة المتخصصة، إذ بها تتكوّن المفاهيم المصطلحية المستحدثة، لاسيما ضمن حقل تحليل الخطاب، وهذا ما نلمسه في المعجم الخطابي الذي يعجّ بالمصطلحات المركبة من مصطلحين أو أكثر، سواء بالإضافة أو الإسناد أو الوصف أو عن طريق الإلصاق، حيث اعتمد المترجمان تقنيات عديدة لنقلها وصياغتها، وهذا ما سنحاول تبيانه من خلال تحليل كل تصنيف على حدة.

أ المركبات الإسمية:

يتم معالجة هذا الصنف بعد عرض مسرد للمصطلحات المركبة إضافيا إسناديا ووصفيا، على أن الصنف الثاني من المركبات (الملصقة)[3] فيتم معالجته لاحقًا.

المصطلح	ترجمته	نوع التركيب	الصفحة
Acte de langue	عمل اللغة	إضافي	20
Acte de langue indirect	عمل لغة غير مباشر	إضافي وصفي	22
Acteur	الطرف العامل	إسنادي	24
Action Langagière	عمل لغوي	إسنادي	28
Action /Evénement en narratologie	أحداث في السردية	وصفي	39
Analyse automatique du discours	التحليل الآلي للخطاب	تضميني	40
Analyse Conversationnelle	تحليل تحادثي	وصفي	40

[1] – علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص449.

[2] – التراكيب المصطلحية –حسب محمد الديداوي– هي تلك التي يكون المصطلح المتخصص نواتها، وتعرف عنده أيضا بالمتراكبات، حيث يقابل التركيب المصطلحي معنى التلازم اللفظي (Collocation) الذي يعني تلازم لفظين في الاستعمال اللغوي، على أن تلك المتلازمات عندما تتصل باللّغات المتخصصة تصبح تراكيبا مصطلحية (ينظر الترجمة والتواصل ، ص62).

[3] – الفرق بين المصطلحات المركبة والمصطلحات الملصقة هو أن صياغة المركبات يكون بإضافة مورفيمات حرة إلى الجذع، بينما تصاغ المصطلحات الملصقة بإضافة مورفيمات مقيدة (سوابق ولواحق)، لا يجوز لها الاستقلال بذاتها.

Analyse de Contenu	تحليل المحتوى	وصفي	42
Analyse du Discours	تحليل الخطاب	إضافي	43
Cadrage Participatif	إطار المشاركة	إضافي	91
Canal de Référence	قناة الإرسال	إضافي	93
Chaine de référence	سلسلة الإحالة	إضافي	96
Champ Discursif	حقل خطابي	وصفي	98
Code Langagière	شفرة لغوية	إسنادي	99
Communauté Communication	جماعة تواصل	إضافي	103
Communauté Discursive	جماعة خطابية	إسنادي	105
Compétence Discursive	كفاءة خطابية	إسنادي	112
Concession	إرخاء العنان	إضافي	114
Conditions de Production	شروط الإنتاج	إضافي	118
Connecteur Augmentatif	رابط حجاجي	وصفي	127
Contrat de Communication	عقد التواصل	إضافي	136
Discours Rapporté	خطاب مروي	وصفي	165
Discours Française D’analyse du discours	المدرسة الفرنسية لتحليل الخطاب	تضميني	195
Effet de sens	أثر المعنى	إضافي	201
Effet Visé/effet produit	أثر مقصود / أثر حاصل	إسنادي	226
Euphémisme	كناية التلطيف	إضافي	233

Evénement Discursif	حدث خطابي	وصفي	237
Evénement Linguistique	حدث لساني	وصفي	239
Explication et transmission du Communication	التفسير ونقل المعارف	تضميني	246
Exposition Discursive	عرض خطابي	وصفي	249
Figue	وجه بلاغي	وصفي	255
Fonctions du langage	وظائف اللغة	إضافي	257
Formation discursive	تشكيلة خطابية	إسنادي	261
Formation Langagière	تشكيلة لغوية	إسنادي	264
Formule	صيغة شعارية	وصفي	266
Genre De discours	جنس الخطاب	إضافي	268
Genre De rhétorique	جنس بلاغي	وصفي	274
Grammaire du texte	نحو النص	إضافي	278
Hétérogénéité montrée	عدم تجانسية معروضة	تضميني	283
Insécurité discursive	المخاطر الخطابية	إسنادي	307
Institution discursive	مؤسسة خطابية	إسنادي	308
Investissement générique	استثمار أجناسي	وصفي	320
Ironie	سخرية خفية	وصفي	320
Langue de bois	لسان خشبي	وصفي	325
Légitimation	إضفاء المشروعية	إضافي	329

Lexicométrie	قيس معجمي	وصفي	331
Linguistique textuelle	لسانيات نصية	إسنادي	334
Litote	كناية التقليل	إضافي	335
Locuteur collectif	متكلم جمع	وصفي	341
Lois du discours	قوانين الخطاب	إضافي	446
Marqueur conversationnel	واسم تحادثي	وصفي	353
Matérialité discursive	مادية خطابية	إسنادي	355
Matrice discursive	رحم خطابي	وصفي	356
Maxime conversationnel	قاعدة تحادثية	وصفي	357
Mémoire Discursive	ذاكرة خطابية	إسنادي	360
Méthode harrissienne	الطريقة الهاريسية	مزجي	367
Métonymie	المجاز العقلي	إضافي	368
Mode d’organisation du discours	طريقة تنظيم الخطاب	إضافي	374
Module conversationnel	قالب تحادثي	وصفي	375
Moment discursif	لحظة خطابية	إسنادي	377
Monologue	حوار فردي	وصفي	378
Objet de discours	موضع الخطاب	إضافي	396
Orientation argumentative	توجيه حجاجي	وصفي	399
Paire adjacente	زوج متجاوز	وصفي	403
Paradigme définitionnel	جدول تحديدي /تعيني	وصفي	404
Période	جملة متسلسلة	وصفي	415

Pétition de Principe	المصادرة على المطلوب	إضافي	420
Plan du texte	مخطط النص	إضافي	422
Point de vue	وجهة نظر	إضافي	425
Portrait discursif	تصوير خطابي	وصفي	440
Pratique discursif	ممارسة خطابية	إسنادي	445
Pratique Langagière	ممارسة لغوية	إسنادي	445
Processus discursif	مسار خطابي	إسنادي	458
Régime discursif	نظام خطابي	إسنادي	481
Rites générique	طقوس تكوينية	إسنادي	493
Scène d’énonciation	مشهد تلفّظ	إضافي	501
Segmentation graphique	تقطيع خطي	وصفي	508
Segment récité	قطعة مكررة	إسنادي	509
Séquence conversationnelle	مقطع تحادثي	إسنادي	513
Site d’emploi	موقع استعمال	إضافي	417
Situation de communication	مقام التواصل	إضافي	518
Stéréotype	قالب جاهز	وصفي	528
Sujet du disc	ذات الخطاب	إضافي	535
Sujet Parlant	ذات متكلمة	وصفي	539
Support d’écriture	حامل كتاب	إضافي	541
Surface discursive	مساحة خطابية	إسنادي	545

Synchronisation intersémiotique	مزامنة سيميائية	مزجي	546
Synecdoque	كناية الاحتواء	إضافي	547
Topologie discursive	مواضعية خطابية	إسنادي	557
Tour de Parole	دور الكلام	إضافي	563
Trajet thématique	مسافة أغراضية	وصفي	564
Trope	وجه مجازي	وصفي	572
Type de discours	نمط خطاب	إضافي	574
Typologie des discours	أنماطية خطابية	إسنادي	574
Univers de connaissance	عالم دراية	إضافي	579
Univers de Croyance	عالم اعتقاد	إضافي	579
de discursif univers	عالم خطابي	إسنادي	579
Vocabulaire	مسرد ألفاظ	إضافي	583
Vocation énonciative	أهلية تلفظية	إسنادي	584
Vulgarisation	تعميم المعرفة	إضافي	586

من خلال المسرد يتضح أن المصطلح الخطابي يأخذ شكل صيغ تركيبية مختلفة، تتكون غالباً من مصطلحين أو أكثر، حيث تكون كل صيغة تركيبية قابلة للتحليل بالنظر إلى إمكانية أن تستقل بذاتها وتؤدي وظيفتها على نحو مختلف في سياقات متعددة، فمصطلح "الخطاب" مثلاً يؤدي في حالة تفرده دلالة تختلف عن دلالته عندما يكون جزءًا من التركيب ، نحو:

- ذات الخطاب: Sujet Du discours.
- خطاب مروي: Discours rapporté .
- حدث خطابي:Evénement discours .

ومن هذا المنطلق عدّ مصطلح "الخطاب" مصطلحًا رئيسًا (مُحدّد)، والمصطلح الذي يقع معه في التركيب هو المحدَّد، حيث تظهر أسبقية المصطلحية على الآخر في التركيب حسب القواعد الصرفية والنحوية اللغة العربية ووفق السياق، ففي المركّب الوصفي تتبع الصفة الموصوف كما في (خطاب مروي–حدث خطابي) ، بينما يتقدم المضاف على المضاف إليه في المركبات الإضافية، كما في (ذات الخطاب– تحليل الخطاب) والملاحظ أن مصطلح "الخطاب" قد ورد جزءًا من التركيب في ثمانية وثلاثين مدخلاً من المعجم، منه المركب من مصطلحين كما في التركيب الإضافي والوصف والإسنادي، والمركب من أكثر من مصطلحين، كما في التركيب الجملي (التحليلي الآلي للخطاب– طريقة تنظيم الخطاب–المدرسة الفرنسية لتحليل الخطاب) بنما لم يرد المصطلح في شكله البسيط أو المفرد إلاّ في مدخلين من المعجم (خطاب مخاطبة).

وإذا كانت المركبات في العربية تتنوع بين إسنادية وإضافية ووصفية ومزجية وعددية وتضمينية[1]، فإنه في المعجم لا تصادفنا المركبات العددية « **التي تشمل الأعداد من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر)** »[2]، وكذا المركبات المزجية باعتبارها تتعلق أكثر بالمصطلحات المُلْصقة، وهي الصيغ الوحيدة التي تمزج بين وحدتين صرفيتين (مورفيمين أحدهما حرّ والآخر مقيّد)، وهذا ما سنتناوله في الجزء الخاص بالواصف واللواحق، في حين غلبت المركبات الإضافية التي يقع فيها أحد المصطلحين مضافًا والآخر مضافا إليه، وكذا المركبات الإسنادية التي تتركب من ركني الإسناد(مسند ومسند إليه)، والمركبات الوصفية والتي يقع فيها أحد المصطلحين صفة والآخر موصوف.

فمن الأولى : (عقد التواصل:Contrat de communication) .

ومن الثانية (شفرة لغوية: Code Langagier).

ومن الثالثة: (ذات متكلمة : Sujet Parlant)، (عمل لغوي: Acte Langagier)

وبالنظر إلى حجم ما وضع من تراكيب مصطلحية في المعجم يتضح أن هذه الوسيلة (التركيب) هي من أكثر الوسائل فاعلة في وضع المصطلح الخطاب، حيث يسمح التركيب بتوليد مصطلحات عديدة انطلاقا من المصطلح الرئيس (المحدّد)، وبالتالي توليد

[1]– يجمع التهانوي في (كشاف اصطلاحات الفنون) سائر المركبات في قسمين: الأول ما كان بين جزأيه نسبة تقييدية، أي أحد جزأيه قيد الآخر ويسمى المركب التقييدي ويشمل (المركبات الإضافية والوصفية)، والثاني ما لم يكن بين جزأيه علاقة تقييدية ويسمى مركب غير تقييدي ويشمل(المركبات العددية والتضمينية)، على أن المركبات الإسنادية والمزجية، فيعدها التهانوي منفصلة عن القسمين السابقين.

[2] – علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص453.

معانٍ جديدة، وهذا ما يتناسب مع طبيعة المصطلح الخطابي الذي يتسم بالمرونة والتحوّل لتعامله مع مختلف الفروع والاتجاهات.

على أن صياغة التراكيب المصطلحية تخضع لآلية الاشتقاق باعتبارها الآلية التي تقابل في اللّسانيات الحديثة منهج تكوين الوحدات المعجمية أو تكوين الكلمة [1]، لذا فقد جاءت جميع تلك المركبات مشتقة وقابلة للاشتقاق، باستثناء بعض التراكيب التي جاء أحد جزئيها إسمًا جامدًا (جدول تحديدي: Paradigme définitionnel) و(جملة متسلسلة: Période)

حيث وردت أغلب المشتقات بصيغة المصدر بشقيه الصناعي الدال على العلمية والمنهجية أو النظرية، وهي الصيغة التي توضع مقابل المصطلح الملحق بـــ (ique) كما في (مسافة أغراضية: Trajet Thématique) أو اللاحقة (Logie) كما في (مواضعية خطابية: Topologie discursif) ،أما صيغة المصدر الصريح (الأصلي) فتوضع في الغالب مقابل المصطلحات الملحقة بـــ (ment -e - ition - ation).

نحو: (عمل لغوي: action langagière)، (استثمار أجناسي: Investissement générique)، كما تصادفنا صيغة اسم الفاعل الواقعة في التركيب الإضافي نحو: (حامل كتابة: Support d'écriture)، أو الوصفي نحو: (متكلم جمع: Locuteur collectif).

والملاحظ أنّ الإضافة والتضمين يشكلان عاملاً لتوسيع المصطلح الخطابي، حيث بلغت التوسعة حدًا أبعد المصطلح عن معناه الاصطلاحي، فكان أقرب إلى التركيب الجُملي الذي يناقض مبدأ الاقتصاد في علوم المصطلح، فقد تمتزج الإضافة والوصفية (تركيب إضافي وصفي) [2]، كما في (عمل لغة غير مباشر: Acte de langue indirect)، الذي يشمل على الإضافة (عمل لغة) والوصف (غير مباشر)، أما التضمين فيتعلق بما يضاف للتركيب من حروف وأدوات للربط والجر كما في (التفسير ونقل المعارف Explication et transmission du communication:) ، (التحليل الآلي للخطاب: Analyse automatique du discours).

على أن الغالب في نقل التراكيب المصطلحية هو الترجمة الحرفية (ترجمة كلمة بكلمة)، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتراكيب الموسعة، حيث تكون الترجمة بالمعنى عسيرة وأكثر تعقيدًا من المصطلحات البسيطة لكونها « **أقرب إلى الترتيب الطبيعي للغة الطبيعية حيث القيود على عدد وأنواع الظواهر أقل من المصطلحات** »[3]، لذا فإننا نرى في الترجمة محاكاة للأصل دون تصرّف بزيادة أو نقصان، وهذا راجع إلى حرص المترجمان على جودة الصياغة، وبالتالي حسن التماسك بين عناصر التركيب، الأمر الذي

[1] – ينظر: إبراهيم بن مراد: مقدمة لنظرية المعجم، ص108.

[2]– التركيب الإضافي الوصفي هو مزيج بين التركيب الإضافي والتركيب الوصفي، ويتركب من ثلاثة أجزاء على الشكل الآتي: (مضاف + مضاف إليه + صفة).

[3] – محمد الديداوي: الترجمة ولتواصل، 63.

يؤدي إلى الحفاظ على العلاقات المفهومية بين تلك العناصر، لذا فترجمة التراكيب المصطلحية تتوقف على الترابط أو التناسب المفهومي بين عناصر التركيب في اللغات المتخصصة بغض النظر عن الخصائص الصوتية، التركيبية لتلك اللغات.

وإذا كانت الترجمة الحرفية هي السّمة البارزة في نقل التراكيب المصطلحية، فإننا نستثني من ذلك تلك المحاولات للترجمة ما يُعرف بالتعابير الاصطلاحية (Idiom) ، التي لا يمكن التنبؤ بمعانيها الاصطلاحية من خلال بنيتها التركيبية، لكونها تحمل معاني مجازية فهي « **ألفاظ يتكون كل منها من كلمة أو أكثر ذات معانٍ تليه مجازية ، اصطلح عليها أبناء لغة ما، قابلة للتغيير تركيبيا ودلاليا** » [1] ، ومن هنا فالمعنى الخاص الذي تحمله التعابير الاصطلاحية هو ما يفسّر –حسب المتخصصين– صعوبة ترجمتها حرفيا[2]، فمعنى التعبير الاصطلاحي (إرخاء العنان: Concession)، لا يتكون من المعاني العادية لأجزائه (إرخاء) و(العنان) بل يحمل معناً مجازًا خاصًا ضمن حقل تحليل الخطاب، وهذا ما يفسر لجوء المترجمين إلى ترجمته بالمعنى، والحال نفسه ينطبق على التعابير الاصطلاحية (سخرية خفية: ironie)، (كناية التقليل: Litote)، (وجه بلاغي: Fugue) ، حيث لا مجال لنقل المعنى حرفيا، حرصا من المترجمين على ضمان حصول نفس التأثير الذي يحدثه التغيير في اللغة الأصل وبالتالي تحقيق الغرض من استعمال التعبير المصطلحي في اللغة الهدف (العربية)، وهو تشكيل المفاهيم المصطلحية المستجدة التي تعدّ لبنات لتكوين النصّ المتخصص.

ومن هذا المنطلق يترتب على مجازية [3] وعدم مباشرة معاني التعابير المصطلحية، عدم إمكانية ترجمتها حرفيا، وفي ذلك تقيّد من المترجمين بالمبادئ الأساسية لتكوين التعابير المصطلحية[4]، من خلال الحرص على الطابع الاصطلاحي والاستقرار والوحدة المعجمية والتناسب المفهومي.

وتبعًا لهذا العرض فإننا لا نجازف إذا اعتبرنا أن التركيب إجراء طرائقي فعّال في صياغة المصطلح الخطابي المتخصص، بغض النظر عن التقنيات المختلفة التي يستدعيها المترجمان لنقله، على أنّ الحفاظ على التماسك الداخلي للتراكيب، والذي يحققه التناسب المفهومي هو السّمة البارزة في النقل .

---

[1] – عصام الدين عبد السلام أبو زلال: التعابير الاصطلاحية بين النظرية والتطبيق، ص68.

[2] – إن المعنى التركيبي الذي تحمله التعابير الاصطلاحية ، يتشكل من خلال علاقة الوحدات داخل المنظومة اللغوية نفسها، تلك العلاقات تتضمن (علاقة التشابه الصوت والتركيبي والدلالي بين الكلمات ، وعلاقة التضاد والترتيب في نظام الجملة) وإذا كان لكل لغة منظومتها الخاصة من المعاني التركيبية واللغوية، فذلك يعني عدم إمكانية ترجمتها حرفيا.

[3]– عدّ المجاز وسيلة مهمة لتوسيع المعنى داخل المصطلحية الخطابية، حيث تحمل الوحدات المعجمية دلالات جديدة بعيدة عن دلالتها الأصلية، كما في (تراث الخطاب) بوجه مجازي –وجه استعاري، حيث تختلف صورتها بين الكناية – الاستعارة– والاستعارة المكنية .

[4] – حمد الديداوي: الترجمة والتواصل ، ص61.

3 المصطلح الملصق:

تعدّ ظاهرة الإلصاق [1] (Affixation) من أكثر الظواهر حضورًا في صياغة المصطلح الخطابي، وهذا بالنظر إلى ما تحمله اللّواصق من دلالات جديدة للوحدات اللّغوية (المصطلحات)، حث يعمل الجمع بينها وبين تلك اللواصق على تكوين وتحقيق المعنى المراد.

وإذا كانت ترجمة السوابق (Préfixe) واللّواحق (Suffixe) هي جزء أساسي من ترجمة المصطلح المشتمل عليها، فقد اعتمد المترجمان طرقًا عديدة لنقلها وترجمتها، بالنظر إلى ما تتيحه العربية من صيغ متعددة لتوليد هذا النوع من المصطلحات الملصقة، خاصة تلك المتعلقة بالسوابق، بيانها في المسرد التالي:

المصطلح الأجنبي	المقابل العربي	ترجمته السّابقة	ص
Amphore	العائد القبلي	قبل= Ana	47
Antiphrase	الجملة المضادة	مضَاد= Anti	52
Antithèse	المقابلة	مقابل = Anti	52
Archè texte	النص الأعلى	أعلى = Archè	61
Autodésination	تعيين ذاتي	ذات= Auto	77
Cataphote	العائد البعدي	بعْد = Cata	95
Contre-argumentation	الحجاج المضاد	مضاد = Contre	139
Cooccurrence	التوارد المشترك	مشترك =Co	142
Coréférence	الإحالة المشتركة	مشترك=Co	145
Diaphonie	تداخل صوتين	تداخل= Dia	176
Double contrat ite	الإكراه المزدوج	مزدوج= Double	189

[1] لم تعد ظاهرة الإلصاق حكرًا على اللغات الإلصاقية كالفرنسية والانجليزية لأن اللّغات الاشتقاقية ومنها العربية قد تطوّرت وأصبحت لغات إلصاقية نظرًا لتطور التداول بين اللغات في حقل المصطلحية، لهذا أصبح من العسير أن تتجرّد أي لغة اشتقاقية من ظاهرة الإلصاق–وهذا بدرجات متفاوتة– على أن الإلصاق هو ما يتصل بالجذور من زوائد تعرف بالسوابق واللّواحق.

Endophore	عائد على الداخل	على الداخل= Endo	214
Exophorie	عائد على الخارج	على الخارج= Exo	214
Enthymème	القياس المضمر	مضمر= Enthy	224
Exo lingue	لسان غير أصلي	غير أصلي= Exo	242
Hyper textualité	نصية لاحقة	لاحق= Hyper	289
Interaction	تفاعل	تفاعل= Inter	309
Interculturel	بينشقافي	بين= Inter	312
Inter discours	بينالخطاب	بين= Inter	314
Inter langue	لسان وسيط	وسيط= Inter	316
Inter locuteur	مخاطَب	صيغة اسم مفعول Inter =	316
Inter textualité	تناصية	معنى التداخل= Inter	317
Intra discours	داخل الخطاب	داخل= Intra	319
Macro-acte de langue	عمل لغوي أكبر	أكبر= Macro	349
Malentendu	سوء تفاهم	سوء= Mal	350
Méta communication	ما وراء التواصل	ما وراء= Méta	362
Méta discours	ما وراء الخطاب	ما وراء= Méta	362
Micro-univers	العالم الأصغر	أصغر= Micro	370
Para texte	المصاحب النصّي	المصاحب= Para	408
Paraphrase	جملة محاكية	محاكاة= Para	407

Paratoupie	المصاحب المواضعي	المصاحب= Para	409
Plurisémioticité	تعددية سيميائية	التعدد= Plu	423
Polyphonie	تعدد الأصوات	التعدد= Poly	432
Praxématique	العَمْلَمِية	العملية= Praxé	448
Praxéogramme	نموذج عملي	العملية= Praxé	479
Pré construit	سابق البناء	سابق= Pré	453
Reformulation	إعادة الصياغة	إعادة= Re	476
Réprésentation sociale	تمثيل جماعي	تمثيل= Re	488
Super structures textuelles	بنيات نصية فوقية	فوق= Super	541
Surdestinataire	المرسل إليه الفوقي	فوق= SUR	543
Transphrastique	متجاوز الجملة	التّجاوز= Trans	567
Transelangagière	عبر لغوية	عبر= Trans	107

الملاحظ أننا لم ندرج ضمن المسرد والمصطلحات المتعلقة باللّواحق، لكونها كانت جزءًا من الدّراسة في المبحث السابق ضمن باب الاشتقاق، حيث تقترن اللّواحق بالمصطلحات فتجعلها مركبة، لهذا فهي تعدّ في نظر الكثير من اللغويين لواصق اشتقاقية (Affixes dérivationnel) وهي« **التي تلحق بالجذع لتكوّن كلمة جديدة تحوّلها من قسم إلى آخر** »[1]، وبذلك فاللّواحق بما تحمله من صيغ متعددة تضفي على المصطلح مدلولاً إضافيا. كصيغة (tion) التي تدل على الجمع نحو (أفعال: Action) المشتقة من (فعل: Acte) .

أمّا اللاحقة (Ation) فلا تختصّ في المعجم إلاّ بالمصادر سواء المشتقة من الأفعال نحو: فسّر = تفسير (Explication)، أو من الأسماء نحو الحجّة (Argument) –

[1] – علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص460.

حجاج (Argumentation)، على أن المترجمين لم يُخصِّصا لهذه اللاحقة (Ation) بناءًا واحدًا، بل تعددت الأبنية العربية بتعدد الدّلالة التي تحملها اللاّحقة للجذر، ومن هذه الصيغ (تفاعل– تفعيل– فعال– استفعال– تفعّل).

أمّا اللاحقة (Logie) فتدل دلالة واحدة في المعجم على العلم أو النظرية، على أن ترجمة هذه اللاّحقة تخضع لتقنيتين، الأولى ترجمة حرة بصيغة المصدر الصناعي المنتهية بياء وتاء (ية) نحو:

(السردية: Narratologie)، (وسائطية : Médiologie)،(اصطلاحية: Terminologie).

أما التقنية الثانية فهي ترجمة اللاحقة (Logie) حرفيا وإلحاقها بالجذع، كما في مصطلح (علم الأثالة الاجتماعية : Ethnologie Social).

وهو الورود الوحيد لهذا النوع من الترجمة اللاحقة في المعجم، حيث يفضل المترجمان الصيغة العربية الدّالة على العلم وهي صيغة المصدر الصناعي ، وقد وردت هذه اللاحقة بصيغتها المعرّبة (المقترضة في موضعين من المعجم ، حيث قوبلت (Archéologique) بـــ "أركيولوجي"، و (Idéologie) بـــ "إيديولوجيا"، وهي التقنية التي تعرف في الترجمة بـــ تقنية **الرّسم** أو **النّسخ**.

وبنفس الصيغة (المصدر الصناعي) ترجمت اللاّحقة (ique - isme - graphie)، لأنها تعني في مدلول المصطلح الدّلالة على المذهب والاتجاه نحو:
(تداولية: Pragmatique)، (تحاوُرية: Dialogisme)، (الإثنية: Ethnologie)، كما تدل اللاّحقة (ique) في مواضع أخرى من المعجم على صيغة النسب المنتهية بياء مشدّدة مكسور ما قبلها نحو: (آلي: Automatiq)، (مَعَانِدي:Eristique) ، (بلاغي :Théorique)

وترجمت بصيغة النسب أيضا مجموعة من اللّواحق (elle -el- ive –if - ie) فقيل في (Conversationnel) : تحادثيّ، وفي (argumentatif) ثقافي، وفي (lexicontrie): قيس معجمي.

إننا نرى من خلال هذا العرض ضآلة ما ترجم من اللّواحق حرفيًا، حيث حرص المترجمان على نقلها بمعانيها سواء المتصلة منها بالجذع أو المنفصلة، وإخضاعها للأوزان والأبنية العربية المتعددة، وفي ذلك التزام واضح من المترجمين بالمناهج الموضوعة سواء من قبل الأفراد أو المؤسسات المعنية، والتي تدعو في مجملها إلى [1]

[1] – من تلك المناهج: منهجية وضع المصطلحات العلمية الجديدة لأحمد شفيق الخطيب، والتي تضمّ ترجمة 600 سابقة و 150 لاحقة، حيث اهتمت هذه الوثيقة بإيرادالصيغ التي تتميّز بها العربية، والتي يمكن الاستفادة منها لمعالجة مسألة السوابق واللواحق مع المعنى الذي تؤديه كل تفعيلة.

استثمار طاقات اللغة العربية في الصياغة، وتبقى الترجمة الحرة من أكثر الطرق استجابة ترجمة اللواحق.

من خلال هذا العرض حول اللّواحق ، ومن خلال المسرد الخاص بالسوابق يتضح أن المصطلح الملصق يأخذ إحدى البنى التالية:

- جذع + لاحقة .
- جذع + لاحقتين.
- سابقة +جذع.
- سابقة + جذع+ لاحقة.

وإذا كانت السوابق باعتبارها « **وحدات صرفية تظهر في بداية الوحدة المعجمية** »[1] فإنها تخضع عند نقلها أو ترجمتها لتقنيات متعددة، ذلك لأن السابقة تولّد بضمّها وصفيا أو إضافيا معنى قد يصلح مع مصطلح ولا يصلح مع آخر، لهذا سنقف على الترجمات المختلفة للسوابق وما تضفيه على المصطلح الجذع من دلالات..

فقد يلجأ المترجمان إلى نقل المعنى من خلال إحياء بعض الصيغ العربية (الفعلية– الاسمية– النعتية)، وقد يحتفظ باللّفظ الأجنبي من خلال تقنية التعريب، وقد يستخدم النعت بنوعيه العربي والهجين (خليط بين العربي والهجين).

فممّا ترجمت به السابقة (inter: **بين**) وهي الترجمة الحرفية التي تحمل معنى التداخل والتبادل بين الشيئين كما في مصطلح (interculturel= **بينثقافي**)، (inter discours= **بينالخطابات**).

على أن السابقة نفسها في المعجم لا تعبّر عن معنى التداخل والتفاعل، عندما تقترن بالنصّ، نحو: (Intertextualité) ، لذلك فقد ترجمت بالمعنى (ترجمة حرة) إلى (التناص) « **المشتق من تناصّ، تناصًا على وزن تفاعل التي تدل على التفاعل الحادث بين شيئين نظرًا لتماثلهما أو توافقهما** »[2]، وهذا عكس ما وجد عند بعض اللغويين من ترجمات مثل: **التداخل النصي– البينصوصية** التي ترى حولهما الباحثة (أمنة بلعلى) ترجمة حرفية غير مستصاغة –**والمناصّة**[3].

---

[1] – علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص460.

[2] – آمنة بلعلى: إشكالية ترجمة السوابق واللواحق في اللغة العربية، مجلة اللغة العربية (أهمية الترجمة وشروط إحيائها)، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر،2004 ، ص342.

[3] – **المناصّة** هي ترجمة سعيد يقطين (انفتاح النص الروائي)، وت عني « البنية النّصية التي تشترك مع بنية نصّية أصلية في مقام وسياق معينين، وهذه البنية قد تكون شعرا أو نثرا ، وقد تنتمي إلى خطابات عديدة كما أنها قد تأتي هامشا أو تعليقا على مقطع سردي أو حوار » ، وبذلك فالسابقة (Inter) تخرج عن معنى الإحاطة والموازاة إلى معنى الاشتراك.

ومعنى التداخل أيضا ترجمة اللاحقة (Dia) التي تقترن بـــ الصوت من خلال مصطلح (Diaphonie = **تداخل صوتين**)، وهي الترجمة التي يمكن أن تجانب كثيرا من الدقة في مصطلح (**التداخل الصوتي**).

وقريبا من هذه الصيغة نعثر على السابقة (Intra) التي ترجمت هي الأخرى حرفيا إلى (**داخل**) عندما تقترن بـــ الخطاب (inter discours)، فداخل الخطاب ترتبط بما يقع داخل الخطاب من عناصر فاعلة.

أمّا السابقة (para) التي تحمل معنى (**التشبيه–النظير–الجانب–الشاذ**)[1]، فترتبط في المعجم بثلاثة مصطلحات هي (النص– الجملة– الموضع)، حيث تحمل ترجمتها معنى المصاحب أو المجانب على وزن (مفاعل). على أن المعنى الاصطلاحي لـــ المصاحب النصي (paratexte) هو ما يحيط بالنصّ من عناوين ومقدمات وإهداء وغيرها من العناصر التي تعرف ب ــ(العتبات النصية)[2]، وهو المعنى الذي لا يقترن بالسابقة عندما تلصق بـــ (الجملة) ، حيث ترجمت الجملة المحاكية في (paraphrase) لإفادتها معنى التجاور والتناظر بين الجمل.

وبهذا فالسابقة (para) تحقق نوع من الموازاة بين المعنى اللّغوي والمدلول الاصطلاحي للجذوع الملصقة بها، وهو الأمر الذي يقع في صلب المنهجية العامة لوضع المصطلح (**ضرورة وجود مناسبة من المعنى اللّغوي والمعنى الاصطلاحي**).

ومن خلال السابقة (meta) يلاحظ أن المترجمين يؤثران النقل الحرفي بإضافة الظرف (**ما وراء**) إلى الجذع (خطاب) و(تواصل)، فالمقابل الحرفي (ما وراء الخطاب) و(ما وراء التواصل)، هو محاكاة للأصل وهي ترجمة غير مستصاغة –حسب الباحثة أمنة بلعلى– لأنها لا تؤدي إلى توليد صيغ كما أنها غير قابلة للاشتقاق للتعبير عن مختلف المقامات في الصياغة[3].

ومما يجعل الترجمة غير مستصاغة عدم تناسب المعنى اللّغوي للسابقة (meta) والمحدد بـــ (**وراء– بعد– تبدل**)[4] مع المعنى الاصطلاحي (métadiscours) و(metacommunication) التي تعني العلاقة .

وبالنظر إلى السابقتين (hyper -Arché) فإنهما لم تُلْصق في المعجم سوى بمصطلح واحد هو (النص: texte)، حيث ولدت عملية الإلصاق مصطلح (Architexte و Hypertexte).

---

[1] – أحمد شفيق الخطيب: منهجية وضع المصطلحات العلمية الجديدة، مجلة اللسان العربي، ص42.

[2] – ينظر: سعيد يقطين: انفتاح النص الروائي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط 3، 2006، ص102.

[3] – آمنة بلعلى: إشكالية ترجمة السوابق واللواحق في اللغة العربية، ص346.

[4] ا –أحمد شفيق الخطيب: منهجية وضع المصطلحات العلمية الجديدة، ص44.

فالسابقة(Arché) المترجمة بـــ (**الأعلى**) لم تحافظْ على المعنى اللّغوي الدال على (رئيسي–أوليّ– بدائي) [1]، بل اكتسب معنى السموّ والعلوّ، وإذا كانت ظاهرة (Architexte) تعني (**مجموعة الخصائص التي تجعل من النصّ نصًّا**)[2]، فإن (النص الأعلى) كترجمة تحمل المعنى نفسه، وهو المعنى المتضمن الذي يجعل كل النصّ يعلو ويسمو بما يحمله من خصائص. وبذلك يضاف المصطلح إلى الترجمات الأخرى مثل (النصية الجامعة– النصية الشمولية– معمارية النص– النصية الأولية–كلية النص)، وهي الترجمات التي يبقى الاختلاف بينها دلالة على الرغبة في التميّز والتفرّد..

أمّا اللاّحقة(hyper) ذات الدّلالة (**فرط–فوق**)[3] فتعني عندما تقترن بالنص (Hypertexte) دلالة الشمول على الاحتواء والتضمين، وهي الدّلالة التي لم تظهر في ترجمة السابقة (hyper) بـــ (لاحقة)، وهي الترجمة التي لا تعبّر سوى عن النصّ اللاّحق في الوقت الذي تعبّر فيه ظاهرة (Hypertextualité) عن «كل علاقة جامعة لنص لاحق بنص سابق »[4]، وبالنظر إلى نوع العلاقة بين النص السابق (Hypotexte) ، والنص اللاحق (hyper texte) ، التي قد تبدأ احتواءًا وتنتهي اختلافا يعبّر عن فرادة النص اللاحق، فقد لجأ المترجمان إلى اعتماد هذه الترجمة (النصية اللاحقة) دون غيرها.

ومن خلال سرد السوابق يستوقفنا مصطلح (العَمْلمية) المصاغ بطريق النحت، حيث عمد المترجمان إلى ضم تركيبين (العملية + العلمية) للدلالة على (Paraxis= الإجراء العملي[5]، بالاضافة إلى اللاحقة (matique) الدالة على العلم، وهي الترجمة الوحيدة في المعجم وفق آلية النحت، كما يلاحظ من خلال المسرد عزوف المترجمين عن تعريب السوابق، وهذا بالنظر إلى ما يحمله التعريب من خطورة على دلالة المصطلحات الملصقة، هذه الأخيرة التي تصبح بتعريبها هجينة [6] غير مستصاغة (فتعريب المصطلح كاملاً أهون) حسب المتخصصين .

ويتجلى في ختام الحديث عن السوابق وطُرق ترجمتها في المعجم نزعة التفرد لدى المترجمين، من خلال اقتراح جملة من المصطلحات الجديدة، وهذا بالنظر إلى ما تحمله تلك السوابق من دلالات متعددة خاصة عندما تقترن بـــ (النص–الخطاب– التواصل) وهو الأمر الذي يثير بعض التناقضات في الصياغة، لأن ترجمة المصطلحات المُلصقة يقتضي

[1]– أحمد شفيق الخطيب: المرجع نفسه، ص44.
[2] – سعيد يقطين: انفتاح النص الروائي، ص99.
[3] – أحمد شفيق الخطيب: المرجع نفسه، ص42.
[4] – آمنة بلعلى: إشكالية ترجمة السوابق واللواحق في اللغة العربية، مجلة اللغة العربية، ص346.
[5] – ينظر التعريف في المعجم ، ص448.
[6] – ينظر: ممدوح خسارة: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات العربية، ص63.

الائتلاف بين معناها اللغوي والمعنى الاصطلاحي للجذع ، وهذا ما لا يحقق في كل الحالات فقد تؤدي السابقة بضمها وصفيا أو إضافية إلى مصطلح دلالة لا تؤديها مع مصطلح آخر.

وهنا نقف على ظاهرة الاشتراك في الترجمة السوابق سواء المتصلة بالجذع أو المنفصلة، مما يستدعي اللبس في فهم دلالة المصطلحات الملصقة بنفس السابقة ، لذلك يلعب السياق دورا في التميز بين الدلالات.

ويبقى في الختام أن نشير إلى أن ترجمة اللّواصق سوابقًا ولواحقًا لا تخضع لمنهجية معينة في المعجم، فمن جهة نرى تغليب الترجمة الحرة عند طريق الاشتقاق في نقل اللواحق، ومن جهةٍ أخرى نرى اهتمامًا بالترجمة الحرفية في نقل السوابق.

على أنه ورغم حرص المترجمان على تقديم صيغ تتناسب مع البنى الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية للغة العربية، إلا أنّ الترجمة لا تستقيم في كل الحالات نظرًا للاختلاف في بنية اللغتين المصدر والهدف (الفرنسية والعربية) ، لذلك ينبغي النظر في كل مصطلح لصقي على حدة، على أن يكون الضابط في الترجمة السهولة والمرونة، بحيث لا يتجافى المصطلح مع البنية الصوتية للكلمة العربية ولا يغير دلالتها الأصلية.

(فجهل خصائص اللغتين تكمن وراءه الصعوبات).

ومن هذا المنطلق يتضح أن المصطلحات المركبة في المعجم تتنوع بين تراكيب اسمية وتعابير مصطلحية، حيث نرى حرصًا من المترجمين على الأمانة في النقل، من خلال الترجمة الحرفية المحاكية والمماثلة للأصل، وهذا بالنظر إلى ما يتطلبه التركيب من مراعاة للتناسق الداخلي بين وحداته وأجزائه، وبالتالي تحقيق التناسب المفهومي بين التركيبين في اللغة الأصل واللغة الهدف.

4 -المصطلح المعرّب (التعريب):

بات الحديث عن الترجمة المصطلحية مقرونا بالحديث عن التعريب، الظاهرة التي أصبحت عامة الحدوث في أي حقل أو تخصّص علمي، لكونها تساهم كغيرها من الآليات في إثراء أي لغة من اللّغات اصطلاحيا ومعجميا، على أن الظاهرة التي تحاكي من خلالها المصطلحات العربية المصطلح بلغته الأصلية لا تخضع لتقنية معينة في النقل،إذ يسلك المصطلح المعرّب طريق التدخيل أو الافتراض اللّفظي.

ولعل المصطلحية الخطابية وكغيرها من التخصصات لا تستغني عن التعريب كآلية من آليات الوضع –رغم الاختلاف بشأن الأخذ بها من عدمه–، حيث يضمّ معجمنا عددًا من المصطلحات المعرّبة والتي على قلّتها تُظهر أهمية بل فاعلية هذه الآلية في سلك المصطلح الخطابي.

وقبل الدّراسة والتحليل سنورد مسردًا للمصطلحات المعرّبة في المعجم :

المصطلح الأجنبي	تعريبه	تقنية التعريب	ص
Archéologique	أركيولوجي	اقتراضي لفظي	56
Archive	أرشيف	دخيل (تقنية النسخ)	12
Ethnologie de la communication	إثنية التواصل	اقتراضي لفظي	126
Ethos	إيطوس	دخيل (تقنية النسخ)	230
Footing	فوتينغ	دخيل (تقنية النسخ)	260
Idéologie	إيديولوجيا	افتراضي لفظي	292
Pathos	باطوس	دخيل (تقنية النسخ)	413
Scénario	سيناريو	دخيل (نسخ)	499
Script	سكريبت	دخيل (تقنية النسخ)	506
Sophisme	سفسطائية	اقتراضي لفظي	522
Stratégie de discours	إستراتيجية الخطاب	اقتراضي لفظي	532

من خلال المسرد يلاحظ أن المصطلح الخطابي المعرّب يتخذ إحدى البنيتين ، فهو:

إمّا مفرد (بسيط) كـــ (سيناريو: Scénario)

أو مركب من جذع ولاحقة كـــ (إيديولوجيا: Idéologie)، أو لاحقتين كـــ (أركيولوجي: Archéologique).

وقد عمد المترجمان إلى التعريب الكلّي للجذع واللّاحقة معًا، حيث لا نعثر في المعجم على مصطلحات (مستهجنة)[1]، أي معرّبة جزئيا نصفها عربي والآخر أجنبي.

وبالنظر إلى ما تسمح به آلية التعريب من تقنيات وضوابط في النقل، يلاحظ ضآلة ما عرّب من المصطلحات الخطابية في المعجم، وهذا راجع دون شك إلى اعتماد المترجمان في ترتيب طرق الصياغة، حسب الأولوية، وهو خلاف ما تجده عند الكثير من اللّغويين الذين يؤثرون التعريب على الآليات الأخرى، حيث لم يلجأ المترجمان إلى التعريب إلاّ عندما تعجزُ الآليات الأخرى عن الصياغة والتوليد المصطلحي، وفي ذلك إتباع بل تقيّد بما جاء في المنهجية العربية لوضع المصطلحات العلمية [2]، إذ من الضروري أن يظل التعريب ضرورة معرفية بحتة « **عندما تعزّ الوسائل وتضيق السُّبل** » [3].

وبخصوص ما عرّب تتجلى طريقتين أو تقنيتين في نقل المصطلح إحداهما تظهر من خلال المصطلحات التي تحاكي المصطلحات الأصلية بصوائتها وصوامتها، والأخرى تظهر من خلال المصطلحات المتصرّف فيها، فالأولى تعرف بتقنية **الدّخيل** التي تُعرف أيضا بـــالاستعارة –الرسم –النّسخ– الاستنساخ الاصطلاحي [4]، أما الثانية فتعرف بتقنية **الاقتراض اللّفظي**، وهي التقنية التي تجعل من اللّفظ المقترض خاضعًا للنظام الصوتي، فعبر تقنية النسخ (الرّسم) التي تجعل من المصطلح دخيلا، صيغت مصطلحات (أرشيف: Archives)، (إيطوس: Ithos)، (فوتينغ: Footing)، (سيناريو: Scénario)، (سكريبت: Script)، وهي المصطلحات المستعارة بلفظها من لغتها المصدر دون زيادة أو نقصان، حيث اكتفى المترجمان بالتعبير عن الجملة المعرفية والمفهومية لتلك المصطلحات بإعادة رسمها بحروف عربية، وهذا بالنظر إلى ما تحمله اللغة المصدر من إمكانيات إبداعية علمية، باعتبارها الوعاء الذي نشأت فيه.

تلك التقنية ورغم الاعتراف بأهميتها كطريقة من طرف وضع المصطلح إلاّ أنّها لا تعدّ في نظر الكثير من اللّغويين من وسائل النموّ اللّغوي، لكونها لا تستعمل إلاّ لدواعي السرعة أو العجز التجريبي الذي يعبّر بدوره على عجز العربية عن توليد مصطلحات

---

[1] – التهجين هو امتداد دلالي للتعريب يقوم على ترجمة مفردات أجنبية، وذلك باستخدام الجذر العربي يدل على جذر المفردة الأجنبية مضافا إليه اللاحقة أو السابقة (جذر عربي+ لاحقة).

[2] – تنصّ التوصية المتضمنة في (المبادئ الأساسية في اختيار المصطلحات العلمية ووضعها) الصادرة عن (ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي) المنعقد بالرباط عام 1981 على : (استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية طبقا للترتيب التالي: التراث فالتوليد بما فيه المجاز الاشتقاق التعريب والنحت).

[3] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص90.

[4] – يفضل الدكتور محمد الديداوي تسميتها (الاستعارة) مقابل (الاقتباس) الدال على الافتراض اللفظي، أمّا علي القاسي فيفضل الدخيل مقابل المعرّب، ويضيف نوعًا آخر هو المحدث ، وهو نوع من المولد ، أما المترجم حسن غزالة فيستعمل النّسخ ومنه الاستنساخ المصطلحي الدال على نقل المصطلح بلفظة من لغته الأم، على أن اللغوي مولاي علي بوخاتم فيؤثر الرّسم الذي يعدّ المصطلح صورة أيقونة المدلول الأعجمي من دون تحريف في الحروف الأصلية.

قادرة على حمل مفاهيم المصطلحات المستجدة [1]، على أن المصطلح الدّخيل بفعل تقنية النّسخ قد يخضع لتغير في أصواته وصيغته، هذا التغيير هو ما يعرف بـــ" **الإبدال**" الذي يحدث على مستوى الصوائت أو الصوامت، حيث يشترط اللّغويون في الإبدال وجود مناسبة بين الصوتية المبدل والمبدل منه [2]، وهذا ما نجده في مصطلح (باطوس: Pathos)، (إيطوس: Ethos)، (أرشيف: Archive)، حيث أبدل (th) بـــ (ط) لوجود مناسبة بينهما أو ما يعرف بالتقارب الصوتي بين حرفي (th) و(ط) والأمر ينطبق على حرفا (v) و(ف).

ولعل اعتماد **النسخ** في خلق المصطلح الخطابي لا يعني في هذا المقام عجز العربية عن التعبير على المفاهيم المصطلحية، بل هو تقيّد بالمفهوم مخافة أن يضيع بين المقابلات المختلفة، فالمهم في عمليات النقل ليس المصطلح بل المفهوم، خاصة أن بعض المجامع والهيئات العربية المعنية [3] تجيز الدّخيل إذا لم يوجد لفظ يؤدي المعنى المراد أي عند الحاجة.

وعلى اعتبار أنّ المعرّب عربي خضع لقواعد اللغة ويجوز فيه والاشتقاق والنحت وتستخدم فيه أدوات البدء و الإلحاق مع موافقة الصيغة العربية [4]، فقد عمد المترجمان إلى الاشتقاق من صلب المصطلح المعرّب صيغًا عربية خالصة كصيغة المصدر الصناعي المنتهية بباء مشددة وتاء (ية)، وهي الصيغة التي تعبّر عن معنى العلم أو الاتجاه عندما تقترن باللاحقة (logie)، ومعنى النظرية أو المذهب عندما تقترن بـــ اللاحقة (Graphie/isme) فعن المعنى الأول نجد مصطلح (إيديولوجيا : Idiologie) المقترض جذعًا ولاحقة، حيث يصبح التعريب في هذه الحالة ضرورة لكونه من المصطلحات ذات الصيغة العالمية.

أما المعنى الثاني فنجد (إستراتيجية : Stratégie) (سفسطائية: Sophisme) (الإثنية :Ethnographie) ، وهي الصيغة التي توحي بأننا أمام مصطلح عربي أصيل.

وقد تجاوز المترجمان صيغتا الدّخيل ليدمجا صيغة الدّخيل في سياق المصطلح المعرّب الدال على صيغة النسب المنتهية بباء مشددة مسبوقة بكسر، نحو (أركيولوجي: Archéologique)، وهو المصطلح الملحق بلاحقتين الأولى الدالة على العلم (Logie) والثانية الدالة على النسبة (ique)، وهي الصيغة التي لا تجيزها (منهجية وضع المصطلح

[1] – ممدوح محمد خسارة: المصطلح وطرائق وضع المصطلحات العربية، ص20.

[2] – ينظر: حسن حمائز: التنظير المعجمي والتنمية المعجمية، ص112.

[3] – ينظر توصيات ندوة الرباط حول "توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي"، مجلة اللسان العربي، مج 8، ج1، 1980، ص75 .

[4] – ينظر: ندوة توحيد (منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي) المنعقد بالرباط عام 1981، مجلة اللسان العربي، مج 8، ج1، 1980، ص 75–76.

العلمي) إلاّ بمبرر [1] على أن ما نلتمسه من مبرر لموضوع هذه الصيغة هو عالميتها " **إذ يجوز الاقتراض مع المصطلحات ذات الصيغة العالمية**"

ما يمكن أن يقال عما عُرّب من المصطلحات في المعجم أن المترجمين قد التزما التزامًا شديدًا بما وضع من قواعد حول صياغة المصطلحات بطرق التعريب، خاصة تلك المتضمنة في توصيات ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي، فلم يعرّب المترجمان إلاّ عند الضرورة أي عندما تعجز الآليات الأخرى عن إيجاد المقابل المناسب، وهذا ما نلمسه في ضآلة المنتوج المعرّب مقارنة بحجم المعجم، كما نلمسه في ترتيب طرق الصياغة حسب الأولوية، لذلك فالمصطلحات المعرّبة في المعجم هي نتاج أو حصيلة ما عجزت الآليات الأخرى عن تطويعه.

ومن خلال جوانب التحليل الشكلي للمصطلحات الخطابية في المعجم يتضح أن المصطلح الخطابي يتخذ إحدى البنيتين، فهو إمّا بسيط أو مركب، وتبعًا لذلك يستدعي كل شكل طريقته المميزة في النقل، حيث يغلب في المصطلحات البسيطة الترجمة الحرّة أو الدلالية بتقنياتها المختلفة، وهذا بالنظر إلى طبيعة المصطلحات البسيطة التي يمكن التصرّف فيها من خلال استحداث صيغ وبنى صرفية مختلفة عبر آليات الاشتقاق، المجاز، الإحياء، بينما تشكل الترجمة الحرفية الميزة الأساسية في نقل التراكيب المصطلحية الدالة على الصّفة في اللغات الأوروبية ولاحقة ياء النسبة العربية، إلاّ عند وجود مبرر لذلك عبر تقنيات المحاكاة التي تحقق ترجمة أمينة للأصل.

على أن التركيب يستدعي بعض التقنيات كـــ **التطويع** الذي يعنى بنقل المعنى عبر آلية الاشتقاق والمجاز خاصة عندما يتعلق الأمر بالتعابير المصطلحية ذات المعنى المجازي الخاص.

كما أن ترجمة المصطلح الخطابي بشكليه البسيط والمركب لا يخضع لتقنية الاقتراض (التعريب) إلاّ عند الضرورة، وهذا ما يفسر ضآلة المصطلحات المقترضة في المعجم والتي لم تتعدّ العشرة إلاّ بقليل.

والجدول التالي يوضح نسبة ورود هذان الشكلان في المعجم.

[1] – نص التوصيه (تكون النسبة إلى الكلمة الدّخيلة في صيغتها الاسمية الأساسية ، ولا يجوز الجمع بين اللاحقتين).

شكل المصطلح	العدد	النسبة	المصطلح المعرّب	النسبة
المصطلح البسيط	158	%50.80	09	%5.69
المصطلح المركب	153	%49.19	02	%1.30

المبحث الثالث: دراسة في التعريفات:

يعد التعريف من أهم العناصر التي يتضمنها المُعجم ، حيث تقوم الصناعة المعجمية (القاموسية) –على حدّ تعبير عبد العلي الودغيري– على: « **جمع المادة اللغوية التي ألف منها مدونة المعجم، ثم تحويلها إلى مداخل مرتبة بطرق معينة وأخيرا تعريف هذه المداخل**» [1]، وبهذا فاهتمام المعجمي بالمدونة وترتيب المداخل لا يُجدي إذا أهمل قضية التعريف باعتبارها قضية جوهرية في إعداد المعاجم التي تلبي حاجة مستخدميها ، وكذا نقل العلوم المراد التعريف به « **فلا يفيد حسن الجمع مع إساءة الوضع ولا ينفع إجادة الوضع مع رداءة الجمع**» [2] على حدّ تعبير ابن منظور.

على أن الاهتمام بقضية التعريف في الدّراسات اللغوية تنبع من إشكالية الدّلالة المعجمية، سواء تلك المتعلقة بألفاظ اللغة العامة، أم تلك المتعلقة بالمصطلحات المتخصصة، حيث تعنى الأولى بالتعريف المعجمي– وهي من اختصاص المعجمي– والذي يحدّده عبد العلي الودغيري بكونه « **الباب الذي تعالج بداخله القضايا المتعلقة بكيفية تعريف المدخل وتفسير معناهن واللّغة الخاصة المستعملة في الشروح ولمعلومات التي ينبغي أن يشتمل عليها كل تعريف والجوانب الضرورية التي تراعي الإحاطة بالمعرّف، والوسائل المستعان بها للتوضيح والتمثيل والإفهام**» [3]، أما الثاني فهو الذي يعنى بالتعريف المصطلحي– وهو من اختصاص المصطلحي– وهو التعريف الذي يسعى لتحديد مفهوم اللّفظ في مجال محدد [4]، أي التعريف الذي ينطلق من المفهوم لتحديد المصطلح وليس العكس من خلال تبيان علاقة المصطلح بالمصطلحات الأخرى المتصلة به في نفس المجال.

ومن خلال ما سبق يلاحظ أن قضية التعريف (المعجمي– المصطلحي)، تخضع لطبيعة المعجم والفئة المستهدفة حين تختلف صيغة التعريف المصطلحي باختلاف مجالاته

[1] – عبد العلي الودغيري: قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، ص287.
[2] – ينظر: ابن منظور: لسان العرب(المقدمة).
[3] – عبد العلي الودغيري: قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، ص121.
[4] – ينظر: علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص751.

(الميادين)، بينما يختلف التعريف المعجمي باختلاف صنف المعجم (مختص– لغوي– موسوعي).

وعلى هذا الأساس فالتعريف الذي يصلح تطبيقه على المعجم هو التعريف المصطلحي، باعتباره معجمًا مصطلحياً متخصّصًا، لهذا وفي إطار دراسة التعريفات ضمن الدّراسة التطبيقية للمعجم نكون في إطار التعريف المصطلحي، على أن الاهتمام بالتعريف المصطلحي لا يخرج عن انشغالنا بالمعجم، لأننا ننتقل ضمن هذه الدراسة بين المصطلحية والمعجمية بحيث نقف عند نقطة التقائهما، باعتبار الأولى فرع من الثانية، وبالتالي فكل ما يجري من دراسة مصطلحية لا يخرج عن الدراسة المعجمية، التي تستضيء بها دراسة المصطلح طبيعته، تكوينه، خصائصه، تعريفه.

1 البنية الصورية للتعاريف:

قبل الخوض في دراسة التعاريف ينبغي الإشارة إلى أنه وبعد عملية إحصائية لمتن المعجم، اتضح لنا أنه يقوم في تعريف المصطلحات وفق طريقتين:

الأولى: إسناد المصطلحات إلى ميادين متعددة، وهذا ما يكرّس طبيعة المعجم الموسوعي.

الثانية: يكتفي بتعريفها ضمن مجال(ميدان) محدد من مجالات تحليل الخطاب.

وعلى هذا الأساس سنحاول أخذ عينة من التعاريف لكل صنف وتحليلها من خلال التمييز بين التعاريف وسماتها في المعجم، وكذا الميادين والإحالات التي تبعت كل تعريف باعتبارها جزء لا يتجزأ من التعريف، كما تشمل العينة كذلك على كافة أصناف المصطلحات البسيطة–المركبة– الملصقة والمعرّبة.

ولعل الأبرز في اختيار العينة هو حرصنا على أن تكون التعاريف المدرجة ضمن الدراسة للمصطلحات الأساسية، أو كما يصطلح عليها دومينيك مانغينو بـــ " المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب " « Les termes clés de l’analyse de discours »[1]، والتي يحدّدها باتريك شارودو في قوله: « **أولى هذه المصطلحات: مُسلمة القصدية...والتي تقوم على مبدأ التفاعل، ومبدأ التأثير، ومبدأ المسافة الذي يندرج في إطار التأثير بين المخاطبين والفعل الكلامي، وحول أسس مسلمة القصدية هذه يوجد عدد من المفاهيم التي استخدمها وأواصل تحديد مفهوم العقد، ومفهوم الفضاء المزدوج، ومفاهيم الإستراتيجية ، والتصريح والتضمين، ومفهوم نمط الخطاب وأنواع النصوص، هذه هي أمهات المفاهيم التي أعتمدها، والتي هي الآن مستقرة نسبيًا** »[2].

---

[1] – صدر لدومينيك مانغينو معجمًا يحمل هذا العنوان سنة 1996 عن دراسة النثر سوي بباريس، وهو المعجم الذي أشرف على ترجمته إلى العربية محمد يحياتن سنة2005، تحت عنوان "المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب .

[2] – ينظر: لوبيز ألونسو وأسيردي ألموس: حوار مع بارتريك شارودو، ترجمة محمد يحياتن، مجلة اللغة العربية، ع2، 1999، الجزائر، ص241.

ومن هذا المنطلق يمكننا استخراج المصطلحات التي ستكون تعريفاتها محل دراسة وهي حسب ترتيبها في المعجم:

- عمل اللغة[1](Acte de langue)
- تحليل الخطاب (Analyse de discours).
- عقد التواصل (Contrat de communication).
- خطاب (Discours)
- التصريح/ التضمين (Explication/implication)
- التفاعل (itexaction)
- الإستراتيجية(Stratégie))
- نمط الخطاب (Type de discours)

وهي المصطلحات التي ترتكز على التمظهرات الشفوية والكتابية للخطاب، وبهذا قد كان اختيارنا للعينة نابع من عدة اعتبارات:

- التعريف في إطار ميدان أو عدة ميادين.
- تصنيف المصطلحات (بسيطة– مركبة).
- المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب.

على أن موسوعية المعجم تنبع من حجم التعريف المحدّد لكل مفهوم مصطلحي، حيث يتجاوز التعريف تحديد المفهوم بدقة وإيجاز، وهذا جوهر –التعريف الموسوعي– إلى استحضار جميع الإمكانيات التي من شأنها التعبير عن المصطلح المعترف وذلك بالتركيز على عنصر التأريخ، من خلال العودة إلى أصل المصطلح ومصدر ظهوره، وكذا الربط بين المصطلح المعرّف وغيره من المصطلحات التي تنتمي إلى نفس الحقل المفهومي وتحديد العلاقة بينهما، هذا بالإضافة إلى استعمال الشروح والأمثلة التوضيحية والترسيمات[2]، وكذا الإحالات بنوعيها الداخلية [3] والخارجية ، وتلك هي العناصر الفاعلة في التعريف الموضوع، الذي يعدّ حسب المتخصصين أقرب إلى الوصف المصطلحي منه إلى التعريف، لذلك فمعجم "تحليل الخطاب" لا يمكن إلا أن يعدّ خزّانًا للمعارف في هذا المجال.

[1] – نعثر على ترجمة أخرى لهذا المصطلح هي: فعل الكلام، وهي ترجمة محمد يحياتن.

[2] – من خلال عملية إحصائية نعثر في المعجم على خمسة عشر ترسيمة (15) منها أربعة جداول [ص 83–225–143–540] وأحد عشرة ترسيمة (مخططات توضيحية) [ص 71–73–125–126–470–504–511–512–513–527–540].

[3] – يحتوي المعجم على (411) إحالة داخلية مرقمة من بداية المعجم إلى آخره من (1←411)، ونحن نقصد هنا الشروح والهوامش التي استعملها المترجمان إما للتوضيح أو التعقيب أو للتمثيل.

أ –التعريفات التي تنتمي إلى ميدان محدّد.

- **تعريف مصطلح "عمل اللغة"[1] = Acte de langage**

قدم هذا التعريف إحدى المشاركات في تأليف المعجم وهي كاترين كربرا–أركيوني[2]، والمشار إليها في نهاية التعريف بـــ (ك–ك–أ)، وطبقا للسنن المتعارف عليه في التعريف المصطلحي، فقد جاء التعريف موسوعيًا ضمن مجال من مجالات تحليل الخطاب، وهو حقل الفلسفة التحليلية الأنجلوساكونية وفي إطار نظرية تداولية اللغة والتي تعرف بـــ نظرية الأعمال الكلامية (Speech acts).

حيث يتضمن التعريف مايلي:

1 –التأريخ لنظرية (Speech acts) التي ظهرت منتصف القرن الحالي مع نشر (ج–ل–أوستين) مؤلفه الشهير (With words How to do things) :كيف ننجز الأشياء بالكلام ، والمترجم إلى الفرنسية Quand dire c'est faire) : عندما يكون الكلام فعلاً).

وهو المؤلّف الذي يتضح من خلاله معنى الكلام الذي يتمثل في تبليغ الغير بعض المعلومات عن الشيء المتكلم بشأنه، وعندما يتعلق –أي الكلام– بفرضية التأثير على المخاطب فإنه يكون فعلاً، لذا فالكلام لا ينبغي أن يقابل بالفعل في نظر الباحثة، بل ينبغي اعتبار القول شكل ووسيلة عمل.

2 –تحديد علاقة المصطلح في إطار النظرية الأوستينية بمصطلحات تنتمي إلى نفس المجال، وهي المصطلحات التي كتبت بخط بارز، ومنها" الملفوظات الإنجازية" التي لها القدرة على تحقيق الفعل الذي تسميه، أي"عمل" شيء بمجرد "قوله"، وكذا مصطلح" الملفوظات المتضمنة في القول" وبهذا فالأقوال حيث النظرية الأعمال الكلامية، تشمل ثلاثة أعمال هي: عمل القول (قول بشيء ما)، عمل متضمن القول(أعمال تنجز عندما نقول شيئا)عمل تأثر بالقول (أعمال تنجز بعملية قول شيء ما .

3 –التمييز بين المفاهيم المتعلقة بالمصطلحات السابقة، وهذا في إطار ما حدّده (ج.ر سيرل) من خلال مؤلفه (Speech acts) المترجم إلى (أعمال اللغة)، فالعمل المتضمن في القول هو الموافق لمختلف الأعمال التي يمكن تحقيقها بوسائل لغوية، أما القوى المتضمنة في القول فتعني المكونات التي تمكن الملفوظ من الاشتغال كعمل خصوصي، بينما تعني الأفعال المتضمنة في القول الوحدات لمعجمية التي تسمح بتسمية مختلف الأعمال.

ومن هذا المنطلق يميز (ج.رسيرل) بين خمسة أصناف من الأعمال اللغوية (الإثباتية–التوجيهية–الوعدية–التعبيرية –التصريحية).

---

[1] – ينظر المعجم، ص20.

[2] – أستاذ بجامعة ليون II ، ساهمت في تأليف المعجم من خلال تقديم تعاريف ل23 مصطلحا مدخلا.

4 -ذكر السمات التخصيصة للمصطلح في إطار المقاربة التفاعلية (التواصلية) التي تبنت مفهوم (عمل اللغة) باعتبار الملفوظات أعمالا يقتضي الإقرار بأنها جعلت التأثير في الغير وحمله على الرّد، فالقول لا يعني فقط إنجاز عمل وإنما كذلك جعل الغير ينجز عملاً(الرّد)..

على أن المقاربة التفاعلية عندما تبنت مفهوم(عمل اللغة)، وذلك بـــ:

-إقرارها بالقيم المختلفة التي يحملها الملفوظ الموجه إلى المخاطبين .

-التفكير في تنظيم أعمال اللغة والقواعد التي تسمح لها بتكوين تبادلات بسيطة (السلام وردّ السلام) أو معقدة.

-التفكير في الدور الذي تضطلع به أعمال ل في بناء العلاقة بين الأشخاص.

5 -التأكيد على صعوبة إحصاء أعمال اللغة على مستوى النسق وضبطها وتصنيفها، أما على مستوى اشتغالها في الخطاب فتحدّد الصعوبات في التعرّف على القيم المرتبطة بقول معين، وفي ذلك تواضع من الباحثة وفي لفت الوقت تأكيد على أهمية هذا التعريف في وصف اشتغالات الخطابات والتفاعلات.

العناصر الفاعلة في التعريف:

من خلال ما سبق يتضح أن صيغة تعريف مصطلح (عمل اللغة) قد تضمن مختلف العناصر المكوّنة للتعريف الموسوعي أحد أهم أنواع التعريف المصطلحي ، والذي يتوخى منه التوسّع (extension) في توضيح المفهوم، من خلال إدراج كافة السمات (التعميمية/التخصيصية) للمصطلح ، والتي تميزه عن بقية المصطلحات التي تنتمي إلى نفس الميدان وتحديد العلاقة بينها، وهذا ما يتماشى مع هدف المعجم باعتباره موسوعيًا.

أ **ذكر الميدان:** لم تحد الباحثة على التقاليد المصطلحية، حيث كان إدراجها للميدان (المجال المفاهيمي) من أولويات التعريف، حيث يسمي الميدان بتحديد النظام التصوري الذي ينتمي إليه المصطلح، وبالتالي إزالة اللّبس من هذا التعريف وتوضيح المفهوم، لهذا يشكل الميدان جزءًا من المعلومات عن التصوّر–حسب برونو دوبيسيه–[1].

من خلال صيغة التعريف نرى تركيزًا من الباحثة على إيراد المصطلح ضمن ميدان محدّد من ميادين تحليل الخطاب، إنه(نظرية أعمال الكلام)، وهذا راجع إلى مبدأ الشيوع والاستعمال، حيث لم يظهر المصطلح إلاّ في إطار هذه النظرية، ومن هذا المنطلق يمتلك مصطلح (عمل اللغة) في إطار نظرية أعمال الكلام (Speech acts) حدود واضحة وسمات محددة تسمح بتمييزه عن المصطلحات المجانسة له في نفس الميدان (القول/الفعل)، وبالتالي فهي غير قابلة للترادف والاشتراك.

[1] – هنري بيجوان وفيليب تواورن: المعنى في علم المصطلحات، ص280.

ب -السمات التخصيصية:

كالتأريخ وعرض آراء المختصين في المجال المحدّد سالفاً وهي السمات التي تنطوي على فائدة بالغة بالنسبة لتوضيح المفهوم، وذلك بعد ذكر السمات التعميمية التي يشترك فيها مصطلح (عمل اللغة) مع مصطلحات أخرى كـــ (عمل الكلام– عمل القول) ، فالعمل يقابل الكلام والقول شكل ووسيلة عمل، لذا فالعمل يصبح قولاً بمجرد الكلام به (قوله).

وتفاديًا لهذا الاشتراك في المفاهيم لجأت الباحثة إلى إيراده مجموعة من السمات التخصيصية التي جاءت متضمنة في تحديد كل من (ج.ل– أوستين) و(ج–ر–سيرل)، حيث حدّد (أوستين) بل جمع كل الأقوال في ثلاثة أصناف من الأعمال هي: [1](عمل القول)، قول شيء ما، و(عمل متضمن في القول): أعمال تنجز عندما تقول شيئا)، و(عمل تأثير بالقول) : أعمال تنجز بعملية قول شيء ما.

أما (سيرل) فقد ألحّ على التمييز بين العمل والقوى والقيم المتضمنة في القول، كما حدّد أصناف الأعمال اللغوية إلى (الإثباتية –التوجيهية– الوعدية– التعبيرية– التصريحية)[2]، وهي الأعمال التي حدّدت وظيفتها في إطار المقاربة التفاعلية في (التأثير في الغير).

تلك هي التحديدات التي تكفي كافة الاشتراكات بين المفهاهيم المنتمية إلى نظرية (أفعال الكلام).

ث -الأمثلة التوضيحية:

بعد استقراء التعريف نلاحظ عددًا من الشروح التي تم تذليلها بأمثلة وضعت بين مزدوجتين والمقدمة بصيغة المتكلم نحو «سآتي"، "أعدك بالحضور".

أما من حيث مناسبة هذه الأمثلة لمفهوم المدخل، فهي مناسبة لكونها تساهم في تشكيل المعنى وبالتالي إيصال المعارف، غير أننا لا نعثر على بصمة المترجمين في إيراد الأمثلة لتوضيح المفهوم وهذا راجع إلى حرفية نقل التعريف، حيث تم نقل الكلمات في نسق ترتيبها في الجمل الواردة ضمن التعريف حرفيا، وهذا تفاديا لإفلات المحتوى المفهومي المتّسم بالدّقة في هذا المجال.

د– **الإحالات:** يضم التعريف نوعين من الإحالات ، داخلية وخارجية، حيث تتمثل الإحالات الخارجية في الإشارة إلى مراجع يمكن للقارئ الاستزادة منها، وقد تم الإحالة في هذا المقام إلى مؤلفات هؤلاء الفاعلين والمتخصصين في مجال نظريات أعمال اللغة، من خلال ذكر اسم المؤلف وسنة صدور الكتاب ووضعها بين قوسين نحو (فان دايك1977)، (كلارك وكارلسون 1980).

---

[1] ينظر: باتريك شارودو ودومينيك مانغينو: معجم تحليل الخطاب، ص 21.

[2] ينظر: باتريك شارودو ودومينيك مانغينو: المرجع نفسه، ص21.

أما لإحالة الداخلية فهي نوعان، منها المباشرة وهي التي تسمح للقارئ بالتنقل بين مداخل المعجم، وذلك بوضع إشارة في نهاية كل تعريف إلى مصطلحات فقد خصت بمداخل المعجم، وقد كتبت بخط واضح نحو: **عمل لغة غير مباشر– تبادل– وجه – آداب تداولية– العلاقات بين الأشخاص**[1].

أما الإحالة غير المباشرة فتظهر من خلال وضع نجمة في نهاية بعض المواد المتضمنة والتعريف للدّلالة على أنها قد خصت بمدخل في المعجم وضمن صيغة التعريف هذه نعثر على مصطلح(تبادلات *) المحال إله بنجمة الدالة على أنه قد خصّ بمدخل في المعجم .

من خلال صيغة التعريف يتضح أن الباحثة قد تبنت فكرة التنوع في إحصاء دلالات (عمل اللغة) واستعمالاته، وهذا ما يتناسب مع الهدف من المعجم، رغم أن التعريف المصطلحي ينشد مبدأ أحادية الدّلالة على المفهوم ، وذلك راجع إلى طبيعة المفاهيم في مجال تحليل الخطاب المتداخلة الحدود.

- **تعريف مصطلح التصريح[2] = Explication**

قدم هذا التعريف باتريك شارودو أحد المشرفين على تأليف المعجم، والمشار إليه في نهاية التعريف بـــ (ب.ش)، حيث لم يحجم المؤلف عن استعمال نوع آخر من التعريف–ضمن التعريف الموضوعي– إنه التعريف بالضد (السلب) [3] من خلال وضع مفهوم التصريح مقابلاً لمفهوم التضمين وذلك بتحديد السمات الدّلالية لكل مصطلح، على أنّ التعريف يتضمن مايلي:

1 -تحديد مفهومي التصريح والتضمين باعتبارهما طريقتين عقليتين ، تتمثل في إظهار مالم يقع التعبير عنه بوضوح بكلمات الملفوظ، بينما تتمثل الثانية في عدم التعبير بوضوح عن بعض المعلومات التي تبقى كامنة في الملفوظ.

2 -توضيح إمكانية تفسير المضمر من خلال فهم ما وراء الكلمات ذات القيمة العائدية أو الإشارية، أو بإظهار مقاصد المتكلم.

3 -تحديد أنواع الإضمار حسب قابلية المعلومات المضمرة للتصريح بها كالمضمرات القابلة للتعرّف عليها انطلاقا من السياق، والمضمرات التي تدرك بالاستدلال وذلك لا يتم إلاّ في إطار قوانين الخطاب والقواعد التحادثية.

4 -التذكير بمعنى الإضمار الضيق، وهو المعنى الذي حدّده كل من (د. سيرير) و(د.ولسن) ، من خلال التمييز بين مقدمات ونتائج مضمرة في علاقة بمبدأ الإفادة.

---

[1] – وردت تعاريف هذه الإحالات حسب ورودها في المعجم كالتالي (ص22، 193، 251، 442)

[2] – باتريك شارودو ودومينيك مانغينو: معجم تحليل الخطاب، ص248.

[3] – تم استعمال التعريف بالضد في سبعة مواضع من المعجم هي كالآتي: (مكتوب/شفوي)، (موصول/غير موصول)، (عائد/على الداخل/عائد على الخارج)، (التصريح/التضمين)، (مغلق/مفتوح)، (سرد ألفاظ/معجم)، (عجيمة/لفظ).

▪ العناصر الفاعلة في التعريف

-ذكر الميدان: الملاحظ من خلال خطاب التعريف أن المؤلف لم يصرّح بالميدان الذي ينتمي إليه التصور(المفهوم) وفي ذلك خروج عن التقاليد السائدة في المعجم ، غير أنه وبالنظر إلى مجال انتقال المعجم وهو لسانيات الخطاب (التلفّظ) فإن المؤلف قد ضمن هذا الميدان من خلال صيغة التعريف دون التصريح به، وذلك راجع إلى احترازه من الوقوع في التكرار، لأن المصطلح (التضمين) قد تم تعريفه في موضع آخر من المعجم[1] في إطار الأدبيات الدّلالية والتداوليات.

-أنواع التعريف: تضمن التعريف ذو الصيغة الموسوعية نوعًا آخر من التعريف هو التعريف بالضد، حيث مزج المؤلف بين التعريفين–وهذا أمر ممكن الحدوث في مواضع من المعاجم اللغوية– وما يسمح بإيراد مثل هذا النوع من التعريف وأنواع أخرى (الترادف)[2]، هو أنها تكون متضمنة في التعريف المنطقي الذي يتسم بالدّقة والإيجاز والتركيز على السمات الضرورية لتبيان محتوى المفهوم.

لهذا يحمل الجزء الأول من التعريف سمة تعميمية من سمات (التصريح/النظمية) وهي كونها (طريقتين عقليتين) ، وكذلك سمة من السمات التخصيصية وهي كون التصريح يعبّر عنه بوضوح أما التضمين فهو عدم التعبير بوضوح.

على أن ما يجعل من التعريف موسوعيًا هو جنوح المؤلف إلى ذكر أنواع الإضمار بالإضافة إلى إيراد تحديدات أخرى للإضمار قسمها باحثون متخصصون في هذا المجال.

-الاستيفاء: إنّ ما يلاحظ من خلال التعريف هو عدم التوسع فيه، حيث لا يغطي التعريف سوى السمات التعميمية والتخصيصية اللازمة فقط، وهذا من خلال التعريف المنطقي الذي يعدّ تعريفا إيجابيا[3] لدلالته على المفهوم بشكل واضح، بينما لم يورد المؤلف فيما تبقى من التعريف لتحديدات المصطلحين ولا استعمالاتها لدى المتخصصين في هذا المجال، واكتفى بالإشارة إليها، والإحالة عليها بمداخل أخرى في المعجم لها صلة بمفهوم التصريح والتضمين وهي (التباس–اقتضاء–استدلال)[4]، وهذا تفاديا للتكرار والاشتراك .

---

[1] – ينظر: تعريف مصطلح (ضمني) implicite، ص296 من المعجم.

[2] – يعني التعريف بالترادف (La définition biverbal)أن يفسّر المصطلح بمصطلح آخر أوضح منه دلالة على المعنى، وقد تم استعمال هذا النوع من التعريف في معجمنا، في ستة مواضع هي على التوالي(أفعال/أحداث) ، (دراية/ اعتقاد)، (تسمية/ تعيين)، (أثر مقصود/ أثر حاصل)، (مات وراء التواصل/ ما وراء الخطاب)، (جدول تحديدي/ جدول تعييني).

[3] – يعد التعريف من صفات التعريف ، ويقابل التعريف السلبي ، حيث يُحكم على التعريف أنه إيجابي إذا حدّد المفهوم بدقة وإيجاز ، بينما يكون سلبيا إذا حدد المفهوم بما هو مثله في المعرفة أو الجهالة مما يؤدي إلى زيادة الغموض وضياع المفهوم.

[4] – ينظر: المداخل في المعجم الصفحة (36–435–300) على التوالي.

-**الإحالات:** يضم التعريف الإحالات بنوعيها الداخلية والخارجية، حيث تتمثل في تلك الكلمات المشار إليها في نهاية التعريف والتي كتبت بخط واضح بهدف حمل القارئ على العودة إليها في متن المعجم للاستزادة كما تظهر في الهوامش [1] التي استعملها المترجمان لتوضيح ما تم الإحالة عليه.

أما الإحالة غير المباشرة فهي تلك المواد التي كتبت بخط واضح واستعملت في التعريف وحددت في نهيتها نجمة للإشارة إلى أنها قد خصّت بمداخل في المعجم تعريفات نجو: (قوانين الخطاب) ، (قواعد تحادثية).

بينما تتمثل الإحالة الخارجية في الإشارة إلى بعض المؤلفات المتعلقة بمفهوم كل مصطلح، مع الإشارة إلى اسم المؤلف وسنة الطبع دون التصريح بعنوان المؤلف نحو(ديكرو1980) المتعلق بمفهوم (قوانين الخطاب) و(غرايس 1979) المتعلق بمفهوم (القواعد التحادثية).

ولعل ما يمكن استخلاصه من صيغة تعريف هذين المصطلحين أن التعريف جاء مقتضيا وغير واضح خاصة فيما تعلق بتحديدات السابقين لمصطلحي (التصريح والتضمين) ، كما أن التعريف جاء مختلفا ،وهذا لا يعاب عليه إن كان يمكن للمؤلف أن يكتفي بالتعريف المنطقي المحدد وفي البداية إلا أن الغرض من المعجم لا يوافق هذا المسعى، مما جعل المؤلف يقدم تحديدات غير واضحة يلزم لفهمها العودة إلى الإحالات والهوامش.

- **تعريف مصطلح"التفاعل"[2] = Interaction**

قدّم هذا التعريف (جاك كوستيني) [3]المشار إليه في نهاية التعريف بـــ(ج–ك)، الذي حدّد المفهوم وفق اتجاهين الأول عام ويتعلق ببداية ظهور المصطلح في إطار ميدان العلوم الطبيعية وعلوم الحياة ، والثاني خاص ظهر منتصف القرن العشرين في إطار ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية ، وهذا ما يظهر من خلال صيغة التعريف التي تتضمن مايلي:

1 -تحديد التفاعل يكون بصفة عامة ع فعل كلا الشيئين أو الحديثين في الآخر، وهو المفهوم الذي ظهر في إطار ميدان علم الطبيعة والحياة، انتقل مؤخرًا (منتصف القرن

[1] – تظهر بصمة المترجمان في التعريف من خلال الهامش، حيث لجأ إلى ترجمة ما أورداه في المتن من مصطلحات بلغتها الأصلية، ترجمة موفية، وتيمان الفرق بينها والمتمثل في حرية التأويل وتوفير ما في السياق من مؤشرات تعين عليها.

[2] – باتريك شارودو ودومينيك مانغينو: معجم تحليل الخطاب، ص309.

[3] – أستاذ شرفي بجامعة ليون II ، وهو أحد المشاركين في تأليف المعجم ، حيث ساهم في تعريف ( ) مصطلحا هي:

العشرين) إلى ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية لوصف التفاعلات التواصلية التي تعني كل عمل مشترك نزاعي أو تعاوني يحضر فيه طرفان فاعلان أو أكثر.

2 -إيراد تحديد (أغ.غوفمان) الشهير للتفاعل، هو التحديد المصور في إطار التأثيرات المتبادلة التي يمارسها المشاركون (المتفاعلون) حين يكون ذلك التفاعل إمّا لغوياً(تحادث–استجواب) أو غير لغوي.

3 -تحديد مفهوم التفاعل في إطار العلوم الإنسانية والاجتماعية، من خلال الإشارة إلى قوته من المفاهيم التي أصبحت موضوع دراسة في هذا الميدان. والميادين الفرعية الأخرى ، حيث ظهر هذا المصطلح أولاً ضمن العلوم
الاجتماعية لكون الخطابات بناءات اجتماعية قابلة للتفاوض بين المتفاعلين وفق قواعد (معجمية/تركيبية/تداولية/ تحادثية) ، بعدها أصبح من أكثر المفاهيم تداولاً في حقول علم النفس واللّسانيات.

4 -في آخر التعريف لجأ المؤلف إلى تحديد مهمة الباحثين في التفاعل والمتمثلة في إعادة بناء التوزيعات التي يقوم عليها إنجاز التفاعلات الخاصة واستخراج القواعد العامة للتحادث.

-العناصر الفاعلة في التعريف:

أ -**التأريخ لمفهوم المصطلح** : قبل الشروع في تحديد سمات التعريف بدأ المؤلف بتحديد المفهوم وفقا لبداية ظهوره الأول، حيث كان آنذاك مفهومًا عامًا في إطار علم الطبيعة والحياة ، ليشير بعدها إلى تطور ذلك المفهوم حديثا(منتصف القرن العشرين) إطار علم الاجتماع ، والعلوم الإنسانية.

ب -**سمات التعريف:** يحمل التعريف سميتن بارزتين الأولى تعميمية والأخرى تخصيصية، حيث تظهر السمة التعميمية من خلال المشاركة في إطار عملية التواصل، لكن سمة المشاركة تتداخل مع مفاهيم أخرى كالتبادل لذا لجا المؤلف إلى تحديد السمات التخصيصية–التي تظهر من خلال تحديد (غوفمان)–سمة (التفاعل وجهاًلوجه) والتأثير المتبادل) ، وهنا يشترط في التفاعل صفة (الالتقاء)ج ، أي التقاء المتفاعلين.

كما تظهر سمة تخصيصية في إطار العلوم الاجتماعية هي كون التفاعل لا ينحصر فقط في تبادل المعلومات بين المتفاعلين ، بل يتجاوز ذلك إلى صياغة خطابات تكون موضوعا للتفاوض واستخراج القواعد العامة للتحادث، وذلك باعتبار أن الخطابات بناءات اجتماعية تشتغل على مجموعة من القواعد المعجمية والتركيبية والتداولية والتحادثية.

ج– **الميدان:** يحمل ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية المفهوم الحديث والمتطور للتفاعل، حيث صار موضوع دراسة في هذا التخصص والتخصصات الفرعية التي تلتقي

لتكوّن ما يعرف بـــ(المجرّة التفاعلية) –مع الإشارة إلى أن علم الاجتماع هو الذي احتضن المصطلح أولاً تلاه علم النفس واللسانيات– .

وقد كانت الإشارة إلى الميدان صريحة من تحديد التصوّر ووصفه، حيث يمثل الميدان جزءا من المعلومات عن التصوّر ، ولعل التركيز على هذا الميدان راجع إلى كونه –أي المؤلف– من أصحاب التخصص ، حيث كان على كل مؤلف مشارك في تعريف مداخل المعجم تقديم التعريف الذي يناسب تخصصه، كما أن الخطابات ضمن هذا الميدان تعدّ بناءات اجتماعية قابلة للتفاعل.

د– **الإحالات:** طبقا لما هو متعارف عليه في المعجم، لم يحدّ واضع التعريف عن إيراد الإحالات بنوعيها الداخلية [1] والخارجية، لكونها تمثل جزءًا من التعريف حيث تساهم في توضيح المفاهيم وتذليل صعوبات التعريف.

تظهر الإحالة الداخلية في الإشارة بنجمة على مصطلح تبادل –مقاطع التي وردت في المتن دلالة على أنها قد خصت بمدخل في موضع آخر من المعجم يمكن للقارئ العودة إليه للاستزادة. على أن نوعا من الإحالة الداخلية يظهر بشكل مستمر في نهاية كل تعريف، إنها الدالة على التعريفات التي تكمّل التعريف الحالي، لذلك تعدّ في نظر المتخصصين جزءًا من التعريف، حيث يحيل المؤلف إلى مصطلحات (تحليل تحادثي إثنية التواصل–الإثنية المنهجية–تفاوض) المرتبة ألفبائيا حسب ورودها في المعجم.

والاستزادة والاطلاع على مختلف المعارف المتعلقة بالمفهوم أحال المؤلف على بعض المراجع من خلال ذكر اسم الكاتب وسنة صدور الكتاب والصفحة، وهذا حسب ما يتطلبه تحديد مفهوم كل مصطلح، فعند تحديد مفهوم التفاعل الخاص، أحال المؤلف إلى أ .غوفمان (1973،ج1 : 23)، وحول مفهوم (نمطية التفاعلات أحال المؤلف على كتاب كربرا أركيوني (1990، 11–133) وفيون (1992، فصل 5)، وهذا ما يعرف بالإحالة الخارجية المباشرة الدال عليها بصيغة (انظر).

ومن هذا المنطلق لا نرى تركيزًا من المؤلف على تحديد مفهوم التفاعل، بقدر ما يركز على التأريخ لظهوره واستعمالاته في حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية، كما نلمس من المؤلف تركيزًا على إيراد الإحالات المختلفة، وهذا ما يتماشى وطبيعة المعجم الذي يهدف إلى توفير إمكانية التنقل بين حدوده للقارئ والاستفادة من مختلف المفاهيم التي تتشارك في بناء التعريف ، كما أن إحالته ا–أي المؤلف– على مداخل وتعاريف في المعجم يدل على احترازه من الوقوع في التكرار والإعادة «**كان علينا حتى نتجنب**

[1] – الإحالة الداخلية نوعان مباشرة وغير مباشرة، حيث تعد الأولى مكملة للتعريف لكونها تحيل إلى تعاريف أخرى يُمكن للقارئ العودة إليها لتحديد المفهوم ، أما غير المباشرة فهي الموضحة للتعريف، لكونها تحيل إلى تعاريف لمصطلحات وردت في متن التعريف وهي بحاجة إلى توضيح.

التشتت أو الوقوع في التكرار والإعادة أن نوزع المسائل توزيعًا متوازنً ا » [1]، ولعل الداعي كذلك لمثل هذا التصرّف هو اكتفاء المؤلف بتقديم تعريف يتناسب وتخصصه وترك المقابل لتعاريف أخرى نابعة من تخصصات غير متخصصة.

- **تعريف مصطلح "نمط الخطاب" = Type de Discours**

وضع التعريف أحد المشرفين على تأليف المعجم، وهو دومينيك مانغينو المشار إليه في نهاية التعريف بـــ(د.م)، وذلك في إطار ميدان محدد هو تحليل الخطاب الفرنكوفوني ، وقد تضمن خطاب التعريف مايلي:

1 -تحديد معاني [2] مفهوم (نمط الخطاب) في إطار ميدان تحليل الخطاب الفرانكفوني، منها معنى عام ومعنيان حصريان، حيث يدل المعنى العام (الواسع) على كل صنف من أصناف الخطاب مهما كان المقياس المتوخى لذلك، أما المعنيان الحصريان، فيقترن الأول بمفهوم (جنس الخطاب) باعتبارهما قطاع إنتاج لغوي لمجتمع ما وبين جهاز تواصل خاص، ويمثل لذلك بنمط الخطاب السياسي الذي يشمل أجناسًا متعددة كـــ (النقاشات التلفزيونية).

أما المعنى الثاني فيعتبر لنمط الخطاب طرق هيكلية أساسية تؤلف في النصوص الفعلية.

2 -إيراد تصنيفات المختصين في هذا المجال لأنماط الخطاب، منها تصنيف (ب.بروكنهارق) الذي يعتبر أنماط الخطابات أنماطًا لسانية يمكن أن تختص بأي لغة طبيعية وهي(خطاب تفاعلي–حكاية تفاعلية–خطاب نظري– سرد)، أما تصنيف (ر– بوشمار)، فيميز بين تسعة أنماط على أساسا ثلاثة مقاييس منها: (السردي–الوصفي– عرضي) على أساس دلالي و(تدخل–خطاب مكتوب– انجازات شفوية أو كتابية): على أساس تلفظي و(إلزامي–تفسيري–حجاجي) على أساس تداولي.

العناصر الفاعلة في التعريف:

1 -**الميدان:** يحدد دومينيك مانغينو مفهوم أنماط الخطاب ضمن ميدان خاص، إنه تحليل الخطاب الفرنكفوني ويصرّح به مباشرة في بداية التعريف بقوله: « **لمفهوم أنماط الخطـــاب عدة معاني في تحليل الخطـــاب الفرنكفوني** » [3]، أي تحليل الخطاب الذي تتبناه المدرسة الفرنسية[4] Ecole Française d'analyse du discours.

---

[1] – المعجم، ص10 (المدخل).

[2] – المعجم، ص 475 (صيغة التعريف).

[3] – باتريك شارودو ودومينيك مانغينو: معجم تحليل الخطاب، ص475 (خطاب التعريف).

[4] – المدرسة الفرنسية تضم من حيث معناها الدقيق مجموعة من الأبحاث ظهرت منتصف الستينات، وكرسها صدور العدد13 من مجلة (langage)، حيث تختلف في توجهها عن المدرسة الأنجلوساكسونية لتحليل الخطاب، لكونها تنظر للخطاب كوحدة لسانية تتشكل من تتابع الجمل وتؤدي وظيفة تواصلية، أما الأخيرة ذفتنظر للخطاب باعتباره دراسة للتحادث لذلك يعرف عنه أتباعها تحليل الخطاب (التحليل التحادثي) ويقوم على تحليل النصوص التحادثية تحليلا لسانيا.

وعليه يعدّ الميدان جزءًا من المعومات المقدمة في التعريف عند مفهوم(نمط الخطاب)، وبه يتميز عن غيره من المفاهيم التي قد يحملها في ميادين أو تخصصات أخرى، كتحليل الخطب الأنجلوساكسوني(التحليل التحادثي)، وهذا ما يلغي كافة الاشتراكات في المفاهيم.

على أن الميدان الذي يحمل مفهوم(نمط الخطاب) يتناسب مع حقل تحليل الخطاب ولا يخرج عنه.

2 –سمات التعريف:

يمكننا استخلاص سمات التعريف سواء التعميمية أم التخصيصية من خلال المعاني التي حدّدها دومينيك مانغينو في التعريف، حيث يحمل المغنى الأول سمة تعميمية هي كون نمط الخطاب(صنف من أصناف الخطاب)، وهي السمة التي تشترك فيها مصطلحات أخرى كـــ (أنواع –أصناف– نماذج [1]، مما جعل المؤلف يقترح سمتان تخصيصيتان للمفهوم تظهر الأولى من خلال علاقة نمط الخطاب بجنس الخطاب « **الذي يقوم بتصنيف الإنتاج الكتابي حسب بعض الخصوصيات أو المقاييس**[2] »والثانية تتحدد من خلال المعنى الثالث وهي كونه طريقة هيكلية في تصنيف النصوص، وهي السمة التي تجعل من النمط يشمل الجنس نحو: نمط الخطاب السياسي يشمل عدة أجناس كالمناشير.

3 –الأمثلة التوضيحية:

إذا كنا نعلم بان الأمثلة من الأجزاء الصورية التي تساعد على تذليل صعوبات التعريف فإن ذلك ما جعل"دومينيك مانغينو" يصرّح بأمثلة توضيحية حول علاقة الأنماط بجنس الخطاب–غير الواضحة– فقوله «**فنمط الخطاب السياسي مثلا يشمل أجناسًا متعددة: نقاشات تلفزية –مناشير–برنامج خطابي** ...» [3] يساعد القارئ على فهم هذا التعريف، فقد يقول المثال ما لا يقول التعريف.

4 –الإحالات:

اكتفى (دومينيك مانغينو) بالإحالة داخليا على جنس الخطاب لمساعدة القارئ على فهم التعريف، والاطلاع والتوسع حول المفاهيم المتعلقة بنمط الخطاب ، فقد أحال على تعاريف (جنس الخطاب–مقطع– أنماطية خطابية) [4]، والأمر نفسه ينطبق على الإحالة الخارجية، حيث اكتفى واضع التعريف بالإحالة على مؤلف (ب–برونكهارت

---

[1] – هي ترجمة (محمد يحياتن) لمصطلح (type) المتضمنة في معجم المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، لصاحبه(دومينيك مانغينو)، والتي يحددها بـــ (أصناف).

[2] باتريك شارودو ودومينيك مانغينو: المرجع نفسه، ص268.

[3] – باتريك شارودو ودومينيك مانغينو: معجم تحليل الخطاب، ص574.

[4] – يمكن للقارئ العودة إلى تعريف هذه المفاهيم في مواضع أخرى من المعجم هي على التوالي في الصفحات (268–510–574).

19696:138)، وكذا مؤلف (ر–بوشار: 1991)، للإطلاع على الأصناف المختلفة لأنماط الخطابات.

ولعل ما يلاحظ من خلال صيغة التعريف أنه لم يكن متوسعا فيه بالقدر الذي يتناسب مع طبيعة التعريف الموسوعي في المعجم، حيث اكتفى واضع التعريف بإيراد بعض المعاني والتصنيفات في إطار تحليل الخطاب الفرنكفوني، وهذا راجع إلى توسعه في تعريف مفهوم (أنماطية الخطابات) في المدخل الموالي من المعجم، وكذا مفهوم (جنس الخطاب)، هي التعريفات التي تجمع بل تشمل كل ما يتعلق بمفهوم (أنماط الخطاب). لذلك نرى في إمكانية التوسّع حشوا وتكرارًا لا طائل منه.

كما نرى من خلال التعريف، غياب بصمة المترجمين–إلاّ من الترجمة والنقل– خاصة فيما يتعلق بالشروح والحواشي وهذا راجع إلى أن الهدف من الترجمة هو حمل القارئ العربي الذي لا يتفق للغة الأجنبية (الفرنسية) على قراءة المعجم باللغة العربية، دون المساس بمحتوى المفهوم وهذا تحرزًا من ضياعه وحفاظًا على طبيعة وهدف وقيمة المعجم.

2 التعريفات التي تنتمي لعدّة ميادين:

- **تعريف مصطلح " تحليل الخطاب = Analyse de discours" :**

وضع التعريف دومينيك مانغينو (د– م)، الذي يشير في البداية إلى أنّ لهذا الفن الحديث تحديدات مختلفة باختلاف الفنون التي تتّخد من تحليل الخطاب موضوعا لها، وقد جاء في التعريف ما يلي:

- **لمحة تاريخية:** استعرض فيها المعرّف تاريخ ظهور هذا العلم على يد (هاريس 1952)، وتطوّره في

الستينات في إطار التيارات المختلفة كإثنولوجية التواصل– التحليل التحادثي– النظريات التداولية– نظرية التلفّظ– اللسانيات النّصية، كما يشير إلى أهمية بعض أصناف التفكير في بروز هذا العلم كتفكير (فوكو) حول (دراسات آليات التلفّظ)، وأفكار (باختين) حول (أجناس الخطاب والبعد التّحاوري للنشاط الخطابي).

- **التحديدات:** أورد المعرّف عدّة تعريفات لتحليل الخطاب، أولها تحديد هاريس وآخرون (م. شارول– ب. كومبات– أ. ربول– ج. موشلار)، الذي يتجاوز حدود الجملة، وهو التحديد الذي يربط تحليل الخطاب باللسانيات النصيّة، بينما يطلق تحليل الخطاب – حسب مانغينو– على العلاقة بين النصّ والمقام، على أن تحليل الخطاب باعتباره **دراسة للخطاب** يشمل حسب المعرّف اتجاهين :

الأول ينظر إليه على أنه « **دراسة الاستعمال الحقيقي للغة** »، وهو تحديد (فان دايك).أما **الثاني** فينظر إليه على أنّه « **استعال للغة لغايات اجتماعية تعبيرية وإحالية** »، وهو التحديد الذي قدّمه (شفرين).

ومن هذا المنطلق يتحدّد "تحليل الخطاب" بتقارب العديد من الاتجاهات كـــ (تحليل التخاطب– إثنية التواصل– اللسانيات الاجتماعية والتفاعلية)، أما تحليل الخطاب باعتباره **دراسة للتحادث** فيتحدّد حسب المدرسة الأنجلوسكسونية بكونه " **نشاطا تفاعليا أساسيا**"، وهو بذلك يماهي التحليل التحادثي، وباعتباره **وجهة نظر خوصوصية إلى الخطاب** تتمثّل الغاية القصوى لتحليل الخطاب في نظر (هاليداي) في أنّها « **تبرز وتؤوّل في آن واحد العلاقات التي بين انتظامية اللغة، والمدلولات والأهداف المعبّر عنها من خلال الخطاب** »، وهو التفكير الغائي الذي يرفضه واضع التعريف لأنه يرى أن موضوع تحليل الخطاب (ليس التنظيم النصّي ولا مقام التواصل)، بل هو « **النظر في آليات التلفّظ التي تصل تنظيما نصّيا محدّدا بموقع اجتماعي معيّن** »، وهذا ما جعل لتحليل الخطاب صلة خاصّة بـــ (أجناس الخطاب– اللسانيات الاجتماعية– التحليل التحادثي).

- **بعض الأقطاب الكبرى:** في ظل التنوّع الكبير الذي يحض به ميدان تحليل الخطاب، يقيم مانغينو تمييزا بين أربعة أقطاب هي :

1 -الأعمال التي تدرج الخطاب في تيار التفاعل الاجتماعي.

2 -الأعمال التي تعطي مكانة خاصّة لدراسة وضعيات التواصل اللغوي ومن ثم لأجناس الخطابات .

3 -الأعمال التي تربط بين الانشغالات الخطابية وظروف إنتاج المعارف أو التّموقعات الإديولوجية.

4 -الأعمال التي تعطي المكانة الأولى للتنظيم النّصي، أو رصد لواسمات التلفّظ .

- **إنبعاث فن:** يعرض المعرّف في هذا العنصر للأراء المختلفة حول تحليل الخطاب، فمن الآراء من يعتبر

هذا الميدان (فضاء انتقالي وحقل طفيلي في اللسانيات أو علم الاجتماع أو علم النفس)، بينما يرى أنصار المدرسة الفرنسية أنه ضرب من الفضاء الشفوي وموقع تساؤل وتجريب للقضايا التي تصاغ فيه، ومن هذا المنطلق لا يعدّ تحليل الخطاب فنا حقيقيا بل هو فضاء لطرح الاشكاليات.

غير أن تطوّر هذا المجال الذي أصبح يعنى بالانتاجات اللغوية بين مختلف التيارات، كان مدعاة لوجود " **فن**" وهو الرأي الذي يتبنّاه واضع التعريف في قوله – في متن التعريف– "**إنّ تحليل الخطاب موضوع هذا المعجم فن حديث العهد نسبيا** "، وكذا في مقدّمة المعجم (المدخل)

العناصر الفاعلة في التعريف:

حضي "تحليل الخطاب" كغيره من المصطلحات الخطابية بتعريف موسوعي في المعجم، ومن أبرز الأدوات التقنية التي تضمّنها التعريف مايلي:

- **التأريخ للمصطلح:** من خلال الاهتمام بالمضمون الدّلالي الذي رافق المصطلح طيلة مراحل تطوّره، منذ ظهوره الأول على يد (**هاريس** 1952)، وكذا التيارات المختلفة التي ساهمت في ارتسام هذا المفهوم.

ومن هذا المنطلق يعدّ عنصر التأريخ من أبرز خصائص التعريف الموسوعي، بل هو جزء لا يتجزأ منه، لما يحمله من سمات المصطلح المعرّف، فالإشارة إلى كون تحليل الخطاب قد ظهر أولا من خلال أعمال هاريس، وتطوّر في ظل التيارات الفكرية المختلفة، إنّما يعدّ سمة من سمات التعريف، وهي السمة التعميمية التي يشترك فيها تحليل الخطاب مع تلك التيارات في موضوع الدّراسة.

- **الميادين:** كما هو متعارف عليه في التعريف الموسوعي فقد أدرج المعرّف المفهوم ضمن ميادين عديدة، وهي الميادين التي يكتسب من خلالها " تحليل الخطاب" تعاريف مختلفة.

ففي إطار **اللسانيات النّصية** يتجاوز حدود الجملة، وهذا ما جاء به هاريس، أما في إطار **تحليل التخاطب** و**إثنية التواصل**، فيعني حسب (فان ديك)« دراسة الاستعمال الحقيقي للغة من قبل متكلمين حقيقيين وفي وضعيات حقيقية »[1] ،بينما يعني في إطار **اللّسانيات الاجتماعية** « استعمال اللغة لغايات اجتماعية تعبيرية إحالية »، كما يعدّ « نشاطا تفاعليا »في إطار **التحليل التحادثي والإثنية المنهجية،** وهو المفهوم الذي تبنّته المدرسة الأنجلوسكسونية. على أنّ نظرية أجناس الخطاب تنظر لتحليل الخطاب بكونه « دراسة آليات التلفّظالتي تصل تنظيما نصّيا محدّدا بموقع اجتماعي معين ».

كما حدّد المعرّف ميادين أخرى لها صلة بمفهوم تحليل الخطاب، كالأنثربولوجيا والعلوم الإنسانية بما فيها علم النّفس وعلم الاجتماع وعلم الاجتماع النّفسي، والتاريخ والفلسفة. وهي الميادين التي جعلت من المعرّف يميّز بين أربعة أنماط لتحليل الخطاب هي :

-دراسة التفاعل الاجتماعي.

-دراسة ظروف الانتاج (المقام).

-دراسة وضعيات التواصل اللغوي.

-دراسة آليات التلفّظ.

[1] – باتريك شارودو ودومينيك مانغينو: معجم تحليل الخطاب، ص 44.

حيث يستدعي كل ميدان نوعا خاصّا من الدراسة، كما يمكن أن تستدعي الدّراسة كافة الميادين في آن واحد، وهذا ما يوضّحه مانغينو من خلال المثال الموضوع، حيث تستدعي دراسة "عيادة طبية" قواعد الحوار التي يتضمنها (التحليل التحادثي)، والتنويعات اللغوية المتضمنة في (اللسانيات الاجتماعية)، وكذا طرق الحجاج المتضمنة في (البلاغة).

على أنّ تلك الميادين لم يصرّح بها المعرّف كعناوين رئيسية، بل ضمّنها في تعاريف فرعية تندرج في العنوان الرئيسي (**تحديدات**)، وهي كالآتي:

-تحليل الخطاب باعتباره دراسة الخطاب.

-تحليل الخطاب باعتباره دراسة للتحادث.

-تحليل الخطاب باعتباره وجهة نظر خصوصية إلى الخطاب.

- **أنواع التعريف:** يتضمن خطاب – باعتباره موسوعيا– التعريف أنواعا عديدة من التعاريف تنبئ باستيعاب العلم المراد التعريف به، حيث أورد مانغينو تلك التعاريف– حسب أسبقيتها في يالظهور– مقرونة بأصحابها وبالميادين المعرّفة ضمنها، بدءا بمحاولات هاريس لإرساء هذا الفن، مرورا بالمراحل المختلفة لتطوّره حيث أصبح يشترك مع مختلف الميادين في موضوع الدّراسة، إلى أن أصبح فنا قائما بذاته.

وقد جاءت تلك التعاريف في الغالب **منطقية** يغلب عليها الإيجاز في ذكر السمات التعميمية والتخصيصية، نحو تحديد هاريس الذي يعني به: « **توسيع الطرق التوزيعية التقليدية لتشمل ما فوق الجمل من وحدات** »، على أنّ التعريف المنطقي يتضمن أنواعا أخرى من التعاريف غير المباشرة ، أو ما يعرف بالعلاقات المنطقية، مثل العلاقة الغائية الوظيفية...، وهي العلاقات التي تذكر بعد السمات التعميمية كسمات تخصيصية. ففي تحديد (فان ديك)« **دراسة الاستعمال الحقيقي للغة من قبل متكلّمين حقيقيين في وضعيات حقيقية** »، ذكر لسمة تعميمية هي كونه (دراسة استعمال اللغة)، وسمتان تخصيصيتان هما (متكلمين حقيقيين) و(في وضعيات حقيقية)، والأمر نفسه ينطبق على تعريف (شيفرين) « **استعمال اللغة لغايات اجتماعية تعبيرية إحالية** » ، وهو التعريف الذي يحدّد الغاية من تحليل الخطاب كسمة تخصيصية.

ومن هذا المنطلق يرد التعريف المنطقي في علاقة احتواء مع التعريف الموسوعي، وهذا ما يجسّد مبدءا آخر من مبادئ التعريف الموسوعي الذي يعدّ في نظر المتخصّصين (قراءة لمختلف المعارف) أو (تلخيصا للمعارف)، وفي العلاقة نفسها يقع التعريف الترادفي (التعريف بالترادف)، والذي يتجسّد في قول المعرّف « **يطلق بعض الباحثين " تحليل الخطاب" على ما يسمى بـــ " اللسانيات النّصية"** » ، وقوله أيض « **يماهي تحليل الخطاب قليلا أو كثيرا التحليل التحادثي** »، على أنّ تحديده لتحليل الخطاب بكونه مرادفا للسانيات النّصية إنّما يرجع إلى كونهما يشتركان في دراسة ما فوق الجملة من

وحدات، أما ترادفه مع التحليل التحادثي، فمردّه إلى اشتراكهما في دراسة التحادث (النصوص التحادثية).

ولم يكتف المعرّف بإيراد تلك المرادفات، بل توسّع في الشرح والتمثيل على كل حالة، مما يكرّس مبدأ التوسّع في التعاريف، كما نعثر على نوع آخر من التعاريف، إنّه التعريف الإحالي الذي يتجسّد في كافة مراحل التعريف، حيث لجأ المعرّف في كل مرة إلى الأحالة داخليا إلى مواد في المعجم، أو خارجيا على مؤلّفات هؤلاء المتخصّصين الذي أدرج آرىءهم حول هذا المصطلح.

وبهذا يمكننا القول أنّ خطاب التعريف المتعلّق بمفهوم " تحليل الخطاب" لم يحد عن التقاليد المعجمية، فقد جاء ممتزجا بمختلف التعاريف المنطقية واللغوية (الترادفي، الغائي، الوظيفي)، وهذا ما يعزّز صفة الاستيفاء والتوسّع في التعريف، غير أنّ للتوسّع في التحديدات قد يؤدي بالنسبة للباحثين إلى خلط في المفاهيم وبالتالي ضياع الهدف من المعجم الموسوعي ، وهو الإحاطة بالعلم المراد التعريف به.

- **سمات التعريف:** لما كان المصطلح يتميّز بانتمائه إلى ميادين مختلفة، فقد لجأ المعرّف إلى إيراد مختلف التعاريف التي تختلف باختلاف الميادين، وهي التعاريف التي ترتكز على ذكر السمات التعميمية للمصطلح (النوع والجنس القريب)، والسمات التخصيصية (النوع والجنس البعيد).

حيث تظهر السمات التعميمية في بداية التعريف من خلال إشارة مانغينو إلى كون تحليل الخطاب « **فن حديث العهد نسبيا يستند إلى أشدّ التعريفات اختلافا...يتّخذ من الخطاب موضوعا له** »، كما انّ الإشارة إلى« **أنّ تحليل الخطاب ناتج عن تضافر تيارات عديدة وممارسات قديمة في دراسة النّصوص** » ، يعدّ سمة تعميمية أخرى ترتكز على ذكر النوع القريب للمصطلح وهو كونه "فنا "، وكذا جنسه القريب وهو كونه " عملا موضوعه دراسة النّصوص".

وتظهر السمات التعميمية ضمن التعاريف المنطقية الموضوعة كعناوين فرعية : (تحليل الخطاب دراسة للخطاب)، (تحليل الخطاب دراسة للتحادث)، (تحليل الخطاب وجهة نظر لدراسة الخطاب)، وهي التحديدات التي تعزّز في كلّ مرّة بإيراد السمات التخصيصية التي تقترن بـــ (العلاقة الغائية أو الوظيفية)، نحو تحديد هاليداي « **تتمثّل الغاية القصوى لتحليل الخطاب في أن نبرز أو نؤوّل في آن واحد العلاقات التي تبيّن انتظامية اللغة والمدلولات والأهداف المعبّر عنها من خلال الخطاب** »، فغاية المصطلح (إبراز وتأويل العلاقات اللغوية والدّلالية) هي سمة تخصيصية مميزة للمصطلح ضمن (وجهة النظر الخصوصية للخطاب)، أما في إطار (دراسة الخطاب) فتتحدّد سمات تخصيصية أخرى بالإضافة إلى السّمة التعميمية (دراسة استعمال اللغة) من خلال تحديد فان ديك وشفرين، فعند الأول (متكلمين ووضعيات حقيقية)، أما الثاني (فلغايات اجتماعية تعبيرية وإحالية).

على أنّ السّمات التخصيصية في التعريف تظهر من خلال المراحل المختلفة للتعريف، بدءا بعنصر (لمحة تاريخية)، الذي يحتوي على كافة المعلومات المتعلّقة بظهور وتطوّر هذا الميدان، وكذا التوسّع في ذكر الآراء وعرض المواقف المختلفة للمتخصّصين في هذا المجال، وهي الآراء التي تنطوي على فائدة كبيرة للباحثين في المعجم للإحاطة بالمعارف في هذا المجال.وهنا تتحقق أهم مبادئ التعريف الموسوعي، حيث تظهر أهمية ذكر الميدان في تحديد السمات التخصيصية، التي تعدّ سمات تمييزة للمصطلح ضمن الميدان المحدّد .

- **الإحالات:** تظهر الإحالات بشكل مستمر في كافة مراحل التعريف، سواء الداخلية منها او الخارجية، حيث توسّع مانغينو في سلسلة الإحالات الخارجية التي ترتبط بتلك المؤلفات التي لها صلة بمفهوم تحليل الخطاب، نحو: (هاريس 1952)،(فان ديك 1985: 261)، (مانغينو 1997/1991: 13)، (ج.م.آدم 1999: 40)، (فوكو 1969: 65).

كما يحيل المعرّف إحالة داخلية على بعض المواد التي حضيت بتعريف في المعجم، منها المباشرة وهي المشار إليها في نهاية التعريف بخطّ واضح نحو: **تحليل تحادثي، تحليل المحتوى، خطاب، إثنية التواصل، المدرسة الفرنسية لتحليل الخطاب، الإثنية المنهجية**[1]. وهي المداخل التي يمكن للقارئ الاستزادة منها للإحاطة بمفاهيم تحليل الخطاب، أما الإحالة الداخلية غير المباشرة فتظهر في تلك المصطلحات المتضمنة في التعريف، والتي يشير إليها المعرّف بنجمة (*)، في الجزء الأول من المصطلح إذا كان مركبا ولم يخصّص له مدخل ولا تعريف في المعجم، نحو: (التفاعل * الاجتماعي)، حيث خصّ مصطلح التفاعل بمدخل في المعجم، بينما لم يرد المصطلح المركّب (التفاعل الاجتماعي)، بينما ترد النجمة في نهاية المصطلح المركّب نحو: (الإثنية المنهجية *) التي خصّت بمدخل في المعجم.

وهكذا يجد القارئ نفسه أمام إمكانية إعادة البحث عن تعاريف تلك المصطلحات المتضمنة بدورها في التعريف، بالعودة إلى مواضع أخرى من المعجم، الأمر الذي يشقّ عليه بل قد يؤدي إلى تشتت المفاهيم وضياعها، حيث نعثر ضمن خطاب التعريف على إثنا عشرة (12) إحالة داخلية على مواد أخرى في المعجم، كما نعثر على إعادة لبعض الإحالات (أجناس *الخطاب)، وهذا ما يخالف المبدأ المصرّح به من قبل المؤلفين (في المدخل)، من أنه « لم يعِدْ اثبات النّجمة داخل المدخل نفسه، واكتفينا بوضعها في أول مرة يظهر فيها »[2] .

[1] – ينظر مواضع تعريف هذه المصطلحات في المعجم (ص40، 42، 136، 226، 195، 228).

[2] – ينظر المدخل ص12.

تعريف مصطلح عقد التواصل : Contrat de communication

قدّم التعريف باتريك شارودو أحد المشرفين على تأليف المعجم والمشار إليه في نهاية التعريف بـــ (ب ــ ش)، وقد أورد التعريف ضمن ميادين متعدّدة ، لأن المصطلح حسب تعبيره قد استعمله السيميائيون وعلماء اللغة الاجتماعيون والنفسانيون ومحللوا الخطاب للإشارة إلى : " ما به يقع الاعتراف بصحّة عمل تواصل من زاوية المعنى" [1]، ولهذا فقد تضمن التعريف مايلي :

العودة إلى أصل المفهوم ، حيث يشير واضع التعريف إلى أن لمفهوم " عقد التواصل" أصولا لغوية تتعلّق بفرضية (مابين الذوات) التي جاء بها بنفنيست، وهي الفرضية التي تجعل التواصل ممكنا ، وكذا فرضية (التحاورية) لـــ باختين والتي تفترض عند الكلام العودة إلى ما سبق قوله عند الكلام، أما الأصول الفلسفية فتتعلّق بفرضية (التشارك في بناء المعنى)، وهي الفرضية التي تستلزم مجموعة من الشروط لنجاح التواصل هي: (قصد جماعي، قصدية اقترانية ، اتفاق ، تفاوض، جماعة في الكلام).

على أن تلك الفرضيات التي جاء بها مجموعة من المتخصّصين في هذا الميدان تلتقي كلها لتعريف مفهوم "عمل اللغة "، الذي يفترض وجود فاعلين ومواضعات ومعايير واتفاقات تنظم المبادلات اللغوية ومعارف تسمح بقيام التفاهم وبالتالي تحقيق التواصل.

التعريف في السيميائية: يشير إليه المعرّف بعنوان (في السيميائية)، ويورد من خلاله تعريف غريماس وكورتيس الذي يرتبط ببنية التواصل السيميائي الذي يشترط حصول الالتقاء بين الفاعلين.

التعريف في اللسانيات النفسية والاجتماعية: يشير باتريك شارودو من خلال هذا العنوان إلى تحديدات علماء النفس والاجتماع، أمثال (غيليون و شابرول) حيث يربط الأول "عقد التواصل" بمقام التحادث، ويشترط فيه صحة تلقّظ المتكلم، أما الثاني فيحدّده باعتباره (استعاريا وقياسيا)، حيث يشكّل " عقد التواصل " إطارا مرجعيا لا يضمن – في نظره – استقرار السلوكات والتكهّن بها فقط، بل يجعل وجوه الاستدلال السياقية في المتناول، كما يوفّر إطارا تأويليا.

التعريف في تحليل الخطاب: يعدّ باتريك شارودو أول من تبنى مفهوم عقد التواصل في تحليل الخطاب ، حيث أصبح مفهوما مركزيا يعني " مجموع الشروط التي يتحقق فيها كل

[1] – باتريك شارودو و دومينيك مانغينو : معجم تحليل الخطاب، ص 136.

فعل تواصل مهما كان شكله "[1]، ويواصل تحديده باعتباره الآلية التي تسمح لأطراف التبادل (الفاعلين) بتحديد هوية وغاية وظروف انتاج الفعل.

على أن " عقد التواصل" يضبط هذه الشروط في إطار اللسانيات النفسية الاجتماعية عن طريق مكوناته المقامية والتواصلية ، وهذا ما يسمح بفهم (فعل التواصل)، وهنا تقترن نظرية عقد التواصل – حسب باتريك شارودو– بنظرية (أجناس الخطاب)، فكل مايأتي به عقد التواصل هو جنس من الخطاب (الاعلامي، الاشهاري، النقاشات التلفزية، حديث صحفي...).

العناصر الفاعلة في التعريف

تتكوّن بنية التعريف من :

مدخل ← ميدان ← سمات تعميمية ← سمات تخصيصية

وهذا ما يتّضح من خلال مايلي:

1–التعريف: أورد باتريك شارودو تعريفات عديدة لمفهوم عقد التواصل، وهي التعريفات التي حدّدها المتخصّصون – كلّ حسب تخصّصه–، وقد استوحى المعرِّف هده الميادين حسب استعمالات المفهوم، الذي يشيع تداوله في السيميائيات، واللسانيات الاجتماعية وتحليل الخطاب.

على أن واضع التعريف اكتفى بذكر تلك التعريفات كما أوردها أصحابها دون التعليق عليها، ففي ميدان السيميائيات أورد تعريف غريماس وكورتيس، أما في ميدان اللّسانيات النفسية الاجتماعية فقد أورد تعريف غيليون وشابرون المطوّل، والأمر نفسه ينطبق على ميدان تحليل الخطاب، حيث أورد باتريك شارودو تصوّره هو عن المفهوم –باعتباره مفهوما مركزيا في تحليل الخطاب– يتعلّق بشروط إنتاج الفعل التواصلي.

وهكذا فقد كانت وظيفة التعريف تمييزية للمفهوم داخل الميدان، أي أن تعريف (عقد التواصل) ضمن الميادين المختلفة والتّصريح بها هو ما جعله يتميّز عن بقية الميادين، وبالتالي تحقيق أحادية المعنى التي تحقق بدورها وضوح الخطاب بين أهل اختصاص، رغم أنّ لغة التعريف تمتاز بالتّعقيد والتداخل نظرا لإحالته المتواصلة على مواد أخرى داخلية (في المعجم)، أو خارجية، وهذا ما يتناسب وطبيعة المعجم ذو الطابع الموسوعي والموجّه إلى أهل الاختصاص.

[1] –باتريك شارودو ودومينيك مانغينو: معجم تحليل الخطاب، ص136

2–**سمات التعريف:** من خلال التعريف يظهر تركيز المعرِّف على إيراد مجموعة من السمات التعميمية والتخصيصية.

–**السيمات التعميمية:** لجأ باتريك شارودو نظرا لصعوبة إيجاد النوع القريب (السمة التعميمية) إلى تحديد أصل المفهوم كسمة تعميمية، حيث يقترن عقد التواصل بصحّة عمل التواصل من زاوية المعنى، كما تتحدّد السّمة التعميمية من خلال تحقيقه–أي عقد التواصل – شرط التفاهم والتفاعل، وقد توسّع واضع التعريف في تحديد السيمات التعميمية التي يشترك فيها المصطلح مع مصطلحات أخرى كـــ (عمل اللغة)، حيث يفترض كلاهما التواصل وفق مجموعة من الشروط هي (التجاوز– التفاوض– القصد)، وهي الشروط تحقّق التفاهم في مقام التواصل.

–**السمات التخصيصية:** تظهر تلك السيمات في إطار الميادين المختلفة التي أوردها المعرِّف الذي لجأ إلى هذا الإجراء لتمييز المفهوم عن بقية المفاهيم التي يتقاطع معها.

ففي السيميائية يتحدّد عقد التواصل بسيماته التخصيصية المشروطة بحصول الالتقاء بين الفاعلين في إطار " التواصل السيميائي" ، أما في ميدان اللسانيات الاجتماعية والنفسية، فيرتبط بمقام التحادث ومفهوم عقد جماعة القرّاء، حيث يعتمد التواصل استقراء السلوكات والتكهّن بها، كما يوفّر إطارا تأويليا، وفي تحليل الخطاب تتحدّد السمة التعميمية في إمكانية طرفي التفاعل (المتفاعلين) في معرفة هوية وغاية وظروف إنتاج الفعل.

ومن هذا المنطلق تظهر السمات التخصيصية من خلال التوسّع في التعريف وذكر آداء المتخصّصين في الميادين المختلفة، والتأريخ لاستعمالات المصطلح وأصوله، وهذا ما يتناسب مع الطابع الموسوعي للتعريف.

3–**الإحالات:** من خلال التعريف يظهر اهتمام واضع التعريف بالإحالة إلى مختلف المواد والمصادر وهذا بغرض فهم خطاب التعريف من خلال الإشارة بنجمة إلى بعض المواد دلالة على أنّها قد خصّت بمداخل في المعجم، نحو : (جماعة – شفويا– هوية– غاية) ، وهذا ما يعرف بالاحالة الداخلية، أما الإحالة الخارجية فيكون القصد من وراءها الاستزادة الاحاطة بالمفهوم من خلال العودة إلى بعض المراجع المشار إليها في متن التعريف نحو: (غريماس وكورتيس 1949: 69)، (بنفنيست 1966: 266).

على أنّ نوعا آخر من الاحالة الواردة في نهاية التعريف، في إشارة إلى بعض المداخل التي يتّصل تعريفها إيصالا مباشرا بتعريف "عقد التواصل" وهذا ما يعرف بالاحالة

الداخلية، التي تسمح للقارئ بالتّنقل بين تلك المداخل للاستزادة حول ما تمّ قراءته حول المفهوم السابق.

الظاهر من خلال خطاب التعريف أنّ باتريك شارودو قد حرص حرصا شديدا على الإلمام بالمعارف المختلفة التي تتقاطع مع مفهوم "عقد التواصل " في ميادين مختلفة، وقد كرّس هذا المسعى من خلال العودة إلى تلك الميدين الاستفادة من أداء المتخصّصين وذكرها دون زيادة أو التعليق عليها، باعتباره هو (باتريك شارودو) من تبنّى مفهوم "عقد التواصل" في ميدان تحليل الخطاب، فقد لجأ إلى ذكر تصوّره هو حول المفهوم بقوله: " **جعل منه باتريك شارودو مفهوما مركزيا معرّفا عقد التواصل ...**"

❖ **تعريف مصطلح الخطاب = Discours**

وضع التعريف دومينيك مانغينو، الذي أشار إلى أنّ مفهوم "الخطاب" كان مستعملا في الفلسفة الكلاسيكية ثم شاع تداوله في اللسانيات، وبعدها التداولية، وقد تناول المعرّف المفهوم ضمن اتجاهين هما: ميدان اللسانيات الكلاسيكية وميدان لسانيات الخطاب، وهذا ما يظهر في العناوين الفرعية التالية.

- **القيم الكلاسيكية في اللسانيات**

حدّد مانغينو سلسلة من المقابلات الكلاسيكية التي يكتسب ضمنها الخطاب دلالات عديدة هي :

- **الخطاب مقابل الجملة** : Discours Vs Phrase: حيث يتمثل الخطاب في كونه وحدة لسانية تتشكل من تتابع الجمل

- **الخطاب مقابل لسان:** Discours Vs Langue: يحدّده المعرّف ضمن اتجاهين:

1 -يتقابل الخطاب مع اللغة بوصفها ننسق قيم مقدّرة مع الخطاب، وذلك في استعمال اللغة في مقام خاص ، استعمالا ينتقي القيم ويمكن أن يحدث قيما جديدة، وهوالتحديد الذي يوجّه الخطاب نحو توجهين، الأول اجتماعي، فيصبح حسب (غرديناز): « الاستعمال بين الناس لعلامات صوتية مركبة لتبليغ رغباتهم أو آرائهم في الأشياء »، والثاني ذهني ، وهو الاتجاه الذي تبنّاه (غيوم)لاعتقاده بأن الخطاب قد وجد فيزيائيا، كما يرتبط الخطاب

بالتلفّظ عند (بنفنيست) « فهو اللسان باعتبار أن الانسان المتكلّم يضطلع به وفي ظروف ذاتية متبادلة هي التي تجعل التواصل اللساني ممكنا ».

2 -يقابل الخطاب اللسان معرّفا بوصفه نسق يشترك فيه أعضاء مجموعة لسانية، ويمكن أن يتعلّق الخطاب بـــ :

"تموقع في حقل خطابي نوع من الخطاب انتاجات صنف من المتكلمين"، " وظيفة لغوية".

- **الخطاب مقابل نصّ** : Discours Vs Texte : يتصوّر باعتباره إقحاما لنصّ في مقامه (سياقه).

- **الخطاب مقابل ملفوظ** : Discours Vs énoncé: يشكل الخطاب وحدة تواصل بالاضافة إلى كونه وحدة لسانية (ملفوظ)، ومن هنا يحيل الملفوظ والخطاب على وجهتي نظر مختلفتين أوردهما غيسبن في قوله « إنّ إلقاء نظرة على نصّ من حيث هيكلته (في اللسان)، يجعل منه ملفوظا، والدّراسة اللسانية لظروف إنتاج هذا النّص تجعل من خطابا

- **لسانيات الخطاب :**

يبرز المعرّف من خلال هذا الجزء من التعريف التطوّر الذي شهدته اللسانيات في استعمال مصطلح "الخطاب" ضمن ميادين العلوم اللغوية مفردا أو جمعا أو جمعا، حيث يشير إلى أن تكاثر هذا المصطلح هو علامة على تغيّر في طريقة تصوّر اللغة، وهذا التغيير هو نتيجة للأفكار التي جاءت بها مختلف التيارات التذاولية، حيث تظهر التحديدات المختلفة للخطاب ضمن العناصر التالية الخطاب يفترض حصول تنظيم يتجاوز الجملة – الخطاب موجه – الخطاب شكل من لأشكال الفعل – الخطاب متفاعل – الخطاب مظروف بمقامه – الخطاب متكفّل به – الخطاب محطوم بمعايير – الخطاب واقع بين خطابات .

- **الخطاب يفترض حصول تنظيم يتجاوز الجملة :** لا يعني هذا حسب المعرّف أن كل خطاب يتجلّى في تتابع الكلمات، لكنّه يعني تتابع بنيات من نوع غير نوع الجملة (المثل، تفسير الحظر)، مثل (لا للتدخين): خطاب يتكون من وحدة تامّة رغم أنّه لا يتكون إلا من جملة واحدة. على أن الخطابات باعتبارها وحدات تتجاوز الجملة تخضع لقواعد أجناس الخطاب وقواعد تخطيط النّص وطول الملفوظ.

-**الخطاب موجّه:** لأنّه من جهة مبني حسب غاية المتكلم ويعتبر سائرا نحو جهة ما،

غير أن هذا الاتجاه حسب مانغينو يتم من طرف متكلم في ظروف مختلفة، فقد يكون صادرا عن متلفّظ واحد (ملفوظ أحادي الحوار)، أو إمكانية مقاطعته أو تحوير اتجاهه في كل لحظة من قبل المخاطب (ملفوظ حواري)، حيث يؤكّد المعرّف على ضرورة ملاحقة الكلمات والتدقيق فيها باستمرار أثناء التفاعل الشفوي لما يتّسم به من الانغلاقات، وفي هذا المقام يشير مانغينو إلى إسهامات (ديكرو) التي بمقتضاها يعتبر الخطاب موجّها أساسا توجّها حجاجيا في وحدات اللسان.

- **الخطاب شكل من لأشكال الفعل :** وهو التحديد الذي جاءت به نظرية (أعمال

الكلام) التي ترى أن كل ملفوظ هو عمل (وعد، اقتراح، أكد، سأل...)، يهدف إلى تغيير وضعية، كما تندمج في أنشطة لغوية من جنس معين، ويمكن النظر إليها في إطارات نفسية واجتماعية.

- **الخطاب متفاعل:** تتجلى الفاعلية في المحادثة، حيث ينسّق المحادثات بين ملفوظاتها،

ولا ينتمي كل خطاب إلى التحادث حسب المعرّف، في ظل وجود حالات الملفوظات المكتوبة غير متفاعلة (منشّط إذاعي)، لذلك يقترح مانغينو التمييز بين تفاعلية الخطاب الأساسية والتفاعلية الشفوية، ذلك أن كل تلفّظ ينجز بدون حضور المخاطب داخل في التفاعلية، لكونه يقترح تبادل صريح أو ضمني مع متكلمين آخرين افتراضيين أو واقعيين، كما يفترض حضور جهة تلفّظ أخرى يتّجه إليها المتكلم ويبني خطابه بالنسبة إليها، لذا فالتحادث لا يعتبر الخطاب الأمثل بل هو طريقة من طرق تجلي التفاعلية.

- **الخطاب مظروف بمقامه:** إذ لا وجود لخطاب بدون أن يكون متعلقا بسياقه حسب

المعرّف، ولا يمكن أن نعيّن حقا الخطاب خارج مقامه، زيادة على هذا فلاخطاب يساهم في تحديد المقام وتحويره أثناء التلفّظ.

- **الخطاب متكفّل به:** ليس الخطاب خطابا إلا إذا كان راجعا إلى جهة تعرض نفسها

في آن واحد، وتبيّن ماهو الموقف الذي نتوخّاه مما تقول ومن مخنطبها، حيث يمثل التفكير في الأشكال الذاتية التي يفترضها الخطاب أحد محاور تحليل الخطاب الكبرى.

- **الخطاب محكوم بمعايير:** إنّه يتّضح ككل سلوك اجتماعي لمعايير اجتماعية هامة

جدا، فالنشاط محكوم بمعايير خصوصية، وكل عمل لغوي يتضمّن معايير خاصّة، إذ لا يمكن أن يقع كل عمل تلفظ بدون أن يبرّر بطريقة أو بأخرى حقّه في تقديم نفسه.

- **الخطاب واقع بين خطابات:** لا يكون للخطاب معنى إلا داخل عالم الخطابات،

وهنا يبرز دور التأويل في تحديد العلاقات بينه وبين أنواع الخطابات الأخرى . ومن هذا المنطلق يحدّد المعرّف بأنّ الخطاب لا يحدّد ميدانا يتسنّى دراسته بواسطة اختصاص متماسك، فهو طريقة لتصوّر اللغة، وبذلك فلا يمكن أن تتطابق لسانيات الخطاب مع لسانيات الكلام – كما يذهب إلى ذلك بعض اللسانيين–، غير أن المعرّف يشير في نهاية التعريف أن ظهور التيارات مثل التداولية – العرفانية – اللسانيات النّصية – نظريات التلفّظ، قد أعاد تشكيل ثنائية (اللغة / الكلام)، (الكفاءة / الانجاز).

العناصر الفاعلة في التعريف:

- **الميدان :** يشكل الميدان اللبنة الأولى في التعريف حيث يميّز المفهوم، وبالنظر إلى اكتساب الخطاب دلالات عديدة يمكن أن تشكل على القارئ غير المتخصّص، فقد لجأ المعرّف إلى تحديد الميدان قبل الخوض في التعريف، حيث أورد نوعين من الميادين: الأولى أساسية وهي (اللسانيات الكلاسيكية ، لسانيات الخطاب)، وهي الميادين التي جاءت على شكل عناوين رئيسية ضمن التعريف، والتي تحتوي بدورها على ميادين فرعية من شأنها أن تلغي اللبس عن المفهوم حتى داخل الميدان الواحد.وقد صرّح مانغينو بتلك الميادين الفرعية ضمن الميادين الأساسية، حيث يشمل ميدان "لسانيات الخطاب " عدّة ميادين فرعية منها (التداولية، نظرية التلفظ، أفعال الكلام...).

- فالخطاب في التداوليات موجّه

- وفي نظرية التلفّظ متفاعل ومظروف بمقامه.

- وفي أفعال الكلام شكل من أشكال الفعل.

- وعند اتصاله بنظرية أجناس الخطاب يكون محكوما بمعايير، وواقع في خطابات.

أما في إطار اللسانيات الكلاسيكية فيدخل في سلسلة من المقابلات الكلاسيكية، يتّخذ ضمنها دلالات أدق منها: (الخطاب / جملة)، (الخطاب / لسان)، (الخطاب/ ملفوظ)، (الخطاب / نص).

وهكذا فوقوع الميدان ضمن خطاب التعريف لم يكن ترفا، بل هو بداية تصنيف المصطلح وتمييز المفهوم، على أن القارئ الذي يقف على هذا الكم التعريفي للمصطلح يقع في الالتباس والفوضى من دون التّقيد بالميدان المحدّد، لذلك أضحى التعريف مميّزا

للمفهوم داخل هذا الميدان أو ذاك، وبالتالي تحقيق الأحادية التي تحقّق بدورها وضوح التعريف بين أهل الاختصاص.

على أن سؤالا يطرح نفسه هو إن كانت الميادين تثبت شمولية التعريف، أي هل الميادين كافية لحمل مفهوم الخطاب؟ ، فالظاهر من خلال خطاب التعريف أن الميادين المحدّدة تفي بغرض الإحاطة بمفهوم " الخطاب"، حيث استعان المعرّف في تلك الميادين بآراء وتحديدات المتخصّصين حسب كل ميدان.

- **سمات وأنواع التعريف:** يستعمل المعرّف عدّة تقنيات للتعريف، حيث تدرّج من التعريف المنطقي إلى التعريف الموسوعي، ففي التعريف المنطقي تركيز على ذكر السمات التعميمية فالتخصيصية للمصطلح بشكل وجيز ومختصر، وهي التعريفات التي تعود في الأصل إلى تحديدات هؤلاء المتخصّصين في الميادين المختلفة، نحو الاستعانة بتحديد هاريس ضمن (اللسانيات الكلاسيكية) من أن الخطاب الواقع كمقابل للجملة هو « وحدات لسانية متكوّنة من جمل متعاقبة » .

كما يتجلى التعريف المنطقي في إيراد المعرّف لتلك التحديدات كعناوين فرعية، ترتكز على السمات التخصيصية للمصطلح ضمن الميادين المختلفة، فـ (**الخطاب متفاعل)**، أي يحقق التفاعلية في إطار نظرية التلفظ، و(**الخطاب شكل من أشكال الفعل**) في إطار نظرية أعمال اللغة.

على أن خطاب التعريف يمتاز بالتوسّع (Extension)، لما يحويه من مصطلحات تندرج ضمن مفهوم "الخطاب"، والتي تقع بالنسبة له كسمات تخصيصية، مهما كانت طبيعة العلاقة التي تربطهما، حيث يغلب على تلك التعاريف الغائية (الخطاب متفاعل) أي ما يرتجى منه تحقيق التفاعلية، أو الوظيفية (الخطاب موجّه). ولعل البارز في السمات التخصيصية التي تجسّد التعريف الموسوعي أنّها قد وردت منطقية مصحوبة بشروح وتعليقات، كما تتجسّد سمة تخصيصية هامة ضمن عنصر التأريخ لأصل المصطلح، فإشارة المعرّف إلى أن الخطاب " مفهوم قد استعمل في الفلسفة الكلاسيكية ، أين كان يقترب من اللوغوس اليوناني"، يعدّ سمة تخصيصية مميّزة للمصطلح عن بقية المفاهيم على الأقل في إطار اللسانيات التي شهدت ظهور وتطوّر هذا المفهوم.

على أن ما يزيد في فائدة وجدوى سمات التعريف بنوعيها هو تذليلها بأمثلة توضيحية، فبعد قراءتنا للمتن التعريفي يظهر عدد الشروح والتعليقات التي تمّ تذليلها بأمثلة، حيث يلجأ المعرّف في كل مرة يورد فيها التعريف إلى إيراد بعض الأمثلة التوضيحية على الشكل التالي: (« خطاب الممرضات »،« خطاب ربات البيوت »)، ومن الأمثلة كذلك

على كون "الخطاب متكفل به" في الحالات التي يعدّل فيها المتكلم موقفه (« لعل المطر نازل »). أما من حيث مناسبة هذه الأمثلة لمفهوم المصطلح فنرى أنها مناسبة ولاتخرج عنه لما تحمله من إضافة في تشكيل المفهوم.

- **الإحالات:** كما هو متعارف عليه في المعجم، يحمل المتن التعريفي سلسلة من الإحالات، حيث تصاحب الإحالة الخارجية كافة مراحل التعريف، وهذا بالنّظر إلى اعتماد مانغينو على التعاريف الموضوعة من قبل المتخصّصين ضمن الميادين المختلفة، حيث يضع –بين قوسين– بعد نهاية كل تعريف يقدّمه، اسم المؤلّف – إذا لم يشر إليه في بداية التعريف– وسنة نشر الكتاب بالإضافة إلى الصفحة دون التصريح باسم المؤلّف، نحو: (غيوم 1973: 71)، (بنفنيست 1966: 206)، وهي الإحالة المعروفة عند المتخصّصين بـــ "الإحالة المرجعية" (الإحالة على المرجع).

ولما كان خطاب التعريف يتّسم في بعض مراحله بالغموض، لاشتماله على مصطلحات تحتاج هي الأخرى إلى شرح وإعادة نظر، فقد لجأ مانغينو إلى الإحالة المباشرة على بعض المواد التي خصّت بتعريف في مواضع أخرى من المعجم، نحو (تشكيل * خطابي)، (نمط الخطاب*) ، والفرق بين الإحالتين هو أن التركيب الأول لم يرد كمدخل في المعجم ، بل أحال المعرّف على مصطلح "تشكيل" الذي خصّ بتعريف ، بينما يحيل في الثاني على التركيب كلّه، كما نعثر في هذا المقام على إحالات لمصطلحات لم ترد بنفس الصيغة كـــ (الجهّية *) التي تحيل على مصطلح (جهة) المعرّف في المعجم.

وأمام هذه السلساة من الإحالات يجد القارئ نفسه أمام حتمية إعادة البحث لإزالة اللبس عن التعريف، على أن نوعا آخر من الإحالة يكون الهدف من ورائها حمل القارئ على الاستزادة من المفاهيم التي لها علاقة بمفهوم المصطلح المعرّف، وهذا شأن الإحالة الداخلية المباشرة التي يستعملها المعرّف في نهاية التعريف، والتي تعدّ جزءا لا يتجزء من التعريف، وهي المكتوبة بخط واضح وهي كما وردت: **عمل اللغة، تحليل الخطاب، ملفوظ، جنس الخطاب، خطابات، تعدّد الأصوات.**

وإذا كان الخطاب يحمل كل هذه التحديدات، فذلك كفيل بوقوعه في الاشتراك اللفظي، إلا أنّ تحديد الميدان أو الميادين التي يمكن أن يكتسب الخطاب ضمنها دلالات معيّنة، يلغي كافة الالتباس ، إذ لا يمكن أن تتشابه الخصائص في المصطلح الواحد، وإذا تشابهت في إحداها اختلفت في الأخرى ، والميدان هومن يحدّد تلك الاختلافات.

- **تعريف مصطلح إستراتيجية الخطاب:Statégie de Discours**

قدّم التعريف باتريك شارودو (ب ش)، الذي توسّع في تحديد مفهوم المصطلح عبر ميادين عديدة منها: " نظرية الألعاب– علم النفس العرفاني– علم النفس الاجتماعي– تحليل الخطاب "، وهذا بعد تحديد أصل الكلمة واستعمالاتها ، على أنّ التعريف يتضمن :

1–أصل الكلمة: يعود حسب المعرِّف إلى كلمة (Tactique) التي تعني "خطّة" في ميدان القتال، لتتحوّل بعدها إلى موضوع (تعليم دروس إستراتيجية في المدرسة الحربية)، ومن هذا المنطلق اكتسب المفهوم معنى أعم يفيد كلّ عمل يتمّ القيام به بصفّة منسّقة لبلوغ هدف ما، لذا يتحدّث الناس عن (إستراتيجية تجارية– انتخابية–...).

وهكذا أصبح لـــ (إستراتيجية) استعمالات مركزية لفنون فكرية مختلفة منها :

– **في نظرية الألعاب:** يطابق مفهومه حسب –فون نيومان ومرجانستارن –" مجموعة القواعد المحدّدة لسلوك اللعب في كلّ وضعية لعب ممكنة".

– **في نظرية علم النفس العرفاني** : يطابق حسب – اسيارات–" تسلسل العمليات التي تعكس الاختيارات التي يتوخّاها المرء ليبلغ بأنجع الطّرق وأقلّها كلفة غاية محدّدة مثل اقناع مخاطب معين بصحّة التأويل حول مشكل خاص"، ويضيف بأنّ إمكانية تغيير الإستراتيجيات يختلف حسب المقام والقدرات العرفانية.

– **علم النّفس الاجتماعي:** يشترط كارون أنّ الحديث عن الإستراتيجية لا يتمّ إلا عبر شروط هي : (مقام– هدف– قواعد اللعبة)، أمّا (شابرول) فيشترط أن لا يكون السلوك المتوخى هو الوحيد الممكن في الوضعية المعلنة، إذ لا وجود لحتمية طبيعية أو نفسية أو اجتماعية أو منطقيةأو داخلية أو خارجية تظطر المنتج إلى أن يسلك سلوكا لغويا معيّنا.

– **تحليل الخطاب:** له استعمالات مختلفة حسب شارودو تختلف باختلاف تيارات البحث، فالكلمات حسب بوتي تدخل في استراتيجيات اجتماعية، وفي نظر –بونفوس وتورنيي– الإستراتيجية من شروط إنتاج الخطاب، أما في نظر شارودو فالإستراتيجية تتطابق والاختيارات التي يتوخّاها المتكلّمون ليقوموا بإخراج عمل اللغة.

ومن هذا المنطلق يقترح بأن يكون استعمال مفهوم الإستراتيجية في إطار تعاقدي يضمن استقرار السلوكات وقابليتها للتوقّع.

العناصر الفاعلة في التعريف

1–الميادين: يصرّح واضع التعريف بالميادين المختلفة التي تستعمل مفهوم الإستراتيجية استعمالا مركزيا، وهي حسب أسبقيتها في الظهور نظرية الألعاب التي تعني ضمنها مجموعة القواعد المحدّدة لكل وضعية لعب ممكنة، يليها علم النفس العرفاني الذي يحدّدها بكونها سلسلة العمليات التي تجعل المرء يبلغ غايته بأنجع وأسرع الطرق، على أنّ الإستراتيجية في إطار علم النّفس الاجتماعي يشترط توفّر غاية ووضعية انعدام اليقين ومرمى يتمثّل في حل المشكل الذي يطرحه إنعدام اليقين.

أما ميدان تحليل الخطاب فلم يتبنى مفهوم الإستراتيجية إلا مؤخّرا – من خلال أعمال باتريك شارودو–، هذا الأخير الذي يرى أن فضاء الإستراتيجية يدخل في هيكلة عمل اللغة، لكونه يطابق الاختيارات الممكنة التي يتوخّاها المتكلّمون لإخراج عمل اللغة.

ومن هذا المنطلق يكتسب مفهوم الإستراتيجية مفاهيم متعدّدة بتعدّد الميادين التي تستعمل فيها استعمالا مركزيا، مما يكسب المصطلح داخل تلك الميادين مفهوما خاصا له حدود واضحة وسمات محدّدة غير قابلة للتعدّد والاشتراك الذي يحصل بفعل الشروحات اللغوية التي تعدّ ضرورة من ضرورات المعاجم اللغوية.

2– سيمات التعريف: لقد ضمّن المعرِّف مختلف السمات الخاصّة بمفهوم الإستراتيجية منها التعميمية والمتعلّقة بالمعنى العام الذي تشترك فيه مع بعض المفاهيم المتعلّقة بالعمل اللغوي، وأخرى تخصيصية تحدّد في إطار الميادين المختلفة المستعملة فيها.

– **السمات التعميمية:** تظهر هذه السمة من خلال إيراد المعرِّف لأصل اللفظة التي تقابل " خطّة= "، وهي ذات معنى عام يفيد كل عمل يتم القيام به بصفة منسّقة لبلوغ هدف ما، فذكر السمة التعميمية (كل عمل– منسّق– لبلوغ هدف) يجعل التعريف يشترك مع مفاهيم أخرى كـــ (عمل اللغة– عقد التواصل– ...)، الأمر الذي جعل واضع التعريف يتفرّد بتحديد سمات المفهوم الخاصّة بكل ميدان تستعمل فيه، هذا ما يعرف بالسمات التخصيصية التي تعدّ تمييزية للمفهوم في ميدان محدّد .

– **السمات التخصيصية:** يكون الاستدلال عليها من خلال التحديدات المختلفة للمفهوم في إطار الحقول المتعدّدة، وهي كالتالي:

– **في إطار نظرية الألعاب:** (القواعد المحدّدة للعبة).

– **في إطار علم النفس العرفاني:** (العمليات التي تعكس اختبارات المرء لبلوغ الغاية)، كما تتحدّد سمة تخصيصية أخرى هي كون الإستراتيجية في هذا الميدان تخضع للمقام والقدرات العرفانية للمتكلّم.

– **في إطار علم النّفس الاجتماعي:** تبرز السمة التخصيصية تتعلق بشروط تحقق الإستراتيجية وهي (الغاية – وضعية إنعدام اليقين).

– **في إطار تحليل الخطاب :** تتعلّق بكونها – أي الإستراتيجية– راجعة إلى ذات تُحمل على اختيار العمليات اللغوية، وفي هذا السياق يحدّد شارودو الرّهانات التي تحقّق الإستراتيجية وهي (رهانات تحقيق المشروعية – رهان المصداقية ورهان الاستهواء).

تلك هي السمات التي جعلت من المفهوم مميّزا في الميدان الذي يستعمل فيه، رغم أن تلك الميادين لا تقصي بعضها بعضا بل يستفيد كل ميدان من التجارب والدّراسات السابقة، وهذا شأن تحليل الخطاب– حسب شارودو– الشروط التي عبّر عنها علم النفس الاجتماعي حول الإستراتيجية وهي الغاية ومقام عدم اليقين .

3–**الإحالات:** طبقا لما هو متعارف عليه في التعريف وردت الإحالات في التعريف متنوّعة بين خارجة وداخلية ومباشرة وغير مباشرة وهذا ما يتناسب مع طبيعة التعريف الموسوعي، حيث لجأ المعرّف بادئ الأمر إلى تذليل صعوبات التعريف بالإحالة على مختلف المراجع الخارجية التي لها علاقة بأداء المتخصّصين في الميادين المختلفة التي حدّد ضمنها المفهوم كالإحالة على مؤلّف(فون نيومان ومرجانستان: 1944= 44) حول نظرية الألعاب، و(اسيارت: 1980= 8) حول علم النفس العرفاني، و(كارون: 1983= 155–156)، و(شابرول: 1990= 216) حول ميدان علم النفس، أما في إطار تحليل الخطاب فأحال على مؤلّفيه الصادر (1995= 102) و(1998= 13–14) .

على أنّ التعريف يتضمّن نوعا آخر من الإحالات هي الإحالة الداخلية التي يشير من خلالها العرّف بنجمة على بعض المصطلحات نحو: (العقد– المشروعية– المصداقية– الاستهواء)، للدّلالة على أنّها قد خصّت بمداخل في المعجم، وفي آخر التعريف أحال باتريك شارودو إحالة مباشرة على تعاريف بعض المصطلحات التي لها علاقة بتعريف الإستراتيجية هي (مصداقية– استهواء– إضفاء المشروعية).

والملاحظ من خلال التعريف أنّ "الإستراتيجية" مفهوم مركزي في مختلف الميادين، وهذا ما جعل المعرّف يعتمد بنية صورية متّزنة تبدأ بذكر السمة التعميمية ثم التخصيصية وهذا ما يتناسب مع مبدأ الإحاطة بالمفاهيم الموافقة لهدف المعجم ، ولعل البارز في التعريف هو اهتمام المعرّف بالإحالات الداخلية المباشرة لتوضيح التعريف، وكذلك الإحالات الخاجية التي تدلّ على أمانة نقل تلك التعاريف دون الزيادة أو التعليق عليها، وهذا ما يتيح للقارئ أو الباحث إكتشاف والإحاطة بالمفاهيم.

إنّ ما يمكن الوصول إليه بعد هذه الدّراسة هو أن الترجمة في المعجم جاءت متطابقة ومتكافئة، أي أن المترجمين قد حققا مبدأ التطابق بين النّصين المصدر والهدف، وكذا مبدأ التكافؤ الذي يفرض على المترجم رصد المقاصد والقيم الفنية والابداعية الموجودة في النص الأصل، ليحدث نفس التأثير في النص الهدف.

وقد تحقق التطابق والتكافؤ من خلال الوحدات المصطلحية (الاسم بالاسم، والفعل بالفعل، الجملة بالجملة)، والحفاظ على سلامة التنقيط وترتيب الجمل والفقرات، ومن خلال المضمون التعريفي الذي يحقق المطابقة في المعاني الدلالية والتأثيرية للوحدات والجمل والفقرات، وهنا يمكن القول أن نسبة التطابق التي سعى المترجمان إلى تحقيقها كبيرة. حيث اجتهدا للابقاء على شكل ومضمون النص الأصلي. مما جعل الهيئة العلمية المشرفة على "جائزة خادم الحرمين للترجمة" تقرّ بالمجهود الكبير الذي قام به المترجمان (عبد القادر الهيري وحمادي صمود)، فرغم ضخامة العمل وعمق موضوعاته فقد وفقا في نقله إلى العربية نقلا سليما خاليا في مجمله من الخلل متّصفا بالتماسك والتناسق.

كما أنه ومن خلال الدراسة يتضح أن المعجم يخضع لمنهجية واضحة تتمثل في :

– إيراد التعريف بعد كل مدخل .

– الإشارة إلى الميادين الأصلية والفرعية للاحاطة بالمفهوم .

– انتماء المداخل لفئة الاسم وليس الفعل نظرا لطبيعة الحقول المفهومية التي يتطرق لها المعجم وهذا ما يحقق في المعجم مبدأي الاتساق الداخلي والتماسك المفهومي، حيث يقتضي الأول تصوّرا واضحا عن شجرة الميدان المتكافئة الجذوع والفروع، حيث يتميّز تحليل الخطاب بكونه العلم الذي ينهل من مختلف التيارات والاتجاهات، لذا فقد تم إيراد الميدان الرئيسي كعنوان بينما أوردت الميادين الفرعية متضمنة في خطاب التعريف، أما التماسك المفهومي في المعجم فيظهر من خلال العلاقة الأحادية الأفقية بين الدّليل والمفهوم، حيث لا يسمح التعريف المدرج للمصطلحات ضمن الميادين المختلفة بتعدد الدلالات، كما يظهر التماسك المفهومي من خلال العلاقة التراتبية العمودية التي تربط

المصطلحات المعرّفة ببقية المصطلحات المدرجة معها في نفس الحقل المفهومي، حيث يتدرّج التعريف في تحديد السمات التعريفية للمصطلحات بدءا بالسمات التعميمية – التي تعدّ مشتركة بين تلك المصطلحات–، فالسمات التخصيصية – التي تعدّ تمييزية للمصطلحاتضمن نفس الميدان–.

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن المعجم يفي بشروط المعالجة المعجمية المحدّدة في المخطّط التالي:

المدخل ← ميدان الاستعمال ← التعريف ← التعليق .

Entreé ⟶ dommaine d'emploi ⟶ définition ⟶ commentaire.

خاتمة

هذا وقد فرغنا من تناول هذه الدّراسة التي لا نزعم بجدّتها، إنّما هي محاولة على الدّرب لدراسة الواقع الترجمي للمصطلح الخطابي، إذ أصبحت الترجمة ضرورة ملحة في ظل هذا الزّخم المعرفي الذي يعرفه حقل تحليل الخطاب، حيث وقفنا من خلال ترجمة معجم تحليل الخطاب إلى العربية –باعتباره مدوّنة البحث – على عديد النتائج في إطار دراسة المصطلحات والتعريفات والتي نجملها في مايلي:

❖ تتسم الترجمة في المعجم بأنّها ذات حدّين، إذ تتنوّع ترجمة المصطلح بين الحرفية والدّلالية (الحرّة)، بينما تنحو ترجمة التعريف نحو الحرفية المطلقة، وهذا إنما يرجع إلى الهدف من ترجمة المعجم وهو حمل القارئ العربي على الإحاطة بالمفهوم دون المساس بمحتوى التعريف إلا ما تعلّق منها ببعض الإحالات الهامشية للشّرح أو التعليق.

❖ يتوازى حجم المصطلح البسيط والمركّب في المعجم، مما يدل على أهمية الصيغتين في سكّ المصطلح الخطابي، على أن المصطلح البسيط يخضع في الغالب للترجمة الحرّة (الدّلالية) عبر آلية الاشتقاق وما تستدعيه من صيغ كاسم الفاعل والمفعول والمصدر الصريح والصناعي...، بينما يغلب على ترجمة التراكيب سواء الإضافية أو الوصفية أو الإسنادية الحرفية المطلقة (ترجمة كلمة بكلمة)، وهذا باستثناء بعض المحاولات لترجمة بعض التراكيب وفق طرق الترجمة بالمعنى .

❖ من خلال استقراء مصطلحات المعجم يظهر أن المقابلات العربية جاءت مطابقة للأصل من حيث الحجم الفيزيائي خاصّة فيما تعلّق منها بالمصطلحات البسيطة والمركبة، حيث لا يظهر التّكثيف إلا في بعض الحالات المتعلّقة بالمصطلحات الملصقة، بينما لا نعثر على مصطلحات في حالة تضخيم، وفي ذلك تقيّد من المترجمين بحجم وطبيعة المصطلح في لغته الأصلية.

❖ إذا كان البحث المصطلحي يقتضي وصف الآليات التي تختصّ بها اللغة المترجم إليها، فإنّ المترجمين قد حرصا أشدّ الحرص على التنويع في تلك الآليات، حيث تدلّ نتائج التحليل على تتبّع الترتيب الطبيعي للآليات وهو ما يتناسب مع منطق اللغة العربية التي تنشد الاشتقاق فالتركيب فالمجاز فالتعريب (الاقتراض).

❖ المترجمان شديدا الاحتراز من الدّخيل والمعرّب، وهذا ما يظهر من خلال ضآلة حجم المصطلحات المعرّبة مقارنة بحجم المعجم، حيث لا تتجاوز العشرة إلا بقليل.

❖ يتألّف المصطلح الخطابي من عنصرين: عنصر ثابت هو المادّة الصوتية(الجذر)، وعنصر متغيّر تمثّله البنية الصرفية، حيث تكتسب البنى الصرفية معاني متعدّدة مما يوفّر للغة العربية إمكانيات هائلة للتوسّع في بحث دلالات مختلف الأبنية والإفادة منها في صياغة المصطلح الخطابي.

❖ الملاحظ أن المترجمان قد التزما التزاما شديدا بما وضع من قواعد منهجية حول صياغة المصطلحات، خاصّة تلك المتعلّقة بـــ " **توصيات ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي** " المنعقدة بالرّباط (1981)، وكذا " **منهجية وضع المصطلحات العلمية الجديدة** "لأحمد شفيق الخطيب، والخاصّة بترجمة السوابق واللواحق.

❖ المتأمل في مادة المعجم لا بد أن يلفت انتباهه العدد الكبير من المصطلحات التي قام بحدّها. وهذه المصطلحات تبد و للوهلة الأولى، فوضى لا ينظمها سلكٌ جامعٌ، غير أن قراءةً متأنيةً لمختلف فصول المعجم تكشف عن العلائق التي تجمع بين مختلف المصطلحات جمع تآلف وانسجام ، فهي على اختلافها، موصولةٌ بفن تحليل الخطاب، مرتبطة ببعض مسائله القريبة أو البعيدة.

❖ كما أن هذا المعجم لا يكتفي بوضع حدود المصطلح بل إنه يتبنّى النظرة التعاقبية (Déachronique) من خلال استقراء مختلف دلالات المصطلح و الإشارة إلى مراحل تطوره حتى لكأن كل فصلٍ من فصول ال معجم عبارة عن دراسةٍ معمقة لظاهرة من ظواهر الخطاب، وهذا ما يتناسب وطبيعة التعريف الموسوعي الذي يسعى إلى معالجة المفاهيم معالجة شاملة.

❖ لقد التفت المعجم إلى مصطلحاتٍ لا يكترث لها عادةً، و ربما عدت غير ذات قيمةٍ مثل القوسينLes parenthèses ، والمزدوجين أو الظفرين Les guillemets ، والنقطة و الإمضاء أو التوقيع La signature ، فتبسّط في تحليل وظائفها ودراسة دلالاتها، معرجاً على أبعادها البلاغية و أدوارها الطباعية.

❖ يتبنى التعريف في المعجم – باعتباره موسوعيا– فكرة التنوّع في الممارسات التعريفية، وهذا بالنظر إلى اختلاف طبيعة المفاهيم المعرّفة وتداخلها، وبالنظر كذلك إلى أغراض المعجم الموجّه للتخصّص في المعرفة ، وبالتالي فتحديد نوع المتلقي يؤثّر في طرق بناء التعريف، معنى ذلك أن التزام المعجم بتعريف واحد يختصّ به غير وارد لما نجده من تنوّع في الممارسات التعريفية حسب الميادين المختلفة، وهذا إنما يعدّ سنّة جديدة في مجال المصطلحية.

❖ جاءت تعاريف المعجم مصحوبة بعلامة دالة على الميدان، وهي التصريح به في بداية التعريف، حيث تغطي التعاريف في المعجم جميع الميادين التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بتحليل الخطاب، على أن اختيار الميادين في التعريف يخضع للشيوع في الاستعمال، كما أن تعريف المصطلح ضمن ميادين عديدة يكون حسب الترتيب التاريخي أي حسب ترتيب المعاني المختلفة طبقا لزمن ظهورها و استعمالها في الميدان .

❖ يتحدّد مفهوم المصطلح الخطابي من خلال معنى الجذر ودلالة الصيغة الصرفية ومعاني السوابق واللواحق وكذا المجال أو الميدان الذي ينتمي إليه، فليس معنى الجذر مضافا إليه دلالة الصيغة الصرفية ومعنى السابقة أو اللاحقة هو ما يحدّد مفهوم المصطلح فحسب، بل إنّ تحديد المجال العلمي الذي ينتمي إليه المصطلح هو الذي يكون حاسما في تحديد المفهوم، ومن هذا المنطلق فوظيفة التعريف تمييزية للمصطلح داخل الميدان، أي ذكر الميدان حصول للتميّز وزوال لكافة الاشتراكات وتحقيق لمبدأ أحادية الدّلالة المرجوّة في علم المصطلح.

على أنّ الدّراسة قد سمحت لنا بالوقوف على بعض الفراغات في المعجم – حتى لا نقول نقائص لأننا لسنا في مقام النقد –، تتمثّل في :

❖ الغموض أحيانا في بعض التعاريف وهذا بالنظر إلى استنجاد المسؤولين عن المعجم بباحثين من اختصاصات مجاورة لتقديم تعريف لم يكن المشاركون في إعداد المعجم قادرين على معالجتها أو راغبين فيها – على حدّ تعبير المؤلّف– .

❖ إذا كان التعريف أحد أهم أركان المصطلح لكونه المحدّد للمفهوم، فإننا نرصد في المعجم مصطلحات غير معرّفة، وهذا ما حملنا على القول بأنّ بعض المصطلحات والمفاهيم في المعجم تحتاج إلى أن يفرد لها تعريفا في الكتب المتخصّصة، نحو (عالم دراية، عالم اعتقاد، عالم خطابي).

❖ لقد أنتجت الترجمة الحرفية عدم دقّة بعض المصطلحات في المعجم خاصة عندما يتعلّق الأمر بترجمة المصطلحات المركّبة من جذعين، أو تلك المتعلّقة بالسوابق أو اللواحق، ويمكن التمثيل على ذلك بمصطلح (Interdiscours) الذي قوبل بـــ (بينالخطابات)، في حين نعثر على مقابل آخر أكثر دقّة هو (التخاطب).

❖ تكرار بعض المصطلحات كأن ترد في مداخل مفردة وفي مداخل مركّبة وهذا حال مصطلح الخطاب الذي يرد في المعجم مركّبا في ثمانية وثلاثين مدخلا، مما يؤدي في بعض التعاريف إلى التكرار الذي لا طائل منه.

❖ والواضح كذلك أننا لا نلمس تدخّلا من المترجمين في تعريف المصطلحات، إلا بالقدر اليسير من خلال بعض الإضافات الهامشية، حيث كان بإمكان المترجمين التدخّل لشرح بعض التعاريف الغامضة التي تستدعي من القارئ العربي تمحيصا شديدا.

❖ ومن وراء هذا لا ينبغي لتلك الملاحظات أن تقلل من هذا الجهد الذي اعترف المترجمان بصعوبة ترجمته، ففضلاً عن تعدد أساليب الكتابة، إذ تداول كما أسلفنا على تحرير مادته أكثر من ثلاثين باحثاً، وما نتج من هذا التعدد من اختلافٍ في تحديد المفاهيم

وضبط المصطلحات ، فقد واجه المترجمان صعوبة في نقل كل المعاني التي تشع بها الكثير من المصطلحات إلى اللغة العربية، فالفكرة الأساسية في المصطلح كما يقال هي أن يكون أداة تجميع لطائفةٍ من المعلومات أو الصفات النوعية أو الخصائص في أصغر حيز لغوي دال هو اللفظة ، بحيث تقوم اللفظة بديلاً للفكر فيها فإذا قصرت الترجمة عن أداء تلك المعلومات و الصفات و الخصائص فقد المصطلح قيمته المعرفية. لهذا سعى المترجمان إلى توظيف إمكانات لغتنا لنقل معاني المصطلحات و المحافظة على طاقاتها المفهومية، و ربما احتاجاً إذا قصر اللّفظ الواحد عن أداء معاني المصطلح، إلى استخدام عباراتٍ مركبةٍ خاصة عندما يتعلق الأمر بترجمة المصطلحات التي صيغت من أصلين يونانيين نحتت منهما كلمات ذات معانٍ دقيقة، بل إن المترجمين قد اضطرا، في بعض الأحيان، إلى جمع مصادر لم تتمحض للاسمية وذلك لتأدية المعنى بأكثر ما يمكن من أمانةٍ.

❖ و قد كان نتيجة كل ذلك صدور هذا المعجم في لغةٍ واضحة و مكتنزةٍ و مكثفة تجنبت كل تعقيد في التركيب، و التباسٍ في العبارة ليكون هذا المعجم كما أراده أصحابه " أداةً صالحةً لكل من يقوم عملهم على الإنتاجات اللفظية من منظور تحليل الخطاب".

❖ على أن قيمة هذا المعجم، بعد ترجمته، لا تكمن في نقل عددٍ كبيرٍ من الدراسات التي دارت حول تحليل الخطاب إلى اللغة العربية فحسب، و إنما تكمن أيضاً في اقتراح ترجمةٍ لحشدٍ هائلٍ من المصطلحات الفرنسية والانجليزية إلى اللسان العربي. وإذا علمنا أن هذا الاقتراح صادرٌ عن أستاذين مختصين في الدراسات اللغوية و البلاغية، و أصدرا الكثير من الدراسات الأكاديمية باللغتين العربية و الفرنسية، و أسهما إسهاماً جلياً في تطوير الخطاب النقدي في تونس والمغرب العربي أدركنا رجاحة هذا الاقتراح وربما وجاهته ، إن هذا المعجم يعد في نظر ال مؤلّفين شاردو و منغنو، تتويجاً لحقلٍ من حقول المعرفة جديدٌ و خاتمةً لما يزيد على أربعة عقودٍ من الجهود التي بقيت إلى مدةٍ طويلةٍ في العتمة. فالأبحاث في تحليل الخطاب ليست كما قال المؤلّفان ثمرة بعض العقول المستطرفة و إنما الشّاهد على التحول العميق في علاقة مجتمعنا بملفوظاته الحاضرة و السابقة « **فأن يكون الإنسان كائناً لغوياً فذلك ما لا نزال نردده من زمنٍ غارقٍ في القدم، أما أن يكون الإنسان كائن خطابٍ ففي هذا منعرجٌ يستحيل علينا الآن أن نقيس مداه** ».

وفي النّهاية، حاولنا من خلال هذا الطرح البسيط إثارة إشكالية المصطلح الخطابي التي شغلتنا في إطار البحث ضمن مشروع تحليل الخطاب، ونرجو أن نكون قد وفقّنا في فتح مجال للتعمّق أكثر في إشكالية ترجمة المصطلح الخطابي أكبر من أن يحتويها بحثنا المتواضع أو أن يلمّ بجميع جوانبها، آملين أن يكون لهذا المعجم الذي استرعى اهتمامنا طبعات أخرى تعمل على التنقيح والإضافة.

قائمة

المصادر والمراجع

المراجع العربية

1 -القرآن الكريم: رواية ورش، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2000.

2 -إبراهيم أنيس : دلالة الألفاظ ، الأنجلو المصرية ، القاهرة، 1991

3 -إبراهيم بن مراد: المعجم العلمي العربي المختصّ، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط 1 ، 1993

4 -إبراهيم بن مراد : مسائل في المعجم ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1 ، 1997

5 -إبراهيم صحراوي : تحليل الخطاب الأدبي ــدراسة تطبيقيةــ، دار الآفاق، الجزائر ط1، 1999

6 -ابن الحويلي الأخضر ميدني: المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني والنظريات التربوية الحديثة ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، ط 1 2010

7 -أحمد مختار عمر: صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1998،

8 -أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، عالم الكتب القاهرة ، 1998 ، ط 5

9 -أحمد مختار عمر: محاضرات في علم اللّغة الحديث، عالم الكتب الحديث، القاهرة ط1، 1995.

10 -البشير التّهالي: تعريف المصطلحات في الفكر اللساني العربي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط 1، 1428ه ــ 2007 م.

11 -الجاحظ: الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت،ج1، 1996.

12 -السعيد بوطاجين: الترجمة والمصطلح، منشورات الاختلاف، الدار العربية ناشرون الجزائر، ط1، 2009.

13 -حسن حمائز: التنظير المعجمي والتنمية المعجمية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط1، 2012، .1998

14 -حسن غزالة: مقالات في الترجمة والأسلوبية، دار العلم للملايين، ط 1، يوليو 2004.

15 -حلمي خليل: مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، دار المعرفة الجامعية، جامعة الاسكندرية، 2003،

16 -خالد اليعبودي: المصطلحية وواقع العمل المصطلحي في العالم العربي، دار ما بعد الحداثة، فاس، ط1، 2004.

17 –سعيد يقطين: السرديات والتحليل السردي الشكل والدلالة، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، ط1، 2012،
18 – سعيد يقطين : انفتاح النصّ الروائي، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء المغرب، ط3، 2006،
19 –سعيد يقطين : تحليل الخطاب الروائي ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء المغرب ، ط4 ،2005
20 –سعيدة كحيل، تعليمية الترجمة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2009
21 –سمير شريف استيتيه: اللسانيات، المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث ط1، 2005،
22 –صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة ، أغسطس، 1992.
23 –صالح بلعيد: مقالات لغوية، دار هومة ، الجزائر ،2004
24 –عبد الله بن حمد الحميدان: مقدمة في الترجمة الآلية، مكتبة العكبيان، الرياض ط01، 2001.
25 –عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس.
26 — عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ليبيا، ط1 ، أذار (مارس)، 2004
27 — عبد الواسع الحميري: الخطاب والنصّ " المفهوم ــ العلاقة ــ السلطة " ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت، لبنان، ط 1، 1429 هـ ــ 2008 م.
28 –عثمان بن طالب: علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدّلالة، بيت الحكمة تونس،1989
29 –عزت محمد جاد: نظرية المصطلح النقدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002.
30 –عصام الدين عبد السلام أبو زلال: التعابير الاصطلاحية بين النظرية والتطبيق، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2005.
31 –عبد القادر سلّامي: علم الدّلالة في المعجم العربي، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع عمان، ط1، 2007.
32 –عبد القادر عبد الجليل : المدارس المعجمية ، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع عمان ، ط1 ، 1999
33 –عبده عبود: هجرة النصوص، منشورات اتحاد الكتاب العرب 2009.

34 -علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، مكتبة لبنان ناشرون بيروت، لبنان، ط1، 2008.
35 -علي القاسمي : علم اللغة وصناعة المعجم مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ط 3 2004
36 -ليندة قياس : لسانيات النص النظرية والتطبيق، مكتبة الآداب، القاهرة،
37 -محمد الأخضر الصبيحي : مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، الدار العربية ناشرون، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط 1، 1429 هـ ـ 2008م
38 -محمد الديداوي: مفاهيم الترجمة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب ط1، 2007،
39 -محمد الديداوي: الترجمة والتواصل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، ط2000،1 .
40 -محمد خطابي: لسانيات النص مدخل إلى انسجام النص، المركز الثقافي العربي بيروت، ط1 ، 1991
41 -محمد رشاد الحمزاوي: من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 1999،
42 -محمد عناني: نظرية الترجمة الحديثة، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت، لبنان، ط 1 2003.
43 -محمد ماجد الموصلي: معارف الترجمة التحريرية، مطبعة اليمامة، سوريا، ط 1 2005.
44 -محمد محمد حلمي هليل: نحو معجم عربي معاصر، الاجتماع الثاني لخبراء المعجم الحاسوبي للغة العربية، أفريل، 2008.
45 -محمد محمد يونس علي: المعنى وظلال المعنى- أنظمة الدّلالة في العربية، دار المدار الاسلامي، ط2، 2007.
46 -محمود فهمي حجازي: الأسس اللّغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، دت، القاهرة.
47 -مصطفى طاهر الحيادرة: من قضايا المصطلح اللغوي العربي (الكتاب الأول) عالم الكتب الحديث، إريد، الأردن، ط1، 2003.
48 -مصطفى طاهر الحيادرة: من قضايا المصطلح اللغوي العربي (الكتاب الثاني)،عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1 1424هـ-2003م.

49 -ممدوح خسارة: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات العربية، دار الفكر، دمشق، ط1، 2008.

50 -مولاي علي بوخاتم: مصطلحات النقد العربي السيمياوي، مطبعة اتحاد الكتاب العرب، دمشق،2003 – 2004

51 -يوسف مقران: المصطلح اللّساني المترجم، دار ومؤسسة رسلان، سوريا، ط 1 2007.

52 -يوسف وغليسي : إشكالية المصطلح النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف والدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2008.

53- Hasan ghazala :traslation as problems and salution , special edition, 2008 ، دار العلم للملايين، لبنان

54- Ines oseki dépré : Théories et pratiquede la traduction littéraire, université d'antiaquia , April , 1999 .

المراجع المترجمة :

1 -إدوين غينتسلر: في نظرية الترجمة اتجاهات معاصرة ، ترجمة سعد مصلوح، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط01، يونيو2007.

2 -ألبرت نيوبرت و غريغوري شريف: الترجمة وعلوم النص، ترجمة محي الدين حميدي جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع ، 1423 ه.

3 -جورج مونان: المسائل النظرية للترجمة، ترجمة لطيف زيتوني، دار المنتخب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1994 .

4 -جوزيف كورتيس: مدخل إلى السيميائية السردية والخطابية، ترجمة جمال حضري الدار العربية ناشرون ، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1428هـ ــ 2008م.

5 -جوليان براون وجورج يول: تحليل الخطاب، ترجمة محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1418ه ــ 1997م.

6 -روجر- ت- بيل: الترجمة وعملياتها، الترجمة محي الدين حميدي، مكتبة العبيكان الرياض، ط01، 1422ه-2001م.

7 -فان ديك : النص والسياق، ترجمة عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب 2000.

8 -ميلكا إيفيتش: اتجاهات البحث اللساني، ترجمة سعد مصلوح ووفاء كامل فايد المجلس الأعلى للثقافة، ط02، 2000.

9 -هنري بيجوان وفيليب توارون، المعنى في علم المصطلحات، ترجمة ريتا خاطر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، كانون الأول، 2009.

المعاجم والقواميس

1 -ابن منظور: لسان العرب، ج2، دار صادر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،لبنان، ط1، 2001،

2 -ابن فارس: مقاييس اللّغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر بيروت، ج3،.

3 -الفيروز أبادي: القاموس المحيط، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، ج4، ط1، 1999،

4 -المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي ــ فرنسي ــ عربي): المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ط2، 2002،

5 -باتريك شارودو و دومينيك مانغينو: معجم تحليل الخطاب ، ترجمة حمادي صمود و عبد القادر المهيري ، دار سيناترا ، المركز الوطني للترجمة ، تونس ، 2008

6 -جيرالد برنس: المصطلح السردي، ترجمة عابد خزندار، المجلس الأعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة، ط1، 2003.

7 -دانيال تشاندلر: معجم المصطلحات الأساسية في علم العلامات،ترجمة شاكر عبد الحميد، أكاديمية الفنون.

8 -دومينيك مانغينو: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة محمد يحياتن منشورات الاختلاف، ط1، 2005.

9 -عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات (عربي فرنسي)، (فرنسي عربي)، الدار العربية للكتاب، 1984.

10 -عبد الصاحب مهدي علي: موسوعة مصطلحات الترجمة (انجليزي ــ عربي) كلية الآداب والعلوم، جامعة الشارقة، ط01، 2007 .

11 -محمد علي التهانوي: موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، الجزء الأول مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ، لبنان، ط1، 1996.

12 -مجدي وهبة،كامل المهندس: معجم المصطلحات العربية في اللّغة و الأدب، مكتبة لبنان، 1984.

13 -معجم مفردات علم المصطلح: مؤسسة الإيزو (التوصية رقم 1087)، ترجمة علي القاسمي، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد 22، 1983 .

14- Jean Dubois : Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage Larousse 1994,

15- Batrick charaudeau , Dominique maingueneau : Dictionnaire d'analyse du discoures , éditions du seuil, février,2002 .

المقالات في الدوريات ومواقع الأنترنيت:

1 -إبراهيم كايد محمود: المصطلح ومشكلاته الحقيقية، مجلة التراث العربي، دمشق، ع97،

2 -أحمد حساني: المصطلح اللساني في التّراث، مجلة المصطلح، العدد الأول، مخبر (تحليلية إحصائية في العلوم الإنسانية)، جامعة تلمسان، 2002،

3 -الطيب دبه: النظريات اللّسانية، مجلة دراسات ترجمية، دار الغرب للنشر والتوزيع ج1، 2012،

4 -جان ساجر: نظرية المفاهيم في علم المصطلحات، ترجمة جواد حسني سماعنة، مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، العدد 48، 1999

5 -جيلالي حلام : التعريف المصطلحاتي، مجلة اللسان العربي، ع 42، مكتب تنسيق التعريب، الرباط ،1996

6 -جيلالي حلام: المصطلحاتية دراسة في المفهوم والتعريف، مجلة الحضارة الإسلامية ع30، المعهد الوطني للتعليم العالي للحضارة الإسلامية، وهران، نوفمبر 1997،

7 -جيلالي حلام : نحو دليل تشريعي عربي لترجمة المصطلح العلمي، مجلة المجلس الأعلى للغة العربية (أهمية الترجمة وشروط إحيائها)،

8 -حفناوي بعلي: الترجمة الأدبية والمقارنة، مجلة المترجم، دار الغرب للنشر والتوزيع ع07، يناير-جوان 2003،

9 -دانيكا سيليسكوفيتش: التأويل سبيلا إلى الترجمة، ترجمة فايزة القاسم، مجلة دراسات ترجمية، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2012.

10 -سعيد يقطين: المصطلح السردي العربي قضايا واقتراحات، مجلة نزوى الالكترونية، العدد 21، مؤسسة عمان للصحافة والنشر والإعلام.

11 -سامية ادريس: مسائل نظرية الترجمة، جامعة عنابة، مجلة تحليل الخطاب

12 -شعيب مقنونيف: حول ثقافة المترجم، مجلة المجلس الأعلى للغة العربية(أهمية الترجمة وشروط إحيائها)، الجزائر، 2004،

13 -شريفي عبد الواحد: نظرية الترجمة... المفهوم والوظيفة، مجلة دراسات ترجمية (الترجمة :المقاربات والنظريات)، دار الغرب للنشر والتوزيع، ج01، 2012

14 -عبد الرحمن حاج صالح: اللّغة العربية وتحديات العصر في البحث اللّغوي وترقية اللّغات، مجلة المجلس الأعلى للغة العربية، منشورات المجلس، الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001

15 -عبد السلام أرخصيص: إشكالات تأسيس علم المصطلحات في الثقافة العربية المعاصرة، مجلة اللسان العربي، ع46،مكتب تنسيق التعريب ، الرباط ، 1998 .

16 -عبد العلي الودغيري: كلمة مصطلح بين الصواب والخطأ، مجلة اللسان العربي ع48،كانون الأول ــ ديسمبر 1999، مكتب تنسيق التعريب، الرباط

17 -عبد الغني بارة: المصطلح النقدي في الثقافتين العربية والغربية، مجلة المترجم العدد الثامن ، دار الغرب للنشر والتوزيع ،الجزائر، جويلية ــ ديسمبر 2003

18 -عبد النبي ذاكر: ترجمة الآلة ومراجعة الانسان، مجلة المترجم، دار الغرب للنشر والتوزيع ع07، يناير-جوان 2003.

19 -محمد أحمد طجو: علم الترجمة ما قبل التاريخ... منهج معرفي وتاريخي، مجلة التعريب ع36، حريزان 2009، (نسخة الكترونية).

20 -علي القاسمي: المعجم والقاموس، مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد 48، كانون الأول (ديسمبر) 1999

21 -لوبيز ألونسو وأسيردي ألموس: لسانيات الخطاب (حوار مع باتريك شارودو) ترجمة محمد يحياتن، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، ع 2، الجزائر 1999.

22 -ليلى المسعودي: ملاحظات حول معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية، مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع 46، شعبان 1419 هـ، كانون الأول 1998.

23 -محمد بوحمدي: كيفية صياغة التعريف عند السكاكي، مجلة دراسات مصطلحية معهد الدراسات المصطلحية، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، جامعة فاس، العدد الأول 1422ه ــ 2001م

24 -محمد حازي: في رحاب المصطلح العلمي العربي، مجلة المجلس الأعلى للغة العربية (أهمية الترجمة وشروط احيائها) الجزائر 2004.

25 -محمد حلمي هليل: نحو خطّة منهجية لوضع معجم ثنائي متخصّص، مجلة المعجمية، ع8، 1992.

26 -محمد خطابي: المادة المصطلحية في المعجم المفصّل،مجلة اللسان العربي، ع 46، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، شعبان 1419ه، كانون الأول1998.

27 -محمد رشاد الحمزاوي: المنهجية العربية لوضع المصطلحات – من التوحيد إلى التنميط –مجلة اللسان العربي ، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع24، 1998،
28 -يحي عبد الرؤوف جبر: الاصطلاح مصادره ومشاكله وطرق توليده، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب ، الرباط ،ع 36.
29- Kadi Allah Fayçal : La traduction automatique , Al-Motardjim, N°7, 2003
30- Abderrazak Baunour : Epistémologie de la traductologie, études traductologiques, terme1, Edition Dar El-Gharb, 2012, .

الملحق

الملحق

السيرة الذاتية للمؤلفين:

1 باتريك شارودو: Patrick Charaudeau

بدأ باتريك شارودو مسيرته الجامعية سنة 1967بجامعة (بو)، حيث كلّف بتدريس اللغة الفرنسية بوصفها لغة أجنبية إلى غاية 1969، السنة التي عيّن فيها معيدا بجامعة ليون حيث درّس لسانيات اللغة الإسبانية 1972، كما كلّف بالإشراف على مجموعة من الباحثين بالمعهد الوطني للبحوث التربوية، وهو المنصب الذي شغله إلى غاية 1980، ابتداءا من 1972 إلى غاية 1978.

شغل منصب أستاذ في اللسانيات الإسبانية بجامعة باريس XIII، وانتدب إلى المركز الوطني للبحث العلمي (CNRS)، بعد مناقشة رسالة الدّكتوراه حول الشروط اللسانية لتحليل الخطاب، وأصبح أستاذ اللسانيات بجامعة باريس(XIII) ، بالموازاة مع ذلك كلّف بين 1980 و1986 بمهمة لدى أمانة (AUPEL)، (جمعية الجامعات التي تعتمد إن جزئيا أو كليا اللغة الفرنسية).

حاليا يمكن القول بأن نشاطات الأستاذ شارودو متنوّعة حيث يدرّس بجامعة باريس الشمال(علوم اللسان)، كما يشغل مدير مركز تحليل الخطاب بجامعة باريس (ْ XIII)، ويشرف على سلسلة اللغات والخطابات والمجتمعات، هذا مع الإشارة إلى المهام العديدة التي اضطلع بها في العديد من البلدان الأوربية وأمريكا الجنوبية وإفريقيا الشمالية (تونس، طوغو، كندا).

للباحث مقالات عديدة نشرها في أشهر المجلّات المتخصّصة نحو:

— Scolarité comme pensionnaire au lycée Félix Faure de Beauvais et au lycée Marcel Roby de Saint–Germain–en Laye

— Baccalauréat de Philosophie au Lycée Condorcet à Paris (1960)

— Propédeutique d'Études Littéraires (1961), examen obligatoire pour pouvoir poursuivre des études supérieures

فضلا عن الكتب الفردية والجماعية التي نذكر منها:

- *Discours et analyse du discours. Introduction*, Paris, Armand Colin, 2014
- *Eléments de linguistique pour le texte littéraire*, Paris, Bordas, 1986.
- *Approche de l'énonciation en linguistique française*, Paris, Hachette, 1981
- *Dictionnaire d'analyse du discours* (en collaboration avec P. Charaudeau), Paris, Seuil,2002. Trad. brésilienne : *Dicionàrio de Anàlise do Discurso*, Contexto, Sao Paulo, 2004.Trad. espagnole : *Diccionario de Analisis del Discurso*, Buenos Aires, Amorrortu, 2005.Trad. arabe : Tunis, Centre National de Traduction, 2008.

: Dominique Mainqueneau دومينيك مانغينو

أستاذ اللسانيات بالمعهد الفرنسي للغة الفرنسية بجامعة باريس (السربون)، وينتسب للفريق العلمي
(Sense, texte, Informatique, Histoire) أعماله انصبّت أساسا حول اللسانيات الفرنسية وتحليل الخطاب ، كما نشر مجموعة من المؤلفات في هذا التخصّص منذ نشر كتابه "مدخل إلى مناهج تحليل الخطاب " 1976،

لقد أشرف مع الأستاذ باتريك شارودو على تأليف معجم تحليل الخطاب (باريس، سوي، 2002)، حيث تسجل أعماله ضمن التقليد الفرنسي لتحليل الخطاب، رفقة أعمال ميشال فوكو حول التداولية ونظريات التلفظ.
يهتم حاليا بتحليل الخطاب السياسي و " " الخطابات المهيكلة" (الخطاب الفلسفي، الديني، العلمي ، الأدبي)، هذه الخطابات التي تشرّع في نهاية المطاف مجمل الممارسات المجتمعية.
من أهم مؤلفاته :

Dscours et Analyse dudiscours(paris ,armandColin,2014)

فهرس

فهرس

الموضوع	الصفحة
الإهداء :.....	
الشكر :.....	
المقدّمة :	
المدخل : دراسات الترجمة في حقل البحث اللساني.....	**6**
1 – ماهية الترجمة.....	**7**
أ –مفهوم الترجمة.....	**7**
ب – أصول الترجمة.....	**11**
ت – نشأة علم الترجمة.....	**14**
2 –الأسس النظرية للترجمة.....	**16**
أ –مفهوم نظرية الترجمة.....	**16**
ب – أشكال النظريات وأقسامها.....	**18**
3 –مجالات الترجمة وخصوصياتها.....	**25**
أ –الترجمة الأدبية	**25**
ب – الترجمة العلمية	**27**
ت – الترجمة الآلية	**28**
الفصل الأول : الترجمة المصطلحية وأبعادها اللغوية	**31**
المبحث الأول: المصطلح وعلم المصطلح.....	**32**
1 –المصطلح... اللفظ والمفهوم.....	**32**
أ –مفهوم المصطلح	
ب –أركان المصطلح	32
	35

فهرس

2 -نشأة علم المصطلح وتطوّره..... 39

أ -مفهوم علم المصطلح 39

ب -خصائص المصطلحية ونظرياتها 46

3 -خصائص المصطلحية ونظرياتها..... 46

أ -خصائص المصطلحية 47

ب -نظرياتها 48

المبحث الثاني: طرق الترجمة المصطلحية وتقنياتها..... 52

1 -الترجمة وعلم المصطلح..... 52

أ -أوجه التباين والتداخل بين العلمين 53

ب -بين المترجم والمصطلحي..... 55

2 -طرق الترجمة وتقنياتها..... 58

أ -تقنيات الترجمة المباشرة 60

ب -تقنيات الترجمة غير المباشرة 61

3 -المصطلح اللغوي المترجم وآفاق التوحيد..... 63

أ -أسباب الفوضى المصطلحية 65

ب -أبعاد الأزمة المصطلحية 65

المبحث الثالث : المصطلح الخطابي المترجم وعلاقته بعلم المصطلح..... 67

1 - مفهوم الخطاب وتحليل الخطاب..... 68

أ - مفهوم الخطاب..... 68

ب – مفهوم مفهوم تحليل الخطاب 77

2 – نشأة المصطلح الخطابي وعلاقته بعلم المصطلح..... 84

أ – مفهوم المصطلح الخطابي..... 84

ب – تقنيات ترجمة المصطلح الخطابي..... 86

3– المصطلح الخطابي المترجم بين الوضع والاستعمال 90

أ– البعد اللغوي للمصطلح الخطابي المترجم 91

ب– البعد التداولي للمصطلح الخطابي المترجم 95

الفصل الثاني: المصطلحية وصناعة المعجم العربي المتخصّص..... 98

المبحث الأول: أسس صناعة المعجم العربي المتخصّص 99

1 – المعجم بين العلم والصناعة 99

أ –بين المعجم والقاموس..... 99

ب –النظرية المصطلحية والصناعة المصطلحية 100

2 –أسس صناعة المعاجم اللّغوية المتخصّصة 106

أ –خصائص الصناعة المعجمية الحديثة 106

ب –أسس الصناعة المعجمية 108

3 –أصناف المعاجم المتخصّصة 114

أ –المعاجم المتخصّصة غير اللغوية 115

ب –المعاجم المتخصّصة المعرفة 117

المبحث الثاني: المعجم المتخصّص وقضايا التعريف 120

1 –التعريف في الدراسات اللغوية الحديثة 121

فهرس

أ -مفهوم التعريف وشروطه 121
ب مناهج دراسات المعنى في الدراسات اللغوية الحديثة .....
125
2 -خصائص التعريف المصطلحي .....
129
أ علاقته بالمفهوم 130
ب علاقته بالميدان .....
131
3 -تقنيات التعريف المصطلحي 133
أ -مستويات الخطاب التعريفي 133
ب - أصناف التعريف المصطلحي 135
المبحث الثالث : معاجم المصطلحات الخطابية ومناهجها 144
1 -نشأة المعاجم الخطابية وعلاقتها بعلم المصطلح..... 144
2 -خصائص المعاجم الخطابية 149
3 -مناهج صناعة المعاجم الخطابية (الترتيب والتعريف) 153
الفصل الثالث: معجم تحليل الخطاب -وصف وتحليل-..... 168
تمهيد 169
المبحث الأول: تقديم وصفي للمعجم..... 170
1 -تعريف المعجم..... 170
2 -مقدمات المعجم وأدواته المنهجية..... 172
3 -السيرة الذاتية للمؤلفين والمترجمين..... 179
المبحث الثاني: دراسة في المصطلحات..... 180

فهرس

1 – المصطلح البسيط..... 181

2 – المصطلح المركب 186

3 – المصطلح الملصق 195

4 – المصطلح المعرّب..... 203

المبحث الثالث: دراسة في التعريفات..... 208

1 – البنية الصورية للتعاريف 209

2 – التعاريف التي تنتمي إلى ميدان واحد 211

3 – التعاريف التي تنتمي إلى عدّة ميادين 221

الخاتمة:..... 241

قائمة المصادر والمراجع:..... 247

الملاحق: 256

الفهرس :..... 259